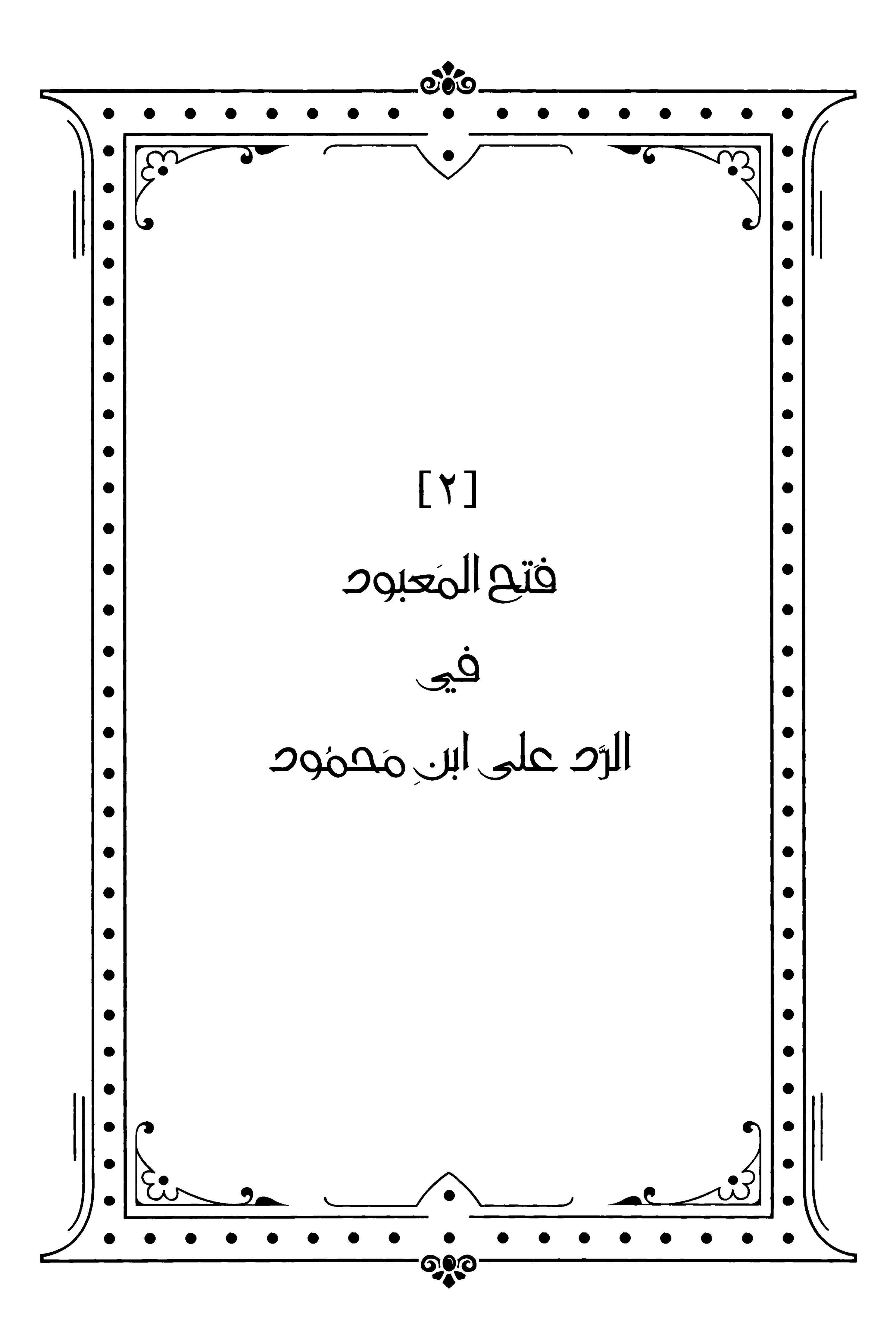


[٢]

فتح المَعبود

في

الرَّد على ابنِ مَحمُود



الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام علَىٰ رَسُول اللهِ، وعلَىٰ آلهِ وأصحَابهِ ومَن اهتدَىٰ بِهُداه.

أَمَّا بَعدُ:

فقد اطَّلعتُ علَىٰ ما كتبه أخونا العلَّامة، فضِيلَة الشَّيخ حِمُود بن عبد الله التويجرِي -وفَّقهُ الله- مِن التَّعقيب علَىٰ ما كتبه فضيلة الشَّيخ عبد الله بن زيد بن محمود[1] في الإيمان بالقدَر، وفي بيَانِ الفَرْقِ بيْنَ الرَّسُول وَالنَّبِي، وأنَّه ليْسَ كُلُّ نبِيٍّ رسُولًا، وفي الذَّبِّ عن أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وفي الفَرْق بيْنَ الإسْلَام وَالإيمَان؛ فألفَيْتُه قد

(١) عبد الله بن زيد آل محمود الشريف، رئيس المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر، درس علىٰ عدد من كبار العلماء في نجد وقطر والحجاز، واستلم قضاء قطر منذ (١٣٥٩هـ) الموافق (١٩٤٠م)، وكان خطيبًا مفوَّهًا أديبًا، توفي في مدينة الدوحة ودفن فيها في رمضان (١٤١٧هـ)، الموافق فبراير (١٩٩٧م). نقلًا عن «موقع الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود».

أجاد وأفاد، وأوْضَح الأخطَاءَ الَّتِي وقع فيها فضِيلةُ الشَّيخ عبد الله المذكور - بالأدِلَّة الواضِحَةِ مِنَ الكِتَاب وَالسُّنة.

ومِن ذَلِك: خطَؤهُ فِي تَأويلِ كِتَابَةِ القدَر بأنَّها نَفس العِلْم.

والصَّواب: أنَّها غير العِلْم، بَل مرْتبَة ثانِيَة بَعد العلم.

ومِن ذَلِك: زَعْمُه أنَّ كُلَّ نبِيٍّ رسُول.

والصَّواب: ما أوْضَحه فضِيلةُ الشَّيخ حِمُود مِنَ الفَرْق بَيْنَهُما بالأدلَّةِ الصَّحيحةِ الصَّريحةِ مِنَ الكِتَاب وَالسُّنة؛ وهو: أنَّ كُلَّ رسُولٍ نبِيٍّ، وليْسَ كُلُّ نبِيٍّ رسُولًا، كما يتضح ذَلِك جلِيًّا لكُلِّ مَن راجَعَ الأدِلَّةَ التي أَوْضَحهَا الشَّيخ حِمُود المذكور، وبيَّنها أهلُ العِلْمِ قَبْلَه.

وهكذا ما أوْضحَهُ فضِيلةُ الشَّيخ حِمُود مِنَ الفَرْق بَيْنَ الإسْلَام وَالإيمَان عند الاقتِرَان، وأنَّه ليْسَ كل مُسلِم مُؤمِنًا علَىٰ الكمَال؛ بل كلُّ مؤمنٍ مسلم، ولا ينعكس؛ للأدِلَّةِ التي أوْضحَها فضِيلتُه، وبسَطهَا قبْلهُ أهلُ العِلْمِ، كشَيْخ الإسْلَامِ ابن تيمِيَّة، والحافظ ابن كثير، والحافظ ابن رجب، وغَيرِهِمْ.

فجزاه الله خيرًا، وشكرَ لهُ سَعْيَه، وأجزَلَ مَثُوبته.

كما نسأله سبحانه أن يُوفِّق أخانَا فضِيلةَ الشَّيخ عبد الله بن زيد لمُراجعَةِ الحق؛ فإنَّ ذَلِك خيرٌ مِن التَّمادِي في الخطإ، وكلُّ إنسانٍ يُخْطِئ ويُصِيب إلَّا الرُّسُل -عليهم الصَّلاة والسَّلام-، فقَدْ عصمَهُم الله مِن الخطإ فِيمَا يُبلِّغُونه عنه مِن الرِّسالات.

ومِن نُبْلِ العَالِمِ وفضْلِه أن يرجع إلىٰ الحق متَىٰ نُبِّه علَىٰ خطَئِه.

واللهَ أسألُ أن يوفقنا جميعًا للفِقه في الدِّين، والثَّبات عليه، وأن يُعِيذَنا جمِيعًا مِن مُضِلَّات الفِتَن، وأن يُرِيَنا الحق حقًّا ويرزقنا اتِّباعَه، ويُرِيَنا الباطل باطلًا ويَمُنَّ علَينا باجتِنَابِه -إنَّه ولِيُّ ذَلِك والقادر عليه.

وصلَّىٰ اللهُ وسلَّمَ علَىٰ نبِيِّنا محمد وآله وصحبه.

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

الرئيس العام

لإدارات البحوث العلمية والإفتاء

والدعوة والإرشاد



تقديم للشَّيخ عبد الله بن محمَّد بن حُمَيد

رئيس مجلس القضاء الأعلى

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمْدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلام علَىٰ رَسُول اللهِ، وعلَىٰ آلهِ وأصحَابِه ومَن والَاه.

وبعد:

فقَد قرَأ علَيَّ فضِيلةُ الشَّيخ حِمود بن عبد الله التويجري مؤلَّفَه القيِّم، الَّذي سمَّاه «فتح المعبود في الرَّد علىٰ ابن محمود».

أجَاد فيه وأفَاد، وأوْضحَ فيه مذهب أهْل السُّنةِ وَالجمَاعَة في القَضَاء وَالقدَر، وما عليه المُحققون مِنَ الفَرْق بَيْنَ الإيمَان وَالإسْلَام وبين النَّبي وَالرَّسُول بالبَراهِين الوَاضِحَة، وبيَّن غلَطَ الشَّيخ ابن محمود في القَضَاء وَالقدَر، حيث زعم ابنُ محمود أنَّ الكتابة في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ كَتَبَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ**»(١)، هي عبارة عن العلم القائم بذات الله.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وهو معنىٰ قول أحدِنَا: «قَدر الله وَما شَاء فعَل»؛ وهَذَا خطأ بيِّن -فإنَّ كتابة الشَّيء غيرُ سابقِ عِلْم الله؛ فقد جاءت الأحاديث الكثيرة بأنَّ أَوَّل مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ فقال له: «اكْتُبْ»(١)، فجرَىٰ في تلك الساعة بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة. ولم يَقُل أحدٌ مِن أَهْل السُّنةِ فِيمَا عَلِمت: إن كتابة المقادير هي العلم القائم بذاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فعلىٰ هَذَا، لا معنىٰ لقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ كَتَبَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ...**» الحديث، لكَوْنِه فسَّر الكِتَابة بسَابق عِلْم الله، ولا يَخْفَىٰ فسَاد هَذَا.

قَالَ ابْنُ القيِّم ما معناه: «مراتب القَضَاء وَالقدَر أربع مراتب:

الأُولَىٰ: عِلْم الرَّب -سبحانه- بالأشياء قبل كَوْنِهَا.

الثَّانِيَة: كتابة ذَلِك عِندَه في الأزَل قبل خَلْق السَّموات والأرض.

الثَّالِثَة: مَشِيئَته المُتناولة لكل مَوْجُود، فلَا خروج لكائن [عَن مَشيئتِه](٢)، كما لا خروجَ له عن عِلْمِه.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥) و(٣٣١٩)، وأحمد (٣٧/ ٣٨١) (٢٢٧٠٧)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٣٤٤) (٢٠٨٧٥)، وغيرهم من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٠١٧)، وله شاهد صحيح من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) زيادة ليست في الأصل، ويقتضيها السياق.

الرَّابعة: خلقه لهَا، وإيجاده وتكوينه؛ فالله خالق كُل شَيْءٍ ومَا سِوَاهُ مَخْلُوق»(١).

ثانيًا: زعَم ابن محمود أنَّ القدَر هو خَلْقه للأشيَاء بِنظَامٍ وإتقانٍ ثابتٍ لا يَتغيَّر بتغيُّر الزَّمان؛ كُل شَيْءٍ بحسبه، وهَذَا مخالِفٌ لِمَا في الأحاديث الصَّحيحة.

فتقدير الله للأشياء هو عِلْمُه بمقاديرها، وأحوالها، وأزمَانها قبل إيجادها، ثم أوْجدَ منها ما سبق في عِلْمهِ أنَّه يُوجِدُه علَىٰ نحوِ مَا سبَقَ فِي عِلْمِه، فلَا مُحْدِث في العَالَمِ العُلوِي والسُّفلي إلَّا هُو، صادِر عن عِلْمهِ تعَالىٰ وقُدرَته وإرَادتِه، هَذَا هو المَعلُوم مِن دين السَّلَف المَاضِين الَّذِين دلَّتْ عليه البَراهِين.

قال شَيْخ الإسْلَامِ ابن تَيمِيَّة: «مَذهب أهْل السُّنةِ في هَذَا الباب وغيرِه ما دَلَّ عليه الكِتَاب وَالسُّنة، ومَا علَيْهِ السَّابقون الأوَّلُون مِن المُهاجِرين وَالأنصَار والَّذِين اتَّبعوهُم بإحسَان، وهو: أنَّ الله خالِقُ كُل شَيْءٍ وربُّه ومَلِيكُه، وقد دخل في ذَلِك جمِيعُ الأعيَان القائمة بأنفُسِهَا وصِفَاتها القَائمة بها مِن أَفْعَال العِبَادِ وغير أَفْعَال العِبَادِ، وأنه سبحانه ما شَاءَ كان، وما لم يشَأ لم يَكُن؛ فلا يَكُون في الوجُودِ شيءٌ إلَّا بمَشِيئتِه وقُدرَته، لا يمتنع عليه شيء شَاءَه، بل هو قادِرٌ علىٰ كُل شَيْءٍ، ولا يَشاء شيئًا إلَّا وهو قادِرٌ عليه، وأنه سُبحانه يَعْلَم ما كان، ومَا يَكُون، وما لم يَكُن لو كان كَيْفَ يَكُون، فقد دخَلَ في ذَلِك أَفْعَال العِبَادِ وغيرُهَا، وقد قدَّر مقادير الخلَائق قبل أن يَخْلُقهم؛ قدَّر أرْزَاقهم وآجَالَهُم وأعمَالَهُم، وكتب ذَلِك، وكتبَ ما يُصيِّرُون إليه مِن سَعادةٍ وشقَاوة، فَهُم يؤمنون

---

(١) انظر: «شفاء العليل» لابن القيم (ص٥٣).

بخَلْقهِ لكُل شَيْءٍ وقُدرَته علَىٰ كُل شَيْءٍ ومِشِيئَته لكل ما كان وعِلْمه بالأشياء قبل أن تكون، وتقديره لها، وكتابته إياها قبل أن تكون»(١).

ولِابْنِ محمود عِدَّة أخطاء في رسالته المردود عليها، التي سماها: «الإيمان بالقَضَاء وَالقدَر علىٰ طريقة أهْل السُّنةِ والأثر»، كما أشار إلىٰ ذَلِك الشَّيخ حِمُود؛ جزاه الله خيرًا، وبارك فيه، وفي علومه.

والَّذِي نُحِبُّه لأخينا الشَّيخ ابن محمود أن تكون كتاباتُه معالِجَةً لمشَاكل العصر، والرَّد علىٰ فِرَق الضَّلال المُنتَشِرة في كل مكان؛ كـ«الماسونية»، و«البهائية»، و«الشيوعية»، وأمثالها.

وتحذير المسلمين مِن هَذِهِ المَوْجَة الإلحَادِيَّة التي طار شرَرُها، وعَظُم خطَرُها دون الكتابة في الفَرْق بين النَّبيِّ وَالرَّسُول، وأمثال ذَلِك.

نسأل الله للجميع الهداية والتوفيق.

وصلَّىٰ الله علَىٰ نبيِّنا محمد، وآله وصحبه، وسلم.

رئيس مجلس القضاء الأعلىٰ

عبد الله بن محمد بن حميد

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٤٤٩).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمدُ للهِ نَحْمَدُه، ونَسْتعِينُه ونَسْتَهدِيه، ونَستَغفِرهُ ونَتُوب إليه، ونَعُوذ باللهِ مِن شرور أنفُسِنا وسَيِّئات أعمَالِنَا، مَن يَهْدِه الله فلَا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِل فلَا هادِيَ له، وأشهَدُ أن لَا إلهَ إلَّا اللهُ وحْدهُ لا شَرِيكَ له، وأشهَدُ أنَّ محمَّدًا عبْدُه ورَسُوله، صلَّىٰ اللهُ عليه، وعلَىٰ آلهِ وصَحْبِهِ ومَن تبِعَهُم بإحسَانٍ إلَىٰ يوم الدِّين، وسلَّمَ تسلِيمًا كثيرًا.

أمَّا بَعد:

فقَدِ اطَّلعتُ علَىٰ رسالتين للشَّيخ عبد الله بن زيد بن محمود، رئيس المحاكم القطرية، سمَّىٰ إحدَاهُما: «الإيمان بالقَضَاء وَالقدَر علىٰ طريقة أهْل السُّنةِ والأثر»، وسَمَّىٰ الأخرىٰ: «إتحاف الأحفياء برِسَالة الأنبيَاء»، وقد رأيتُ في هاتين الرِّسالتين عِدَّة مواضع أخطأ فيها؛ فرَأَيْتُ مِن الوَاجبِ التَّنبيه عليها، لعَلَّ اللهَ يَمُنُّ علَىٰ الكَاتِب بالرُّجوع إلىٰ الصَّواب؛ فإنَّ الرُّجوع إلىٰ الصَّواب نُبْلٌ وفَضِيلَة، كما أنَّ التَّعصُّب للأخطاء نقصٌ ورَذِيلَة.

وقد رُوِيَ عن عمر بن الخطَّاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أنه قامَ علَىٰ المِنبَر، فنهىٰ النَّاسَ عن المُغالَاةِ في مُهور النِّسَاء، فقامَتِ امرَأةٌ فعارَضَتْهُ، واحتَجَّت عليه بآيَةٍ مِنَ القُرآنِ؛ فرجَعَ إلىٰ قوْلِهَا، وقال وهو علَىٰ المِنبَر: «إنَّ امْرأةً خاصمَتْ عُمرَ فخصَمَتْه»، رواه ابن المنذر بإسنادٍ حسَن(١).

---

(١) أخرجه ابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٦١٥) (١٥١١).

ورواه الزُّبير بن بَكَّار[١]**، وقال فيه:** «فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: امرَأةٌ أصابَتْ ورَجُلٌ أخطَأ»[٢].

ورواه أبو يعلىٰ الموصلي، وقال فيه فقال: «اللَّهُم غفْرًا! كُلُّ النَّاسِ أفْقَهُ مِن عُمَرَ»، قَالَ ابْنُ كثير: إسناده جيِّد قوِي[٣].

ولم يُنقِص اعترَافُ عمُرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالخطإ علَىٰ رءوس المَلإ مِن قَدْرِه، بل زاده ذَلِك شرفًا ورِفعةً.

وقد ثبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنَ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ**»، رواه الإمام أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم في «مستدركه» من حديث حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال الترمذي: هَذَا حديث حسَنٌ، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي علىٰ تصحيحه[٤].

---

(١) هو: الزبير بن بكار بن العوام القرشي، قاضي المدينة، صاحب التصانيف، كان ثبتًا عالمًا بالنسب، عارفًا بأخبار المتقدمين ومآثر الماضيين، قال الذهبي: «ثقة من أوعية العلم». وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «ثقة، أخطأ السليماني في تضعيفه، من صغار العاشرة، مات سنة ست وخمسين ومائتين». انظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٨٦)، و«تهذيب الكمال» (٩/ ٢٩٣)، و«الإكمال» لمغلطاي (٥/ ٤٠)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٦)، و«تقريب التهذيب» (ص٢١٤).

(٢) «الأخبار الموفقيات» للزبير بن بكار (ص٥٠٧) (٤٣٠).

(٣) أخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده» كما في «المقصد العلي» (٢/ ٣٣٥) للهيثمي، وانظر: «مسند الفاروق» (٢/ ٤٩٨) لابن كثير.

(٤)أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٢)، والترمذي (٣٦٦٣)، وابن ماجه (٩٧)، وابن حبان في «صحيحه» =

وروى ابْنُ عَبْدِ البَر في كتاب «جامع بيان العلم وفضله» عن محمد بن كعب القُرَظِي[(١)]، قال: «سأَلَ رجُلٌ علِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن مسألة، فقال فيها، فقال: ليس كذَلِك يا أمير المؤمنين، ولكن كذا وكذا، فقال علِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَصْبتَ وأَخْطَأْتُ، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:٧٦]»[(٢)].

قَالَ ابْن عَبْدِ البَر: «وروى سفيان بن عيينة، عن ابن أبي حُسَين[(٣)] قال: اختلف ابن عباس وزيد[(٤)] في الحائض تَنفِر، فقال زيد: لا تنفر حتى يكون آخر عهدها

=

(١٥/ ٣٢٧) (٦٩٠٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٧٩) (٤٤٥١)، وغيرهم من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٢٣٣). وقد أخرجه الترمذي -أيضًا- (٣٨٠٥)، وغيره من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) هو: محمد بن كعب بن سليم القرظي، أبو حمزة المدني، سكن الكوفة مدة؛ روى عن زيد بن أرقم، وغيره، وروى عنه الحكم بن عتيبة، وجماعة. ثقة عالم، من الثالثة، مات سنة (١٢٠هـ)، وقيل: قبل ذلك. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٤٠)، و«التقريب» (٦٢٥٧).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٣١) (٨٦٥).

(٣) هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن نوفل القرشي؛ وثقه أحمد بن حنبل، وأبو زرعة، والنسائي، وابن سعد، والعجلي، وقال أبو حاتم: صالح، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن عبد البر: ثقة عند الجميع، فقيه عالم بالمناسك. انظر: «تهذيب الكمال» (١٥/ ٢٠٥)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥/ ٤٨٦)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٩٣)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص٣١١).

(٤) هو: زيد بن بن ثابت الأنصاري صاحب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يكنى أبا سعيد، ويقال: خارجة، كاتب الوحي، كان عالم بالفرائض، كان من الراسخين في العلم، ومناقبه وفضائله كثيرة، مات سنة خمس وأربعين، روى له الجماعة. انظر: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم =

الطَّواف بالبيت. فقَالَ ابْنُ عباس: سَلْ نُسَيَّاتِك أمَّ سُليمان وصُوَيحِباتها. فذهب زيد فسألهن، ثم جاء وهو يضحك، فقال: القول ما قلتَ»(١).

ورَوَىٰ ابْن عَبْدِ البَر -أيضًا- عن عبد الرحمن بن مهدي(٢)، قال: «ذاكَرْتُ عُبيدَ الله بن الحسَن القاضي(٣) بحديثٍ وهو يومئذ قاضٌّ، فخَالفَنِي فيه، فدخَلْتُ عليه وعنده النَّاس سِمَاطَيْن(٤)، فقال لي: ذَلِك الحديث كما قلتَ أنت، وأرجعُ أنَا صاغرًا»(٥).

=

(٣/ ١١٥١)، و«الاستيعاب» لابن عبد البر (٢/ ٥٣٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٢/ ٤٢٦)، و«الإصابة» لابن حجر (٦/ ٥٠٩).

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٣١) (٨٦٧).

(٢) هو: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، وقيل: الأزدي، مولاهم، أبو سعيد البصري اللؤلؤي. روىٰ عن سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، وخلق سواهم، روىٰ عنه أحمد بن حنبل، وابن راهويه، ومحمد بن بشار بندار، وأبو موسىٰ محمد بن المثنىٰ، وغيرهم. ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه، من التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. انظر: «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٣٠)، و«التقريب» (٤٠١٨).

(٣) هو: عبيد الله بن الحسن بن الحصين بن أبي الحر التميمي العنبري البصري القاضي، روىٰ عن خالد الحذاء، وروىٰ عنه معاذ بن معاذ العنبري، ثقة فقيه لكن عابوا عليه مسألة تكافؤ الأدلة، من السابعة، مات سنة (١٦٨)، ليس له عند مسلم سوىٰ موضع واحد في الجنائز. انظر: «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٣)، و«التقريب» (٤٢٨٣).

(٤) سِماطين: أي: صَفَّيْنِ.

(٥) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٣٤) (٨٧٧).

قَالَ ابْن عَبْدِ البَر: «وأخبَرني غيرُ واحِدٍ عن أبي محمد قاسم بن أصبغ[١]، قال: لمَّا رحَلْتُ إلىٰ المَشْرِق نزَلْتُ القيروان، فأخَذتُ علَىٰ بكر بن حمَّاد حديث مُسَدَّد، ثُم رحَلْتُ إلىٰ بَغْدَاد، ولَقِيتُ النَّاس، فلمَّا انصرفت عُدت إليه لتَمامِ حديث مُسَدَّد، فقرَأتُ عليه فيه يومًا حديث النبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قَدِمَ قومٌ مِن مُضَر مُجْتَابِي النِّمار، فقال لي: إنما هو مجتابي الثِّمار، فقلت له: إنما هو مجتابي النِّمار، هكذا قرأتُه علىٰ كل مَن قرأتُه عليه بالأندلس وبالعراق، فقال لي: بدخولك العراق تُعارِضنَا وتفخر علينا! أو نحو هَذَا، ثم قال لي: قُم بِنَا إلىٰ ذَلِك الشَّيخ، لشيخٍ كان بالمَسْجِد، فإنَّ له بمثل هَذَا علمًا، فقمنا إليه وسألناه عن ذَلِك فقال: إنما هو مُجتَابي النِّمار كما قلت، وهم قوم كانوا يَلْبَسُون الثِّياب مُشَقَّقة جيوبهم أمامهم، والنِّمار جَمع نَمِرَة، فقال بكر بن حماد وأخذ أنفه: رَغِمَ أنفي للحق، رَغِم أنفي للحق؛ وانصرف»[٢].

قَالَ ابْن عَبْدِ البَر: «وذكر الحُسَين بن أبي سَعِيد في كتابه «المعرب عن المغرب» قال: حدَّثنا عبد الله بن سعيد بن محمد الحدَّاد عن أبيه قال: سمِعتُ سُحنون[٣] يقول:

---

(١) هو: القاسم بن أصبغ بن محمد، أبو محمد الأندلسي القرطبي. سمع محمد بن وضاح، وروىٰ عنه ابن الجسور. توفي سنة (٣٤٠). انظر: «بغية الملتمس» (٤٤٧)، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٧٣٨)، و«اللسان» (٦/ ٣٦٧).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٣٧) (٨٨٣).

(٣) هو: سحنون بن سعيد التنوخي، قاضي أفريقية وفقيهها. من فقهاء أصحاب مالك، ممن جالسه مدة، وهو الذي أظهر علم مالك ومذهبه بالمغرب، وسمع من ابن القاسم، وابن وهب، وروىٰ عنه جبرون بن عيسىٰ البلوي. توفي سنة (٢٤٠) وهو ابن (٨٠) سنة أو (٧٩). انظر: «طبقات علماء إفريقية» (ص١٠١)، و«الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» =

سمِعتُ عبد الرَّحمن ابن القاسم قال لمَالِك: ما أعْلَم أحدًا أعلم بالبيُوعِ مِن أهل مصر، فقال له مالك: وبِمَ ذَلِك؟ قال: بِكَ، قال: فأنا لا أعرف البيوع، فكيف يعرفونها بي؟!»(١).

قَالَ ابْن عَبْدِ البَر: «ورُوِّينَا عن الشَّعبي أنه قال: ما رَأيتُ مِثْلِي ما أشاء أن أرَىٰ أعْلَم مِنِّي إلَّا وجَدْتُه»(٢).

قَالَ ابْن عَبْدِ البَر: «مِن بركة العلم وآدابه؛ الإنصاف فيه، ومَن لم يُنصِف لم يفهم، ولم يتفَهَّم»(٣).

وقال أيضًا: «ومِن أفضل آداب العَالِم: توَاضُعه، وتَرْك الإعجاب بعِلْمِه، ونَبْذ حب الرِّياسة عنه، وروي عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنه قال: «**إِنَّ التَّوَاضُعَ لَا يَزِيدُ العَبْدَ إِلَّا رِفْعَةً؛ فَتَوَاضَعُوا يَرْفَعْكُمُ اللهُ**»(٤)»، انتهىٰ.

وقد ذكر الشَّيخ محمد بن يوسف الكافي التونسي في كتابه «المسائل الكافيَّة»(٥) قصة عجيبة في التواضع، والاعتراف بالخطإ علىٰ رءوس الملإ، وبالفضل

=

(٤/ ٤١٥).

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٣٣) (٨٧١).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٣٤) (٨٧٤).

(٣) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٣٠).

(٤) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٦٢).

(٥) انظر: «المسائل الكافية» (ص٤٧).

لِمَن حصَلَ منه التَّنبيه علىٰ الخطإ، فقال ما نصه:

«المسألة السابعة والخمسون: ينبغي لأهل الفَضْل أن يَقْدُروا قَدْر مَن له قَدْر، ويَعرِفُوا الفضل لأهله، ولا يَبْخَسُوا النَّاس مقَامَاتِهم، ويتَرفَّعوا عليهم بالإفك والبُهتان، انظر هَذِهِ المسألة وتأمَّل فيها؛ تعرف الفَرْق بيْنَ أهل زمَانِنَا وبَيْنَ مَن مضَىٰ زمنُهم.

قال العلَّامة ابن العرَبِي[(١)] **في «أحكامه»**: «أخبَرني محمَّد بن قاسم العُثْمَاني غير مرَّة، قال: وصَلتُ الفُسْطَاط فجِئتُ مجلس أبي الفَضْل الجَوْهَرِي[(٢)]، فكان مِمَّا قال أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طلَّقَ وظاهَر وآلَىٰ، فلمَّا خرَجَ تبِعته حتَّىٰ بلغ منزله في جماعة، فجلس معنَا في الدِّهْلِيز[(٣)] وعرفهم غيري، فإنه رأىٰ شارة الغُربة[(٤)] فلمَّا انفض عنه

---

(١) هو: محمد بن عبد الله، أبو بكر بن العربي الإشبيلي صاحب التصانيف؛ سمع أبا الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي، وأبا البركات أحمد بن طاوس، وجماعة، وروىٰ عنه: خلق سواهم. كان أحد من بلغ رُتبة الاجتهاد، وأحد من انفرد بالأندلس بعُلُوِّ الإسناد، توفي سنة ست وأربعين وخمسمائة. انظر: «تاريخ دمشق» (٥٤/ ٢٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٩٧)، و«الثقات» لابن قطلوبغا (٨/ ٣٩٦).

(٢) هو: حاتم بن الليث بن الحارث بن عبد الرحمن، أبو الفضل الجوهري، كان ثقة ثبتًا متقنًا حافظًا، مات سنة اثنتين وستين ومائتين. انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٣٩)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ١٤٨).

(٣) الدِّهْلِيز بالكسر: وهو ما بين الباب والدار، وقال ابن الأعرابي: الدهليز: الجَيْئَة، بالجيم المفتوحة وسكون التحتية، والهمزة. انظر: «مختار الصحاح» (ص١٠٨)، و«القاموس المحيط» (ص٥١١)، و«تاج العروس» (١٥/ ١٤٧).

(٤) الشارة: هي العلامة، وتأتي بمعنىٰ الجمال الرائع والهيئة واللباس الحسن. «المعجم الوسيط» (١/ ٤٩٩).

أكثرهم، قال لي: أراك غريبًا، هل لك من كلام؟ قلت: نعم، قال لجُلسَائه: أفرِجُوا له عن كلامه، فقاموا فقلت له: حضرت المجلس مُتبرِّكًا بك، وسمِعتُك تقول: آلَىٰ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصدَقْت، وطلَّق وصدَقت، وظاهَر، ولم يَكُن ولا يَصِح أن يَكُون؛ لأنَّ الظِّهار مُنكرٌ مِن القول وزُور، وذَلِك لا يَجُوز أنْ يقَعَ مِن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فضَمَّني إلَىٰ نفسه وَقبَّل رأسي، وقال: أنا تائب مِن ذَلِك، جزاك الله مِن مُعَلِّمٍ خيرًا، ثُم انقلَبْتُ عنه، وبكَّرت في الغد إليه؛ فألْفَيْتُه قد جلس علىٰ المنبر، فلما دخلت الجامع ورآني، ناداني بأعلىٰ صوته: مرحبًا بمعلمي، أفسِحُوا لمُعلِّمي، فتطاوَلَتِ الأعناق إلَيَّ، وتحَدَّقَت الأبصَار نحوي -وتعرفني يا أبا بكر؟ يُشِير إلىٰ عظيم حيَائِه، فإنه كان إذا سلَّم علَيْهِ أحدٌ أو فاجَأهُ بكلامٍ خَجِلَ واحْمَرَّ كأنَّ وجهه طُلِيَ بجُلَّنار[(١)]-، قال: وتبادَر النَّاس إلَيَّ يرفَعُونني علَىٰ الأيْدِي ويتَدافعُونَني حتَّىٰ بلغت المنبر، وأنا لعظيم الحياء لا أعلم في أيِّ بُقعَة أنا، والجامع غاصٌّ بأهله، وأسال الحياء بدني عرقًا، وأقبل الشَّيخ علىٰ الخَلق، فقال لهم: أنا مُعلِّمُكم، وهَذَا مُعلِّمي، لمَّا كان بالأمس قلت لكم كذا وكذا، فما كان أحدٌ مِنكُم فقِهَ عنِّي ولا رد علَيَّ فاتبعني إلىٰ منزلي، وقال لي: كذا، وأعاد ما جرَىٰ بينِي وبَيْنَه، وأنا تائبٌ مِن قولي بالأمس، راجع عنه إلىٰ الحق، فمَنْ سَمِعَهُ مِمَّن حضر فلا يعود إليه، ومَن غاب فليبلغه مَن حضَر؛ فجزاه الله خيرًا، وجعل يحتفل لي في الدُّعاء، والخَلْقُ يُؤَمِّنُون.

فانظروا -رحمكم الله- إلىٰ هَذَا الدِّين المتين، والاعتراف بالعلم لأهله علىٰ رؤوس الملإ مِن رَجُلٍ ظهرَتْ رِيَاسَتُه، واشتهرت نفَاسَتُه لغريب مجهول العين لا

---

(١) قال في «القاموس» (ص٣٦٧): «الجُلَّنَار بضم الجيم وفتح اللام المشددة: زهر الرمان».

يعرف مَن هو؟ ولا مِن أين؟ واقتدوا به ترشدوا»، انتهىٰ[١].

وما أعظَمَ الفَرْقَ بيْنَ ما فعَلهُ أبو الفضل الجوهري مع الرَّجل الَّذِي نبهه علىٰ خطئه، وبين ما يفعله بعض المُنتَسِبين إلىٰ العلم في زماننا، فإنَّ بعضهم إذا نبَّهَهُ بعض العلماء علىٰ أخطائه؛ اشمأزَّ وتحامل علَىٰ الَّذِي نبَّهه، ورَماهُ بالجَهْل والتَّعَصُّب، وغير ذَلِك مِمَّا يرىٰ أنه يشِينُه، ولا شك أن هَذَا من الكبر الَّذِي قال فيه رَسُول اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الكِبْرُ: بَطرُ الحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاس**»[٢]، بطر الحق: رَدُّه، وغمط الناس: احتِقَارُهم.

ومِن أعْظَم ما يُبتلَىٰ به المرء: إعجابه بنفسه، وترَفُّعه علَىٰ أقرانه وبَنِي جِنْسِه.

قَالَ ابْن عَبْدِ البَر: «وقَالَ ابْنُ عَبْدُوس: كُلَّما توَقَّر العالِمُ وارتفَع؛ كان العُجْبُ إليه أسرع، إلَّا مَن عصَمهُ الله بتوفيقه، وطرح حُبَّ الرِّياسَةِ عن نفسه»[٣].

وروَىٰ ابْن عَبْدِ البَر، عن كعبٍ أنَّه قال لرَجُلٍ رآه يتتبع الأحاديث: «اتَّقِ اللهَ وارْضَ بالدُّونِ مِن المَجْلسِ، ولا تُؤْذِ أحدًا فإنه لو ملأَ عِلْمُكَ ما بين السَّماء والأرض مع العُجبِ ما زَادكَ اللهُ بِهِ إلَّا سفَالًا ونُقصانًا»[٤].

وروَىٰ ابنُ عبدِ البر -أيضًا- عن عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: «أخْوَف مَا أخَافُ علَيكُم أنْ

---

(١) انظر: «أحكام القرآن» (١/ ٢٤٨).

(٢) أخرجه مسلم (٩١)، والترمذي (١٩٩٩) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٦٦) (٩٥٨).

(٤) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٦٧) (٩٥٩).

تَهلكُوا فِيه ثلَاث خِلَال: شُحٌّ مُطاع، وهوًىٰ مُتَّبع، وإعْجَابُ المرء بنفسه»[١].

وروَىٰ ابْن عَبْدِ البَر أيضًا، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«ثَلَاثٌ مُهْلِكَاتٌ، وَثَلَاثٌ مُنْجِيَاتٌ، فَأَمَّا المُهْلِكَاتُ: فَشُحٌّ مُطَاعٌ، وَهَوًىٰ مُتَّبَعٌ، وَإِعْجَابُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ، وَالثَّلَاثُ الْمُنْجِيَاتُ: تَقْوَىٰ اللهِ فِي السِّرِّ وَالعَلَانِيَة، وَكَلِمَةُ الحَقِّ فِي الرِّضَا وَالسُّخْطِ، وَالاقْتِصَادُ فِي الْغِنَىٰ وَالْفَقْرِ»**[٢].

قَالَ ابْن عَبْدِ البَر: «وقال إبْرَاهِيم بن الأَشْعَث: سألتُ الفُضَيْل بْن عِيَاضٍ عن التَّواضُع، فقَال: أنْ تَخْضعَ للحق، وتَنْقادَ له مِمَّن سَمِعْتَهُ ولو كانَ أجْهلَ النَّاس؛ لَزِمكَ أنْ تَقْبلَه منه»[٣].

وروىٰ ابْن عَبْدِ البَر -أيضًا- عن مسروقٍ، أنه قال: «كفىٰ بالمرء عِلمًا أنْ يَخْشَىٰ الله، وكفَىٰ بالمرء جهلًا أن يُعجَب بعلمه»[٤]، قال أَبُو عُمَر: «إنَّما أعرفه بعمَلِه»، قال: وقال أبو الدَّرداء: «علَامة الجهل ثلَاث: العُجْب، وكَثْرة المَنطِق فِيمَا لا يَعْنِيه، وأن يَنْهَىٰ عن الشيء ويأتيه»[٥].

---

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٦٨) (٩٦٠).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٦٨) (٩٦١) من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٨٠٢).

(٣) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٦٩).

(٤) السابق.

(٥) السابق.

وقالوا: «العُجب يَهْدِم المَحاسِن»[١].

وعن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **أنه قال:** «الإعْجَاب آفة الألْبَاب»[٢].

وقال غيره: «إعْجَاب المَرْء بنَفسِه دليلٌ علَىٰ ضعف عَقْلِه، ولقد أحسن علِيُّ بن ثَابت[٣] حيث يقول:

الْمَـــالُ آفَتُـــهُ التَّبْـــذِيرُ وَالنَّهَـــبُ ... وَالْعِلْـمُ آفَتُهُ الْإِعْجَابُ وَالْغَضَـبُ»[٤]

وقالوا: «مَن أُعْجِبَ برَأيِهِ ضَلَّ، ومَن استَغْنَىٰ بعَقْلِهِ زَلَّ، ومَن تكَبَّر علَىٰ النَّاس ذَلَّ، ومَن خالَطَ الأنذَالَ حُقِّر، ومَن جالَسَ العُلَماء وُقِّر»[٥].

وقال الفُضَيْل بْن عِيَاضٍ: «مَا مِن أحَدٍ أحبَّ الرِّياسَة إلَّا حَسَدَ وبغَىٰ، وتَبعَ عيُوبَ النَّاس، وكَرِهَ أنْ يُذْكَر أحَدٌ بخَير»، وقال أبو نُعَيم: «واللهِ، ما هلَكَ مَنْ هلَكَ إلَّا بحُبِّ الرِّيَاسَة»[٦].

وقال آخَر:

حُـــبُّ الرِّيَاسَـــةِ دَاءٌ لا دَوَاءَ لَـــهُ ... وَقَـلَّ مَـا تَجِـدُ الرَّاضِـينَ بِالقَسْـمِ

---

(١) السابق.

(٢) السابق.

(٣) علي بن ثابت الجزري، أبو أحمد الهاشمي، صدوق ربما أخطأ، وقد ضعفه الأزدي بلا حُجة. «تقريب التهذيب» (ص٣٩٨).

(٤) السابق.

(٥) السابق.

(٦) السابق.

وروىٰ ابْن عَبْدِ البَر -أيضًا- عن ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ **أنه قال:** «إنَّ مِنَ العِلْمِ أن تَقول لِمَا لا تعلم: الله أعلم، قال الله تبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لنبيِّه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص:٨٦]»(١).

وروَي -أيضًا- عن أبي بكر الصديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ **أنه قَال:** «أيُّ سمَاءٍ تظِلُّني، وأيُّ أرْضٍ تقِلُّني؛ إذَا قُلتُ في كتاب الله بغَيْرِ عِلْم!»(٢).

وروي -أيضًا- عن علِيِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ نَحْوَه(٣).

ورُوِيَ -أيضًا- عن نافع عن ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنه سُئل عن شيءٍ، فقال: «لا أدري»، فلمَّا ولَّىٰ الرَّجُل قال: نِعِمَّا قال عبدُ الله بن عمر، سُئل عمَّا لا يعلم فقال: لا علم لي به(٤).

قال: «وقال وَهْب: سمِعتُ مَالِكًا يُحَدِّث عن عبد الله بن زيد بن هُرمز، قال: إني لأحب أن يكون من بقايا العالِم بعده (لا أدري) ليأخذ به مَن بعده»(٥).

وروي -أيضًا- عن مجاهد قال: «سئل ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عن فريضةٍ مِن الصُّلْبِ(٦)، فقال: لا أدري، فقيل له: ما يمنعك أن تجيبه؟ فقال: سُئل ابن عمر عمَّا

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٣٣).

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٣٣).

(٣) المصدر السابق.

(٤) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٣٤).

(٥) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٣٥).

(٦) يعني: سئل عن مسألة من مسائل المواريث.

لا يدري، فقال: لا أدري»[(١)].

وروي -أيضًا- عن أيُّوب[(٢)] قال: «تكَاثَرُوا علَىٰ القاسم بن محمد يومًا بمِنًىٰ، فجَعلُوا يسألونه، فيقول: لا أدري، ثم قال: إنَّا واللهِ ما نَعْلَمُ كلَّ ما يسألونا عنه، ولو عَلِمنا ما كتَمْناكُم، ولا حَلَّ لنَا أن نكتمكم»[(٣)].

ورُوِيَ -أيضًا- عن عبد الملك بن أبي سليمان قال: «سئل سعيد بن جبير[(٤)] عن شيء فقال: لا أعلم، ثم قال: ويْلٌ لِلَّذِي يقول لِمَا لا يَعْلَم: إنِّي أعْلَم»[(٥)].

قال: «وذكَر الشعبي عن علِيٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ أنه خرج عليهم وهو يقول: ما أبردَها علَىٰ الكبد! فقيل له: وما ذَلِك؟ قال: أن تقول للشَّيء لا تعلمه: الله أعلم»[(٦)].

قال: «وذكر الحسَن بن علِيٍّ الحُلْواني، وساق بإسناده عن القاسِم قال: يا أهلَ العِرَاق، إنَّا واللهِ لا نعلم كثيرًا مِمَّا تسألُونَا عنه، ولأَنْ يَعِيشَ المَرءُ جاهلًا لَا يَعْلم ما

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٣٥).

(٢) هو: ابن أبي تميمة السَّخْتياني البصري؛ كان ثبتًا في الحديث، جامعًا كثيرَ العلم، حجة، عدلًا، قال الحافظ في «التقريب»: «ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة، مات سنة إحدىٰ وثلاثين ومائة». انظر: «سير أعلام النبلاء» (٦/ ١٥)، و«تقريب التهذيب» (ص١١٧).

(٣) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٣٦) (١٥٦٧).

(٤) هو: سعيد بن جبير بن هشام الأسدي، أبو عبد الله الكوفي، تابعي، قال الأصبهاني: كان فقيهًا عابدًا ورِعًا فاضلًا، قال الحافظ في «التقريب»: «ثقة ثبت فقيه، من الثالثة، قتل سنة خمس وتسعين». انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٢١)، و«التقريب» (ص٢٣٤).

(٥) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٣٦) (١٥٦٨).

(٦) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٣٦) (١٥٦٩).

افترِضَ عليه؛ خيرٌ له مِن أنْ يَقُول علَىٰ اللهِ ورَسُولِهِ ما لَا يَعْلَم»[١].

قال: «وقال الحسَن: حدَّثنا نعيم بن حماد، قال: سمعت بعض أصحاب ابن عَوْن[٢]؛ أظنه حسين بن حسين، عن ابن عون، قال: كنت عند القاسم بن محمد إذ جاءه رجل، فسأله عن شيءٍ؛ فقال القَاسِم: لا أُحْسِنُه، فجعل الرَّجُل يَقُول: إنِّي دُفِعتُ إليك، لا أَعْرِف غيْرَك! فقال القاسم: لا تَنظُر إلىٰ طُولِ لِحْيَتِي؛ وكثرة النَّاس حَوْلِي؛ واللهِ ما أُحْسِنه، فقال شيخٌ مِن قُرَيش جالِسٌ إلىٰ جنبه: يا ابن أخي، الْزَمْهَا، فوَاللهِ ما رأيتُكَ في مجلسٍ أنْبَل منك اليوم، فقال القاسم: واللهِ لأن يُقْطع لِسَاني أحبُّ إلَيَّ مِن أنْ أتكَلَّم بما لَا عِلْم لِي به»[٣].

ورُوِيَ -أيضًا- عن مالِكٍ قال: «سأل عبد الله بن نافع أيُّوب السَّخْتِياني عن شيءٍ فلم يُجِبْه، فقال له: لا أراكَ فهِمتَ ما سألْتُكَ عنه؟ قال: بلىٰ، قال: فلم لا تجيبني؟ قال: لا أعلمه»[٤].

وروي -أيضًا- عن عبد الرحمن بن مهدي[٥] قال: «كنا عند مالك بن أنس،

---

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٣٦) (١٥٧٠).

(٢) هو: عبد الله بن عون البصري، قال الحافظ في «التقريب»: «ثقة ثبت فاضل، من السادسة، مات سنة خمسين علىٰ الصحيح -يعني بعد المائة-». انظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ١٦٣)، و«تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٩٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٦٤)، و«التقريب» (ص٣١٧).

(٣) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٣٧) (١٥٧١).

(٤) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٣٧) (١٥٧٢).

(٥) هو: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، وقيل: الأزدي، مولاهم، أبو سعيد البصري

فجاءه رجل فقال له: يا أبا عبد الله، جئتك مِن مَسِيرَة سِتَّة أشهر، حمَّلنِي أهلُ بلَدِي مسألةً أسالك عنها، قال: سَلْ، فسأله الرجل عن المسألة، فقال: لا أُحْسِنُها، قال: فبُهِتَ الرجل كأنه قد جاء إلىٰ مَن يعلم كُلَّ شَيْءٍ، فقال: أيَّ شيءٍ أقولُ لأهل بلَدِي إذا رجَعتُ إليهم؟! قال: تقول لهم: قال مالك: لا أُحْسِن»(١).

قال: «وذكَر ابنُ وَهْب في كتاب «المجالس»، قال: سمِعتُ مالكًا يقول: يَنبغِي للعَالِم أن يَأْلَفَ فِيمَا أُشْكِل قوْلَ: «لَا أدري»، فإنه عسىٰ أن يُهَيَّأ له خير. قَالَ ابْنُ وهب: وكنت أسمعه كثيرًا ما يقول: «لا أدري»، وقال في موضع آخر: لو كتبنا عن مالك: «لا أدري» لمَلأْنَا الألواح، قَالَ ابْنُ وهب: وسمِعتُ مالِكًا وذكر قول القاسم بن محمد: لأنْ يعيش الرجل جاهلًا خيرٌ مِنْ أنْ يَقُول علَىٰ الله ما لَا يَعْلَم، ثم قال: هَذَا أبو بكر الصديق وقد خصه الله بما خصَّه به مِن الفضل يقول: «لا أدري»(٢).

قَالَ ابْنُ وهب: «وحدَّثنِي مالك، قال: كان رَسُول اللهِ ﷺ إمام المسلمين، وسيد العالمين، يُسأَل عن الشَّيء فلَا يُجِيب حتَّىٰ يأتِيَه الوَحْي. وذكر

=

اللؤلؤي، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه، من التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. انظر: «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٣٠)، و«التقريب» (٤٠١٨).

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٣٨) (١٥٧٣).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٣٨).

عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بعض هَذَا، وفي روايته هَذِهِ الملائكة قد قالت: «لَا عِلْمَ لَنَا»(١).

قال: «وذكر أبو داود في تصنيفه لحديث مالك: حدَّثنا عباس العنبري، قال: حدَّثنا عبد الرَّزَّاق، قال: قال مالِك: كان ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا يقول: إذَا أخطَأَ العَالِم (لا أدري) أصيبت مقاتله. وفي رواية: إذا ترك العالِم (لا أعلم)؛ فقد أصيبت مقاتله»(٢).

وقال: «وحدَّثنا أحمد بن حنبل، قال: حدَّثنا محمد بن إدريس(٣)، قال: سمعت مالكًا يقول: سمعت ابن عَجلان(٤) يقول: إذا أخطأ العالِمُ (لا أدري)؛ أصيبت مقاتله»(٥).

وروىٰ ابْن عَبْدِ البَر عن عقبة بن مسلم قال: صحِبْتُ ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أربعةً وثلاثين شهرًا، فكان كثيرًا ما يُسأَل فيقول: «لا أدري» ثم يلتفت إليَّ فيقول: أتدري ما يريد هؤلاء؟ يُرِيدُونَ أن يجعلوا ظهُورَنا جِسْرًا إلىٰ جهنم»(٦).

---

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٣٨).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٣٨) (١٥٨٠).

(٣) يعني الإمام الشافعي رَحِمَهُٱللَّهُ.

(٤) هو: محمد بن عجلان القرشي، أبو عبد الله المدني، روىٰ عن رجاء بن حيوة، وروىٰ عنه ابن عيينة، صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة، مات سنة (١٤٨). انظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٠١)، و«التقريب» (٦١٣٦).

(٥) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٤٠) (١٥٨٣).

(٦) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٤١) (١٥٨٥).

قال: «وقال أبو الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: قول الرجل فيما لا يعلم: لا أعلم، نِصفُ العِلم»(١).

وقال الرَّاجِز:

فَـإِنْ جَهِلْـتَ مَـا سُـئِلْتَ عَنْـه   وَلَـمْ يَكُـنْ عِنْـدَكَ عِلْـمٌ مِنْـه

فَـلَا تَقُـلْ فِيـهِ بِغَيْـرِ فَهْـم   إِنَّ الخَطَـأَ مُـزْرٍ بِأَهْـلِ الْعِلْـم

وَقُـلْ إِذَا أَعْيَـاكَ ذَاكَ الأَمْـر   مَـالِي بِمَـا تَسْـأَلُ عَنْـهُ خَبَـر

فَـذَاكَ شِـطْرُ الْعِلْـمِ عِنْـدَ الْعُلَمَـا   كَـذَاكَ مَـا زَالَـتْ تَقُـولُ الْحُكَمَـا(٢)

وقال غَيْرُه:

إِذَا مَـا قَتَلْـتَ الأَمْـرَ عِلْمًـا فَقُـلْ بِـهِ   وَإِيَّـاكَ وَالأَمْـرَ الَّـذِي أَنْـتَ جَاهِلُـهُ(٣)

ورُوِيَ -أيضًا- عن أبي الذَّيَّال(٤) قال: «تعَلَّم (لا أدري)، ولا تعلَّم (أدري)؛ فإنك إن قلت: لا أدري؛ علَّموك حتىٰ تدري، وإن قلتَ: أدري؛ سألُوكَ حتَّىٰ لَا تَدْرِي»(٥).

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) هو: زهير بن الهنيد العدوي، أبو الذيال البصري، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي: محله الصدق، وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول». انظر: «تهذيب الكمال» (٩/ ٤٢٨)، و«الإكمال» لمغلطاي (٥/ ٩٤)، و«تاريخ الإسلام» (٤/ ٦٢٣)، و«التقريب» (ص٢١٨).

(٥) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٤٢) (١٥٨٩).

ورُوِيَ -أيضًا- عن الأعمش(١) **عن أبي وائل**(٢) **عن ابن مسعود** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **أنه قال:** «إنَّ مَن يُفتِي النَّاسَ فِي كُلِّ مَا يَسْتَفتُونَهُ لمَجْنُون»، قال الأعمش فذكرت ذَلِك للحكم بن عتيبة(٣)، فقال: لو سمِعتُ هَذَا منك قبل اليوم ما كنتُ أفتي في كل ما أُفتي»(٤).

ورُوِيَ -أيضًا- عن نُعَيم بن حَمَّاد(٥) **قال:** «سمِعتُ ابْنَ عُيَيْنة يقول: أَجْسَر الناس علىٰ الفُتيَا أقلُّهُم عِلمًا»(٦).

---

(١) هو: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم، أبو محمد الكوفي الأعمش، روىٰ عن إبراهيم النخعي، وروىٰ عنه جرير بن عبد الحميد، ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع لكنه يدلس، من الخامسة، مات سنة سبع وأربعين أو ثمان وأربعين ومائة، وكان مولده أول سنة إحدىٰ وستين. انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٧٦ - ٩١)، و«تقريب التهذيب» (٢٦١٥).

(٢) هو: شقيق بن سلمة، أبو وائل الأسدي، الكوفي، أدرك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يره. ثقة، من الثانية، مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، وله مائة سنة. انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٤٨)، و«تقريب التهذيب» (٢٨١٦).

(٣) هو: الحكم بن عتيبة الكندي، أبو محمد الكوفي، مولىٰ عدي بن عدي الكندي، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس، من الخامسة، مات سنة ثلاث عشرة ومائة أو بعدها وله نيف وستون. انظر: «تهذيب الكمال» (٧/ ١١٤)، و«تقريب التهذيب» (١٤٥٣).

(٤) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٤٣) (١٥٩٠) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله.

(٥) هو: نعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي، أبو عبد الله المروزي الفارض الأعور، سكن مصر. صدوق يخطئ كثيرًا، فقيه عارف بالفرائض، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٤٦٦)، و«تقريب التهذيب» (٧١٦٦).

(٦) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٢٤) (٢٢٠٩).

ورُوِيَ -أيضًا- عن يَزِيد بن أبي حبيب[١] **قال:** «إنَّ مِن فِتنَة العَالِم أنْ يَكُون الكلَام أحبَّ إليه مِن الاستِمَاع، قال: وفي الاستِمَاع سلامةٌ وزِيَادة في العلم، والمُستَمع شريك المُتكلِّم، وفي الكلام تَهوُّن وتزَيُّن، وزِيَادةٌ ونُقصَان، قال: ومِن العلماء مَن يرىٰ أنه أحقُّ بالكلَام مِن غيره، ومنهم مَن يَزْدَرِي المَساكين ولا يراهم لذَلِك موضعًا، ومنهم مَن يَخْزِنُ عِلْمَه ويرَىٰ أن تعليمه ضِعَة، ومِنهُم مَن يُحِبُّ أن لا يُوجَد العِلمُ إلَّا عنده، ومنهم مَن يأخذ في علمه مأخذ السُّلطان حتَّىٰ يَغضب أن يُرَدَّ عليه شيء مِن قوله، أو يغفل عن شيءٍ مِن حقِّه، ومنهم مَن ينصِّب نَفْسَه للفُتيا فلعلَّه يُؤتىٰ بأمر لا علم له به؛ فيستحي أن يقول: لا علم لي؛ فيَرْجُم فيُكتَب مِن المُتكَلِّفين، ومنهم مَن يَروِي كلَّ مَا سمِعَ حتىٰ يَروِيَ كلَام اليَهُود والنَّصارَىٰ إرادَةَ أن يَغْزُرَ عِلْمُه»[٢].

قال أبو عمر[٣]: «رُوِيَ مثلُ قول يزيد بن أبي حبيب هَذَا كله مِن أوَّله إلىٰ آخِره عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِن وُجوهٍ مُنقَطِعَةٍ يذُمُّ فيها كُلَّ مَن كان في هَذِهِ الطَّبقَات مِن العُلماء، ويتوَعَّدهُم علىٰ ذلك بالنار»[٤]، انتهىٰ ما ذكره ابْن عَبْدِ البر مُلخَّصًا.

---

(١) هو: يزيد بن أبي حبيب سويد الأزدي أبو رجاء المصري، ثقة فقيه وكان يرسل، من الخامسة، مات سنة (١٢٨) وقد قارب الثمانين. انظر: «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٠٢)، و«التقريب» (٧٧٠١).

(٢) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٤٨) (٩١٠).

(٣) هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، الإمام أبو عمر النمري القرطبي العلم الحافظ، محدث قرطبة؛ توفي سنة (٤٦٣). انظر: «بغية الملتمس» (ص٤٨٩) (١٤٤٣)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ١٩٩)، و«الأعلام» (٨/ ٢٤٠).

(٤) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٤٩) (٩١١).

فليُتأمَّل ما ذكَرَهُ عن أهل الورَع مِن الإحجام عن القول بغير عِلْم، والابتِعَاد عن التَّكَلُّف الَّذِي قد وقَعَ فيه كثِيرٌ مِن النَّاس في زمَانِنَا، حتىٰ آلَ الأَمرُ بِبَعْضِهم إلىٰ قَبُول البِدَعِ والضَّلالَات، والإكثَار مِن التَّخَرُّصَات[1] والجَهالَات، ومخالفة أهْل السُّنةِ وَالجمَاعَة في بعض المُعتقَدات؛ فلَا حوْلَ ولَا قُوَّةَ إلَّا باللهِ العَلِيِّ العظيم، وهو حسْبُنا ونِعْم الوَكِيل.

(فصل)

وقد جعَلتُ التَّنبيهَات علَىٰ رسالتي «ابن محمود» في فَصْلَين:

الأوَّل: فيما يتَعلَّق بالقَضَاء وَالقدَر.

والثَّاني: فيما يتعلق بالرِّسالة والنُّبُوَّة.

فأما ما يتَعلَّق بالقَضَاء وَالقدَر، فالتَّنبِيهُ عليه يتلَخَّص في خمسة أشياء:

الأوَّل: في بيانه لمعنىٰ القَضَاء وَالقدَر.

والثَّاني: في تَغلِيطه للمُفسِّرين الَّذِين قالوا في قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]: إنها نزلت في القَضَاء وَالقدَر.

والثَّالث: في نَفْيِه لكتابة المقادير، وزَعْمِه أنها عبارة عن سَبْق عِلْم الله.

والرَّابع: في زَعْمِه أنَّ الحديث في احتِجَاج آدمَ ومُوسَىٰ مِن مُشْكِل الآثَار.

---

(١) تخرص: تكذب بالباطل، ويقال: تخرص القول؛ اخترصه. «المعجم الوسيط» (١/ ٢٢٧).

والخَامِس: فِي تَخْلِيطه في الكلَام علىٰ حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في كتابة ما يَتعلَّق بالجنين وهُوَ في بَطْنِ أُمِّه.

فأمَّا الأوَّل: فقَال في (صفحة ٩) ما مُلخَّصه:

(حقيقة القدر)، ونحن وإنْ قُلنَا: إنَّ القدَر يرجع إلىٰ تقدير الله للأشياء بنِظَام، وأنه يَرْجِع إلىٰ قدرة الله، وأنه علىٰ كُل شَيْءٍ قدير، وفَعَّال لِمَا يُريد، أو أنه يرجع إلىٰ سبق علم الله بالأشياء قبل وقوعها، وأنه يَعْلَم ما كان، وما سيَكُون كيف يكون؛ فكُلُّ هَذِهِ مِن الصِّفات الدَّاخلة في قدَرِ الله، وحَسْبُ الشَّخص أنْ يُؤمِنَ بكُلِّ ما أَخْبَر اللهُ به مِن صُنْعِ خَلْقِه، وسَبْق عِلْمه بكُل شَيْءٍ، وأنه علَىٰ كُل شَيْءٍ قدير، وفعَّالٌ لِمَا يُريد، ولمَّا سُئِل الإمامُ أحمَدُ عَنِ القدَر، أجاب قائلًا: «القدَر قُدرَة الرَّحمَن».

وأقول: أمَّا القدر الَّذِي جاء ذِكْرُه في سؤال جِبْريل للنبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفي غيره من الأحاديث التي يُذكَر فيها وجُوبُ الإيمان بالقدَر، وأنه رُكْنٌ مِن أركان الإيمان، فالمُرادُ به: ما قدَّرَهُ اللهُ وقضَاه، وسَبَقَ به عِلْمُه وإرَادتُه، وفرَغَ مِن كتابته قبْلَ خَلْق السَّمواتِ والأرْض بخَمْسِينَ ألْف سَنة، وقد جاء ذَلِك في أحاديث كثيرة، منها:

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا **قال:** سمِعتُ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**قَدَّرَ اللهُ الْمَقَادِيرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَة**»، رواه الإمام أحمد، والترمذي، وعبد الله بن الإمام أحمد في كتاب «السنة»،

وقال الترمذي: هَذَا حديث حسن صحيح غريب(١).

وقد رواه مسلم في «صحيحه»، ولفظه قال: سمِعتُ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَة، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ**»(٢).

ورواه أبو بكر الآجُرِّي في كتاب «الشريعة» بإسناد صحيح، ولفظه قال: سمعت رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**فَرَغَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ مِنْ مَقَادِيرِ الخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةً، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ**»، ورواه -أيضًا- بنحو رواية مسلم، وإسناده صحيح أيضًا(٣).

وروىٰ الإمام أحمد، ومسلم في «صحيحه» عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: جاء سُرَاقَة بن مالك بن جُعشم(٤) فقال: يا رَسُول اللهِ، بيِّن لنا دِيننا كَأنَّا خُلِقْنَا الآن، فِيمَ العمَل اليَوْم، أَفِيمَا جفَّتْ بِهِ الأَقْلَامُ وجرَتْ بهِ المَقَادِير، أَمْ فِيمَا نَسْتَقبِل؟ قال:

---

(١) أخرجه أحمد (١١/ ١٤٤) (٦٥٧٩)، والترمذي (٢١٥٦)، وعبد الله بن أحمد في كتاب «السنة» (٢/ ٣٨٧) (٨٤٢)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٣).

(٣) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٦٢) (٣٤١).

(٤) هو: سراقة بن مالك بن جعشم، يكنىٰ أبا سفيان، صحابي مشهور، مات في صدر خلافة عثمان سنة أربع وعشرين، وقيل: إنه مات بعد عثمان. انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ٢٠٨)، و«معجم الصحابة» للبغوي (٣/ ٢٥٧)، و«تهذيب الكمال» (١٠/ ٢١٤)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣/ ١٤٢١).

«**لَا، بَلْ جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ المَقَادِيرُ**» قال: فَفِيمَ العمَل؟ فقَال: «**اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**»، وقد رواه أبو داود الطيالسي، وابن حبان في «صحيحه»، وعبد الله بن الإمام أحمد في كتاب «السنة»، وأبو بكر الآجري في كتاب «الشريعة» بنحوه، وزاد ابن حبان: «قال سُرَاقَة: فلَا أكُونُ أبدًا أشَدَّ اجتِهَادًا فِي العَمَل مِنِّي الآن»(١).

وروَىٰ الإمام أحمد -أيضًا- بإسناد صحيح عن عِمْرَان بن حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رَجُلًا مِن جُهَيْنة -أو مِن مُزَينَة- أتَىٰ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقَال: يا رَسُول اللهِ، أرَأيْتَ مَا يَعملُ النَّاسُ اليوم ويَكْدَحُون، فيه شيء قُضِي عليهم ومضَىٰ عليهم في قدَرٍ قَدْ سبَق، أو فيما يَسْتَقبِلُون مِمَّا أتَاهُم به نبِيُّهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واتخذت علَيهِم به الحُجة؟ قال: «**بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عليهم ومَضَىٰ عَلَيْهِمْ**» قال: فلِمَ يَعْمَلُونَ إذًا يا رَسُول اللهِ؟ قال: «**مَنْ كَانَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ خلقَهُ لِوَاحِدَةٍ مِنَ المنزلَتيْنِ يُهَيِّئُهُ لَعَمِلَهَا، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ** ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس:٧، ٨]»، وقد رواه أبو داود الطيالسي بإسناد صحيح، ومسلم بنحوه(٢)، وفيه عند مسلم قصةٌ لأبِي الأسود الدُّؤَلِيِّ(٣) مع عِمْرَان بن حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالىٰ.

---

(١) أخرجه أحمد (٢٢/ ١٤) (١٤١١٦)، ومسلم (٢٦٤٨)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٢٩٩) (١٨٤٣)، وابن حبان (٣٣٧)، وعبد الله ابن الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٣٩٤) (٨٥٧)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٥٥) (٣٣٥) جميعهم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٤٣٨) (١٩٩٥٠)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢/ ١٧٩) (٨٨١)، ومسلم (٢٦٥٠) جميعهم عن عمران بن الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) هو: أبو الأسود الدِّيلي -بكسر المهملة وسكون التحتانية- ويقال: الدُّؤَلي -بالضم بعدها =

وروَىٰ الإمام أحمَد أيضًا، وأبو داود من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنهُمَا نحوه(١).

قال شَيْخ الإسْلَامِ أبو العباس ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- في تفسير سورة ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس:١] **بَعْدَ إيراده لحديث عِمْرَان بن حُصَيْنٍ** رَضِيَٱللَّهُعَنهُمَا: «فبيَّنَ النبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنَّ تَصْدِيق ما أَخبَر به مِن القَضَاء قوله: ﴿فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا﴾ [الشمس:٨]، والَّذِي في الحديث هو القدَر السابق مِن عِلْمِ الله وكتابه وكلَامِه، وهَذَا إنَّما تُنكِرُه غاليَةُ القدَرِيَّة، وأما الَّذِي في القرآن فهُوَ خَلْق الله أَفْعَال العِبَادِ، وهَذَا أبلغ؛ فإنَّ القدَرِيَّة المَجُوسِيَّة تُنكِرُه، فالَّذِي في القرآن يدلُّ علَىٰ ما في الحديث وزيادة؛ ولهَذَا جعله النبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ مُصَدِّقًا له»، انتهىٰ المقصود من كلامه رحمه الله تعالىٰ، (١٦/ ٢٣٢) «مجموع الفتاوىٰ».

وروىٰ الإمام أحمد أيضًا، والطبراني عن أبي الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قال: «**لِكُلِّ شَيْءٍ حَقِيقَةٌ، وَمَا بَلَغَ عَبْدٌ حَقِيقَةَ الإِيمَانِ حَتَّىٰ يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ**»(٢)، قال الهيثمي: رجاله ثقات(١).

=

همزة مفتوحة- البصري، اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان، ويقال: عمرو بن ظالم، وقيل غير ذلك. ثقة فاضل مخضرم، من الثانية، مات سنة (٩٩). انظر: «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٣٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٨١)، و«تقريب التهذيب» (٧٩٤٠).

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣٢٦) (١٩٦) من حديث عبد الله بن عمر عن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنهُمَا، ولفظه: «أرأيت ما نعمل فيه أقد فرغ منه...» الحديث، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ١٣) (١١) بنحوه.

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٤٤١) (٢٧٥٣٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣/ ٢٦١) (٢٢١٤) من
=

وروى الطبراني -أيضًا- عن أبي الأسود الدُّؤَلِيِّ، أنه سأل عِمْرَان بن حُصَيْنٍ، وعبدَ اللهِ بْن مسْعُود، وأُبَيَّ بن كعب عن القدَر، فقَال: إنِّي قد خاصَمتُ أهل القدَر حتىٰ أحْرَجُوني، فهل عِندَكُم مِن عِلم فتُحَدِّثُوني؟ فقالوا: «لو أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ عَذَّب أهْلَ السَّماء والأرض؛ عَذَّبَهُم وهو غير ظَالِم، ولو أدْخلَهُم في رحْمَته؛ كانت رحمَتُه أوْسعَ مِن ذنُوبهم، ولكنَّه كما قَضَىٰ يُعذِّبُ مَن يَشاء، ويَرْحَم مَن يَشاء، فمَن عُذِّب؛ فهُوَ الحق، ومَن رُحِم فهُو الحَق، ولو كان لك مثل أُحُدٍ ذهبًا تُنفِقُه في سَبيل الله ما قُبِلَ مِنكَ حتَّىٰ تُؤمِنَ بالقدَر خيره وشره».

ثم قال عمران لأبي الأسود حين حدَّثَه الحديث: «سمِعتُ ذَلِك مِن رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسمِعَهُ مَعِي عبد الله -يعني ابن مَسْعُود- وأُبَي بْن كَعب، فسألهما أبو الأسْوَد فحَدَّثاه عن رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، قال الهيثمي: رواه الطبراني بإسنادين، ورجال هَذِهِ الطريق ثقات(٢).

وروي الترمذي عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: قال رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ؛ حَتَّىٰ يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ**»، قال الترمذي: هَذَا حديث غريب، =

حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٤٧١)، و«صحيح الجامع» (٢١٥٠).

(١) انظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٧) (١١٨٣٣).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢٢٣) (٥٥٦)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٨) (١١٨٣٩).

قال: وفي الباب عن عبادة، وجابر، وعبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (١).

وَروَىٰ الإمام أحمد، وأبو داود، وابن ماجه واللفظ له، عن ابن الدَّيْلَمِي (٢) قال: «وقع في نفسي شيءٌ مِن هَذَا القدَر خشيت أنْ يُفْسِدَ علَيَّ دِينِي وأمْرِي، فأتَيْتُ أُبَيَّ بْنَ كعب، فقلت: أبَا المُنذِر، إنه قد وقع في نفسي شيء من هَذَا القدَر، فخَشِيت علَىٰ ديني وأمري، فحَدِّثني من ذَلِك بشيء، لعل الله أن ينفعني به، فقال: «**لَوْ أَنَّ اللهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ لَكَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ كَانَ لَكَ مِثْلُ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا تُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللهِ مَا قُبِلَ مِنْكَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ بِالقَدَرِ، فَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَأَنَّكَ إِنْ مِتَّ عَلَىٰ غَيْرِ هَذَا دَخَلْتَ النَّارَ**»، ولا عليك أن تأتي أخي عبد الله بن مسعود فتسأله، فأتَيْتُ عبدَ الله فسألته؛ فذكَر مثلما قال أُبَيٌّ، وقال لي: ولا عليك أن تأتي حذيفة، فأتيتُ حذيفة فسألته؛ فقال مِثلَمَا قالَا، وقال: ائتِ زيدَ بن ثابت فاسأله، فأتيت زيد بن ثابت فسألته فقال: سمعت رَسُول اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**لَوْ أَنَّ اللهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ لَكَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ كَانَ لَكَ مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا -أَوْ مِثْلُ جَبَلِ أُحُدٍ ذَهَبًا- تُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللهِ مَا قَبِلَهُ مِنْكَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ بِالقَدَرِ كُلِّهِ؛ فَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَأَنَّكَ إِنْ مِتَّ عَلَىٰ غَيْرِ هَذَا دَخَلْتَ النَّارَ**»،

(١) أخرجه الترمذي (٤/ ٤٥١) (٢١٤٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٥٨٥).

(٢) عبد الله بن فيروز الديلمي، أخو الضحاك، ثقة، من كبار التابعين، ومنهم من ذكره في الصحابة. «تقريب التهذيب» (ص٣١٧) رقم (٣٥٣٤).

وقد رواه ابن حبان في «صحيحه» مختصرًا[(١)].

وسيأتي نحو ذَلِك في حديث عبادة بن الصامت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ورَوَىٰ مالك في «الموطإ»، وأحمد في «مسنده»، ومسلم في «صحيحه»، وعبد الله ابن الإمام أحمد في كتاب «السنة»، وأبو بكر الآجُرِّي في كتاب «الشريعة»، والبغَوي في «تفسيره» عن طاوس[(٢)] أنه قال: «أدركت ناسًا من أصحاب رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقولون: «**كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ**». قال: وسمعت عبد الله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا يقول: قال رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّىٰ العَجْزِ وَالكَيْسِ**»[(٣)].

ورَوَىٰ البخاري في «تاريخه»، وأبو بكر الآجري بإسناد حسَن عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنه قال: «كُل شَيْءٍ بقدَر حتىٰ وَضْعك يدك علىٰ خدِّك»[(٤)].

ورَوَىٰ عبد الله ابن الإمام أحمد في كتاب «السنة»، وأبو بكر الآجري في كتاب

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٨٢) (٢١٦٢٩)، وأبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (١/ ٢٩) (٧٧)، وابن حبان (٢/ ٥٠٥) (٧٢٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٢٤٤).

(٢) هو: طاوس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم، الفارسي، يقال: اسمه ذكوان (وطاوس لقب)، ثقة فقيه فاضل، من الثالثة، مات سنة ست ومائة، وقيل: بعد ذلك. انظر: «تهذيب الكمال» (١٣/ ٣٥٧)، و«التقريب» (٣٠٠٩).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٨٩٩) (٤)، وأحمد (٢/ ١١٠) (٥٨٩٣)، ومسلم (٢٦٥٥)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٤١٧) (٩١٣)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٨٧٠) (٤٤٩)، والبغوي في «تفسيره» (٧/ ٤٣٥).

(٤) انظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٣١٨)، وأخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٨٦٨) (٤٤٥).

«الشريعة» عن علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه ذُكِرَ عِندَهُ القدَر يومًا؛ فأدْخَل أُصْبعَيْه السَّبابة والوُسْطَىٰ في فِيه(١)، وأخذ بهما مِن رِيقِه فرَقَمَ(٢) بهما في ذراعه، ثم قال: «**أَشْهَدُ أَنَّ هَاتَيْنِ الرَّقْمَتَيْنِ كَانَتَا فِي أُمِّ الكِتَابِ**»(٣).

وسيأتي ذكر الأحاديث في القلَم الَّذِي كُتِبَت به المقادير، في التنبيه الثالث إن شاء الله تعالىٰ.

ومِمَّا تقدَّم ذِكْره من الأحاديث، وما سيأتي في التنبيه الثالث يُعلَم ما في تعريف ابن محمود لحَقِيقَة القدَر مِن التخليط بالنقص والزِّيادة.

فأمَّا النَّقص: ففي إعراضه عن إثبات كتابة المقادير في اللَّوح المَحفُوظ، وهَذَا في الحقيقة إعراضٌ عن الإيمان بِبَعْضِ مرَاتِب القدَر، إذْ لَا بُدَّ في الإيمان به مِن الإيمان بعِلْم الله تعالىٰ بجميع الكائنات بعِلْمِهِ القَدِيم الَّذِي هو مَوْصُوفٌ به أَزَلًا، ثم كتابته لها في اللَّوح المَحفُوظ قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سَنة، وسيأتي ذِكْر الأدلة علىٰ ذَلِك قريبًا -إن شاء الله تعالىٰ-، وبيان أنَّ مَن لم يؤمن بكتابة القدَر في اللَّوح المَحفُوظ؛ فقَدْ وافقَ غُلاة القدَرِيَّة.

وأمَّا الزِّيادة: ففي قوله: «إنَّ القدَر يَرجِع إلىٰ تقْدِير الله للأشياء بنِظَامٍ وإتقَان».

---

(١) يعني فمه، والفاه، والفوه، والفيه، والفم: سواء، والجمع أفواه. انظر: «مختار الصحاح» (ص٢٤٤)، و«المحكم والمحيط» (٤/ ٤٣٢).

(٢) رقَمَ: أي: نقَش. انظر: «جمهرة اللغة» (٢/ ٧٩٠)، و«الصحاح» للجوهري (٥/ ٢١٣).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة»، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٨٤٤) (٤٢١).

وقوله أيضًا: وحَسْبُ الشَّخصِ أنْ يُؤمِنَ بكُلِّ ما أَخْبَرَ اللهُ به مِن صُنْع خَلْقِه».

فلم يُفرِّق بين صنع المخلوقات بنظامٍ وإتقَان، وبين تقدير المَقادِير وكتابتها قَبْلَ خَلْقِ السموات والأرض بخمسين ألف سَنة، وجعل الجميع شيئًا واحدًا؛ وهَذَا في الحقيقة تخلِيطٌ وتَلْبِيس.

وأمَّا الإيمان بأنَّ الله علىٰ كُل شَيْءٍ قدير، وفعَّال لِمَا يُرِيد، وأنه يَعْلَم ما كان ومَا سيَكُون كيْفَ يَكُون؛ فهو مِن الإيمان بالقدَر؛ ولكِنْ لَا يَكْفِي عن الإيمان بتقدير الله لجميع الأشياء، وكتابته لها في اللَّوح المَحفُوظ قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، فالكل يجب الإيمان به.

وكذَلِك الإيمان بما أَخْبَر الله به مِن صُنْع خَلقِه، وتَقْدِيره للأشياء بنظامٍ وإتقَان هو مِن الإيمَانِ بأنَّ الله تعالىٰ هو الخالق الَّذِي أَوْجَد جَمِيعَ الكائنات وأتْقنَها، ولا يكفي الإيمَانُ بذَلِك عن الإيمَان بكتابة المقادير قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألْفَ سَنة.

وقد كان مُشْرِكُو قريش مُقِرِّين بأنَّ الله تعالىٰ هو الخَالِق لجميع الأشياء كمَا أخبر الله بذَلِك عنهم في قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت:٦١].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت:٦٣]، إلىٰ غير ذَلِك من الآيات في هَذَا المعنىٰ.

وكانوا مع إيمانهم بأنَّ اللهَ تعالىٰ هو الخالق لجميع الأشياء، يُخاصِمُون رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في القدَر كما سيأتي بيانُ ذَلِك في الحديث الصَّحِيح عن أَبِي هُرَيْرَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وقد توعدهم الله علَىٰ تكذيبهم بالقدَر بأَنَّهُم سَيُسْحَبُون في النَّار عَلىٰ وجوههم، ويُقال لهم: ﴿ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر:٤٨]، ولم ينفعهم إيمانهم بالخَلْق وإتقان الأشياء، وتَنظِيمهَا عن الإيمان بالقدَر السَّابق.

وأما قول الإمام أحمد رحمه الله تعالىٰ: «القدر قدرة الله»(١).

فمعناه: أن تقدير الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لكُلِّ مَا هو كائن قبل أنْ يَخلُق السموات والأرض بخمسين ألف سَنة، ثم إيجاده للكَائنات علَىٰ وفْقِ ما قدَّره وقضَاه -يدُلُّ علَىٰ قدرته العظيمة؛ فمَنْ أثبَتَ قضَاءَ الله وقدَرِه السابق، فقَدْ أثبَتَ قُدرةَ الله، ومَن أنكرَ قضَاءَ اللهِ وقدَرِه السابق؛ فقَدْ أنكر قُدرَة الله؛ فهَذَا معنىٰ قول الإمام أحمد رحمه الله تعالىٰ: «القدر قدرة الله».

قال شَيْخ الإسْلَامِ، أبو العباس ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- في رسالة «الاحتجاج بالقَدَر»: «والقدَرُ هُوَ: قدرة الله كمَا قال الإمام أحمد: وهو المُقَدِّر لكُلِّ ما هُوَ كَائِن»، انتهىٰ(٢).

---

(١) أخرجه أبو بكر بن الخلال في «السنة» (٣/ ٥٤٤) (٩٠٤) عن إسحاق عن أحمد بن حنبل قوله.

(٢) لم أقف عليه في «الاحتجاج بالقدر»، وهو في «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٣٠٨).

وقَالَ ابْنُ القيم -رحمه الله تعالىٰ- في كتابه «شفاء العليل»: «وَقال الإمام أحمَد: «القدر قدرة الله»، واستَحْسَن ابنُ عَقيل[١] هَذَا الكلام جدًّا، وقال: «هَذَا يدُلُّ علَىٰ دِقَّة عِلْم أحمَد، وتبَحُّرِه في معرفة أصول الدين، وهو كما قال أبو الوَفاء؛ فإن إنكار القدَر إنكَارٌ لقُدْرَةِ الرَّبِّ علَىٰ خَلْق أعمَال العباد، وكتابتها، وتقديرها، وسلَفُ القدَريَّة كانوا ينكرون عِلْمَه بها وهم الَّذِين اتَّفق سلَفُ الأمة علىٰ تكْفِيرهِم»، انتهىٰ[٢].

وقد أورد ابن محمود في الصفحة التي أشرنا إليها قول الشَّاعر:

لَوْ كُنْتُ أَعْجَبُ مِنْ شَيْءٍ لَأَعْجَبَنِي ... سَعْيُ الفَتَىٰ وَهْوَ مَخبُوءٌ لَهُ القَدَرُ

ونسَبهُ لزُهَير[٣]، وقد غلط في ذَلِك، فإنَّ هَذَا البيت لابْنِهِ كَعْبِ بْنِ زُهَير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

(١) علي بن عَقيل بن محمد بن عَقيل البغدادي الظَّفَري، أبو الوفاء، يُعرف بابن عَقيل: عالم العراق وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته، كان قويَّ الحجة، اشتغل بمذهب المعتزلة في حداثته، وكان يعظم الحلاج، فأراد الحنابلة قتله، فاستجار بباب المراتب عدة سنين، ثم أظهر التوبة حتىٰ تمكن من الظهور، توفي سنة (٥١٣هـ). «الأعلام» للزركلي (٤/ ٣١٣)، وانظر: «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٤٤٣).

(٢) انظر: «شفاء العليل» (ص٢٨).

(٣) هو: زهير بن أبي سلمىٰ ربيعة بن رياح المزني، حكيم الشعراء في الجاهلية، وفي أئمة الأدب من يفضِّله علىٰ شعراء العرب كافة؛ قال ابن الأعرابي: كان لزهير من الشعر ما لم يكن لغيره: كان أبوه شاعرًا، وخاله شاعرًا، وأخته سلمىٰ شاعرة، وابناه كعب وبجير شاعرين، وأخته الخنساء، أسلم بنوه من بعده. انظر: «معجم المؤلفين» (٤/ ١٨٦)، و«الأعلام» للزركلي (٣/ ٥٢).

ولَا خِلَاف فِي ذَلِك عند أهل السِّيَر والأَخْبَار، وقد ذكَرُوا مع هَذَا البيت بيْتَيْن، وهُمَا:

يَسْعَىٰ الفَتَىٰ لِأُمُورٍ لَيْسَ يُدْرِكُهَا ... فَالنَّفْسُ وَاحِدَةٌ وَالهَمُّ مُنْتَشِرُ
وَالْمَرْءُ مَا عَاشَ مَمْدُودٌ لَهُ أَمَلٌ ... لا تَنْتَهِي الْعَيْنُ حَتَّىٰ يَنْتَهِي الْأَثَرُ

وقد صرَّحَ كعبٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هَذِهِ الأبيات الحِسَان بالإيمَانِ بالقدَر، وأنَّ المَرْءَ قد يَسْعَىٰ في الأمور فلَا يُدرِكُها؛ لأنها لم تُقدَّر له، وهَذَا كما قال الله تعالىٰ: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة:٥١].

وقول النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ**»(١).

وقَالَ ابْنُ محمود في (ص١١ و ١٢ و ١٣) ما مُلخَّصُه:

«أن القدر يدلُّ بمَنطُوقِهِ ومَفهُومِهِ علَىٰ قُدرَة الرَّبِّ -سبحانه-، وعلَىٰ تقديره للأشياء بنِظَامٍ وإتقَانٍ وإحْكَام، وكل مَن تتبَّعَ نصُوصَ القرآن يَجِدُها تَدُور علَىٰ هَذَا البيَان، فالقضَاء في سائر استِعمالَاته هو بمعنىٰ «الفرَاغ مِن الشَّيء»، فالقَضَاء وَالقدَر معناهما: أنَّ الله -سبحانه- قد أوْجدَ هَذَا العالَم مُقدَّرًا بمقادير مُتقَنة مَضبُوطَة مَحكُومة بسُنَنٍ لا تَقبَل التَّغْييرَ ولا التَّبدِيل، وأنه قد فرَغَ مِن ذَلِك فراغًا لا يعقبه تَعدِيلٌ ولا تَبدِيل، ولا زيَادة ولا نَقْص، ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل:٨٨].

---

(١) سبق.

يقول الله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢]، أي: جعلَهُ ذَا مقَادِير مُنظَّمة مُتْقنَة مُحْكمَة، كقوله: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۖ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد:٨].

ومنه قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، أي: بتَقْدِيرٍ ونِظَامٍ مُتقَن، كُل شَيْءٍ بحَسبه، فلم يَخلُق شيئًا بطريق الصُّدفة ولا الطَّبيعة.

ونظير هَذِهِ الآية قوله: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ﴾ [المؤمنون:١٨]، أي: بقَدْرِ حَاجَةِ النَّاس، ليس بالكَثِير المُنهَمِر المستمر؛ فيَهلك حَرْثهم ومواشيهم، ولا قطعة واحِدَة؛ فيضر البُنيان.

ونظيره قوله: ﴿۞ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الشورى:٢٧]، وقولُه: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ﴾ [المؤمنون:١٨] هو نظير قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩] لفظًا ومعنًىٰ.

وهو يرجع إلىٰ قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢]، أي: جعلَهُ ذَا مقَادِير مُتَنَاسِبَة ثابتة: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل:٨٨]، نظيره قوله: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩]، أي: جعلناه ذا مقادير، ينزل كل ليلة منزلة منها لا يتخطاها ولا يقصر عنها.

ومنه قوله: ﴿ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه:٤٠]، أي: علَىٰ مَوْعِدٍ قدَّرنا مجيئك فيه.

ومثله قوله: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴿٢٠﴾ فَجَعَلْنَٰهُ فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿٢١﴾ إِلَىٰ قَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢٢﴾ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات:٢٠-٢٣]، وقُرِئ: «قدَّرنا» بالتشديد، أي: قدَّرْنَا ذَلِك تقديرًا

مُتقَنًا؛ فنِعْمَ القادرون، وقُرِئ بالتَّخفِيف من القُدرة، أي: قدَرْنَا علَىٰ خَلْقِه وتَصْوِيره في أحسن صورة؛ فنِعْمَ القَادِرُون؛ فهَذَا حقيقة القدر المذكور في القرآن، ومنه قول الشاعر:

قـدِّر لرِجْلِـك قبـل الخَطْـو موضـعَها فمَـن عـلا زلقًـا عـن غـرَّة زلجَـا[1]

وأمَّا القضَاء: فإنَّه الفراغ مِن صُنْعِ هَذِهِ المَخلُوقات، وقد اجتمَعَا في قوله تعالىٰ: ﴿۞ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ۚ وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [فصلت: ٩-١٢].

فذكر القضاء في قوله: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾، كما ذكر القدر في قوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ۚ وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾؛ فهَذَا معنىٰ حقيقة القَضَاء والقدَر، وأنه خلَقَ الأشياء بنِظَامٍ وإتقَانٍ ثَابِتٍ لَا يتَغَيَّر بتغيُّر الزَّمان؛ كُل شَيْءٍ بحَسَبه.

---

(١) الزَّلج: سير لين، والزلج: السرعة في المشي وغيره، وناقة زلجىٰ وزلوج: سريعة في السير؛ والزليجة: الناقة السريعة، ومكان (زلج) أي: زلق، و(التزلج): التزلق. انظر: «مختار الصحاح» (ص١٣٧)، و«لسان العرب» (٢/ ٢٨٨).

وهَذَا معنىٰ ما في «الصَّحِيحَيْنِ» أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ اللهَ كَتَبَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ**»(١).

وهَذِهِ الكتابة هي عبارة عن العِلْم القَائِم بذات الله، وهو معنىٰ قَوْل أحَدِنا: «قدر الله وما شاء فعل»، قدر الله، أي: وسَابق علم الله»، اهـ.

هَذَا كلام ابن محمود في القَضَاء وَالقدَر، وقد صرَّح أن معناهما: إيجاد هَذَا العالَم مُقدَّرًا بمَقادِير مُتقَنة مضبُوطَة مَحكُومة بسُنَن لا تقبل التغيير ولا التبديل، وأن الله قد فرغ من ذَلِك فراغًا لا يعقبه تعديل ولا تبديل، ولا زيادة ولا نقص، ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل:٨٨].

وكلَامُه علَىٰ الآيات التي تقدَّمَ ذكرها كلُّه مِن باب واحد، وهو: أن القَضَاء وَالقدَر معناهما خَلْق الأشياء بنِظَامٍ وإتقَان ثابت لا يتغير بتغَيُّر الزَّمان كُل شَيْءٍ بحسبه.

وقد صرَّحَ -أيضًا- في أول (ص١٣) أنَّ القضَاء هو الفرَاغ مِن صُنْعِ هَذِهِ المخلوقات، وأنَّ القدَر هو ما ذُكِر في قوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾ ، وفي قوله: ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾.

ثم قال: «فهَذَا معنىٰ حقيقة القَضَاء وَالقدَر، وأنه خلَقَ الأشياء بنِظَامٍ وإتقَانٍ ثَابتٍ لا يتغير بتَغَيُّر الزَّمان كُل شَيْءٍ بحسبه».

وأقول: إنَّ كلَام ابْنِ محمُود الَّذِي ذكَرْنا ليس فيه إيمان بالقَضَاء وَالقدَر

(١) سبق تخريجه عند مسلم، ولم أقف عليه عند البخاري.

علَىٰ طريقة أهْل السُّنةِ والأثَر، وإنَّما فيه الإيمان بخَلْق اللهِ للأشيَاء بنِظَام وإتقَان ثَابت لا يتغَيَّر.

وهَذَا القَول مُوافِق لقَوْل الكافر القَصِيمي[(١)] في «أغلاله»[(٢)] فإنَّه قال في (ص٢٥٢) مِن كتابه «الأغلال» ما نصُّه: «وقوله: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾، القضاء هنا، هو: القضاء الَّذِي يُقرَن مع القدَر».

قال الشَّيخ عبد الله بن علي بن يابس[(٣)] -رحمه الله تعالىٰ- في الرد عليه:

«**الجواب**: كلَّا، فإنَّ القضَاء هَاهُنا هو التَّمام والفرَاغ، ولا مَعنىٰ لِأَنْ يَكُون هو الكِتَابة».

---

(١) هو عبد الله بن علي القصيمي، كان يسكن مدينة بريدة، وفي أول شبابه نشط في طلب العلم فرحل إلىٰ الشيخ الشنقيطي في جنوب العراق فلازمه أيامًا، ثم سافر إلىٰ الهند وانتقل بالمدرسة الرحمانية، ثم ارتحل إلىٰ بغداد، ثم إلىٰ الشام، ثم إلىٰ مصر والتحق بالأزهر ثم فُصل منه، وكان نشيطًا في الدعوة، داعيًا إلىٰ السلفية ويرد شبه الملحدين، والمعاندين، وأصحاب الأهواء، قبل أن يصير إلىٰ الإلحاد، وذلك لما وقعت الحرب العالمية الثانية ونشطت في مصر العناصر الشيوعية تأثر بها، وتأثر بمؤلفات فلاسفة الغرب وأدبائه آنذاك، فتمسك بها، وصار يخطو نحوها حتىٰ انقلب، وانقلبت حدته نحو الإسلام؛ إلىٰ أن توفي في التاسع من شهر يناير ١٩٩٦م. (جريدة الرياض، الإثنين ١٢ جمادىٰ الآخر ١٤٢٩ هـ - ١٦ يونيو ٢٠٠٨ م - العدد ١٤٦٠٢).

(٢) يعني كتاب «هذي هي الأغلال».

(٣) عبد الله بن علي بن يابس: متفقه حنبلي نجدي، من أهل القويعية، من قبيلة بني زيد، أقام في مصر نحو ٤٠ عامًا، ورحل إلىٰ مدينة الرياض فتوفي بها سنة (١٣٨٩هـ). له: «إعلام الأنام - ط» في الرد علىٰ شيخ الأزهر شلتوت، و«الرد القويم - ط» علىٰ عبد الله بن علي القصيمي. «الأعلام» للزركلي (٤/ ١٠٨).

ثُم قال المُلحِد الخَبِيث في (ص٢٥٣) ما نصه: «وإذًا، فالأقْدَار هِي النِّظام».

قال الشَّيخ عبد الله بن علِيٍّ بن يَابس -رحمه الله تعالىٰ- في الرَّد عليه:

«**الجَواب:** أنه يرَىٰ أنَّ القدَر الَّذِي هو رُكنٌ مِن أركَانِ الإيمان هو النِّظام، وهَذَا مُخالِفٌ للأديان، وللكتاب والسُّنةِ والإجمَاع، فإنَّ القدَر هو تقدير الله للأشياء قبل وجُودِهَا، وهَذَا ما يعرفه المسلمون»، انتهىٰ(١).

وليَعْلَم المُطَّلع علىٰ كلام ابن محمود الَّذِي تقدَّمَ ذِكْرُه في تعريف القَضَاء وَالقدَر أنَّ ابن محمود قد اعتمَدَ علىٰ كلام عدوِّ الله القَصِيمي في كتابه «الأغلال»، ونَقَل بعضه بالنَّص، وبعضه ببعض التَّصَرُّف، وأنا أذْكُر هاهنا مُلخَّص كلام القصيمي؛ لتَعرِف مُطابقَتَهُ لكلام ابن محمود.

قال القَصِيمي في (صفحة ٢٤٧) من كتابه «الأغلال» ما نَصُّه: «أمَّا القدَر فهُوَ في مادَّتِه مأخُوذٌ مِن التَّقدِير، أيْ: جَعْل الشَّيء ذَا مقَادِير، أيْ ذَا حدود، يُقال: هَذَا الشيء قدَر هَذَا، أي: مَحْدُود بحُدودِه».

ثم استدل القصيمي بآيات من القرآن منها قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس:٣٩].

---

(١) من «الرد القويم علىٰ مُلحد القَصيم» لابن يابس (ص٣٧٠) ط: مطبعة الإمام، عابدين - مصر.

وقد استدل ابن محمود بهَذِهِ الآيات الثَّلاث علىٰ نحو ما قالَهُ القصيمي، فقال في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]: «أيْ: بتَقدِيرٍ ونِظَامٍ مُتقَن، كُل شَيْءٍ بحسبه».

وقال في قوله تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢]: «أي: جعَلهُ ذَا مقادير مُنظَّمة مُتْقَنة مُحْكَمَة».

وقال في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس:٣٩]: «أي: جعَلْنَاه ذَا مقادير».

ثُم قال بَعْدَ سِيَاقه لهَذِهِ الآيات وغيرها ما نَصُّه: «فهَذَا حقِيقَة القدَر المَذكُور في القرآن».

وقال القصيمي في أول كلامه: «أمَّا القدَر: فهُوَ في مادَّتِه مأخُوذٌ مِن التَّقدِير، أيْ: جَعْل الشَّيء ذَا مقَادِير»؛ فانظر إلىٰ مطابقة كلام ابن محمود لكلام القصيمي.

وقد استشهد القصيمي علىٰ ما ذهب إليه بقول الشَّاعِر:

قَدِّرْ لِرِجْلِكَ قَبْلَ الْخَطْوِ مَوْضِعَهَا فَمَنْ عَلَا زلقًا عَنْ غِرَّةٍ زلجَا

وقد استشهد به ابن محمود تبَعًا للقَصِيمي.

وقال القصيمي -أيضًا- في (صفحة ٢٤٩) من كتاب «الأغلال» ما نصُّه: «فالقدَر بجُمْلَتِهِ وجُملَة استِعمَالَاتِه يُراد به التَّقدير، أيْ جَعْل الشَّيء ذا مقادير معلومة، أيْ يُرَاد به جَعْل الشَّيء مُنظَّمًا في كَمِّه وكَيْفِه، فـ«قدَر الله» معناه أنَّ الله -جَلَّت قُدْرَتُه-

قد أوْجَد هَذَا الوُجود، السَّماوِيَّات منه، والأرضيَّات مقدرًا بمقادير مُحكَمة -إلىٰ أن قال-: ولهَذَا جاء هَذَا العَالَم مُنظَّمًا صَالِحًا للانتِفَاع وللحيَاة، وللاستِقْرَار فِيه وعلَيْه».

وقد استَدَلَّ القَصِيمي في (صفحة ٢٥٠) مِن كتاب «الأغلال» علَىٰ ما ذهَبَ إليه في مَعْنَىٰ القدر بقول الله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٍ﴾ [الرعد:٨]، وقد استدَلَّ بها ابن محمود تبعًا للقصيمي.

واستدَلَّ القصيمي -أيضًا- في (صفحة ٢٥١) من كتاب «الأغلال» بقول الله تعالىٰ: ﴿۞ قُلۡ أَئِنَّكُمۡ لَتَكۡفُرُونَ بِٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ وَتَجۡعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادٗاۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٩ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ١٠ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ١١ فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ وَحِفۡظٗاۚ ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ [فصلت: ٩-١٢].

ثُمَّ قَال ما نصُّه: «فقوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا﴾ ، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ يُراد به القدَر الَّذِي ضَلَّ فيه النَّاس، وصيَّرُوه عامِلَ رُكُودٍ وانحِطَاط، مع أنه هو القُوَّة والوُثُوب والنَّشاط».

وقال في (صفحة ٢٥٩) من كتاب «الأغلال» ما نَصُّه: «فالقَضَاء وَالقدَر معنَاهُما أنَّ الله قد أوْجَد هَذَا العَالَم مُقدَّرًا بمَقادِير مَضبُوطة، مَحكُومًا بسُنَنٍ لَا تَقبل التَّغيير، وأنه تعالَىٰ قد فرغَ مِن ذَلِك فراغًا لا يَعقبُه تبدِيلٌ ولا تَعدِيل، ولا زِيَادةٌ أو نُقصَان».

وقد نقل ابن محمود هَذَا الكلام بعينه في تعريفه للقضاء والقدر كما تقدم ذكره في أول كلامه.

ومَن جعَلَ أقوال عدُوِّ الله القَصِيمي وأمثَالِهِ مِن الزَّنادقة عُمْدَةً له في باب القَضَاء وَالقدَر؛ فغَيْر مُستَبْعَد منه أنْ يَتأَثَّر بهم فِيمَا سِوَىٰ ذَلِك مِن أقوَالِهِم البَاطِلَة، وآرائِهِم الفَاسِدَة؛ نَعُوذ باللهِ مِن زَيْغ القُلوب وانتِكَاسِهَا.

وقد قال الشَّاعر وأحسَن فِيمَا قال:

وَمَـــنْ يَكُـــنِ الْغُـــرَابُ لَـــهُ دَلِـــيلًا ... يَمُـــرُّ بِـــهِ عَلَـــىٰ جِيَـــفِ الْكِـــلَابِ[(١)]

وقد رَدَّ الشَّيخ إبْرَاهِيم بن عبد العزيز السُّوَيْح[(٢)] -رحمه الله تعالىٰ- علَىٰ صَاحِب «الأغلال» رَدًّا وافِيًا في كتابه «بيَان الهُدىٰ مِن الضَّلال في الرَّد علَىٰ صاحب

---

(١) ورد هذا البيت في كتاب «المستطرف» للأبشيهي (ص٤٣) بلا نسبة، والمعنىٰ: أن هذا الدليل الذي من صفته الوقوف علىٰ كل نتن من جيفة ونحوها سيسوق من يتبعه إلىٰ جثث الكلاب، يعني إلىٰ حيث كل مستقذر.

(٢) هو: الشيخ إبراهيم بن عبد العزيز السويح النجدي، ولد في (روضة سدير) في (٢٥/ ٧/ ١٣٢٧هـ)، قرأ علىٰ بعض علماء بلدته إلىٰ أن نبغ، ثم رحل إلىٰ الرياض وفيها قرأ علىٰ الشيخ محمد بن إبراهيم في نحو سبع سنين، وأخذ -أيضًا- عن الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ والشيخ صالح آل الشيخ والشيخ عبد الله بن محمد بن حميد، وغيرهم، ارتقىٰ في العلم والوجاهة إلىٰ أن ولي القضاء في المقاطعة الشمالية في العلا وتبوك وملحقاتها بأمر ملكي. صنف مؤلفًا سماه «بيان الهدىٰ من الضلال في الرد علىٰ صاحب الأغلال» يقع في جزئين، وكتاب في الرد علىٰ الرافضة، توفي قبل إتمامه؛ أصيب في آخر عمره بداء الاستسقاء فلم يقدَّر له الشفاء، وتوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمكة في رمضان عام (١٣٦٩هـ).

الأغلال»؛ فليُراجَع فإنَّهُ مُهِمٌّ جدًّا.

وكذَلِك قد رَدَّ عليه الشَّيخ عبد الله بن علي بن يابس(١)، والشَّيخ محمد عبد الرَّزاق حمزة(٢)، والشَّيخ عبد الرَّحمَن بن ناصر السَّعدي(٣)، ورَدُّه مُختصَر

(١) في كتابه «الرد القويم علىٰ ملحد القصيم».

(٢) هو: محمد بن عبد الرزاق بن حمزة بن تقي الدين بن محمد عالم إمام الحرمين، ومدرس في الحرم المكي، مولده في قرية كفر عامر بالقليوبية (بمصر) تعلم بها وبالأزهر فتدرج في علوم الدين واللغة العربية، وأخذ عن كثير من علمائه النحو والصرف والمعاني والبيان، وسافر إلىٰ مكة عام (١٣٤٤هـ) فتولىٰ خطابة الحرم النبوي وإمامته، ونُقل بعد سنتين الىٰ الحرم المكي مدرسًا للحديث والتفسير، وتعين وكيلًا لهيئة مراقبة الدروس من جمادىٰ الأولىٰ (١٣٤٦هـ) بأمر من الملك عبد العزيز، وإمامًا في صلاة الفجر، واستمر إلىٰ ذي الحجة عام (١٣٤٧هـ)، وصنف كتبًا مطبوعة، منها: «ظلمات أبي ريا» نقد لكتاب له، و«الشواهد والنصوص» نقد لكتاب «الأغلال» لعبد الله القصيمي، و«المقابلة بين الهدىٰ والضلال»، وتوفي بمكة. انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٠٣)، «مشاهير علماء نجد» (٥١٤).

(٣) هو: أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي، ولد في محرم عام ألف وثلاثمائة وسبع من الهجرة النبوية، في إقليم نجد بالمملكة العربية السعودية، أخذ عن الشيخ إبراهيم بن حمد بن جاسر، والشيخ محمد الشنقطي، الشيخ محمد بن عبد الكريم الشبل، والشيخ صالح بن عثمان القاضي وهو أكثر من لازمه، وأخذ عنه طلاب كثر، منهم عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، والشيخ محمد الصالح العثيمين، وابنه عبد الله بن عبد الرحمن السعدي، وآخرون، وله مصنفات عديدة، من أشهرها: تفسير القرآن الكريم المسمىٰ «تيسير الكريم المنان»، و«القواعد الحسان لتفسير القرآن»، و«منهج السالكين وتوضيح الفقه في الدين»، و«الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين»، وغيرها من المؤلفات النافعة، توفي في ألف وثلاثمائة وست وسبعين من الهجرة في مدينة عنيزة من بلاد القصيم رحمه الله رحمة واسعة. انظر: «علماء نجد خلال ثمانية قرون» لعبد الله البسام (٣/ ٢١٨-٢٧٣)، و«الأجوبة =

جدًّا، وكلٌّ مِنهُم قد أجَاد وأفَاد -رحمهم الله تعالىٰ.

وإذَا عُلِم ما ذكَرْنَا مِن انحِرَاف ابن محمود في بَاب القَضَاء وَالقدَر؛ فليُعلَم -أيضًا- أنَّ أهْل السُّنةِ وَالجمَاعَة يُؤمِنُون بأنَّ الله تعالىٰ قدَّر مقادير الخلَائق قَبْل أنْ يَخْلُق السَّمواتِ والأرْض بخَمْسِينَ ألف سَنة، كما جاء ذَلِك في الحديث الصَّحِيح عن عبد الله بن عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد تقدَّمَ ذِكْرُه قريبًا.

ويُؤمِنُون أنَّ الله تعالىٰ أوْجَد الخلَائِقَ بعد كتابة المَقادير بخَمسِين ألف سَنة علَىٰ وفْقِ ما قدَّرَهُ وقضَاه، وكتَبَهُ في اللَّوح المَحفُوظ -وهو أم الكتاب-، وكذَلِك كل كائن إلىٰ يوم القِيَامة فَهُو مِمَّا قدَّره وقضَاه وكتبَهُ في اللَّوح المَحفُوظ.

قَالَ ابْنُ القيم -رحمه الله تعالىٰ- في كتابه «شفاء العليل»(١) في الكلَام علَىٰ قول الله تعالىٰ: ﴿ حمٓ ١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٣ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ [الزخرف:١-٤]:

«قَالَ ابْنُ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في اللَّوح المَحفُوظ: المقري عندنا، قال مُقَاتِل: إنَّ نُسخَته في أصل الكتاب وهو اللَّوح المَحفُوظ. وأُمُّ الكِتَاب: أصْل الكِتَاب، وأُمُّ كُل شَيْءٍ أصْلُه. والقرآن كَتبَهُ الله في اللَّوح المَحفُوظ قبل خلق السموات والأرض، كما قال تعالىٰ: ﴿ بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ ﴾ [البروج:٢١-٢٢].

=

النافعة عن المسائل الواقعة» لعبد الله بن عقيل.

(١) (ص٤١).

وأجمع الصَّحابة والتَّابِعُون وجَمِيع أهْل السُّنةِ والحَدِيث أنَّ كُلَّ كائنٍ إلَىٰ يوم القيامة فَهُو مَكتُوبٌ في أُمِّ الكِتَاب، وقد دَلَّ القرآن علَىٰ أنَّ الرَّب تعالىٰ كتَبَ في أُمِّ الكِتَاب ما يَفْعَله وما يَقُوله، فكتَبَ في اللَّوح أفعَالَهُ وكلَامه، فـ«تبَّتْ يدَا أبي لهب» في اللَّوح المَحفُوظ قَبْل وُجود أبي لهب»، انتهىٰ.

وقال شَيْخ الإسْلَامِ، أبو العبَّاس ابن تيمِيَّة -رحمه الله تعالىٰ- في «العقيدة الواسطية»(١): «وتُؤمِنُ الفِرقَةُ النَّاجية، أهْلُ السُّنةِ وَالجمَاعَة بالقدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّه، والإيمان بالقدَر علَىٰ درجتين، كل درجة تتَضمَّن شيْئَين:

فالدَّرجة الأُولىٰ: الإيمان بأنَّ الله تعالىٰ عَلِمَ ما الخَلْق عامِلون بعِلْمِه القديم، الَّذي هو موصوف به أزَلًا، وعَلِم جميع أحْوَالِهم مِن الطَّاعَات، والمَعاصِي، والأرزاق، والآجَال، ثُم كَتبَ الله في اللَّوح المَحفُوظ مقادير الخَلْق.

فأوَّل مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، قال له: «**اكْتُبْ**»، قال: ما أكتب؟ قال: «**اكْتُبْ مَا هُوَ كَائنٌ إلَىٰ يَوْم القِيَامة، فمَا أصَابَ الإنسان؛ لم يَكُن لِيُخْطِئَه، ومَا أخْطَأه لم يَكُن ليُصِيبَه، جفَّت الأقلَام وطويت الصحف**»(٢).

---

(١) (ص١٠٥) ط: أضواء السلف - الرياض.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥) و(٣٣١٩)، وأحمد (٥/ ٣١٧) (٢٢٧٥٧)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٣٤٤) (٢٠٨٧٥)، وغيرهم من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَالله عَنهُ، وذكره الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٣/ ٤٠٧) (١٢٥٣)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١/ ٤٠٥) (٢٠١٧).

كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠]، وقال: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد:٢٢].

وهَذَا التَّقدير التَّابع لعِلْمه سبحانه يَكُون في مَواضع جُملةً وتَفصِيلًا، فقد كتب في اللَّوح المَحفُوظ ما شَاء، وإذَا خُلِق جسَدُ الجَنِين قبل نفخ الروح فيه؛ «بَعثَ إليه مَلَكًا، فيُؤمر بأربع كلمات، فيقال له: اكْتُبْ رِزْقَه، وأجَلَهُ وعمَلَه، وشَقِيٌّ أو سَعِيد»(١)، ونحو ذَلِك، فهَذَا القدَر قد كان يُنكِرُه غُلَاة القدرية قديمًا ومنكروه اليوم قليل.

وأمَّا الدرجة الثَّانية: فهو مشيئة الله النافذة، وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما في السَّموات والأرض مِن حرَكةٍ، ولا سُكُون إلَّا بمشيئة الله سبحانه، ولا يكون في مُلكه ما لا يريد، وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ علىٰ كُل شَيْءٍ قدير من الموجودات والمعدومات، فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه، لا خالق غيره، ولا ربَّ سواه، ومع ذَلِك فقد أمر العباد بطاعته، وطاعة رسله، ونَهاهم عن معصيته.

وهو سبحانه يُحِبُّ المتقين، والمحسنين، والمقسطين، ويرضىٰ عن الَّذِين آمنوا وعملوا الصالحات، ولا يحب الكافرين، ولا يرضىٰ عن القوم الفاسقين، ولا يأمر بالفحشاء، ولا يرضىٰ لعباده الكفر، ولا يحب الفساد.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

والعِبَاد فاعِلُون حقيقةً، والله خالِقهم وخالق أفعالهم، والعَبْدُ هو: المؤمن، والكافر، والبَر، والفاجر، والمصلي، والصائم، وللعباد قدرة علىٰ أعمالهم ولهم إرادة والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم، كما قال تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨، ٢٩]، وهَذِهِ الدرجة من القدر يُكذِّب بها عامة القدَرِيَّة الَّذِين سمَّاهم النبِيُّ ﷺ مَجُوسَ هَذِهِ الأُمَّة، ويَغلُو فيها قومٌ مِن أهل الإثبات، حتَّىٰ سلَبُوا العَبْدَ قُدْرَته واختِيَاره، ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه حكمها ومصالحها»، انتهىٰ.

وقَالَ ابْنُ رجب -رحمه الله تعالىٰ- في كتابه «جامع العلوم والحِكَم»: «الإيمان بالقدَر علَىٰ درجتَيْنِ:

إحْدَاهُما: الإيمَان بأنَّ الله تعالَىٰ سبَقَ في عِلْمِهِ ما يَعْمَله العباد مِن خيرٍ وشَر، وطاعةٍ ومَعْصِيةٍ قبْلَ خَلْقِهم وإيجَادِهم، ومَن هو مِنْهُم مِن أَهْل الجَنَّةِ، ومَن هو منهم مِن أهل النَّار، وأعدَّ لهُم الثَّوابَ والعِقَاب جزاءً لأعمَالِهم قبْلَ خَلْقِهم وتكْوِينهم، وأنه كتب ذَلِك عندَهُ وأحْصَاه، وأنَّ أعمال العِبَاد تجري علىٰ ما سبق في علمه وكتابه.

والدَّرجَة الثَّانية: أنَّ الله خلق أَفْعَال العِبَادِ كلها مِن الكُفْر والإيمَان، والطَّاعة والعصيان، وشاءها مِنهُم، فهَذِهِ الدرجة يُثْبِتُها أهْلُ السُّنةِ والجمَاعَة وتُنكِرُها القدَرية.

والدَّرجة الأولىٰ أثبتَها كثيرٌ مِن القدَرِيَّة، ونفَاهَا غُلاتُهم كمَعْبد الجُهَني(١)،

---

(١) هو: معبد بن خالد الجُهَني القدري البصري، ذكره أبو زرعة في «أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم»، وقال الدارقطني: حديثه صالح ومذهبه رديء. كان الحسن البصري يقول: «إياكم

الَّذِي سُئل ابنُ عُمَر عن مقالته(١)، وكعمرو بن عُبَيد(٢).

وقد قال كثيرٌ مِن أئمَّة السَّلف: «ناظِرُوا القدَرِيَّة بالعِلْم، فإنْ أَقَرُّوا به خُصِموا، وإنْ جَحدُوا فقَدْ كفَرُوا»(٣).

يُرِيدُونَ أنَّ مَن أنكَر العِلْمَ القَدِيم السَّابق بأَفْعَال العِبَادِ، وأنَّ الله تعالىٰ قسَّمَهُم قَبْلَ خَلْقِهم إلَىٰ: شقِيٍّ وسَعِيد، وكَتَبَ ذَلِك عنده في كتابٍ حَفِيظ، فقَدْ كذَّب بالقرآن =

ومعبد فإنه ضال مضل»، وكان مسلم بن يسار وأصحابه يقولون: «إن معبد الجهني يقول بقول النصارىٰ»، وقال طاوس: «احذروا معبدًا فإنه كان قدريًّا»، قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق مبتدع وهو أول من أظهر القدر بالبصرة، من الثالثة، قتل قبل المائة سنة ثمانين». انظر: «ديوان الضعفاء» (ص٣٩٢)، و«لسان الميزان» (٩/ ٤٢٦)، و«التقريب» (ص٥٣٩).

(١) يعني: مقالته في أنه لا قدر، وأن الأمر أُنُف -يعني مستأنف، وأن الله لا يعلم بما يكون من العباد إلا بعد وقوعه-، وقد أخرج مسلم حديث ابن عمر في الرد علىٰ القدرية في «صحيحه» (٨) عن يحيىٰ بن يعمر.

(٢) هو: عمرو بن عبيد بن باب، ويقال: ابن كيسان، التميمي مولاهم، أبو عثمان البصري، شيخ القدرية والمعتزلة، قال أحمد: «كان يكذب علىٰ الحسن»، وقال ابن حبان: «كان من أهل الورع والعبادة إلىٰ أن أحدث ما أحدث، فاعتزل مجلس الحسن وجماعة معه فسموا المعتزلة، وكان يشتم الصحابة، ويكذب في الحديث وَهْمًا لا تَعمُّدًا»، وقال الحافظ في «اللسان»: «المعتزلي الضال مع زهده، مات سنة ثلاث وأربعين أو قبلها -يعني بعد المائة-». انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (٦/ ١٧٤)، و«الضعفاء» لابن الجوزي (٢/ ٢٢٩)، و«تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٢٣)، و«السير» (٦/ ١٠٤) (٢٧)، و«تاريخ الإسلام» (٣/ ٩٤١)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٧٣)، و«لسان الميزان» (٩/ ٣٨٥).

(٣) ثبت هذا الأثر عن الإمام الشافعي وغيره، انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٢٤٧) ط: وزارة الأوقاف السعودية.

فيكفُر بذَلِك، وإنْ أقرُّوا بذَلِك، وأنكرُوا أنَّ اللهَ خلَقَ أَفْعَال العِبَادِ، وشاءهَا وأرادَهَا منهم إرَادةً كونِيَّةً قدَريَّة؛ فقَدْ خصموا؛ لأنَّ ما أقرُّوا به حُجة عليهم فيما أنكروه، وفي تكفير هؤلاء نِزاعٌ مشهورٌ بين العُلماء، وأمَّا مَن أنكر العلم القَدِيم فنَصَّ الشافعِيُّ وأحمَدُ علَىٰ تكفِيره، وكذَلِك غيرُهمَا مِن أئمَّة الإسلام»، انتهىٰ(١).

وأمَّا قول ابن محمود في بيَان معنىٰ حقِيقَة القَضَاء وَالقدَر أنَّهُ خلَقَ الأشياء بنِظَامٍ وإتقَانٍ ثابتٍ لا يتَغيَّر بتغيُّر الزَّمان كُل شَيْءٍ بحَسبِه، وأنَّ هَذَا معنىٰ ما فِي «الصَّحِيحَيْنِ» أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ اللهَ كَتَبَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ**»(٢).

فَفِيه خطأٌ مِن وَجْهَين:

أحَدُهما: في نِسْبَته الحديث إلىٰ «الصَّحِيحَيْنِ»، وإنَّما هو مِن أفرَاد مُسْلِم، ولم يُخَرِّجه البخاري.

والثَّاني: زَعْمه أنَّ خَلْق الأشياء بنِظَامٍ وإتقَان ثابت هو مَعْنَىٰ كتابة المقادير، وهَذَا يقتَضِي أن تكون كتابَة المقَادِير، وخَلْق الأشياء شيئًا واحِدًا.

ولَا يَخفَىٰ مَا في هَذَا القول مِن إلغَاء نَصِّ الحَدِيث علَىٰ أنَّ الله كتَبَ مَقادِير الخلائق قَبْل أنْ يَخْلق السَّموات والأرْض بخَمسِين ألف سنة؛ وفِي هَذَا النَّص

---

(١) انظر: «جامع العلوم والحكم» (١/ ١٠٣).

(٢) سبق.

الصَّريح أبْلَغ رَدٍّ علَىٰ ما زعَمهُ ابن محمود في بيَان معنىٰ حقِيقَة القَضَاء وَالقدَر أنه خلق الأشياء بنِظَامٍ وإتقانٍ ثابِت.

وأما قوله: «إنَّ هَذِهِ الكتابة عبارة عن العلم القَائم بِذَات الله»؛ فهو خطأ ظاهر، وسيأتي بيان ذَلِك في التنبيه الثالث إن شاء الله تعالىٰ.

التَّنبيه الثَّاني: قَالَ ابْنُ محمود في (صفحة ١٢) ما نَصُّه:

«**ومنه قوله:** ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩] أي بتقدير ونِظَامٍ مُتقِن، كُل شَيْءٍ بحَسَبِه، فلم يَخلُق شيئًا بطريق الصُّدفَةِ ولا الطَّبِيعَة.

قَالَ ابْنُ جرير في «التفسير»[1]: «إنَّا كُل شَيْءٍ خلَقْنَاهُ بمِقدَارٍ قدَّرْنَاه وقضَيْناه، وبعض المفسرين يَغلطُون في تفسير هَذِهِ الآية، حَيْثُ يَحمِلُون تَفسِيرَها علَىٰ القَضَاءِ وَالقدَر، ثُمَّ يتوَسَّعُونَ في سِيَاقِ الآثار الوَارِدَةِ في القَضَاء وَالقدَر، كأنَّ الآيةَ سِيقَتْ لذَلِك؛ وهو خطَأ، فإنَّهُ لا تعلُّق للآيَةِ بالقَضَاءِ وَالقدَر الَّذِي يُعنونُه».

وأقول: قد ثبتَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: جاء مُشرِكُو قُرَيْشٍ يُخاصِمُونَ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في القدَر، فنزَلَتْ: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِى ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ۝٤٨ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٨، ٤٩]. رواه الإمام أحمد، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه، وابن جرير، وعبد الله بن الإمام أحمد في كتاب «السُّنة»، والبغوي في «تفسيره»، وقال الترمذي: هَذَا حديث صحيح[2].

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢٢/ ١٦٠).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٤٤٤) (٩٧٣٤)، ومسلم (٢٦٥٦)، والترمذي (٢١٥٧)، وابن ماجه =

قال النووي في «شرح مسلم»: «المُرَاد بالقدَر هُنا: القدَر المَعرُوف، وهُوَ مَا قدَّرَهُ الله وقضَاه، وسبَقَ به عِلْمُه وإرَادَتُه، وفي هَذِهِ الآية الكريمة والحديث تَصْرِيحٌ بإثبَاتِ القَدَر، وإنه عامٌّ في كُل شَيْءٍ، فكل ذَلِك مُقَدَّرٌ في الأزَل، مَعلُومٌ للهِ مُراد له»، انتهىٰ(١).

وقَالَ ابْنُ القيم -رحمه الله تعالىٰ- في كتابه «شفاء العليل»: «والمُخاصِمُون في القدرِ نَوْعَان: أحدُهمَا مَن يُبْطِل أمْرَ اللهِ ونَهْيَهُ بقضَائِه وقدَرِه، كالَّذِين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، والثَّاني: مَن يُنكِرُ قضَاءَهُ وقدَرَهُ السَّابق، والطَّائفتان خَصْمَاء الله.

قال عوف: مَن كَذَّب بالقَدَر؛ فقَدْ كذَّبَ بالإسلام، إنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ قدَّرَ أقدَارًا، وخلَقَ الخَلْقَ بقدَر، وقسَّمَ الآجَال بقدَر، وقسَّمَ الأرْزَاقَ بقدَر، وقسَّمَ البَلاء بقدَر، وقسَّمَ العافِيَة بقدَر، وأمر ونهىٰ»، انتهىٰ(٢).

وروىٰ ابنُ أبِي حاتِمٍ عن الحَسَن أنه قال: «مَنْ كذَّبَ بالقدَر؛ فقَدْ كذَّبَ بالحقِّ، خلَقَ اللهُ خَلْقًا وأجَّل أجلًا، وقدَّر رزقًا، وقدَّر مُصِيبةً، وقدَّر بلَاءً، وقدَّر عافِيةً، فمَن كفَرَ بالقدَر؛ فقَدْ كفَرَ بالقرآن»(٣).

=

(٨٣)، والطبري في «تفسيره» (٢٢/ ١٦١)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٤١٩) (٩١٨)، والبغوي في «تفسيره» (٧/ ٤٣٥).

(١) انظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٦/ ٢٠٥).

(٢) انظر: «شفاء العليل» (ص٢٨).

(٣) انظر: «التفسير الكبير» لابن تيمية (٦/ ١٥٥).

وروى ابن أبي حاتم -أيضًا- بإسنَادٍ حسَن، عن عطاء بن أبي رباح قال: «أتَيْتُ ابنَ عبَّاسٍ وهو ينزع مِنْ زَمْزَم، وقد ابتَلَّت أسَافِل ثِيَابه، فقُلْتُ له: قد تكَلَّم في القدَر. فقال: أوَ قَدْ فعَلُوها؟ قُلْتُ: نعَمْ. قال: فوَاللهِ ما نزلَتْ هَذِهِ الآيَةُ إلَّا فيهم: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر:٤٨-٤٩] أولئك شِرَار هَذِهِ الأُمَّة، فلَا تَعُودُوا مرْضَاهُم، ولَا تُصَلُّوا علَىٰ مَوْتَاهُم، إنْ رأيْتُ أحدًا منهم فقَأْتُ عيْنَيْهِ بأُصبعيَّ هاتَيْن»، ورواه ابن المنذر، وابن مردويه بنحوه، ذكره السيوطي في «الدر المنثور»(١).

قال: «وأخرج الطبراني، وابن مردويه مِن طرُقٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: نزلَتْ هَذِهِ الآية في القدَرِيَّة: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٨-٤٩]»(٢).

قال: وأخرج البزَّار(٣)، وابن المُنذِر(٤) بسنَدٍ جيِّد مِن طريق عَمْرو بن شُعَيب

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٣٢١) (١٨٧١٥)، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٧/ ٦٨٣)، وعزاه لابن المنذر، وابن مردويه.

(٢) انظر: «الدر المنثور» (٧/ ٦٨٣).

(٣) هو: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَزَّار، الحافظ صاحب «المسند» المشهور، قال الدارقطني: «ثقة يخطئ كثيرًا ويتكل علىٰ حفظه»، قال الذهبي: «جرحه النسائي، وهو ثقة يخطئ كثيرًا»، توفي بالرملة سنة اثنتين وتسعين ومائتين. انظر: «طبقات المحدثين» (٣/ ٣٨٦)، و«تاريخ أصبهان» (١/ ١٣٨)، و«تاريخ بغداد» (٥/ ٩٤)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ١٢٤).

(٤) هو: أبو بَكْر محمد بْن إبراهيم بْن المنذر، الإِمَام النَّيْسابوري الفقيه، صاحب التَّصانيف، نزيل مكة، قال الذهبي: «عدل صادق فيما علمت إلا ما قال فيه مسلمة بن قاسم الأندلسي: كان لا يحسن =

عن أبيه عن جدِّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «مَا أنزلت هَذِهِ الآية: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ ﴿٤٧﴾ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِى ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٧-٤٩] إلَّا في أهل القدَر»(١).

قال: «وأخرج ابن أبي حاتم، والطبراني، وابن مردويه، وابن شاهين، وابن مَنْدَه، والخطيب في «تالي التلخيص»، وابن عساكر، عن زرارة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَنَّهُ تلَا هَذِهِ الآية:** ﴿ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٨-٤٩] **قال: فِي أُنَاسٍ مِنْ أُمَّتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ يُكَذِّبُونَ بِقَدَرِ اللهِ**»(٢).

وروىٰ ابن جرير عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **أنه كان يقول:** «إِنِّي أَجِدُ فِي كتاب الله قومًا يُسحَبُون في النَّار علَىٰ وجوههم، يقال لهم: ﴿ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر:٤٨]؛ لأنَّهم كانوا يُكذِّبُون بالقدَر، وإنِّي لا أرَاهُمْ، فلا أدري أشَيءٌ كانَ قبْلَنا أَمْ شَيءٌ فِيمَا بقي»(٣).

=

الحديث، ونسب إلىٰ العقيلي أنه كان يحمل عليه وينسبه إلىٰ الكذب»، توفي سنة تسع أو عشر وثلاثمائة. انظر: «تاريخ الإسلام» (٧/ ٣٤٤)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٥٠)، و«طبقات الشافعيين» (ص٢١٦)، و«العقد المذهب» (ص٣٧)، و«لسان الميزان» (٦/ ٤٨٢).

(١) انظر: «الدر المنثور» (١٤/ ٨٩).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٣٢١) (١٨٧١٤)، والطبراني في «الكبير» (٥/ ٢٧٦) (٥٣١٦)، والخطيب في «تالي تلخيص المتشابه» (١/ ١٥٠) (٦٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦/ ١٢) (٥٣٣٧)، وغيرهم عن عمرو بن زرارة، عن أبيه، وانظر: «الدر المنثور» (١٤/ ٨٩).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٢٢/ ١٦٠).

وروىٰ عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب «السُّنة» بإسنَادٍ حسَن، عن محمد بن كعب القُرَظِي(١)، قال: «نزلت هَذِهِ الآية: ﴿يَوۡمَ يُسۡحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ ٤٨ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ [القمر:٤٨-٤٩] في أهل القدَر».

وفي رواية قال: نزلَتْ تعْييرًا لأهل القدَر: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ . وقد رواه ابن جرير، وأبو بكر الآجُرِّي في كتاب «الشريعة» من طرق عن محمد بن كعب القُرَظِي.

وروىٰ ابن جرير -أيضًا- بإسنادٍ صحيح علىٰ شرط الشَّيخين، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِي، قال: لَمَّا نزَلَتْ هَذِهِ الآية: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ قال رجل: يا رَسُول اللهِ، فَفِيمَ العمَل، أَفِي شيءٍ نَسْتَأنِفُه، أو في شيءٍ قد فُرِغَ منه؟ قال: فقال رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، سَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ، وَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ**»(٢).

قَالَ ابْنُ جَرِير: «وقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ يقول تعالىٰ ذِكْرُه: إنَّا خلقنا كُل شَيْءٍ بمقدار قدَّرناه وقضَيْناه، وفي هَذَا بيَانٌ أنَّ الله -جَلَّ ثَناؤه- توعَّد هؤلَاء المُجرمين علَىٰ تكذِيبِهم بالقدَر مع كفرهم به، وبِنحو الَّذِي قُلنَا في ذَلِك قالَ أهلُ التَّأوِيل»(٣).

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٤١٩) (٩١٩).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٢٢/ ١٦٢).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٢٢/ ١٦٠).

ثُمَّ ساق الأَحَاديث الوَارِدَة في ذَلِك، وقد اختصر ابن محمود كلَام ابن جَرِير لِيُوهِم أنه مُوافِق لقَولِه في القدَر.

وقال الرَّازِي في «تفسيره»: «أكثر المُفسِّرين اتَّفقوا علَىٰ أنَّها نازِلَة في القدَرِيَّة»، انتهىٰ[(١)].

وقال الزَّجاج[(٢)]: «معنىٰ ﴿بِقَدَرٍ﴾ أي: كُل شَيْءٍ خلَقنَاه بقدَر مَكتُوب في اللَّوح المَحفُوظ قَبلَ وقُوعِه»، ذكرَه ابن الجَوزِي في «تفسيره»[(٣)].

وقال البغَوِي في «تفسيره»: «قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ أي: مَا خلقَناه فمَقدُور ومكتوب في اللَّوح المَحفُوظ»، انتهىٰ[(٤)].

وقَالَ ابْنُ كَثير في الكلَام علَىٰ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ : «كقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢]، وكقوله تعالىٰ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلىٰ:١-٣]: أي: قدَّر قدَرًا، وهدَىٰ الخلَائق إليه، ولهَذَا يَستدِلُّ بهَذِهِ الآيَةِ الكَريمَةِ أئمَّةُ السُّنة علَىٰ إثبات قدَرِ الله السَّابق لخَلْقِه،

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢٩/ ٣٢٣).

(٢) هو: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج نحوي، لغوي، مفسر، صنف كتابًا في «معاني القرآن»، قال الخطيب: كان من أهل الدين والفضل حسَنَ الاعتقاد جميلَ المذهب، وله مصنفات حسان في الأدب، مات في جمادىٰ الآخرة سنة أحدىٰ عشرة وثلاثمائة. انظر: «تاريخ بغداد» (٦/ ٦١٣)، و«الدر الثمين» (ص٢٤١)، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٢٣٢).

(٣) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي (٤/ ٢٠٤).

(٤) انظر: «تفسير البغوي» (٧/ ٤٣٥).

وهو عِلْمه الأشياءَ قبْلَ كَوْنِهَا، وكتَابَتُه لهَا قبْلَ برْئِهَا، وردُّوا بهَذِهِ الآية وبِمَا شاكلَهَا مِنَ الآيات، وما ورَدَ في معناهَا مِنَ الأحَادِيثِ الثَّابتَاتِ علَىٰ الفِرْقَةِ القدَرِيَّةِ الَّذِينَ نبَغوا في أواخر عصر الصحابة»، انتهىٰ(١).

ومِمَّا ذكَرْتُه مِنَ الأحادِيثِ في هَذَا التَّنبيه يُعلَم أنَّ المُفسِّرين لم يغلطُوا ولم يُخطِؤوا في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩] حيث قالوا: «إنها نزلت في إثبات القدَر السَّابق، والوَعِيد الشَّديد للقدَرِيَّة، ومَن زعَمَ أنَّهم قد غلَطُوا وأخطؤوا؛ فهُوَ الغَالِطُ المُخطِئ في الحقيقة، وما أبشَعَ القَوْلَ الَّذِي يتضَمَّن تغليط أَبِي هُرَيْرَةَ، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ! وما أسوأ القَوْلَ الَّذِي يتضَمَّن تَخْطِئتهِم!

فَـإِنْ كُنْـتَ لا تَـدْرِي فَتِلْـكَ مُصِـيبَةٌ وَإِنْ كُنْـتَ تَـدْرِي فَالْمُصِيبَةُ أَعْظَـمُ(٢)

وهل يَظُنُّ الَّذِي يُغلِّطُهم ويُخطِّئهُم أنه أعْلَمُ بكِتَابِ الله مِن أَبِي هُرَيْرَةَ، وابْنِ عبَّاس، وعبد الله بن عَمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟! أو أنه أعْلَمُ مِنَ الإمام أحمد، ومُسْلِم، والتِّرمذِيِّ، وغيرهم مِنَ الأئمَّةِ الَّذِين خرَّجُوا أحَادِيثَهُم واعتمَدُوا عليها؟! أو أنَّه أعْلَمُ بالتَّفسِير مِن مُحمَّد بن كَعبٍ القُرَظِي، وابن جرير الطبري، والبغَوِي، وابن الجوزي، وابن كثير، وأمثالهم من الأئمة المعروفين بالتَّقدُّم في علم التَّفسِير؟! كلَّا.. فليْسَ المُتخرِّصُون مثل الجهابذة الحُفَّاظ، ولَا شكَّ أنَّ ما جاء عن هؤلاء

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٧/ ٤٨٢).

(٢) البيت لابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ من قصيدة له ذكرها في «حادي الأرواح» (ص ١٢).

الأئمَّة في تفسير الآية مِن سُورَةِ «القمر» هو المَقبُول، وما خالفَهُ مِنْ أقوَالِ المُتخَرِّصِينَ فهُوَ مَردُود، ولقَدْ أحسَنَ الشَّاعِرُ حيث يقول:

وَلَيْسَ مِنَ الْإِنْصَافِ أَنْ يَدْفَعَ الْفَتَىٰ ... يَدَ النَّقْصِ عَنْهُ بِانْتِقَاصِ الْأَفَاضِلِ (١)

التَّنبيه الثَّالث: قَالَ ابْنُ محمود في (صفحة ١٣) بعد سِيَاقِهِ للحَدِيث الصَّحيح أنَّ النبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ اللهَ كتَبَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ**»(٢).

قال: «وهَذِهِ الكتابة هي عِبَارَةٌ عَنِ العِلْمِ القَائمِ بِذَاتِ الله، وهُوَ مَعْنَىٰ قَوْلِ أحَدِنَا: «قَدَرُ اللهِ ومَا شَاءَ فعَل»، «قدر الله» أي: وسَابِقُ عِلْمِ الله».

وقال في (صفحة ١٥) ما نَصُّه: «كتَابَةُ المقَادِير، ثبَتَ في الكِتَاب وَالسُّنة كتابة المقَادِير، كقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة:٥١]، وقوله: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد:٢٢]، وقوله: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩].

وفي «الصحيح» أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «اللهُ كَتَبَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْض بِخَمْسِ مِئَةِ عَامٍ»..».

---

(١) لم أقف علىٰ قائله.

(٢) سبق.

هكذا قَالَ ابْنُ محمود: بخمس مئة عام؛ وهُوَ غلَط، والصواب: بخَمسِينَ ألْف سَنة، كما تقدَّم بيَانُه في حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ محمود: «وحديث: «**أَوَّل مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، فقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فجَرَىٰ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ**».

وإنَّنا عندما نقرأ أو نَسْمَع ما ثبَتَ عن اللهِ ورَسُولهِ في كتابَةِ المَقادِير يَجِبُ أنْ نَفْهمَ بأنَّ هَذِهِ الكِتَابةَ هي مِن عالَمِ الغَيب، فلا ينبَغِي أنْ نَقِيسَها علَىٰ الكِتابَةِ التي نكتُبها بأيْدِينَا، ولَا علَىٰ القلَمِ الَّذِي نكتب به، بل هي عبَارة عن سَبْقِ عِلْمِ الله بالأشيَاءِ قبْلَ وقُوعِهَا، فإنه سُبحانَهُ يَعلَمُ ما كان، ومَا سيَكُونُ كيْفَ يَكُون؛ فهِيَ بمثَابةِ المَكتوب المَضبُوط في علم الله، عبَّر عنها سبحانه بالكِتَابَةِ كما يقول الرَّجُل لصاحبه: «حاجَتُكَ مَكتُوبةٌ في صَدْرِي» إذا أراد الاعتِنَاءَ بها».

إِلَىٰ أنْ قَال: «وكِتَابته للأشْيَاء إشَارةٌ إلَىٰ عِلْمهِ بسَائِرِ المَعلُومات، لا تَخْفَىٰ علَيْهِ خافِيَةٌ مِنْ أمر خَلْقِه، فهي كالمكتوب المضبوط في عِلْمِهِ، إذْ ليْسَ عِندَنا وصفُ الكِتَابَةِ ولا القلَم المَكتُوب به، ولا المكتوب فيه».

إلَىٰ أن قال في (صفحة ١٦): «وإنَّما ذكَرت هَذَا لتَقرِيب الأذهَان إلَىٰ الإذْعَانِ بالإيمانِ بالقُرآن؛ فهُوَ سُبحانَهُ يَعلَمُ بالمُصِيبَةِ قبْلَ وقُوعِهَا، وعِلمُه سُبحانه بها ليْسَ هُو الَّذِي أوْقعَ المُصابَ في المصيبة، وإنَّما وقعَتْ بالأسبَاب المُترَتِّبة علَىٰ وقُوعِهَا».

وأقول: إنَّ في كلَام ابن محمود عِدَّة أخطَاء.

أحدها: التَّناقُض، وذَلِك أنَّه أثبَتَ كتَابةَ المقَادِير فِي أوَّل كلَامه، واستَدلَّ لذَلِك بثلَاثِ آياتٍ مِنَ القرآن، وحَدِيثَيْنِ صَحِيحَيْنِ، وقال: «إنَّ هَذِهِ الكتابة مِن عَالَمِ الغَيب؛ فلَا يَنبغِي أنْ نقِيسَها علَىٰ الكِتَابةِ التي نكتُبها بأيْدِينَا، ولَا علَىٰ القلَم الَّذِي نكتُب به».

ثُم رجَعَ فنقض قولَه، وزعَمَ أنَّ الكتابة عبارة عن العِلْم القائِم بذَاتِ الله، وسَبْق عِلْمِهِ بالأشياء قبْلَ وقُوعِهَا، وأنَّ ذَلِك بمثابة المكتوب المَضبُوط فِي عِلْم اللهِ، وهَذَا فِي الحَقِيقَةِ نَفْيٌ للكِتَابةِ بالكُلِّية.

وحاصل قوله: أنَّ الكتابة اسْمٌ لَا مُسَمَّىٰ لَه، ولَفظٌ لا مَعنَىٰ له.

الخطأ الثَّاني: زعمه أنَّ اللهَ تعالىٰ عبَّر عن عِلْمِهِ بالكتابة، وهَذَا مِن القول علَىٰ الله بغَيرِ عِلْم، ويَلْزم علَىٰ هَذَا القول إلغَاء ما جَاء فِي القُرآن مِنَ النُّصوص الدَّالَّة علَىٰ كِتَابة المقَادِير، وعلَىٰ اللَّوح المَحفُوظ -وهُوَ أُمُّ الكِتَاب، والإمَام المُبِين، والكِتَاب المُبين-، وإلغَاء النُّصوص ليْسَ بالأمْرِ الهَيِّن، ومَن ألْغَىٰ نصًّا مِنْ نصُوص القُرآن؛ فهُوَ علَىٰ شَفا هَلكَة.

الخطأ الثَّالث: القول علَىٰ الرَّسُول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمَا لم يَقُل، فإنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصَّ علَىٰ كتابة المَقادِير، وعلَىٰ القلَمِ الَّذِي كُتِبَت به المقاديرُ فِي أحاديثَ كثِيرَةٍ، وهي نصُوصٌ صَرِيحةٌ لا تَحْتَمل التَّأويل، ومَن زعَمَ أنَّ هَذِهِ النُّصوص عِبارةٌ عَنِ العِلْم القَائم بذَاتِ الله تعالىٰ، وعلَىٰ سَبْقِ عِلْمِهِ بالأشيَاء قبْلَ وقُوعِهَا، وأنَّ ذَلِك بمثَابة المكتوب المَضبُوط في علم الله؛ فقَدْ صرَفَ النُّصوصَ عن ظاهِرِهَا، وقال علَىٰ الرَّسُولِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما لَمْ يَقُل.

وقد ورَدَ الوعيد الشَّديد لِمَن قال علَىٰ الرَّسُول صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ما لم يَقُل.

الخطأ الرَّابع: تَحْرِيف الكَلِم عن موَاضعِه، فإِنَّ مَنْ صرَفَ نصُوصَ القُرآنِ والأحَادِيثَ الصَّحيحةَ عن ظَاهرِهَا، وتأَوَّلهَا علَىٰ غير ما يُراد بها، فقَدْ حرَّفَ الكَلِمَ عن موَاضعِه، وتشَبَّه بالأُمَّة المَغضُوب عليها.

الخطأ الخَامِس: ما وَقَع منه مِن التَّغيير في مَتْنِ حديث عبد الله بن عَمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وقد تقَدَّم التَّنبِيه عليه.

الخطأ السَّادس: ضَرْبُه المثَل لعِلْمِ الله تعالىٰ بالمَقادِير، وكتَابتها بقَوْلِ الرَّجُل لصَاحبِه حَاجَتك مكتوبة في صَدْرِي، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٧٤].

ثُمَّ إنَّ المَثَل الَّذِي ذكَره -أو علَىٰ الأصَحِّ ابتكَره- ليْسَ بصَحِيح في نَفْسِ الأمر، فإنَّ الصَّدر ليْسَ بمحلٍّ للكِتَابة حتَّىٰ يضرب المثل بالكتابة فيه، وإنَّما هو محل للحِفْظِ كما قال تعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَۚ﴾ [العنكبوت:٤٩].

وقد ذكر ابن محمود السَّبَب الحَامِلَ له علىٰ ضرب هَذَا المثَل المُبتكَر، وهو أنه ليس عنده وصْفُ الكِتَابَةِ ولا القلَم المكتوب به، ولا المَكتُوب فيه.

وأقول: كان ينبغي أن يسَعَهُ ما وسِعَ الصحابة والتَّابعين وجميع أهْل السُّنةِ وَالجمَاعَة مِن الإيمَانِ بما جاء في نصوص الكِتَاب وَالسُّنة مِنْ إِثبَاتِ كتابة المقَادِير،

وإثبات القلَم الَّذِي كتبت به المَقادِير، وإثبات اللَّوح المَحفُوظ الَّذِي كتبت فيه المَقَادِير، وإمْرَار النُّصوص كمَا جاءتْ، وتَرْك البَحْث والتَّنقِيب عمَّا أخْفَىٰ عِلْمَهُ مِنَ الأمور الغَيْبِيَّة، وأن لَا يُتعَرَّض لهَا بالتأويل وضَرْب الأمثَال.

الخطأ السابع: ما يَلْزَم علَىٰ قوله في كتابة المقادير، إنَّها عبارة عن سَبْق عِلْمِ اللهِ بالأشياءِ قَبْلَ وقُوعِهَا، معَ إيرَادِه لحديث «**إِنَّ اللهَ كَتَبَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ**» أنْ يَكُونَ الله غيْر عالِمٍ بِالأشيَاء فِي الأزَل، وإنَّما عَلِمَ بها قبْلَ خَلْق السَّموات والأرْض بخمس مئة علَىٰ حَدِّ ما جاءَ في تَعْبِير ابن محمود، وهَذَا مُوافِقٌ لِقَولِ غُلاة القدَرِيَّة الَّذِين نبغُوا في آخِر عَصْرِ الصَّحابة، ورَدَّ علَيْهِم ابنُ عُمَر، وابنُ عباس، وغيرهما مِن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وتبرَّؤوا منهم، ومَنِ اعتقَدَ هَذَا المُعتقَد البَاطِلَ؛ فقَدْ وصَفَ الرَّبَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بالجهلِ قبل كتَابَتِهِ للمَقادِير، وهَذَا مِن أقبح الأقوالِ وأشْنَعِها.

وقد ذَكَر شَيْخ الإسْلَامِ أبو العبَّاس ابن تيمِيَّة -رحمه الله تعالىٰ- في جوَابٍ لَهُ أنَّ هَذَا القوْلَ مَهجُورٌ بَاطِل، مِمَّا اتفق علَىٰ بُطلَان السَّلَف مِن الصَّحابة، والتَّابعِينَ لَهُم بإحسَان، وسائر عُلمَاء المُسلِمِين، بل كفَّروا مَنْ قالَه، والكِتَاب وَالسُّنة مع الأدِلَّة العقلية تبيِّن فسَادَه»، انتهىٰ مِن «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٤٩١).

فإن قَالَ ابْنُ محمود: إنه يعتقد أنَّ عِلْمَ الله قديم، وأنَّ اللهَ لم يزَلْ عَالِمًا بجميع الأشياء في الأزَل.

قيل له: يَلْزَمُكَ علَىٰ هَذَا القول مَع قولِكَ أنَّ كتابة المقادير عبارةٌ عنِ العِلْمِ

القَائمِ بذات الله، وسَبْقِ عِلْمهِ بالأشيَاءِ قبْلَ وُقوعِهَا أنْ تكون الكِتَابَةُ أزليَّةً أيضًا، ويلزم علىٰ هَذَا تكذيب ما جاء في حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سمِعتُ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقُول: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْض بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ**».

وتكذِيب ما جَاءَ فِي حَدِيث عِمْرَان بن حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَال: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُل شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ**»، وتكذِيب الأحاديث الثَّابتة في خَلق القلَم، وأمرَهُ بكِتَابَةِ المَقادِير مِن حِين خَلقَهُ الله، وسيَأتِي ذِكْرُ الأحَادِيث في ذَلِك في التَّنبيه الثَّالث إنْ شَاءَ اللهُ تعَالَىٰ.

ويلزم -أيضًا- علَىٰ القَوْل بأنَّ الكتابة أزَلِيَّة أنْ يَكُون القلَم واللَّوح المَحفُوظ أزَلِيَّين، وهَذَا مُوافِق لقَوْل الفلَاسِفَة القَائِلينَ بقِدَم العالَم، والقول بقِدَم العَالَم كُفْرٌ بِلَا نِزَاع.

والمَقصُود هُنا: بيَان أنَّ أحَد الأمرَيْنِ لَازِمٌ لِابْنِ مَحمُود، أمَّا أنْ يَقُول: إنَّ عِلْمَ اللهِ حادِثٌ وكَائنٌ وقْتَ كتَابةِ المَقادِير، أو أنْ يَقُول: إنَّ كِتَابة المَقادِير قَدِيمَة أزَلِيَّة، وكل مِنَ الأمرَيْن باطِلٌ وخَطِير.

وقد ذَكَر شَيْخ الإسْلَامِ أبُو العَبَّاس ابْنِ تيْمِيَّة -رحمه الله تعالىٰ- في جوَابٍ له في (الجزء الثَّامن) مِن «الفتاوىٰ» أنَّ غلاة القدَرِيَّة أنكرُوا عِلْمَ اللهِ القَدِيم وكِتَابه السَّابق، قال: «وهؤلاء هُم أوَّل مَن حدَثَ مِن القدَرِيَّة في هَذِهِ الأُمَّة، ورَدَّ عليهم الصَّحابةُ

وسلَفُ الأُمَّةِ، وتبَرَّؤوا منهم»، انتهىٰ من (ص٥٩).

وقال شَيْخُ الإِسْلَامِ -أيضًا- فِي جواب آخَر فِي (ص٤٤٩) مِن (المجلد الثَّامن): «مَذْهَب أَهْلِ السُّنةِ وَالجماعَة ما دلَّ عليه الكِتَابُ وَالسُّنة، وكان علَيْهِ السَّابِقُون الأوَّلون مِنَ المُهاجِرين والأنصَار، والَّذِين اتَّبعُوهم بإحْسَان؛ وهو أنَّ الله خالِقُ كُل شَيْءٍ، وربُّه ومَلِيكه، وقد دخل في ذَلِك جميع الأعيَان القَائِمَة بأنفُسِهَا وصِفَاتها القائمة بها مِن أَفْعَال العِبَادِ، وغير أَفْعَال العِبَادِ، وأنه سبحانه ما شاء كان، ومَا لم يشَأْ لَمْ يَكُن؛ فلَا يَكُون في الوُجود شيء ألَّا بِمَشِيئَتِهِ وقُدرَته، لا يَمْتَنِع عليه شيءٌ شاءَه، بل هو قادر علىٰ كُل شَيْءٍ، ولا يَشاء شيئًا إلَّا وهُوَ قَادِرٌ علَيِهِ، وأنَّه سُبحانَه يَعْلَم ما كَانَ، ومَا يَكُون، ومَا لَمْ يَكُن لو كَانَ كَيْفَ يَكُون، وقَد دخَلَ في ذَلِك أَفْعَال العِبَادِ وغيرهَا.

وقد قدَّر اللهُ مقَادِيرَ الخلَائِقِ قبْلَ أنْ يَخْلُقَهم، قدَّرَ آجالهُم وأرْزَاقهُم وأعمَالَهُم، وكتَبَ ذَلِك، وكتب ما يُصَيِّرون إليه مِن سَعادةٍ وشقَاوَةٍ، فَهُم يُؤمِنُون بخَلْقِه لكُلِّ شَيْءٍ وقُدرَتهِ علَىٰ كُلِّ شَيْءٍ ومَشِيئَته لكلِّ ما كان، وعلمه بالأشيَاء قبل أن تكُون وتَقدِيره لهَا وكتَابته إيَّاها قبل أن تكُون.

وغُلَاة القدَرِيَّة يُنكِرُون عِلمَهُ المُتقدِّم وكِتَابته السَّابقة، ويَزعمُونَ أنَّه أَمرٌ ونَهْي، وهو لا يَعْلَم مَن يُطِيعُه مِمَّن يعصِيه، بل الأمر أُنُف، أي: مُسْتَأْنَف.

وهَذَا القَوْل أوَّل ما حَدَث في الإسلَام بَعْدَ انقِرَاض عَصْرِ الخُلَفَاء الرَّاشِدين، وبَعْد إمَارة مُعاوِيَة بن أبي سُفيَان في زمَنِ الفِتنَة الَّتِي كانت بَيْنَ ابْنِ الزُّبَير، وبَيْن بَنِي

أُمَيّة في أوَاخِر عَصْرِ عبد الله بن عُمَر، وعبد الله بن عبَّاس، وغَيرهمَا مِنَ الصَّحابَةِ.

وكانَ أوَّل مَن ظهَرَ ذَلِك عَنهُ بالبَصرة مَعْبَد الجُهَنِي(١)، فلمَّا بلَغَ الصَّحابة قول هؤلاء تبرَّؤوا مِنهُم، وأنكَرُوا مقَالَتهُم كما قال عبد الله بن عُمَر لمَّا أُخبِرَ عنهم: «إذَا لقِيتَ أولئك فأخبِرهُم أنِّي بَرِيءٌ مِنهُم، وأنَّهم بُرآء مِنِّي»(٢).

وكذَلِك كلَام ابن عبَّاس، وجَابِر بن عَبدِ الله، ووَاثِلَة بن الأسْقَع(٣)، وغيرهم مِن الصَّحابَةِ والتَّابعِينَ لَهُم بإحسَانٍ، وسَائر أئمَّة المُسلِمين فِيهم كثير، حتَّىٰ قال فِيهم الأئمَّةُ كمَالكٍ، والشَّافعِيِّ، وأحمَدَ بْنِ حَنْبل، وغيرهم: إنَّ المُنكِرين لعِلْم الله المتقدِّم يكفرون»، انتهىٰ المقصود مِن كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٤).

وقال شَيْخ الإسْلَامِ -أيضًا- في جواب آخَر: «والقُرآن والسُّنة تُثبِت القدَر وتقديرَ الأمور قَبْل أنْ يَخلُقهَا، وأنَّ ذَلِك في كِتَاب، وهَذَا أصلٌ عَظِيمٌ يُثبِت العِلْم والإِرَادَة، لكُلِّ ما سيَكُون ويُزِيل إشْكَالَات كثِيرَة ضَلَّ بسَببِهَا طوَائِفُ فِي مسَائِل العِلْمِ

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) أخرجه مسلم في أول كتاب الإيمان من «صحيحه» (٨) عن يحيىٰ بن يعمر.

(٣) هو: واثلة بن الأسقع بن كعب بن عامر الليثي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، صحابي أسلم قبل تبوك، والنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتجهز لها، وشهدها مع النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان من أهل الصُّفَّة، وكان آخر الصحابة موتًا بدمشق، مات سنة خمس وثمانين. انظر: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٥/ ٢٧١٥)، و«الاستيعاب» لابن عبد البر (٤/ ١٥٦٣)، و«السير» للذهبي (٣/ ٣٨٣)، و«الإصابة» لابن حجر (٦/ ٤٦٢).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٤٤٩).

والإِرَادَة، فالإيمَان بالقدَر مِن أصُول الإيمَان، كمَا ذكرَهُ النبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ في حديث جِبْرِيل، قال: «**الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَبِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»، وقد تبَرَّأ ابنُ عُمَر وغيره مِن الصَّحابة مِن المُكذِّبين بالقدَر»، انتهىٰ(١).

وقال شَيْخ الإسْلَامِ -أيضًا- في تفسِيره لسورة ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ [الأعلىٰ:١]: «وإنَّما نازَع في التَّقدِير السَّابق والكِتَاب أولئِكَ الَّذِين تبرَّأ مِنهُم الصَّحابةُ كابْنِ عُمَر، وابْنِ عبَّاس، وغيرهما»، انتهىٰ(٢).

وقد تضافرَتْ النُّصوص مِنَ الكِتَاب وَالسُّنة علَىٰ إثبَات كتَابةِ المَقَادِير، وأجمَعَ الصَّحابَة والتَّابِعُون، وجَمِيعُ أهْل السُّنةِ والحَدِيث علَىٰ ذَلِك، وأنَا أذكُر مِن النُّصوص مَا تيسَّر، وبالله المُستعَان.

فأمَّا النصوص مِن القرآن ففِي آيات كثيرة، منها قوله تعالىٰ في سورة «الحج»: ﴿**أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ**﴾ [الحج:٧٠].

قَالَ ابْنُ الجوزي في «تفسيره»: «﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ يعني ما يَجرِي في السَّماوات والأرض ﴿فِي كِتَٰبٍ﴾ يعني اللَّوح المَحفُوظ»(٣).

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ٣٠٦).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ١٤١).

(٣) انظر: «زاد المسير» (٣/ ٢٤٩).

وقال البغوي: «﴿فِى كِتَٰبٍ﴾ يعني اللَّوح المَحفُوظ»(١).

وقَالَ ابْنُ كثير في الكلَام علَىٰ هَذِهِ الآيَة: «يُخبِر تعالَىٰ عن كمَال عِلْمهِ بخَلْقِه أنَّه مُحِيطٌ بما في السَّموات، ومَا في الأرْضِ، فلَا يَعزُب عنه مِثقَال ذَرَّة في الأرض ولا في السَّماء، ولَا أصغَر مِن ذَلِك ولا أكبَر، وأنه تعالَىٰ عَلِمَ الكائِنَاتِ كُلَّها قَبْلَ وجُودِهَا، وكتب ذَلِك في كتابه اللَّوح المَحفُوظ»(٢).

ثم ذكر حديث: «إِنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ»، وحديث: «أَوَّل مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ»، وسيَأتِي ذِكرُهُمَا مع الأحاديث إن شاء الله تعالىٰ.

وذكر -أيضًا- ما روَاهُ ابنُ أبِي حَاتِم عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال: «خَلَقَ اللهُ اللَّوْحَ المَحْفُوظَ كَمَسِيرَةِ مِئَةِ عَامٍ، وَقَالَ لِلْقَلَمِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ وَهُوَ عَلَىٰ الْعَرْشِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: اكْتُبْ، فَقَالَ القَلَمُ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: عِلْمِي فِي خَلْقِي إِلَىٰ يَوْم تَقُومُ السَّاعَةُ فَجَرَىٰ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ فِي عِلْمِ اللهِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحج:٧٠]»(٣).

قَالَ ابْنُ كثير: «وهَذَا مِن تمام عِلْمهِ تعالىٰ أنَّه عَلِمَ الأشياء قبْلَ كَوْنِهَا وقَدَّرَهَا وكتَبَها أيضًا، فما العِبَاد عامِلُون قد علِمَهُ تعالىٰ قبل ذَلِك علَىٰ الوَجْهِ الَّذِي يَفعَلُونه، فيعلم قبل الخَلْق أنَّ هَذَا يطيع باختِيَارِهِ، وهَذَا يَعْصِي باختِيَارِه، وكتب ذَلِك عنده،

---

(١) انظر: «تفسير البغوي» (٥/ ٣٩٩).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (٥/ ٤٥٢).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٥/ ٤٥٢)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٢/ ٦٣١) (٣٣٩٠).

وأحاطَ بكُلِّ شَيْءٍ علمًا، وهو سهلٌ علَيْه، يَسِيرٌ لدَيْه؛ ولهَذَا قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [الحج:٧٠]»، انتهىٰ(١).

وقد فرَّقَ الله تعالىٰ في هَذِهِ الآية الكريمة بين العِلْم والكِتَابة، فقال: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [الحج:٧٠]، فهَذِهِ الجُملَة فيها إثبات العِلْم، ثُم قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ﴾ [الحج:٧٠] هَذِهِ الجُملَة فيها إثبات الكتابة.

وفي هَذِهِ الآية أبلغ رَدٍّ علىٰ ابن محمود حيث جمع بين ما فرق الله بينه فزعم أنَّ الكتابة عبارة عن العلم القائم بذات الله.

الآية الثَّانية: قوله تعالىٰ في سورة «الحديد»: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ٢٢ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٢، ٢٣].

قَالَ ابْنُ الجوزي في «تفسيره»: «قوله تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: يعني قَحْط المَطَر، وقِلَّة النَّبات، ونَقْص الثِّمَار، ﴿وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ مِن الأمرَاض، وفَقْد الأولاد ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٖ﴾، وهو اللَّوح المَحفُوظ، ﴿مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ﴾ أي: نَخْلُقها، يعني الأنفُس ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ أي: إثبات ذَلِك علىٰ كثرته هين علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ»، انتهىٰ(٢).

---

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٥/ ٤٥٢).

(٢) انظر: «زاد المسير» (٤/ ٢٣٧).

وفي «تفسير البغوي»، و«ابن كثير» نحو ذَلِك.

وقَالَ ابْنُ جرير: «حدَّثنِي يَعقُوب، حدَّثنا ابن عُليَّة، عن مَنصُور بن عبد الرَّحمن قال: كُنتُ جَالِسًا مع الحسَن، فقَالَ رَجلٌ: سَلْهُ عن قوله تعالَىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ فسألتهُ عَنْهَا فقَال: سُبحَانَ اللهِ، ومَن يَشُكُّ فِي هَذَا؟! كُلُّ مُصِيبَةٍ بَيْنَ السَّماء وَالأرض فَفِي كِتَاب اللهِ مِنْ قَبْل أنْ يَبْرأ النَّسَمَة»(١).

قَالَ ابْنُ كثير: «وهَذِهِ الآية العَظِيمة مِن أدلِّ دَلِيلٍ علَىٰ القدَرِيَّة نُفاة العِلْم السَّابق -قبَّحَهُم الله-، وقوله تعالَىٰ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ أي أنَّ عِلْمَهُ تعالَىٰ الأشيَاء قبْلَ كَوْنِهَا وكِتَابته لهَا طِبْقَ مَا يُوجَد في حينها سَهل علَىٰ الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّهُ يَعلَم ما كان، وما يَكُون وما لم يَكُن لو كَانَ كيف كان يَكُون، وقوله تعالَىٰ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ أي: أعْلَمْنَاكُم بتقدُّم عِلْمنَا، وسَبْق كِتَابتنا للأشياء قَبْل كَوْنِهَا، وتَقْدِيرنَا الكائنات قبْلَ وجُودِهَا؛ لتَعلَمُوا أنَّ مَا أصابكُم لم يَكُن ليُخطِئكُم، ومَا أخطَأكُم لم يَكُن لِيُصِيبكُم، فلَا تأسَوْا علَىٰ مَا فاتكُم؛ لأنَّهُ لو قدر شيء لكَان ﴿وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ أي أعطَاكُم، أي لَا تَفخَرُوا علَىٰ النَّاس بمَا أنعَمَ اللهُ بِهِ علَيكُم، فإنَّ ذَلِك ليْسَ بسَعْيِكُم ولَا كَدِّكُم، وإنَّما هو عن قدَرِ الله ورِزْقِهِ لكم؛ فلَا تتَّخِذُوا نِعَمَ اللهِ أَشَرًا وبطَرًا تَفخَرُون بها علىٰ النَّاس؛ ولهَذَا قال تعالىٰ:

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢٢/ ٤١٩).

﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ﴾ »، انتهىٰ(١).

الآية الثَّالثة: قوله تعالىٰ في سورة «النمل»: ﴿وَمَا مِنۡ غَآئِبَةٖ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ [النمل:٧٥].

قَالَ ابْنُ الجوزي في «تفسيره»: «﴿وَمَا مِنۡ غَآئِبَةٖ﴾ أيْ: ومَا مِن جُملَةٍ غَائِبَة ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ يعني: اللَّوح المَحفُوظ»، انتهىٰ(٢).

وقال البغوي في «تفسيره»: «﴿وَمَا مِنۡ غَآئِبَةٖ﴾ أيْ: جُمْلَة غائِبَة مِن مَكتُوم سِر، وخفي أمر وشيءٌ غائِب ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ أي: في اللَّوح المَحفُوظ»، انتهىٰ(٣).

وقال القرطبي في الكلام علىٰ هَذِهِ الآية: «أيْ: مَا مِنْ خَصْلَةٍ غائبة عن الخَلْقِ إلَّا واللهُ عالِمٌ بها قد أَثْبَتَها في أُمِّ الكتاب عنده، فكيْفَ يخفىٰ علَيْهِ ما يُسِرُّ هؤلَاء وما يُعلِنُونَه، وقِيل: أيْ كُل شَيءٍ هو مُثبَت فِي أُمِّ الكتاب يخرجه للأجَل المُؤجَّل له، فالَّذِي يَسْتَعجِلُونَهُ مِنَ العَذاب له أجَلٌ مَضْرُوب لا يَتأخَّر عنه ولا يَتقدَّم عليه، والكتاب اللَّوح المَحفُوظ أَثبَتَ اللهُ فيه ما أراد ليعلم بذَلِك مَن يشاء مِن ملَائكته»، انتهىٰ(٤).

الآية الرَّابعة: قوله تعالىٰ في سورة «هود»: ﴿۞ وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى

---

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٨/ ٢٦).

(٢) انظر: «زاد المسير» (٣/ ٣٦٩).

(٣) انظر: «تفسير البغوي» (٦/ ١٧٥).

(٤) انظر: «تفسير القرطبي» (١٣/ ٢٣١).

ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَاۚ كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود:٦].

قال البغَوِيُّ: «أيْ: كُلٌّ مُثبَتٌ فِي اللَّوح المَحفُوظ قبْلَ خَلْقِهَا»(١).

قَالَ ابْنُ الجوزي: «وهَذَا قول المفسرين»(٢).

الآية الخامسة: قوله تعالىٰ في سورة «الأنعام»: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩].

قال ابْنُ جَرِير: «يَقُول: ولا شَيء مِمَّا هو مَوجُود أو مِمَّا سَيُوجَد، ولم يُوجَد بعدُ إلَّا وهُوَ مُثبَت في اللَّوح المَحفُوظ مَكتُوب ذَلِك فيه، ومَرسُوم عدده ومبلغه والوقت الَّذِي يوجد فيه، والحَال الَّتِي يفني عليها»(٣).

وقال البغوي: «يعني: الكُلُّ مَكتُوبٌ فِي اللَّوح المَحفُوظ»(٤).

الآية السادسة: قوله تعالىٰ في سورة يونس: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس:٦١].

---

(١) انظر: «تفسير البغوي» (٤/ ١٦٢).

(٢) انظر: «زاد المسير» (٢/ ٣٥٩).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٩/ ٢٨٣).

(٤) انظر: «تفسير البغوي» (٣/ ١٥١).

قَالَ ابْنُ الجَوْزِي في «تفسيره»: «قَالَ ابْنُ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: هو اللَّوحُ المَحفُوظ»(١).

وقال البغوي في «تفسيره»: «هو اللَّوح المَحفُوظ»(٢).

الآية السابعة: قوله تعالىٰ في سورة فاطر: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا ۚ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر:١١].

قال البغوي في «تفسيره»: «قال سعيد بن جُبَير: مَكتُوب فِي أُمِّ الكِتَاب عُمُر فلَان كذَا وكذَا سَنَة، ثم يكتب أسْفَل مِن ذَلِك ذَهَبَ يَوْم ذهَبَ يَوْمَان ذهَبَ ثلاثة أيَّام حتىٰ ينقطع عمُره»(٣).

وقَالَ ابْنُ الجوزي في «تفسيره»: «المَعنىٰ ما يذهب مِن عُمُرِ هَذَا المُعَمَّر يوم أو ليلة إلَّا وذَلِك مكتوب»(٤).

ثُمَّ ذكر قولَ سعيد بن جبير الَّذِي تقَدَّم، ثُمَّ قال: «وهَذَا المعنىٰ في رِوَاية ابن جُبَير عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وبِهِ قال عِكْرِمَة، وأبُو مَالِك في آخرين، فأمَّا الكِتَاب فَهُو اللَّوح المَحفُوظ»، انتهىٰ(٥).

---

(١) انظر: «زاد المسير» (٢/ ٣٣٧).

(٢) انظر: «تفسير البغوي» (٤/ ١٣٩).

(٣) انظر: «تفسير البغوي» (٦/ ٤١٦).

(٤) انظر: «زاد المسير» (٣/ ٥٠٨).

(٥) انظر: «زاد المسير» (٣/ ٥٠٨).

الآية الثَّامنة: قوله تعالىٰ في سورة «الأنعام»: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ۚ﴾ [الأنعام:٣٨].

قَالَ ابْنُ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ۚ﴾: مَا تركْنَا شيئًا إلَّا قد كتَبْنَاهُ في أُمِّ الكتاب»، رواه ابن جرير(١).

وعن عبد الرَّحمَن بن زَيْد نحو ذَلِك، رواه ابن جرير أيضًا(٢).

وقال البغوي في قوله: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ﴾: «أي: في اللَّوح المَحفُوظ»(٣).

الآية التَّاسِعَة: قوله تعالىٰ في سورة «طه»: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥٢].

قال البغوي: «يعني في اللَّوح المَحفُوظ»(٤)، وكذا قَالَ ابْنُ الجوزي، وابن كثير(٥).

الآية العاشرة: قوله تعالىٰ في سورة «الرعد»: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩].

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٩/ ٢٣٤).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٩/ ٢٣٤).

(٣) انظر: «تفسير البغوي» (٣/ ١٤٢).

(٤) انظر: «تفسير البغوي» (٥/ ٢٧٧).

(٥) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي (٣/ ١٦٢)، «تفسير ابن كثير» (٥/ ٢٩٨).

قال البغوي: «أي: أصل الكتاب، وهو اللَّوح المَحفُوظ الَّذِي لا يُبَدَّل ولَا يُغَيَّر»(١).

وقَالَ ابْنُ الجوزي: «قال المُفسِّرون: وهو اللَّوح المَحفُوظ الَّذِي أثبَتَ فيه ما يَكُون ويحدث»(٢).

الآية الحادية عشرة: قوله تعالىٰ في سورة يس: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس:١٢].

قَالَ ابْنُ كثير: «أيْ وجَمِيع الكائِنَات مَكتُوبٌ في كِتَابٍ مَسطُورٍ مَضبُوطٍ في لَوْحٍ مَحفُوظ، والإمام المبين هاهنا هُوَ أُم الكتاب، قاله مجاهد(٣)، وقتَادَة(٤)، وعبد الرَّحمن بن زيد بن أسلم(٥)»(٦).

---

(١) انظر: «تفسير البغوي» (٤/ ٣٢٦).

(٢) انظر: «زاد المسير» (٢/ ٥٠١).

(٣) هو: مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، من الثالثة، مات سنة إحدىٰ أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٢٢٨)، و«تقريب التهذيب» (٦٤٧٦).

(٤) هو قتادة بن دِعامة بن قَتادة السَّدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة ومائة. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٩٨)، و«تقريب التهذيب» (٥٥١٨).

(٥) هو: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم القرشي العدوي مولاهم، المدني، ضعيف، من الثامنة، مات سنة (١٨٢). انظر: «تهذيب الكمال» (١٧/ ١١٤)، و«تقريب التهذيب» (٣٨٦٥).

(٦) انظر: «تفسير ابن كثير» (٦/ ٥٦٨).

وقال البغوي، وابن الجوزي: «﴿فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾: وهو اللَّوح المَحفُوظ»(١).

الآية الثَّانِيَة عَشرة: قوله تعالىٰ في سورة «الزخرف»: ﴿حمٓ ۞ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۞ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۞ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف:١-٤].

قَالَ ابْنُ كثير: «﴿وَإِنَّهُۥ﴾ أي: القرآن ﴿فِىٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ أي: اللَّوح المَحفُوظ، قاله ابن عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهُمَا، ومُجاهِد»(٢).

وقال البغَوِيُّ: «﴿وَإِنَّهُۥ﴾ يعني: القُرآن ﴿فِىٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ في اللَّوح المَحفُوظ، قال قتادة: ﴿أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ أصل الكتاب، وأُمُّ كُلِّ شَيْءٍ أصلُه»(٣).

قَالَ ابْنُ عباس رَضِيَٱللَّهُعَنهُمَا: «أَوَّل مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، فأمرَهُ أنْ يكتب بِمَا يُرِيد أنْ يَخلُق، فالكِتَاب عِندَهُ، ثُم قرَأ: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا﴾، فالقرآن مثبَت عند اللهِ في اللَّوح المَحفُوظ، كما قال: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ۞ فِى لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾ [البروج:٢١-٢٢]»(٤).

---

(١) انظر: «تفسير البغوي» (٧/ ١٠)، و«زاد المسير» (٣/ ٥١٩).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (٧/ ٢١٨).

(٣) انظر: «تفسير البغوي» (٧/ ٢٠٢).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٥٤٦)، وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١٣/ ١٨٣)، وعزاه لابن أبي حاتم، من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنهُ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٠١٦).

وكذا قَالَ ابْنُ الجوزي: «القُرآن مُثبَت عِندَ الله عَزَّوَجَلَّ في اللَّوح المَحفُوظ»(١).

الآية الثَّالثة عَشرة: قوله تعالىٰ في سورة «الواقعة»: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ۝٧٧ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ﴾ [الواقعة:٧٧-٧٨].

قال البغوي: «﴿فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ﴾: مَصُونٌ عِندَ اللهِ في اللَّوح المَحفُوظ»(٢).

وقَالَ ابْنُ الجوزي: «﴿فِي كِتَٰبٖ﴾ فِيهِ قوْلَان: أَحَدُهمَا: أنَّه اللَّوح المَحفُوظ قالَهُ ابنُ عبَّاس، والثَّاني: أنَّه المُصحَف الَّذي بأيْدِينَا، قاله مجاهد، وقتادة»(٣).

الآية الرابعة عشرة: قوله تعالىٰ في سورة «ق»: ﴿قَدۡ عَلِمۡنَا مَا تَنقُصُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۡهُمۡۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ﴾ [ق:٤].

قَالَ ابْنُ الجوزي: «أي: حافِظ لعدَدهِم وأسمَائهِم، ولمَّا تَنقُصُ الأرضُ مِنهُم وهو اللَّوح المَحفُوظ، قد أثبَتَ فِيه ما يَكُون»(٤).

وقال البغوي في قوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ﴾: «مَحفُوظٌ مِن الشَّياطِين ومِن أن يَدرُسَ ويتغَيَّر، وهو اللَّوح المَحفُوظ»، انتهىٰ(٥).

---

(١) انظر: «زاد المسير» (٤/ ٧٢).

(٢) انظر: «تفسير البغوي» (٨/ ٢٢).

(٣) انظر: «زاد المسير» (٤/ ٢٢٨).

(٤) انظر: «زاد المسير» (٤/ ١٥٧).

(٥) انظر: «تفسير البغوي» (٧/ ٣٥٦).

الآية الخامسة عشرة: قولة تعالي في سورة «البروج»: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج:٢١-٢٢].

قال البغوي: «هُوَ أُم الكِتَاب، ومنه تُنسَخ الكتُب، مَحفُوظ مِنَ الشَّياطِين، ومِنَ الزِّيَادة فيه والنُّقصَان»(١).

وقَالَ ابْنُ الجوزي نحو ذَلِك(٢).

وقَالَ ابْنُ كثير: «أي هو في الملَإِ الأعْلَىٰ مَحفُوظٌ مِنَ الزِّيادة والنَّقص، والتَّحرِيف والتَّبدِيل»، انتهىٰ(٣).

الآية السادسة عشرة: قوله تعالىٰ في سورة «النبأ»: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ كِتَٰبًا﴾ [النبأ:٢٩].

قال البغوي: «أيْ وكُل شَيْءٍ مِنَ الأعمَال بيَّناهُ في اللَّوح المَحفُوظ، كقوله: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس:١٢]»(٤).

وقَالَ ابْنُ الجوزي: «قال المفسرون: وكُل شَيْءٍ من الأعمال أثبَتْنَاهُ في اللَّوح المَحفُوظ»، انتهىٰ(٥).

---

(١) انظر: «تفسير البغوي» (٨/ ٣٨٩).

(٢) انظر: «زاد المسير» (٤/ ٤٢٧).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٨/ ٣٧٣).

(٤) انظر: «تفسير البغوي» (٨/ ٣١٦).

(٥) انظر: «زاد المسير» (٤/ ٣٩٠).

وروَىٰ عبْدُ اللهِ بْنُ الإمَامِ أحمَد في كتاب «السُّنة»، وأبو بَكر الآجُرِّي في كتاب «الشريعة» عن طَاوُس، قال: «كُنت جالِسًا مع ابن عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا في حلقة، فذكَرُوا أهل القَدَر، فقَالَ: أفِي الحَلقةِ مِنهُم أحَدٌ فآخُذ برَأسِه، ثُمَّ أقرأ عليه: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء:٤]. ثُمَّ أقرأ عليه آيةَ كذَا، وآيةَ كذَا، آيات في القرآن»، إسناد كل منهما صحيح علىٰ شرط الشَّيخين(١).

وهَذِهِ الآية من سورة «الإسراء» هي الآية السابعة عشرة مِنَ الآياتِ الدَّالة علىٰ كتابة المقَادِير علَىٰ أحَدِ القَوْلَيْن فِيهَا.

قال البغوي: «قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الإسراء:٤] أي أعْلَمْنَاهُم وأخبَرناهُم فِيمَا آتَيْنَاهُم مِنَ الكتاب أنَّهم سَيُفسِدُون.

وقَالَ ابْنُ عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا**، وقتادة:** «يعني وقضَيْنَا علَيْهِم»، فـ(إلَىٰ) بمعنىٰ (علىٰ)، والمُرَاد بالكتاب اللَّوح المَحفُوظ»، انتهىٰ، وذكر ابن الجوزي في «تفسيره» نحو ذَلِك(٢).

الآية الثَّامِنَة عشَر: قوله تعالىٰ في سورة الأنفال: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال:٦٨].

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٤٢٠) (٩٢٢)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٨٧٣) (٤٥٣).

(٢) انظر: «تفسير البغوي» (٥/ ٧٧)، و«زاد المسير» (٣/ ١٠).

قال أبو جعفر ابن جرير: «يَقُول تعالىٰ ذِكْرُه لأَهْلِ بَدْر الَّذِين غنِمُوا، وأَخَذُوا مِن الأَسْرَىٰ الفِدَاء: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال:٦٨]، يقول: لوْلَا قضَاء مِن الله سبَقَ لكُمْ أهْلَ بَدْرٍ في اللَّوح المَحفُوظ بأنَّ اللهَ مُحِلٌّ لكُم الغَنِيمَة، وأنَّ اللهَ قضَىٰ فيما قضىٰ أنَّه لا يضل قومًا بعد إذْ هدَاهُم حتىٰ يُبيِّن لَهُم ما يَتَّقُون، وأنَّه لا يعذب أحدًا شَهِدَ المَشْهَد الَّذِي شهِدتمُوه ببَدْرٍ مع رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ناصرًا دِينَ الله لنَالَكُمْ مِنَ اللهِ بأخذِكُم الغَنِيمَة والفِدَاء عذاب عظيم، وبنحو الَّذِي قلنا في ذَلِك قال أهل التأويل»، انتهىٰ[(١)].

وقال البغوي في «تفسيره»: «قَالَ ابْنُ عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: كانَتِ الغنَائمُ حرَامًا علَىٰ الأنبيَاءِ والأُمَم، وكانُوا إذَا أصَابُوا شيئًا مِنَ الغَنَائم جعَلُوه للقُربَان، فكانت تنزل نارٌ مِن السَّماء فتأكُله، فلمَّا كان يوم بَدْرٍ أسْرعَ المُؤمِنُونَ في الغنائم وأخَذُوا الفِدَاء، فأنزل الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال:٦٨] يعني: لَوْلَا قضاء مِن الله سبَقَ في اللَّوح المَحفُوظ بأنه يُحِلُّ لكُمُ الغَنَائم»[(٢)].

وقَالَ ابْنُ كثير في «تفسيره»: «قال علي بن أبي طلحة: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ في قوله: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال:٦٨]: يعني: في أُمِّ الكتاب الأوَّل أنَّ المَغانِمَ والأسارَىٰ حلَالٌ لكم؛ لمَسَّكُم فِيمَا أخَذتُم مِن الأسارىٰ عذابٌ عَظِيم»، انتهىٰ[(٣)].

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١١/ ٢٧٦).

(٢) انظر: «تفسير البغوي» (٣/ ٣٧٧).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ٩٠).

أَمَّا النُّصوص مِنَ السُّنة علَىٰ إثبات كتابة المَقَادِير فهي كثيرةٌ جدًّا، وقد تَقدَّمَ منها ثلاثة أحاديث:

أوَّلها: حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: سمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْف سَنَة، قالَ: وعَرْشُهُ عَلَىٰ المَاء**»، رواه الإمام أحمد، ومسلم، والترمذي، وعبد الله بن الإمام أحمد في كتاب «السُّنة»، والآجُرِّي في كتاب «الشريعة»، وهَذَا لَفظُ مُسْلمٍ، وقال التِّرمِذِيُّ: هَذَا حديث حسن صحيح غريب(١).

قال النووي في «شرح مسلم»: «قال العُلمَاء: المُرَادُ تَحْدِيدُ وقت الكِتَابَةِ في اللَّوح المَحفُوظ أو غيره لا أصْلُ التَّقدير، فإنَّ ذَلِك أزَلِيٌّ لَا أوَّلَ له»، انتهىٰ(٢).

الثَّاني: حديث جابر بن عَبْدِ الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: «جاء سُرَاقَةُ بْنُ مالِك بن جُعْشُم، فقال: يَا رَسُول اللهِ، بيِّن لنَا دِينَنا كأنَّا خُلِقْنَا الآن، فِيمَ العمَلُ اليومَ، أَفِيمَ جفَّت به الأقلَامُ، وجرَتْ بِهِ المَقَادِير، أَمْ فيما نستقبل؟ قال: «**بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ المَقَادِيرُ**» قال: ففيم العمَل؟ فقَال: «**اعْمَلُوا، فكُلٌّ مُيَسَّرٌ**»، رواه الإمام أحمَد، وأبو داود الطَّيالِسِي، ومسلم، وعبد الله بن الإمام أحمد في كتاب «السنة»، وأبو بكر الآجري في كتاب «الشريعة»(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (١١/ ١٤٤) (٦٥٧٩)، ومسلم (٢٦٥٣)، والترمذي (٢١٥٦)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٣٨٧) (٨٤٢)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٦٢) (٣٤١).

(٢) انظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٦/ ٢٠٣).

(٣) سبق.

وقد رواه ابن حِبَّان في «صحيحه»(١)، ولَفْظُه: عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ سُرَاقة بن جُعْشُمٍ قال: يا رَسُول اللهِ، أخبِرْنَا عن أَمْرِنَا كأنَّنَا نَنظُر إليه، أَبِمَا جرَتْ به الأقلَام، وثبتَتْ بِهِ المَقَادِير، أو بِمَا يُسْتَأنَف قال: «**بَلْ بِمَا جَرَتْ بِهِ الأَقْلَام، وَثَبَتَتْ بِهِ المَقَادِيرُ**» قال: فَفِيمَ العمَل إذًا؟ قال: «**اعمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**»، قال: سُرَاقة: فلا أكون أبدًا أشَد اجتِهَادًا في العمَل مِنِّي الآن.

قال النووي في «شرح مسلم»: «قوله: «**جَفَّتْ بِهِ الأَقْلَامُ**» أي: مضَتْ بِهِ المَقَادِير، وسبَقَ عِلْمُ اللهِ تعَالَىٰ به، وتمَّتْ كِتَابَتُه في اللَّوح المَحفُوظ، وجَفَّ القلَمُ الَّذِي كتب به، وامتنَعَتْ فِيه الزِّيَادةُ والنُّقصَان.

قال العلماء: وكِتَاب الله تعالىٰ ولَوْحُه وقلَمُه والصُّحُف المَذكُورَة في الأحاديث، كلُّ ذَلِك مِمَّا يَجِب الإيمانُ بِهِ، وأمَّا كيفِيَّة ذَلِك وصِفَتُه فعِلْمُهَا إلىٰ الله تعالىٰ، ولا يُحِيطُونَ بشيءٍ مِنْ عِلْمِهِ إلَّا بما شَاء، واللهُ أعلَم»، انتهىٰ(٢).

الثَّالِث: حديث عِمْرَان بن حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رَجُلًا مِن جُهَينة أو مِن مُزَينة أتَىٰ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقَال: يا رَسُول اللهِ، أرأَيْتَ مَا يَعْمَل النَّاسُ اليَوْمَ، ويَكْدَحُون فيه شَيء قُضِيَ عليهم، أو مَضَىٰ عليهم في قدَرٍ قد سبَقَ، أو فِيمَا يَسْتقبِلُون مِمَّا أتاهم بِهِ نبيُّهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واتَّخذت عليهم به الحُجَّة؟ قال: «**بَلْ شَيءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَىٰ عَلَيْهِمْ**»، قال: فلِمَ يَعمَلُونَ إذًا يا رَسُولَ اللهِ؟ قال: «**مَنْ كَانَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ خَلَقَهُ لِوَاحِدَةٍ**

(١) (٢/ ٤٩) (٣٣٧)، وصححه الألباني.

(٢) انظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٦/ ١٩٧).

مِنَ المَنْزِلَتَيْنِ يُهَيِّئُه لِعَمَلِهَا، وَتَصْدِيقُ ذَلِك فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس:٧-٨]»، رواه الإمام أحمد، وأبو داود الطيالسي، ومسلم[١].

وروىٰ الإمامُ أحمَدُ أيضًا، وأبُو دَاوُد مِن حديث ابن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا نحوه[٢]، وهو **الحديث الرابع**.

الحَدِيث الخَامِس: عن عِمْرَان بن حُصَيْنٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: دخَلْتُ علىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وعقَلْتُ نَاقَتِي بالبَاب، فأتَاهُ ناسٌ مِنْ بَنِي تَمِيم، فقَالَ: «**اقْبَلُوا البُشْرَىٰ يَا بَنِي تَمِيم**»، قالوا: قَد بشَّرْتَنا؛ فأَعْطِنَا؛ مرَّتَيْن، ثُمَّ دخَلَ عليه ناسٌ مِنْ أَهْلِ اليَمِين، فقال: «**اقْبَلُوا الْبُشْرَىٰ يَا أَهْلَ اليَمَنِ إذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيم**»، قالوا: قد قبِلْنَا يا رَسُولَ اللهِ، قالوا: جِئنَاكَ نَسْأَلُكَ عن هَذَا الأمْر، قال: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْره، وكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ، وَكتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ وخلَقَ السَّموَاتِ وَالأَرْض**»، رواه البخاري بهَذَا اللَّفظ، والتِّرمذي مختصرًا، وقال التِّرمذي: هَذَا حديث حسن صحيح[٣].

وقد رواه الإمام أحمد بإسنَادٍ صَحِيح، ولفْظُه عن عِمرَان بن حُصَين رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قال رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**اقْبَلُوا الْبُشْرَىٰ يَا بَنِي تَمِيم**»، قال: قالوا: قد بشَّرتَنا فأعْطِنا، قال: «**اقْبَلُوا البُشْرَىٰ يَا أَهْلَ اليَمَن**»، قال: قالوا: قد قَبِلْنَا، فأَخْبِرنَا عن

---

(١) سبق.

(٢) سبق.

(٣) أخرجه البخاري (٣١٩١)، والترمذي (٣٩٥١).

أوَّل هَذَا الأمر كيف كان؟ قال: «**كَانَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي اللَّوحِ المَحْفُوظ ذِكْرَ كُل شَيْءٍ**»(١).

ورواه أبو بكر الآجري في كتاب «الشريعة»، وقال فيه: «**كَانَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ وَلَمْ يَكُ شَيْءٌ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ، ثُمَّ كَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ**»(٢).

الحديث السَّادس: عن الوَلِيدِ بن عُبادَة بن الصَّامِت قال: دخَلْتُ عَلَىٰ عُبادَةَ وهو مَرِيض، أتخَايَلُ فِيهِ المَوْت، فقُلْتُ: يَا أبَتَاهُ، أَوْصِنِي واجْتَهِدْ لِي، فقَال: أَجلِسُونِي، قال: يا بُنَيَّ، إنَّكَ لن تَطعَم طَعْمَ الإيمَان، ولم تَبْلُغ حَقَّه حَقِيقةَ العِلْم بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ حتَّىٰ تُؤمِنَ بالقدَر خَيْرِهِ وشَرِّه، قال: قلتُ: يَا أبتَاه، فكَيْفَ لِي أنْ أعْلَمَ ما خَيرُ القدَر وشَرُّه؟ قال: تعلَّمْ أنَّ مَا أخْطأكَ لَم يَكُن لِيُصِيبَك، ومَا أصَابَكَ لم يَكُن لِيُخْطِئُكَ، يا بُنَيَّ، إنِّي سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ القَلَم، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ. فجَرَىٰ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ**»، يا بُنَيَّ، إنْ مِتَّ ولسْتَ علىٰ ذَلِك دخَلْتَ النار»، رواه الإمام أحمد(٣).

وقد رواه أبو داود السِّجِسْتَاني بنَحْوِه، وقال فيه: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول: «**إنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَىٰ الْقَلَمَ، فَقَالَ له: اكْتُبْ، فقَالَ: رَبِّ،**

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٤٣١) (١٩٨٨٩).

(٢) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٦٤) (٣٤٤).

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٧) (٢٢٧٥٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٠١٨).

وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ»، يا بُنيَّ، إنِّي سمِعتُ رَسُول اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول: «**مَنْ مَاتَ عَلَىٰ غَيْرِ هَذَا؛ فَلَيْسَ مِنِّي**»(١).

وفي روايةٍ لأحمَدَ قال: سمعتُ النبيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول: «**أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ** تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ **القَلَم، ثُمَّ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: ومَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: فَاكْتُبْ مَا يَكُونُ، وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ**»(٢).

ورواه أبو داود الطيالسي، وقال فيه: سمِعتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، فَقَالَ: اكْتُبْ، فَقَالَ: يَا رَبِّ مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبِ القَدَرَ مَا كَانَ، وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ الأَبَدِ**»(٣).

ورواه أبو بكر الآجري في كتاب «الشريعة»، وقال فيه: سمِعتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ **القَلَم، فَقَالَ: «اكْتُبْ»، قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبِ القَدَرَ، فَجَرَىٰ تِلْكَ السَّاعَة بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ**»(٤).

ورواه التِّرمذِيُّ مِن طَرِيق أَبِي دَاوُد الطيالِيسي، حدَّثنا عبدُ الوَاحِد بن سُلَيم قال: قدِمْتُ مكَّةَ فلَقِيتُ عطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاح، فقُلْتُ له: يَا أَبَا مُحمَّد، إنَّ أهلَ البَصْرَةِ يَقُولون في القدَر، قالَ: يا بُنيَّ، أتَقرَأ القُرآن؟ قُلتُ: نعَمْ، قالَ: فاقْرَأ «الزُّخرف»، قال:

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٧) (٢٢٧٥٩).

(٣) أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١/ ٤٧١) (٥٧٨).

(٤) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٦٧) (٣٤٧).

فقرأتُ: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف:١-٤].

فقال: أتَدْرِي مَا أُمُّ الكِتَاب؟ قلتُ: اللهُ ورَسُولُه أعْلَم. قال: فإنَّهُ كِتابٌ كتبَهُ اللهُ قبْلَ أنْ يَخلُقَ السَّموَاتِ، وقبْلَ أنْ يَخْلُقَ الأَرْضَ، فيهِ أنَّ فِرعَوْنَ مِنْ أهلِ النَّار، وَفِيهِ: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد:١].

قال عَطاء: فلَقِيت الوَلِيد بن عُبادَة بن الصَّامت صَاحِب رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فسَألته: مَا كانَ وصِيَّةُ أبِيكَ عِندَ المَوْت؟ قال: دعَانِي أبِي فقَالَ لِي: يَا بُنيَّ، اتَّقِ الله! واعْلَمْ أنك لن تتَّقِي اللهَ حتَّىٰ تُؤمِنَ بالله، وتُؤمِنَ بالقدَرِ كُلِّهِ خَيْرِهِ وشرِّه، فإنْ مِتَّ علَىٰ غير هَذَا؛ دخَلْتَ النَّار؛ إنِّي سمِعتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقُول: «**إِنَّ أَوَّل مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، فقَالَ: «اكْتُبْ»، فقَالَ: مَا أكْتُبُ؟ قالَ: اكتُبِ القدَرَ، مَا كانَ، ومَا هُوَ كائِنٌ إلَىٰ الأبَد**»، قال الترمذي: هَذَا حديث غريب من هَذَا الوجه(١).

الحَدِيث السَّابع: عن أُبَيِّ بن كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقُول: «**أَوَّل مَا خَلَقَ اللهُ القَلَم، فقَالَ لَهُ: «اكْتُبْ»، فجَرَىٰ بما هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ الأَبَدِ**»، رواه رَزين(٢).

الحديث الثَّامن: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلَقَهُ اللهُ الْقَلَم، وَأَمَرَهُ أَنْ يَكْتُبَ كُلَّ شَيْءٍ**»، رواه البزار، قال الهيثمي:

---

(١) أخرجه الترمذي (٤/ ٤٥٧) (٢١٥٥)، وصححه الألباني.

(٢) أورده ابن الأثير في «جامع الأصول» (٤/ ١٨) (١٩٩١) وعزاه لرزين.

ورجاله ثقات(١).

وقد رواهُ عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب «السنة»، ولفظُه: أنَّ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ أَوَّل مَا خَلقَ اللهُ القَلَم، فَأَمَرَهُ، فَكَتَبَ كُلَّ شَيْءٍ يَكُونُ**»، رُوَاتُه كلهم ثقات(٢).

الحديث التَّاسع: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لَمَّا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، قَالَ لَهُ: «اكْتُبْ»، فجَرَىٰ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ قِيَامِ السَّاعَةِ**»، رواه الطبراني، قال الهيثمي: ورجاله ثقات(٣).

الحَدِيث العَاشِر: عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سمِعتُ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إِنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ خَلَقَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الْقَلَم، ثُمَّ خَلَقَ النُّونَ، وهِيَ الدَّوَاة، ثُمَّ قَالَ: «اكْتُبْ»، قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا يَكُونُ وَمَا هُوَ كَائِنٌ مِنْ عَمَلٍ أَوْ أَثَرٍ أَوْ رِزْقٍ أَوْ أَجَلٍ، فكَتَبَ مَا يَكُونُ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَة، فَذَلِكَ قَوْلُه** عَزَّوَجَلَّ: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ [القلم:١]، **ثُمَّ خَتَمَ عَلَىٰ القَلَمِ فَلَمْ يَنْطِقْ وَلا يَنْطِقُ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ**»، رواه الآجُرِّي في كتاب «الشريعة»(٤).

---

(١) لم أقف عليه عند البزار، وعزاه الهيثمي له كما في «المجمع» (٧/ ١٩٠) (١١٧٩٦).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٣٩٣) (٨٥٤).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٦٨) (١٢٥٠٠)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٠) (١١٧٩٧).

(٤) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٦٦) (٣٤٥).

الحَدِيث الحادي عشر: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنَّه رَكِبَ خَلْفَ رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يوما فقال له رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**يَا غُلَامُ، إِنِّي مُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ تجاهَكَ، وَإِذَا سَأَلْتَ؛ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ؛ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعُوا عَلَىٰ أَنْ يَنْفَعُوكَ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَىٰ أَنْ يَضُرُّوكَ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ؛ رُفِعَتِ الأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ**»، رواه الإمام أحمد، والترمذي، وقال: هَذَا حديث حسَن صحيح(١).

الحديث الثَّاني عشَر: عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قلت: يا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي رجُلٌ شابٌّ، وأخافُ العنَتَ، ولا أجِدُ ما أتزَوَّج بهِ، أَلَا أَخْتَصِي؟ فسَكتَ عنِّي، ثم قلت له؛ فسكَتَ عَنِّي، ثُم قُلتُ لَهُ؛ فسَكَتَ.. ثُمَّ قَال: «**يَا أَبَا هُرَيْرَة، جَفَّ القَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ؛ فَاخْتَصِ عَلَىٰ ذَلِكَ أَوْ ذَرْ**(٢)»، رواه البخاري، والنسائي(٣).

قال الحَافِظ ابن حَجَر في «فتح الباري»: «قوله: «**جَفَّ القَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ**» أيْ: نُفِّذَ المَقْدُور بمَا كُتِبَ فِي اللَّوح المَحفُوظ، فبَقِيَ القَلَمُ الَّذِي كتب به جافًّا لَا مِدَادَ فِيهِ لِفَرَاغ ما كتب به»(٤).

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٤٠٩) (٢٦٦٩)، والترمذي (٤/ ٦٦٧) (٢٥١٦)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٩٥٧).

(٢) قال الليث: «الخِصاء أن تُخصىٰ الشاة والدابة خصاءً -يعني تقطع-، وفي بعض الأخبار: (الصوم خصاء)، وبعضهم يرويه: (وِجاء)، والمعنيان متقاربان». انظر: «لسان العرب» (١٤/ ٢٣١).

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٧٦)، والنسائي (٣٢١٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٤) انظر: «فتح الباري» (٩/ ١١٩).

وقال الحافظ -أيضًا- في الكلَام علَىٰ هَذَا الحديث: «..«**جَفَّ القَلَمُ**»: أي: فرُغَتِ الكِتَابَة إشارَة إلَىٰ أنَّ الَّذِي كُتِبَ في اللَّوح المَحفُوظ لَا يتَغيَّر حُكْمُه، فَهُوَ كِنَايَةٌ عن الفرَاغ مِن الكتابة؛ لأنَّ الصحيفة حال كِتَابتها تكون رَطبةً أو بَعْضهَا، وكذَلِك القلَم، فإذَا انْتهَتِ الكِتَابةُ؛ جفَّتِ الكِتَابةُ والقلَمُ.

وقال الطِّيبِي: هو مِن إطلَاق اللَّازم علَىٰ المَلزُوم؛ لأنَّ الفرَاغَ مِنَ الكِتابَةِ يَسْتَلزِم جَفافَ القلَم عن مِدَادِه»(١).

قَالَ ابْنُ حجر: «وفِيهِ إشَارةٌ إلىٰ أنَّ كتابة ذَلِك انقضَتْ مِنْ أمَدٍ بَعِيد.

وقال عياض: مَعْنَىٰ «**جَفَّ القَلَم**» أي: لم يَكْتُب بعد ذَلِك شيئًا، وكِتَاب الله ولَوْحه وقلَمه مِن غَيْبِه ومِن عِلْمِهِ الَّذِي يلزمنا الإيمَانُ به، ولَا يَلْزَمُنا مَعْرِفَة صفته»، انتهىٰ(٢).

وقوله: «**فَاخْتَصِ عَلَىٰ ذَلِكَ أَوْ ذَر**»، **قال الحافظ ابن حجر:** «ليْسَ الأَمْر فِيه لطَلَبِ الفِعْل، بَلْ هُو للتَّهدِيد، وهو كقَوْلِهِ تعالىٰ: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْۚ﴾ [الكهف:٢٩]، والمَعْنَىٰ: إنْ فعَلْتَ أو لَمْ تَفْعلْ فلَابُدَّ مِن نفُوذِ القدَر، ولَيْسَ فيه تعرُّضٌ للخصَاء.

ومُحصِّل الجواب: أنَّ جَمِيع الأمور بتَقدِير اللهِ في الأزَل، فالخصَاء وتَرْكه

---

(١) انظر: «فتح الباري» (١١/ ٤٩١).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١١/ ٤٩١).

سواء، فإنَّ الَّذِي قُدِّرَ لابد أنْ يَقَع» انتهىٰ(١).

الحديث الثَّالث عشَر: عن عبد الله بن عَمْرو بن العَاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سمِعتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظُلْمَةٍ، ثُمَّ أَلْقَىٰ عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ، فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْ نُورِهِ يَوْمَئِذٍ اهْتَدَىٰ، وَمَنْ أَخْطَأَهُ ضَلَّ، فلذَلِك أَقُولُ: جَفَّ القَلَمُ عَلَىٰ عِلْمِ اللهِ** عَزَّوَجَلَّ»، رواه الإمام أحمد، والترمذي، والبزار، والطبراني، وقال الترمذي: «هَذَا حديث حسن»، وقال الهيثمي: «رِجَالُ أحَد إسْنَادَيْ أحمَد ثقات»، وقد رواه ابن حِبَّان في «صحيحه»، والحاكم في «مستدركه»، وقال: «صحيح قد تداوله الأئمة، وقد احْتَجَّا بجميع رواته، ثُمَّ لم يُخَرِّجَاه، ولا أعْلَم لَهُ عِلَّة»، وقال الذهبي في «تَلْخِيصِهِ»: «علَىٰ شَرْطِهِمَا ولا عِلَّة له»(٢).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: «ويُقَال: إنَّ عَبْدَ الله بْن طَاهِر أمير خُراسَان للمَأمُونِ سَأل الحُسَيْن بْن الفَضْل عن قوْلهِ تعَالىٰ ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن:٢٩] مع هَذَا الحديث، فأجَابَ: هي شئون يُبدِيهَا، لا شئون يَبْتَدِيهَا، فقام إليه وقبَّلَ رأْسَه» انتهىٰ(٣).

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/ ١١٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٧٦) (٦٦٤٤)، والترمذي (٢٦٤٢)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٣٠٤) (٥٣٢)، وابن حبان في «سننه» (١٤/ ٤٣) (٦١٦٩)، والحاكم في «مستدركه» (١/ ٨٤) (٨٣)، وانظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٧/ ١٩٣) (١١٨١٣)، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (١/ ٣٧).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١١/ ٤٩٢).

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا **أنه قال:** «إِنَّ أَوَّل مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، قَالَ لَهُ: «اكْتُبْ»، قَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ» رواه عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب «السنة»، وإسناده صحيح علىٰ شرط البخاري(١).

وعنه -أيضًا- رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ **أنه قال:** «إِنَّ أَوَّل مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَكْتُبَ مَا يُرِيدُ أَنْ يَخْلُقَ، فَالكِتَابُ عِندَهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ [الزخرف:٤]»، رواه عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب «السنة» ورجاله ثقات(٢).

وعنه -أيضًا- رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ **أنه قال:** «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، قَالَ: اكْتُبْ، قَالَ: وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبِ القَدَرَ، فجَرَىٰ بِمَا يَكُونُ مِنْ ذَلِكَ اليَوْمِ إِلَىٰ قِيَامِ السَّاعَةِ»، رواه ابن جرير بإسناد صحيح علىٰ شرط الشَّيخين، ورَوَاهُ أبو بكر الآجُرِّي في كتاب «الشريعة» بنحوه، وزادَ في آخِرِهِ: «**وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ**»، وإسناده صحيح علىٰ شرط الشَّيخين، وقد رواه الحاكم في «مستدركه» بنحو رواية الآجُرِّي، وقال: صحيح علىٰ شرط الشَّيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في «تلخيصه»(٣).

وعنه -أيضًا- رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ **أنه قال:** «أَوَّل مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، خَلَقَهُ مِنْ هِجَاءٍ قَبْلَ الأَلِفِ وَاللَّامِ، فتصَوَّر قَلَمًا مِن نُور، فقِيلَ لَهُ: اجْرِ فِي اللَّوح المَحفُوظ، قال: يَا رَبِّ

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٤٠١) (٨٧١)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١/ ٤٠٥) (٢٠١٦).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٤١١) (٨٩٨).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٣/ ٥٢١)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٦٩) (٣٥٠)، والحاكم في «مستدركه» (٢/ ٥٤٠) (٣٨٤٠).

بمَاذا؟ قَالَ: بِمَا يَكُونُ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ، فَلَمَّا خلَقَ اللهُ الْخَلْقَ، وَكَّلَ بالخَلْقِ حفَظَةً يَحفَظُونَ علَيْهِم أعمَالَهُم، فلَمَّا قامَتِ القِيَامَةُ؛ عُرِضَتْ عَلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ، وقيل: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الجاثية:٢٩]، ثُمَّ عرضَ بالكِتَابَيْنِ فكَانَا سَواء.

قَالَ ابْنُ عبَّاسٍ: «أَلَسْتُمْ عربًا، هل تَكُون النُّسخَةُ إِلَّا مِنْ كِتَاب؟»، رواه الحاكِمُ في «مستدركه»، وقال: صحيح الإسناد ولم يُخَرِّجَاه، ووافقه الذهبي في «تلخيصه»(١).

وعنه -أيضًا- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «إِنَّ اللهَ -جَلَّ ذِكْرُه- خَلَقَ العَرْشَ فَاسْتَوَىٰ علَيْهِ، ثُم خَلقَ القَلَمَ فَأَمَرَهُ أَنْ يَجْرِيَ بإِذْنِه، فقَالَ القَلَمُ: بِمَا يَا رَبِّ أَجْرِي؟ قَالَ: بِمَا أَنَا خَالِقٌ وكَائِنٌ فِي خَلْقِي مِن قطر، أو نبات، أو نَفْس، أو أَثَر يَعنِي بهِ العمَل، أو رِزق أو أجَل، فجرَىٰ القَلَمُ بمَا هُو كائنٌ إِلَىٰ يَوْمِ القِيامَة، فأثبتَهُ اللهُ في الكِتَابِ المَكنُون عِندَهُ تَحْتَ العَرْش»، رواه ابن أبي حاتم، والطَّبَراني(٢).

وعن مُجاهِد قال: قِيل لابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّ هَاهُنا قومًا يَقُولونَ في القدَر، فقَال: «إِنَّهُمْ يُكَذِّبونَ بكِتَابِ الله عَزَّوَجَلَّ، لَآخُذَنَّ بشَعرِ أَحدهِم فلأَنصُونَّه، إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ كانَ عَرْشُه علَىٰ المَاءِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ شيئًا، ثُمَّ خلَقَ فكانَ أَوَّل ما خلَقَ القَلَم، ثُمَّ

---

(١) أخرجه الحاكم في «مستدركه» (٢/ ٤٩٢) (٣٦٩٣).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٦٣١) (٣٣٩٠)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٢٤٧) (١٠٥٩٥).

أمرَهُ، فقَالَ: اكْتُبْ، فكتَبَ ما هو كائنٌ إِلَىٰ قيَامِ السَّاعة، وإنَّما تَجْرِي النَّاس علَىٰ أمرٍ قد فرغَ مِنْهُ»، رواه الآجري في كتاب «الشريعة»(١).

قوله: «فلأنصُونَّه» أي: آخُذ بنَاصِيَتِه.

وهَذِهِ الآثار عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَالِلَّهُعَنْهُمَا لهَا حُكْم المَرفُوع؛ لأَنَّهُ لا دَخْلَ للرَّأي في مِثْلِ هَذَا، وإنَّما يُقال عن تَوْقِيف:

وقد قَالَ ابْنُ القيم -رحمه الله تعالىٰ- في «الكَافِيَة الشَّافيَة»(٢):

وَاذْكُرْ حَدِيثَ السَّبْقِ لِلتَّقْدِيرِ وَالتْـ ـتَوقِيتِ قَبْلَ جَمِيعِ ذِي الأَعْيَانِ
خَمْسِينَ أَلْفًا مِنْ سِنِينٍ عَدَّهَا الْـ ـمُخْتَارُ سَابِقَةً لِذِي الأَكْوَانِ
هَذَا وَعَرْشُ الرَّبِّ فَوْقَ الْمَاءِ مِنْ قَبْلِ السِّنِينَ بِمُدَّةٍ وَزَمَانِ
وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي الْقَلَمِ الَّذِي كُتِبَ الْقَضَاءُ بِهِ مِنَ الدَّيَّانِ
هَلْ كَانَ قَبْلَ الْعَرْشِ أَوْ هُوَ بَعْدَهُ؟ قَوْلَانِ عِنْدَ أَبِي الْعَلَا الهَمَذَانِي
وَالحَقُّ أَنَّ الْعَرْشَ قَبْلُ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْكِتَابَةِ كَانَ ذَا أَرْكَانِ
وَكِتَابَةُ الْقَلَمِ الشَّرِيفِ تَعَقَّبَت إِيجَادَهُ مِنْ غَيْرِ فَصْلِ زَمَانِ
لَمَّا بَرَاهُ اللهُ قَالَ اكْتُبْ كَذَا فَغَدَا بِأَمْرِ اللهِ ذَا جَرَيَانِ
فَجَرَىٰ بِمَا هُوَ كَائِنٌ أَبَدًا إِلَىٰ يَوْمِ المَعَادِ بِقُدْرَةِ الرَّحْمَنِ

(١) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٧٠) (٣٥١).

(٢) (ص٦٤، ٦٥) ط: مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

ومِمَّا ذكَرتُه مِن نصوص الآيات والأحاديث علَىٰ كِتَابَةِ المقَادير، وعلَىٰ القلَمِ الَّذي كُتِبَتْ به المقَادِير، وعلَىٰ الكِتَابِ المُبِينِ الَّذِي كتبت فيه المَقَادِير أبْلَغُ رَدٍّ علَىٰ ابْنِ مَحمُود فِيمَا زعمَهُ مِنْ أنَّ كتابة المقَادِير عبَارةٌ عنِ العِلْمِ القَائِم بذَاتِ اللهِ، وسبق عِلْمه بالأشيَاءِ قبْلَ وقُوعِهَا، وأنَّ ذَلِك بمثابة المَكتُوب المَضبُوط في علم الله.

وقد تقدَّمَ ما ذكره ابنُ القيِّمِ -رحمه الله تعالىٰ- مِن إجماع الصَّحابةِ والتَّابعِين وجَمِيعِ أهْل السُّنةِ والحَدِيث أنَّ كُلَّ كائن إلىٰ يوم القِيَامة؛ فهُوَ مَكتُوبٌ في أُمِّ الكِتَاب.

وتقدَّم -أيضًا- ما ذكَرَهُ شَيْخُ الإسْلَامِ أبو العباس ابن تيمِيَّة -رحمه الله تعالىٰ- عن أهْل السُّنةِ وَالجمَاعَة أنَّهُم يُؤمِنُونَ بخلق الله لكُلِّ شَيْءٍ، وقُدرَته علَىٰ كُلِّ شَيْءٍ، ومَشِيئَتِهِ لكل ما كان، وعِلْمه بالأشياء قبْلَ أن تكون، وتقْدِيرُه لهَا وكتَابَته إيَّاها قبْلَ أنْ تكُون، وفي هَذَا أبْلَغُ ردٍّ علىٰ ابن محمود.

وأمَّا قوله: «وإنَّما ذكَرْتُ هَذَا لتَقرِيب الأذْهَانِ إلَىٰ الإذْعَانِ بالإيمانِ بالقُرآن».

فجَوابُه أنْ يُقال: ليْسَتْ رسَالةُ ابْنِ مَحمُود في القَضَاء وَالقدَر مِمَّا يُقرِّب الأذهان إلَىٰ الإذعَانِ بالإيمَانِ بالقُرآن، وإنَّما هي مِمَّا يُقرِّب الأذهان إلىٰ الإذعَانِ بقَوْلِ غُلاة القدَرِيَّة، الَّذِين يُنكِرُونَ كتابة المقَادِير قبْلَ خَلْقِ السَّمواتِ والأرضِ بخَمْسِينَ ألف سَنة، وقد تبِعَهُم ابنُ مَحمُودٍ علَىٰ قولهم البَاطِل، حيث زعمَ في (ص١٣، و١٥) أنَّ كتابة المَقادِير عبارة عن العِلْم القَائِم بذَاتِ الله، وسبَقَ عِلْمُه بالأشياء قبْلَ وقُوعِها، وأنَّ ذَلِك بمَثابة المَكتُوب المَضبُوط في عِلْم الله عبَّر عنها سبحانه بالكِتَابة؛ هَذَا كلامه، وهو صَرِيحٌ فِي نَفْيِ الكتابة كمَا تقدَّم بيَانُ ذَلِك.

وأمَّا قوله: «فهُوَ سبحانه يَعْلَم بالمُصِيبَةِ قبْلَ وقُوعِهَا، وعِلْمه سبحانه بها ليْسَ هو الَّذِي أوْقعَ المُصابَ فِي المُصِيبَةِ، وإنَّما وقعَتْ بالأَسْبَابِ المُتَرتِّبة علَىٰ وقوعها».

فيقال: إنَّ المصائب كُلَّها بقَضاءٍ وقدَرٍ، وأسبَابَها بقضَاءٍ وقدَرٍ؛ فالكُلُّ مَعلُومٌ للرَّبِّ تبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فِي الأزَل، ومَكتُوبٌ في اللَّوح المَحفُوظ قبْلَ خَلْقِ السَّموات والأرضِ بخَمسِينَ ألْف سَنة.

ومَن زعَمَ أنَّ المصائب تقَعُ بالأسباب وحْدَها ولم تَكُن بقضاءٍ وقدَرٍ سَابقٍ؛ فَهُوَ مِن القدرية الَّذِين سماهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مجوس هَذِهِ الأمة.

التنبيه الرابع: قَالَ ابْنُ محمود في (ص١٧، و١٨) ما نَصُّه:

«وهنا حدِيثٌ يُجادِلُ به أهلُ الجدَلِ مِن أهل القدَر، وهُوَ في «الصَّحيح» عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْتَقَىٰ آدَمُ وَمُوسَىٰ، فقَالَ مُوسَىٰ: أنْتَ آدَمُ أبُو البشَر، خلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، ونفَخَ فِيكَ مِن رُوحِه، وعَلَّمَكَ أسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، فَبِمَا أخرَجْتَنا ونَفْسَك مِنَ الجَنَّةِ؟ فقَالَ آدَمُ: أنْتَ مُوسَىٰ رَسُولُ اللهِ، وكَلَّمَك اللهُ تَكْلِيمًا، وقَدْ قرَأتَ التَّوْرَاةَ، أفلَا وَجَدْتَ فِيهَا** ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه:١٢١] **وذَلِك قبْلَ أنْ أُخْلقَ بأرْبَعِين عامًا؟ قَالَ: بلَىٰ. قالَ: فلِمَ تَلُومُنِي علَىٰ أمْرٍ قدَّرَهُ علَيَّ؟! قالَ: فحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ**»(١).

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٣٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وهَذَا الحديث من مشكل الآثار، وقد ألحَقَ به ابنُ حَجَر في «فتح الباري» عِدَّة إشكَالَات كثِيرَة، أهَمُّها:

أنه مُخالِفٌ لنَصِّ القرآن في قصة آدم في قوله: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ وفي قوله: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف:٢٣] فلَمْ يَحْتَجَّ آدمُ علىٰ ربِّه بكتابة المقَادير بل اعتَرَفَ بذَنبِه، ولجَأ بالتَّوبة إلىٰ ربِّه.

ومنها: أنه يُقوِّي مذهب الجَبْر المُخالِف للكِتَاب والسُّنة وإجمَاع الصَّحابة وسلَف الأُمَّة، ثُم هَذَا اللِّقاء، هل هُوَ بالأرْوَاح في الدُّنيا، أَمْ هُوَ يوم القِيَامة حِينَ يُبعَث النَّاس مِن قبورهم، وتَسقُط عنهم التَّكاليف الشَّرعِيَّة؟».

إلىٰ غير ذَلِك مِمَّا ذَكَر (١١/ ٤٠٦).

وأقول: إنَّ في كلَام ابن محمود عِدَّة أخطاء:

أحدها: قوله: «إن هَذَا الحديث مِن مُشكِل الآثار»، وهَذَا يقتضي الطَّعن في صِحَّة الحَدِيث، والتَّوَقُّف عن قَبُولِه، وهُوَ قول القدَرِيَّة، كما سيأتي بيَانُه.

فأمَّا أهْل السُّنةِ وَالجمَاعَة فإنَّهُم قد تلَقَّوْا هَذَا الحديث بالقَبُول والتَّسلِيم، واتَّفقُوا علىٰ صِحَّته وثُبوتهِ عَنِ النَّبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ ابْن عَبْدِ البَر: «هَذَا الحَدِيث ثابتٌ بالاتِّفاق، روَاهُ عن أَبِي هُرَيْرَةَ جمَاعةٌ مِنَ التَّابِعِين، ورُوِيَ عَنِ النَّبيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وُجوهٍ أُخْرَىٰ، مِنْ رِوَاية الأئمَّة الثِّقات الأثبَات»، انتهىٰ[1].

---

(١) انظر: «فتح الباري لابن حجر» (١١/ ٥٠٦).

وقد نقله الحافظ ابن حجَر في «فتح الباري» (١١/ ٤٠٧)، الطبعة الأولىٰ سنة (١٣٢٥هـ).

وقَالَ ابْنُ كثير في «البداية والنهاية»: «مَن كذَّبَ بِهَذَا الحديث فمُعانِد؛ لأَنَّهُ مُتَوَاتِرٌ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ونَاهِيكَ به عدالةً وحِفظًا وإتقَانًا»، انتهىٰ[1].

وسيأتي كلَام ابن القيم في ذِكْر الاتفاق علىٰ صحة هَذَا الحديث.

ونقل الحافظ ابن حجر في (١١/ ٧١٠) من «فتح الباري» عن ابْنِ عَبْدِ البَرِّ أَنَّه قال: «هَذَا الحديثُ أَصْلٌ جَسِيمٌ لأهل الحق في إثبات القدَر، وأنَّ الله قضَىٰ أعمَالَ العِبَاد، فكُلُّ أحَدٍ يَصِير لِمَا قُدِّرَ له بما سبَقَ في عِلْمِ الله، قال: وليس فيه حُجَّةً للجَبْرِيَّة، وإن كان في بادِئ الرَّأي يُساعِده»، انتهىٰ.

وقال الحافظ في (١١/ ٤١٣): «وفيه حُجَّةٌ لأَهْل السُّنةِ في إثبات القدَر، وخَلْقِ أَفْعَال العِبَادِ»، انتهىٰ.

وما أحسَنَ ما فعلَهُ هارُونُ الرَّشِيدُ مع مَنِ اسْتَشْكلَ حدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في احتِجَاجِ آدمَ ومُوسَىٰ! فقَدْ روَىٰ الخطيبُ البَغدَادِيُّ في «تاريخه» من طريق يَعقُوب بْنِ سُفيَانَ قال: سمِعتُ علِيَّ بنَ المَدِينِيِّ يَقُول: قال مُحمَّد بن خازِمٍ: كُنتُ أقرَأُ حدِيثَ الأعمَشِ عن أبي صَالحٍ علَىٰ أمِيرِ المُؤمنِينَ هَارُونَ، فكُلَّمَا قُلتُ: قالَ رَسُولُ اللهِ، قال: «صلَّىٰ اللهُ علَىٰ سيِّدِي ومَوْلَايَ» حتَّىٰ ذَكرتُ حدِيثَ: «**الْتَقَىٰ آدَمُ**

---

(١) انظر: «البداية والنهاية» (١/ ١٩٨).

وَمُوسَىٰ»، فقَالَ عمُّه: وسمَّاه عَلَيَّ -فذهب عَلَيَّ-، فقَال: يَا مُحمَّد، أيْنَ الْتقيا؟ قال: فغَضِبَ هَارُون، وقال: «مَن طرَحَ إليْكَ هَذَا؟»، وأمرَ به فحُبِس، ووَكَّلِ بي مِنْ حشَمِهِ مَن أدخَلَنِي إليه في محْبسِه، فقال: «يَا مُحمَّد، واللهِ ما هُو إلَّا شيءٌ خطَرَ بِبَالِي»، وحلَفَ لِي بالعِتْقِ، وصدَقة المَال، وغير ذَلِك مِن مُغلظَات الأيْمَان ما سمِعتُ ذَلِك مِنْ أحَدٍ ولا جرَىٰ بَيْنِي وبَيْن أحَدٍ في هَذَا كلَام، وما هُو إلَّا شيءٌ خطَرَ ببَالِي لم يَجْرِ بيني وبين أحَدٍ فيه كلَامٌ.

قال: فلمَّا رجَعْتُ إلىٰ أمير المؤمنين كلَّمتُه، قال: ليَدُلَّنِي علَىٰ مَن طرح إليه هَذَا الكلام، فقلت: يَا أمِيرَ المُؤمنِين، قد حلَفَ بالعِتْقِ ومُغلظَات الأيْمَان أنَّهُ إنَّما هو شَيءٌ خطَرَ ببَالِي لم يَجرِ بَيْنِي وبَيْنَ أحَدٍ فيه كلَام.

قال: فأمَر به فأُطلِقَ مِنَ الحَبْسِ، وقال لي: «يا مُحمَّد، ويْحَكَ! إنَّما توَهَّمت أنَّه ألقَىٰ إليه بعض المُلحِدِينَ هَذَا الكلَام الَّذِي خرَجَ مِنهُ فيدُلَّني عليهم فأسْتَبِيحهُم، وإلَّا فأنَا علَىٰ يَقِينٍ أنَّ القُرَشِي لا يتزَنْدَق»، قال: هَذَا أو نحوه من الكلام»، انتهىٰ(١).

ورَوَىٰ أبو عُثمَان الصَّابوني في «عقِيدَتِهِ» بإسنَادِه عن محمَّد بن حَاتِم المظفري قال: «كانَ أبُو مُعاوِيَة الضَّرير يُحَدِّث هَارُون الرَّشِيد فحَدَّثه بحَدِيث أَبِي هُرَيْرَةَ: «**احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَىٰ**»، فقَالَ عِيسَىٰ بن جَعْفَر: كيْفَ هَذَا وبَيْنَ آدمَ ومُوسَىٰ ما بَيْنَهُمَا؟! قال: فوثَبَ به هَارُونُ، وقال: يُحَدِّثُكَ عن الرَّسُول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتُعارِضُه بكَيْف؟! قال: فمَا زَالَ يَقُول حتَّىٰ سكَتَ عَنْه».

---

(١) أخرجها الخطيب البغدادي في: «تاريخ بغداد» (٣/ ١٣٤).

قَالَ الصَّابُونِي: «هكَذَا يَنبغِي لِلمَرء أنْ يُعظِّمَ أخبَارَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويُقابِلَها بالقَبُول والتَّسلِيم والتَّصدِيق، ويُنكِر أَشَدَّ الإنكَار علَىٰ مَن يَسْلُك فِيهَا غير هَذَا الطَّريق الَّذِي سلكَهُ هارُونُ الرَّشِيد مع مَنِ اعترَضَ علَىٰ الخبَر الصَّحيح الَّذِي سمِعَهُ بكيف علىٰ طريق الإنكَار له، والابتِعَاد عنه، ولَمْ يتلَقَّهْ بالقَبُولِ كما يَجِبُ أن يتلَقَّىٰ جَمِيعَ ما يرد عن الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، انتهىٰ[١].

الخَطأ الثَّاني: قوله: «إنَّ ابنَ حجَرَ أَلْحَقَ به إشكَالَاتٍ كَثِيرَةً في «فتح الباري»...».

ولَيْسَ الأمر كمَا زعمَهُ ابنُ مَحمُود، فإنَّ الحافظ ابن حجَر لم يُلحِق بِهِ إشكالَات مِن قِبَل نَفْسهِ، ولا عن أحَدٍ مِن أهْل السُّنةِ، وإنَّما ذَكَرَ الإشكالَات عن القَدرِيَّة، فَهُم سلَف مَن اسْتَشْكَلَ هَذَا الحديث الصَّحيح.

قال في «فتح الباري» (١١/ ٤١١) الطبعة الأولىٰ، سنة (١٣٢٥هـ) ما نصه[٢]:

«وقد أنكرَ القدَرِيَّةُ الحديث؛ لأنَّهُ صَرِيحٌ في إثبَاتِ القدَر السَّابق وتَقْرِير النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لآدمَ علَىٰ الاحتِجَاج به، وشَهادته بأنَّه غلَبَ مُوسَىٰ، فقَالُوا: لا يَصِح؛ لأنَّ مُوسَىٰ لَا يَلُوم علَىٰ أمْرٍ قَدْ تابَ مِنهُ صَاحِبُه، وقد قتَلَ هو نفسًا لم يُؤمَر بقَتْلِهَا، ثُمَّ قَال: ربِّ اغفر لي؛ فغَفَر لَه، فكَيْفَ يَلُوم آدَمَ علَىٰ أمْرٍ قَدْ غُفِرَ لَه.

---

(١) انظر: «عقيدة السلف» (ص١١٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١١/ ٥١٠) ط: دار المعرفة - بيروت.

ثانيها: لو سَاغَ اللَّوم علىٰ الذَّنب بالقدَرِ الَّذِي فرغَ مِن كِتَابَتِه علَىٰ العَبْد؛ لكَانَ مَن عُوتِب علَىٰ مَعْصِيَة قد ارْتكبَها، فيَحْتَج بالقدَر السَّابق، ولو ساغ ذَلِك لَانْسَدَّ باب القِصَاص والحُدود، ولَاحتَجَّ به كلُّ أحَدٍ علَىٰ مَا يَرْتكِبُه مِن الفوَاحش، وهَذَا يُفضِي إلَىٰ لوَازِم فَظِيعَة، فدلَّ ذَلِك علَىٰ أنَّ هَذَا الحديث لا أصلَ له.

ثُمَّ ذَكَر الحافظ الجواب عن قَوْلِ القدَرِيَّة مِنْ أوْجُه، فليراجع ذَلِك في (١١/ ٤١١) وما بعدها.

وقَالَ ابْنُ كثير في «البداية والنهاية»: «وقَدِ اختلَفَتْ مَسالِكُ النَّاس في هَذَا الحديث فردَّه قومٌ مِنَ القدَرِيَّة لِمَا تضَمَّن مِن إثبات القدَر السَّابق، واحتجَّ به قومٌ مِنَ الجَبْرِيَّة وهو ظاهِرٌ لَهُم بادِئ الرَّأي، حيث قال: «فحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ لمَّا احتجَّ عليه بتقَدُّم كتابه»[(١)].

ثُمَّ ذَكَر قوْلَ مَن قالَ مِنَ العُلَمَاء: إنَّ جواب آدم إنَّما كان احتِجَاجًا بالقدَر علَىٰ المُصِيبَة لا المَعصِيَة.

وقَالَ ابْنُ القيِّم -رحمه الله تعالىٰ- في كتابه «شفاء العليل»: «وقد رَدَّ هَذَا الحديث مَن لم يَفْهَمْهُ مِنَ المُعتَزِلة، كَأبِي علِيٍّ الجُبَّائي[(٢)]، ومَن وافقَهُ علىٰ ذَلِك،

---

(١) انظر: «البداية والنهاية» (١/ ١٩٧).

(٢) هو: أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي البصري، شيخ المعتزلة، وصاحب التصانيف، مات بالبصرة سنة ثلاث وثلاث مائة، وما روىٰ شيئًا. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١٨٣)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٦١٨)، و«لسان الميزان» (٧/ ٣٢٤).

وقال: لو صَحَّ لبطلت نبُوَّات الأنبِيَاء، فإنَّ القدَر إذا كان حُجَّةً للعاصي؛ بَطُلَ الأمر والنَّهي، فإنَّ العَاصِي بتَركِ الأمرِ أو فِعْل النَّهي إذا صحَّتْ له الحُجَّة بالقدَر السَّابق؛ ارتفَعَ اللَّوم عنه.

وهَذَا مِن ضلَال فريق الاعتِزَال، وجَهْلهم بالله ورسُولِه وسُنَّته، فإنَّ هَذَا حديثٌ صحِيحٌ متَّفقٌ علَىٰ صِحَّته، لم تزل الأمة تتلَقَّاه بالقَبُول مِن عهد نبِيِّها قرنًا بعد قرن، وتقابله بالتَّصديق والتَّسليم، ورواهُ أهل الحديث في كتبهم، وشَهِدُوا به علىٰ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قالَهُ، وحكَمُوا بصِحَّته، فما لأجهل النَّاس بالسُّنةِ ومَن عُرِفَ بعدَاوتِهَا، وعَداوة حمَلَتِهَا، والشَّهادة عليهم بأنَّهم مُجَسِّمَة ومُشَبِّهَة حَشوِيَّة، وهَذَا الشَّأن؟! ولم يزَلْ أهلُ الكلَام البَاطِل المَذمُوم مُوَكَّلِين بردِّ أحاديث رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التي تُخالِف قوَاعِدهُم البَاطِلَة، وعقَائدهم الفَاسِدَة».

ثُمَّ ذكَرَ أمثلةً مِمَّا ردَّهُ أهل البدع من الأحاديث الصَّحِيحَة، إلىٰ أن قال: «إذَا عرَفْتَ هَذَا، فمُوسَىٰ أعْرَفُ باللهِ وأسْمَائهِ وصِفَاته مِن أنْ يَلُوم علىٰ ذنبٍ قد تابَ منه فاعِلُه؛ فاجْتبَاهُ ربُّهُ بَعْدَه، وهدَاهُ واصْطفَاه، وآدمُ أعْرفُ بربِّه مِنْ أنْ يَحْتَجَّ بقضَائهِ وقدَرِهِ علَىٰ مَعْصِيَتِهِ، بل إنَّما لَام مُوسَىٰ آدمَ علَىٰ المصيبة التي نالت الذُّرية بخروجهم مِنَ الجنَّة، ونُزولهِم إلىٰ دار الابتِلَاءِ والمِحْنَة بسَببِ خَطِيئةِ أبيهم، فذَكَر الخَطِيئةَ تنبيهًا علَىٰ سببِ المُصِيبَة والمِحْنَة التي نالَتِ الذُّرِّيَّة؛ ولهَذَا قال له: «أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الجَنَّةِ».

وفي لفظ: «خَيَّبْتَنَا»، فاحتَجَّ آدمُ بالقدَرِ علَىٰ المصيبة، وقال: إنَّ هَذِهِ المُصِيبَة

التي نالَتِ الذُّرِيَّة بسبب خطِيئَتِي كانت مكتوبةً بقدَرِه قَبْل خَلْقِي.

والقدَر يُحتَجُّ به في المصائب دون المعَائِب، أي: أتَلُومُنِي علَىٰ المُصِيبَة قُدِّرَتْ عليَّ وعلَيكُم قبْلَ خَلْقِي بكذا وكذا سَنة؛ هَذَا جواب شيخِنَا رَحِمَهُ ٱللَّهُ»(١)، يعني شَيْخ الإسْلَامِ أبا العباس ابن تيمية.

قَالَ ابْنُ القيم: «وقَد يتوَجَّه جوابٌ آخَرُ، وهو أنَّ الاحتِجَاجَ بالقدَر علَىٰ الذَّنبِ بنَفْعٍ في مَوْضِع، ويضُر لِي موضع فينفع إذا احتج بعد وقوعه، والتَّوبة مِنه وترك مُعاوَدتِه كما فعَلَ آدم؛ فيَكُون في ذِكْر القدَر إذْ ذَاكَ مِنَ التَّوحيد، ومعرفة أسمَاء الرَّبِّ وصِفَاته، وذكرها ما ينتفع به الذَّاكر والسَّامع؛ لأنه لا يدفع بالقدَر أمرًا ولا نهيًا، ولا يبطل به شَرِيعة، بل يخبر بالحق المَحْض علَىٰ وجه التَّوحيد، والبَراءة مِن الحَوْل والقُوَّة.

يُوضِّحُه أنَّ آدم قال لمُوسَىٰ: «أتَلُومُنِي عَلَىٰ أنْ عَمِلتُ عمَلًا كانَ مَكتُوبًا علَيَّ قبْلَ أنْ أُخلَق؟! فإذَا أذنب الرَّجُل ذنبًا ثُمَّ تاب منه توبَةً، وزَالَ أمْرُه حتَّىٰ كأن لم يَكُن، فأنبَّه مُؤَنِّبٌ عليه ولَامَهُ، حَسَنٌ منه أن يحتج بالقدر بعد ذَلِك، ويَقُول: هَذَا أمر كان قد قُدِّر علَيَّ قبْلَ أنْ أُخلَق، فإنَّه لم يدفع بالقدَر حقًّا، ولا ذكَرَه حُجَّة له علَىٰ باطل، ولا مَحذُور في الاحتِجَاج به.

وأمَّا المَوْضِع الَّذِي يضر الاحتِجَاج به ففِي الحال والمُستَقْبَل، بأنْ يَرْتَكِب فِعلًا مُحَرَّمًا، أو يترك واجِبًا فيَلُومه عليه لائِمٌ فيحتج بالقدَر علىٰ إقامته علَيْهِ وإصْرَاره؛

---

(١) انظر: «شفاء العليل» (ص١٣).

فيبطُل بِالاحتِجَاج به حقًّا، ويرتكب باطِلًا، كمَا احتج به المُصِرُّون علَىٰ شِرْكِهم وعِبَادتهم غير الله، فقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨].

وقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف:٢٠]، فاحْتَجُّوا به مُصَوِّبين لِمَا هُم علَيْهِ، وأنَّهم لم يَندَمُوا علَىٰ فِعْلِه، ولم يَعزِمُوا علَىٰ تَرْكِه، ولم يُقِرُّوا بفَسادِه؛ فهَذَا ضد احتِجَاج مَن تبيَّنَ له خطأَ نفْسِه، ونَدِمَ وعزَمَ كُلَّ العزم علَىٰ أن لا يعود، فإِذَا لَامَهُ لَائِمٌ بعد ذَلِك قال: كانَ مَا كَانَ بقَدَرِ الله.

ونُكْتَةُ المَسْأَلَة: أنَّ اللَّوم إذَا ارْتفَع؛ صَحَّ الاحتِجَاجُ بالقدَر، وإذَا كان اللَّوم واقِعًا فالاحتِجَاج بالقدَر باطِل»، انتهىٰ كلامه رحمه الله تعالىٰ(١)، وهو من أحسن الأجوبة عن احتِجَاجِ آدمَ بالقدَر.

الخطأ الثَّالث: قوله عن الإشكالَات الَّتِي نسَبها إلىٰ الحَافِظ ابن حجَر: أنَّ أهمَّها أنه -أي: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ- مُخالِف لنَصِّ القُرآن في قِصَّة آدم في قوله: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه:١٢١]، وفي قوله: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ [الأعراف:٢٣].

والجواب أنْ يُقال:

أوَّلًا: ليْسَ هَذَا الكلَام في «فتح الباري»، فلَا تَصِح نِسْبَته إلىٰ الحافظ ابن حجر.

ويُقَال ثانيًا: ليْسَ في الحديث مَا يُخالِف القرآن بوَجْهٍ مِنَ الوُجوه، وإنَّما هو مُوافِقٌ للقُرآن لِمَا فيه مِن إثبات القدَر السَّابق.

---

(١) انظر: «شفاء العليل» (ص١٨).

وقد تقَدَّم قوْلُ ابْن عَبْدِ البَرِّ: إنَّه أصلٌ جَسِيمٌ لأهْلِ الحق في إثبَاتِ القدَر.

وقول الحافظ ابن حجر: إنَّه صَرِيحٌ في إثبات القدَر السَّابق.

وقول ابن كثير: إنه قد تضَمَّنَ إثبات القدَر السابق.

الخطأ الرابع قوله: إنَّه يُقَوِّي مَذْهَب الجَبْر المُخالِف للكِتَابِ والسُّنة، وإجْمَاع الصَّحابة، وسلَف الأُمَّة.

وجوابه أنْ يُقَال:

أولًا: ليْسَ هَذَا الكلَام بهَذِهِ العِبَارة في «فتح الباري»؛ فلَا تَصِحُّ نِسْبَته إلَىٰ الحافظ ابْن حجَر.

ويُقَال ثانيًا: إنَّ ابن حجَر لم يَقُل: إنَّ هَذَا الحديث يُقَوِّي مَذْهَب الجَبْر، وإنَّما نقل عن ابْن عَبْدِ البَر أنه قال: «ليْسَ فِيه حُجَّة للجَبْرِيَّة، وإن كان في بادِئ الرَّأي يُسَاعِدهُم».

وقَالَ ابْنُ حجر -أيضًا- في آخِر الكلَام علَىٰ حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لمَّا كانَ المُراد به الرَّد علَىٰ القدَرِيَّة الَّذِين يُنكِرُون سبق القدَر؛ اكتفَىٰ به مُعْرِضًا عمَّا يُوهِمُه ظاهره مِن تقوية مذهب الجَبْر لما تقَرَّر مِن دَفْعِهِ في مكَانه.

الخطأ الخامس: قوله: «ثُمَّ هَذَا اللِّقاء هل هو بالأرواح في الدُّنيا أَمْ هو يوم القِيَامة حين يبعث النَّاس مِن قُبورِهم وتسقط عنهم التكاليف الشرعية؟».

وجوابه أن يقال:

أولًا: ليْسَ هَذَا الكلَام بِهَذِهِ العِبَارة في «فتح الباري»، فلَا تَصِحُّ نِسْبَته إلىٰ الحافظ ابن حجر.

ويُقَال ثانيًا: إنَّ ابن حجَر ذكر اختِلَاف العُلمَاء في وقت احتِجَاج آدم ومُوسَىٰ، وذكَرَ فِيهَا احتِمَالَات لبَعْضِ العُلمَاء، لا دليل علَىٰ شيء منها، وأقربها ما جزم به ابْن عَبْدِ البَر، والقَابِسِي(١) أنَّهما الْتقَيا فِي البَرزَخ بعد وفاة مُوسَىٰ، ويُؤيِّد ذَلِك قوله في إحدىٰ روايات مسلم: «**احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَىٰ عِندَ رَبِّهِمَا**»، وقَدْ تَرْجمَ البُخارِيُّ علَىٰ ذَلِك في كتاب القَدَر، فقَال: «باب: تَحَاجِّ آدَمَ ومُوسَىٰ عند الله».

وأحْسَن ما يسْلكُ في ذَلِك إمرَار الحَدِيث كما جاءَ معَ الإيمانِ به، ولو كان في تَعْيين وقت التِقَائِهِمَا فائدة تَعُود علَىٰ المُكلَّفِين لبَيَّن ذَلِك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأُمَّتِه.

وأيضًا، فإنَّه لم يُذكَر عن أحَدٍ مِنَ الصَّحابةِ ولا التَّابعِينَ وتَابعِيهم وأئمَّة العِلْم والهُدَىٰ مِن بعدهم، مِمَّن رَوَىٰ حدِيثَ احتِجَاج آدم وموسىٰ أنَّهم تعرَّضوا لذِكْر الاحتِمالَات في وَقْتِ التِقَاء آدمَ ومُوسَىٰ، ولو كان في ذَلِك فائدةٌ دينِيَّةٌ لكَانُوا إليها أسبَق وعلَيْهَا أحرَص.

---

(١) علي بن محمد بن خلف المعافري القيرواني، أبو الحسن ابن القابسي: عالم المالكية بإفريقية في عصره، كان حافظًا للحديث وعلله ورجاله، فقيهًا أصوليًّا من أهل القيروان، توفي سنة (٤٠٣هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٥٨)، و«الأعلام» (٤/ ٣٢٦).

وقد قَالَ ابْنُ الجوزي فِيمَا نقلَهُ عنه ابن حجر في «فتح الباري»: «وهَذَا مِمَّا يَجِبُ الإيمَانُ به لثُبوتهِ عن خبَر الصَّادق، وإن لم يطَّلِع علَىٰ كيفِيَّة الحال، وليْسَ هو بأوَّل ما يَجِبُ علينَا الإيمَان به، وإن لم نقف علَىٰ حقِيقَةِ معناه كعَذاب القَبْرِ ونَعِيمه، ومتَىٰ ضاقَت الحِيَل في كشف المُشكِلَات؛ لم يَبْق إلَّا التَّسليم»(١).

وقَالَ ابْن عَبْدِ البَر: «مثل هَذَا عندي يجب فيه التَّسلِيم، ولا يُوقَف فيه علَىٰ التَّحقِيق؛ لِأنَّا لم نُؤتَ مِن جِنْسِ هَذَا العِلْم إلَّا قلِيلًا»، انتهىٰ (١١/ ٤٠٧-٤٠٨).

التنبيه الخامس:

قَالَ ابْنُ محمود في (ص١٩ و٢٠ و٢١) ما ملخَّصه:

«وأمَّا الحديث الثَّاني الَّذي يَحْتَجُّ به القدَرِيَّة مِن أمثَالِ هؤلاء؛ فهُوَ في «الصَّحِيحَيْنِ» عن ابن مسعودٍ قال: حدَّثني رَسُول اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو الصَّادِقُ المَصْدُوق: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِك، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِك، ثُمَّ يُرْسِلُ اللهُ إِلَيْهِ المَلَكَ فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَعَمَلِهِ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا**»(٢).

---

(١) انظر: «فتح الباري» (١١/ ٥٠٧).

(٢) أخرجه: البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣)، وأبو داود (٤٧٠٨)، والترمذي (٢١٣٧)، =

إنَّ هَذَا الحديث كثيرًا ما يُجادِلُ به الجهلة مِن خاصَّة الشَّباب الَّذِين لم يَعرِفُوا حقيقة القدَر؛ لِظَنِّهم أنَّهم مَجبُورُونَ علَىٰ أفعالهم الخَيْرِيَّة والشَّرِّية؛ فيَذهَبُ فَهْمُهم إلىٰ أنَّ بعض الناس مكتوب لهم السعادة وهُمْ فِي بُطونِ أُمَّهاتِهم مَهْمَا عَمِلُوا مِن عمل، وآخَرُون مَكتُوبٌ لَهُم الشَّقاوة مَهْمَا عمِلُوا مِن عمَل، فيَظُنون أنَّ هَذَا القدَر المَكتُوب هو عِبَارة عن الجَبْر وسَلْب الاختِيَار.

والتَّحقِيق: أنَّ الكتابة نوعان:

كتابةٌ هي عبَارة عن سَبْق عِلْم الله بالأشياءِ قَبْل وقُوعِهَا، وأنَّ الله يَعْلَم أحْوَال خَلْقِهِ، ومَا هُم عامِلُون، وهم في بُطونِ أُمَّهاتهم؛ فهَذِهِ لا تتبَدَّل، ولا تتغَيَّر، وتُسَمَّىٰ كتابة الأزَل، وعِلْمه سُبحانه لا يتعَلَّق به إجبارهم علَىٰ فِعْلِ الخَيْر أو الشَّر، بل هُم عامِلُونَ لأنفسهم، مُختَارُونَ لأعمالهم الصَّالحة والسيئة؛ فهِيَ كسبهم، ويتَرتَّب الجزاء علىٰ ذَلِك».

وأمَّا قوله: «إنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بَعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا»، فمَعْنَىٰ سَبْق الكِتَاب إشارَة إلىٰ سَبْقِ عِلْم الله بخَاتِمَة حياة كُلِّ إنسَان، وذَلِك أنَّ الرَّجُلَ يُولَد مُؤمِنًا بين أبوَيْنِ مُؤمِنَيْن، فهو يؤمن بالله، ويُحافِظ علَىٰ فرَائض الله مِن صلَاتهِ وصِيَامه، وسَائرِ واجِبَاتِه، وتجتَنِب المُحَرَّمات والمُنكِرَات، ويَسِير علَىٰ هَذِهِ الطَّريقة المُستَقِيمَة غالب عمره، ثُمَّ يطرأ عليه الإلحَاد،

=

وابن ماجه (٧٦)، وأبو داود الطيالسي (٢٩٦)، وغيرهم من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفسَاد الاعتقاد فيكذِّب بالقُرآنِ، ويُكذِّب بالرَّسول، فيَرْتَد عن دِينهِ، فيَمُوتُ علَىٰ سوء الخاتمة؛ فيَدخُل النَّار بسبَبِ كُفرهِ وإلحَادِه الَّذِي هو خاتِمَة حيَاتِه، وليْسَ سبق الكتاب الَّذِي هو عِبَارة عن سبق عِلْم الله بتطَوُّر حالة هَذَا الشَّخص هي التي حملته علَىٰ الرِّدة وعلىٰ سُوء الخَاتمة، وإنَّما وقعَت بفِعْلِه واختِيَارِه لنَفْسِه.

وأمَّا الَّذِي يعمل بعمَلِ أهل النَّار فيسبق عليه الكتاب؛ فيَعْمَل بعمَل أَهْل الجَنَّةِ فيَدخُلها؛ فهُوَ رجُلٌ يُولَد كافرًا، ويَعِيش كافرًا، حتىٰ إذا كان في آخِر عمُرِه تابَ إلىٰ ربِّه، واستَغْفرَ مِن ذَنْبِهِ، وأَسْلمَ؛ فحَسُنَ إسلَامُه، فصَارَ يُحافِظُ علَىٰ واجِبَاته مِن صلَاته وصِيَامه وسَائرِ عِبَاداته حتَّىٰ مات علَىٰ ذَلِك.

وفي حَدِيث أبي سَعِيدٍ مَرفُوعًا: «إن الرجل يولد مؤمنًا ويعيش مؤمنًا ثم يموت كافرًا، وإن الرجل يولد كافرًا ويعيش كافرًا ثم يموت مؤمنًا»، رواه الإمام أحمد(١)، وهَذَا الكُفر وهَذَا الإيمان إنَّما فعلَهُ باختِيَارِهِ ورَغْبَتِه»، انتهىٰ كلام ابن محمود.

وأقول: هَذَا الحَدِيث الصَّحيح عن ابْنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِن أدِلَّةِ إثبَات القدَر السَّابق، وفيه الرَّدُّ علَىٰ مَن أنكرَ كِتَابَة المقَادِير، وعلىٰ مَن زعَمَ أنَّ الكتابة عبارةٌ عن سَبْقِ عِلْمِ الله بالأشيَاءِ قَبْلَ وقُوعِهَا، وذَلِك لِمَا فيه مِنَ النَّصِّ علَىٰ الكتابة، وهو نَصٌّ صرِيحٌ لا يَحتَمِل التَّأوِيل.

قال النَّووِيُّ في «شرح مسلم»: «المراد بجميع ما ذكر مِن الرِّزْقِ، والأجَل،

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٦١) (١١٦٠٤) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والشَّقاوة، والسَّعادة، والعمَل، والذُّكُورَة، والأنُوثَة أنَّه يظهر ذَلِك للملَك، ويأمُره بإنفَاذِه وكتَابَتِه، وإلَّا فقضَاء الله تعالىٰ سابقٌ علَىٰ ذَلِك، وعِلْمه وإرَادَته لكلِّ ذَلِك مَوجُودٌ في الأزَل، قال: وفي هَذَا الحديث تصريح بإثبات القدَر»، انتهىٰ(١).

وسيَأتِي في كلَام ابن القيِّم أنَّ حديث ابن مسعود، وما في معناه كلها تدلُّ علىٰ إثبَات القدَر السَّابق.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في ذِكْر فوَائد حديث ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «وفيه أنَّ الأعمَال حُسْنَها وسَيِّئَها أمَارَاتٌ، وليْسَتْ بمُوجِبَات، وأنَّ مَصِيرَ الأمور في العاقبة إلىٰ ما سبَقَ به القضَاء، وجرَىٰ به القدَر في الابتِدَاء، قاله الخطابي»(٢).

وقال الحافظ أيضًا: «وفيه أنَّ في تَقْدِير الأعمال ما هو سابقٌ ولَاحِق، فالسَّابق ما في علم الله تعالىٰ، واللَّاحق ما يُقدَّر علَىٰ الجَنِين في بَطْنِ أُمِّه، كما وقع في هَذَا الحديث، وهَذَا هو الَّذِي يَقبَل النَّسخ، وأمَّا ما وقع في «صحيح مسلم» مِن حديث عبد الله بن عمرو مرفوعًا: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْف سَنَة**»؛ فَهُو محمولٌ علَىٰ كتابة ذَلِك في اللَّوح المَحفُوظ، علَىٰ وفق ما في علم الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ»(٣).

---

(١) انظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٦/ ١٩١).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١١/ ٤٨٨).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١١/ ٤٨٩).

وقال الحافظ أيضًا: «وفي الحَدِيث أنَّ الأقدَار غالِبَة، والعَاقِبَة غائبة، فلَا يَنبغِي لأحَدٍ أنْ يَغْتَرَّ بظَاهِر الحال، ومِن ثَمَّ شرع الدُّعاء بالثَّبات علَىٰ الدِّين، وبحُسْنِ الخَاتمَة»، انتهىٰ(١).

وقد روَىٰ مُسلِمٌ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ الزَّمَنَ الطَّوِيلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ ثُمَّ يُخْتَمُ لَهُ عَمَلُهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ الزَّمَنَ الطَّوِيلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ ثُمَّ يُخْتَمُ لَهُ عَمَلُهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ**»(٢).

وروىٰ مسلم -أيضًا- عن سهل بن سَعْدٍ السَّاعدِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ**»(٣).

وروَىٰ ابنُ حِبَّان في «صحيحه» عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا أَنَّ رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ**»(٤)، وهَذِهِ الأحاديث تُؤَيِّد حديث ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وتَدُل علَىٰ إثبات القدَر السَّابق.

---

(١) انظر: «فتح الباري» (١١/ ٤٩١).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٥١).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١١٢).

(٤) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢/ ٥٧) (٣٤٦)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (٢٥٢).

أَمَّا قول ابن محمود: «فيَذْهَب فَهْمُهم إلىٰ أنَّ بعض النَّاس مكتوب لهم السعادة وهُم فِي بُطونِ أُمَّهاتِهم، مَهْمَا عمِلُوا مِن عمَل، وآخَرُونَ مكتوب لهم الشقاء مهما عمِلُوا مِن عمَل».

فيقال له: وما تنكر مِن ذَلِك، وقد أخبَر الصَّادق المَصدُوق -صلوات الله وسلامه عليه- في حديث ابن مسعود المُتَّفق علىٰ صِحَّته أنَّ السَّعادة أو الشَّقاوة تُكتَب للإنسَان وهُوَ في بَطن أُمِّه، فمَن كان مِن أَهْل السَّعَادَة ختَم اللهُ له بعمَلِ أَهْل السَّعَادَة، ولو عمل قبل ذَلِك أي عمل مِن أعمَال أهل النَّار، ومَن كان مِن أَهْل الشَّقَاوَة ختَمَ اللهُ له بعمَل أَهْل الشَّقَاوَة، ولو عَمِل قبْلَ ذَلِك أي عمل من أعمال أَهْل الجَنَّةِ.

ولم يَنفرِد ابن مَسْعُود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِروَاية ذَلِك عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل قد ثبَتَ ذَلِك في أحاديث كثيرة عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

منها: ما في «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**وَكَّلَ اللهُ بِالرَّحِمِ مَلَكًا فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، نُطْفَةٌ، أَيْ رَبِّ، عَلَقَةٌ، أَيْ رَبِّ، مُضْغَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهَا قَالَ: أَيْ رَبِّ، ذَكَرٌ أَمْ أُنْثَىٰ؟ أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الأَجَلُ؟ فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ**»(١).

ومنها: ما رواه الإمام أحمَدُ، ومُسلِمٌ عن حُذَيفَة بن أَسِيد الغِفَاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمِعتُ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو قال رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَدْخُلُ**

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٩٥)، ومسلم (٢٦٤٦) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المَلَكُ عَلَىٰ النُّطْفَةِ بَعْدَمَا تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحِمِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً -وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: أَوْ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً- فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، مَاذَا؟ أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَىٰ؟ فَيَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، فَيَكْتُبَانِ، فَيَقُولَانِ: مَاذَا؟ أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَىٰ؟ فَيَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فَيَكْتُبَانِ، فَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَأَثَرُهُ وَمُصِيبَتُهُ وَرِزْقُهُ، ثُمَّ تُطْوَىٰ الصَّحِيفَةُ فَلَا يُزَادُ عَلَىٰ مَا فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ»، هَذَا لفظ أحمد، وإسناده إسناد مسلم(١).

ولفظ مسلم قال: «يَدْخُلُ المَلَكُ عَلَىٰ النُّطْفَةِ بَعْدَمَا تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحِمِ بِأَرْبَعِينَ أَوْ خَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَيُكْتَبَانِ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، أَذَكَرٌ أَوْ أُنْثَىٰ؟ فَيُكْتَبَانِ، وَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَأَثَرُهُ وَأَجَلُهُ وَرِزْقُهُ، ثُمَّ تُطْوَىٰ الصُّحُفُ فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ».

وفي رِوايةٍ لمُسلِم عن عامِر بن واثِلَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سَمِعَ عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: الشَّقِيُّ مَنْ شقي في بَطنِ أمِّه، والسَّعيدُ مَن وُعِظ بغيره، فأتىٰ رجلًا من أصحابِ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقال له: حُذيفَةُ بنُ أَسِيد الغِفاري، فحدَّثه بذَلِك مِن قول ابنِ مَسعود فقال: وكيف يَشقىٰ رجلٌ بغير عمل؟! فقال له الرَّجل: أتعجبُ من ذَلِك؟! فإني سمعت رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً بَعَثَ اللهُ إِلَيْهَا مَلَكًا فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجِلْدَهَا وَلَحْمَهَا وَعِظَامَهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ، أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَىٰ؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ وَيَكْتُبُ المَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ، أَجَلُهُ؟ فَيَقُولُ رَبُّكَ مَا شَاءَ وَيَكْتُبُ المَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ، رِزْقُهُ؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٦) (١٦١٨٧)، ومسلم (٢٦٤٤).

شَاءَ وَيَكْتُبُ المَلَكُ، ثُمَّ يَخْرُجُ المَلَكُ بِالصَّحِيفَةِ فِي يَدِهِ فَلَا يَزِيدُ عَلَىٰ مَا أُمِرَ وَلَا يَنْقُصُ»[١].

وفي رواية لمسلم -أيضًا- عن أبي الطفيل -وهو عامر بن وَاثِلَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال: دخلتُ علىٰ أبِي سريحة حذيفة بن أسيد الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: سمعت رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأذني هاتين يقول: «**إِنَّ النُّطْفَةَ تَقَعُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَتَصَوَّرُ عَلَيْهَا المَلَكُ.** قال زهير -وهو أبو خيثمة أحد رواته-: حسبته قال: **الَّذِي يَخْلُقُهَا، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَذَكَرٌ أَوْ أُنْثَىٰ؟ فَيَجْعَلُهُ اللهُ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَىٰ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ، أَسَوِيٌّ أَوْ غَيْرُ سَوِيٍّ؟ فَيَجْعَلُهُ اللهُ سَوِيًّا أَوْ غَيْرَ سَوِيٍّ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا رِزْقُهُ؟ مَا أَجَلُهُ؟ مَا خَلْقُهُ؟ ثُمَّ يَجْعَلُهُ اللهُ شَقِيًّا أَوْ سَعِيدًا**»[٢].

ومنها: ما رواه الإمام أحمد عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا اسْتَقَرَّتِ النُّطْفَةُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً بَعَثَ اللهُ إِلَيْهَا مَلَكًا فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا أَجَلُهُ؟ فَيُقَالُ لَهُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَىٰ؟ فَيُعْلَمُ**[٣]، **فَيَقُولُ: شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَيُعْلَمُ**»، قال الهيثمي: «فيه خصيف وثقه ابن معين وجماعة وفيه خلاف وبقية رجاله ثقات»[٤].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٤٥).

(٣) يعني: فيُعلمه الله عز وجل بذلك فيكتبه الملَك.

(٤) أخرجه أحمد (٣/ ٣٩٧) (١٥٣٠٤)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٢) (١١٨٠٦)، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٥/ ٣٤٦) (٢٣٢٢).

ومنها: ما رواه ابن حبان في «صحيحه» عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يَخْلُقَ نَسَمَةً قَالَ مَلَكُ الأَرْحَامِ مُعْرِضًا: يَا رَبِّ، أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَىٰ؟ فَيَقْضِي اللهُ أَمْرَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ، أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَيَقْضِي اللهُ أَمْرَهُ، ثُمَّ يَكْتُبُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَا هُوَ لَاقٍ حَتَّىٰ النَّكْبَةَ يُنْكَبُهَا**»(١).

وقد ذكرَهُ الهيثَمِيُّ في «مجمع الزوائد»، وقال: عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، ثم قال: رواه أبو يَعْلَىٰ، والبزار، ورجال أبي يعلىٰ رجال الصحيح، ورواه أبو بكر الآجري في كتاب «الشريعة» من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا(٢).

ومنها: ما رواه عبد الله بن الإمام أحمد، وأبو بكر الآجري عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ حِينَ يُرِيدُ أَنْ يَخْلُقَ الخَلْقَ يَبْعَثُ مَلَكًا فَيَدْخُلُ الرَّحِمَ فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، مَاذَا؟ فَيَقُولُ: غُلَامٌ أَوْ جَارِيَةٌ، أَوْ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَخْلُقَ فِي الرَّحِمِ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَيَقُولُ: شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، مَا أَجَلُهُ؟ فَيَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، وَمَا رِزْقُهُ؟ فَيَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: مَا خَلْقُهُ؟ مَا خَلَائِقُهُ؟ فَيَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، فَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ يُخْلَقُ مَعَهُ فِي الرَّحِمِ**»، ورواه البزار، قال الهيثمي: «ورجاله ثقات»(٣).

---

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ٥٤) (٦١٧٨)، وصححه الألباني في «الموارد» (١٨١٠).

(٢) انظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٣) (١١٨٠٨)، وأخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٨٢) (٣٦٣).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٣٩٧) (٨٦٣)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٨٤) =

ومنها ما روَاهُ البزَّار، والطَّبَرانِيُّ في «الصغير»، وأبو بكر الآجُرِّي في كتاب «الشَّريعة» عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ فِي بَطْنِهَا**»، قال الهيثمي: رجال البزار رجال الصحيح(١).

ومنها: ما رواه أبو بكر الآجُرِّي في كتاب «الشَّريعة» عن عَبدِ الله بن مَسعُود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**خَلَقَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ يَحْيَىٰ بْنَ زَكَرِيَّا فِي بَطْنِ أُمِّهِ مُؤْمِنًا، وَخَلَقَ فِرْعَوْنَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ كَافِرًا**»، ورَواهُ الطَّبَرانِي بمِثْلِه، قال الهيثمي: وإسناده جيد(٢).

ومنها: ما روَاهُ الإمام أحمَد، وأبو دَاود الطَّيالِسِي، ومُسلِم، وأبُو دَاود السِّجستَاني، والتِّرمذِي عن أُبَيِّ بن كعب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ الغُلَامَ الَّذِي قَتَلَهُ الخَضِرُ طُبِعَ كَافِرًا، وَلَوْ عَاشَ لَأَرْهَقَ أَبَوَيْهِ طُغْيَانًا وَكُفْرًا**»، قال

=

(٣٦٥)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٣/ ٢٣) (٢١٥١)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٣) (١١٨١٠).

(١) أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (٣/ ٢٣) (٢١٥٠)، والطبراني في «الصغير» (١/ ٧٧٣)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٨٥) (٣٦٦)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٣) (١١٨٠٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٦٨٥)، وله شاهد من حديث ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٨٨) (٣٦٩)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٢٢٤) (١٠٥٤٣)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٣) (١١٨١١)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٢٣٧).

الترمذي: هَذَا حديث حسَن صحيح غريب[١].

وهَذِهِ الأحاديث الصَّحِيحَة تؤيِّد حديث ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وتدلُّ علَىٰ أنَّ السَّعادة أو الشَّقاوة تُكتَب للإنسان وهو في بَطنِ أُمِّه، وهَذِهِ الكِتَابة غير الكِتَابة التي كانَتْ فِي اللَّوح المَحفُوظ قبل خَلْق السَّموات والأرض بخَمسِين ألْف سَنة.

قد قال شارح «العقيدة الطحاوية» بعد ما ذكر حديث جابر، وحديث ابن عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ **في ذِكْر الأقلَام، وكِتَابة المقَادِير؛ قال:** «وقد جاء الأقلَام في هَذِهِ الأحاديث وغيرها مَجموعة، فدَلَّ ذَلِك علَىٰ أنَّ للمقَادير أقلَامًا غير القلَم الأوَّل الَّذِي تقدَّم ذِكْره معَ اللَّوح المَحفُوظ، والَّذِي دلَّت عليه السُّنة أنَّ الأقلَام أربعة:

القلم الأوَّل: العام الشَّامل لجَمِيع المَخلُوقات، وهو الَّذِي تقدَّم ذِكْرُه مع اللَّوح المَحفُوظ.

القلَم الثَّاني: خبَر خلق آدم، وهو قلَمٌ عامٌّ -أيضًا- لكن لبني آدم.

ورَدَ في هَذَا آيات تدلُّ علَىٰ أنَّ الله قدر أعمال بني آدم، وأرزاقهم، وآجالهم، وسعادتهم عُقَيب خلق أبيهم.

القلَم الثَّالث: حِينَ يرسل الملَك إلىٰ الجَنِين في بطن أُمِّه، فينفخ فيه الرُّوح، ويُؤمَر بأربع كلمات: رِزْقهُ، وأجَله، وعمَله، وشَقِي أو سعيد، كما ورد ذَلِك في الأحاديث الصحيحة.

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٢١) (٢١١٥٩)، والطيالسي (١/ ٤٣٥) (٥٤٠)، ومسلم (٢٦٦١)، وأبو داود (٤٧٠٥)، والترمذي (٣١٥٠) عن أبي بن كعب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

القلَم الرَّابع: الموضُوع علىٰ العبد عند بلُوغِه الَّذِي بأيْدِي الكِرَام الكَاتِبِين، الَّذِين يَكتُبون ما يَفعَلُه بَنُو آدم كما ورد ذَلِك في الكِتَاب وَالسُّنة، وإذا علم العبد أنَّ كُلًّا مِن عند الله، فالواجب إفراده سبحانه بالخَشْيَة والتَّقوىٰ»، انتهىٰ(١).

وقَالَ ابْنُ القيم -رحمه الله تعالىٰ- في كتابه «شفاء العليل»، بَعد أنْ سَاقَ حدِيثَ ابن مسعود، وما في معناه كحديث أنس، وحديث حُذَيفة بن أَسِيد، وغيرها مِن الأحَاديث التي فيها النَّص علَىٰ كتابة رزق الجَنِين، وأجَله، وذُكورَته أو أُنُوثَته، وشقَاوَته أو سعَادته؛ قال: «فاجتَمعَت هَذِهِ الأحَادِيث والآثار علَىٰ تَقْدِير رزق العبد، وأجَله، وشقَاوته أو سَعادَته، وهو في بَطْن أُمِّه، واختلفت في وقت هَذَا التقدير، وهَذَا تَقْدِير بعد التَّقدير الأوَّل السَّابق علَىٰ خلق السَّموات والأرْضِ، وبعد التَّقدِير الَّذِي وقعَ يَوْم استِخْرَاج الذُّريَّة بعد خَلْق أبِيهِمْ آدَم.

فِفِي حَدِيث ابن مسعود أنَّ هَذَا التَّقدِير يقَع بعد مئة وعِشْرِين يومًا مِن حصُول النُّطفَة في الرَّحِم.

وحديث أنس غير مؤقَّت.

وأمَّا حديث حُذَيفة بن أسيد فقَدْ وقَّتَ فيه التَّقدير بـ«أرْبَعِين يومًا»، وفي لفظ: «بأربَعِين ليْلَة»، وفي لفظ: «ثِنْتَيْن وأربعين ليْلَة»، وفي لفظ: «بثلَاثةٍ وأربَعِين ليْلَة»، وهو حديثٌ تفَرَّد به مسلم، ولم يَرْوِه البُخارِي، وكثير مِن النَّاس يظنُّ التَّعارُض بين

---

(١) انظر: «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٣٤٨).

الحَدِيثَين، ولا تعارض بينهما بحمد الله، وأنَّ المَلَك المُوكَّل بالنُّطفة يكتب ما يقدره الله سبحانه علَىٰ رأس الأربَعِين الأولىٰ، حين يأخذ في الطَّوْر الثَّاني، وهو العلَقة.

وأمَّا الملَك الَّذِي ينفخ فيه فإنَّما ينفخها بعد الأرْبَعِين الثَّالثة، فيُؤمَر عند نَفْخ الرُّوح فيه بكَتْبِ رزقه، وأجَلِه، وعمَلِه، وشقَاوَتِه أو سعَادتِه، وهَذَا تقدِيرٌ آخَر غير التَّقدِير الَّذِي كتبَهُ الملَك المُوكَّل بالنُّطفة؛ ولهَذَا قال في حَدِيث ابن مَسعُود: «ثُمَّ يُرسَل إليه الملَك، فَيُؤمَر بأرْبَع كلِمَات».

وأمَّا الملَك المُوكَّل بالنُّطفَة، فذاك راتب معها، يَنقلهَا -بإذن الله- مِن حَالٍ إلَىٰ حَال، فيقدر الله سبحانه شأن النُّطفة، حين تأخُذ في مَبْدَأ التَّخلِيق، وهو العلَق، ويُقَدِّر شأن الرُّوح حين تتعلَّق بالجسَد بعد مئةٍ وعِشْرِينَ يومًا؛ فهُوَ تقديرٌ بعد تَقْدِير؛ فاتَّفقَت أحادِيثُ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وصَدَّق بَعضُهَا بعضًا، ودلَّتْ كلُّهَا علَىٰ إثبات القدَر السَّابق، ومرَاتب التَّقدِير»، انتهىٰ(١).

وقد ورَدَتْ أحَاديثُ كثيرةٌ تدلُّ علَىٰ أنَّ الله تعالىٰ قضَىٰ بالسَّعادة لبَعضِ النَّاس قبْلَ أنْ يَخْلُقهم، وقضَىٰ بالشَّقاوة لبَعْضِ النَّاس قبْلَ أنْ يَخْلُقَهم، وفي بعضها أنه كَتَبَ ذَلِك؛ وهي تُؤيِّد حديث ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وتَدُلُّ علَىٰ كِتَابةِ القدَر السَّابق، وسأذكر منها ما تيَسَّر -إن شاء الله تعالىٰ- وبه الثِّقَة.

الحَدِيث الأوَّل: عن أبي الدَّرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: سمِعتُ النبِيَّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ

---

(١) انظر: «شفاء العليل» (ص٢٢).

يقول: «**فَرَغَ اللهُ إِلَىٰ كُلِّ عَبْدٍ مِنْ خَمْسٍ: مِنْ أَجَلِهِ، وَرِزْقِهِ، وَأَثَرِهِ، وَمَضْجَعِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ**»، رواه الإمام أحمد، والبزار، والطبراني في «الكبير»، و«الأوسط»، قال الهيثمي: وأحَد إسنادَيْ أحمَدَ رجاله ثِقَات، ورواه عبد الله بن الإمام أحمد في كتاب «السُّنة»، وإسنادُه حسَن(١).

وقد رواه ابن حِبَّان في «صحيحه»، ولفظه: قال رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَرَغَ اللهُ إِلَىٰ كُلِّ عَبْدٍ مِنْ خَمْسٍ: مِنْ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَأَثَرِهِ، وَمَضْجَعِهِ**»(٢).

عن علِيِّ بن أبي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قال**: كُنا في جنَازةٍ في بَقِيع الغَرْقَد، فأتَانا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقعَدَ وقعَدْنَا حوْلَه، ومعه مِخْصرَة، فنكس فجعل ينكت بمخصَرتِه، ثم قال: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا وَقَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً**» قال: فقال رجل: يا رَسُول اللهِ، أفلا نمكث علىٰ كتابنا وندع العمل؟ فقال: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ، أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾** [الليل:٥-١٠]»، رواه الإمام أحمد، وأبو داود الطَّيالسِي،

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٩٧) (٢١٧٧١)، والبزار في «مسنده» (١٠/ ٧٣) (٤١٣٧)، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ٢٧٢) (٣١٢٠)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٣٩٥) (٨٥٩)، من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٥) (١١٨٢٣)، وعزاه للطبراني في «الكبير»، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (١/ ١١٧) (٣٠٤).

(٢) أخرجه ابن حبان (١٤/ ١٨) (٦١٥٠).

والشَّيخان، وأهل السُّنن، إلَّا النسائي، وقال الترمذي: هَذَا حديث حسن صحيح(١).

قال النووي في الكلَام علَىٰ هَذَا الحديث مُشِيرًا إلىٰ جَمِيع طرُقِه التي ساقهَا مسلم: «وفِي هَذِهِ الأحاديث كلها دلَالات ظاهِرَة لمَذهَبِ أهْل السُّنةِ في إثبَات القدَر، وأنَّ جَمِيع الوَاقِعَات بقضَاءِ الله تعالىٰ وقدَرِه، خَيْرهَا وشَرهَا، نَفْعهَا وَضُرهَا، قال الله تعالىٰ: ﴿**لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ**﴾ [الأنبياء:٢٣]؛ فهُوَ مِلْكٌ لله تعالىٰ، يَفْعَل ما يَشاء ولا اعترَاض علَىٰ المَالِك في مُلكِه».

قال: «وفِي هَذِهِ الأحَادِيث النَّهي عن تَرْك العمَل، والاتِّكَال علَىٰ ما سبَقَ به القدَر، بل تَجِب الأعمَال والتَّكالِيف التي ورَدَ الشَّرع بها، و«**كلٌّ مُيسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»(٢)، لا يَقْدِر علَىٰ غَيْرِهِ، ومَن كانَ مِنْ أَهْل السَّعَادَة؛ يسَّرَهُ الله لعمَلِ السَّعادة، ومَن كان مِن أَهْل الشَّقَاوَة؛ يسَّرَه الله لعمَلِهم، كما قال: ﴿**فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ**﴾ و﴿**لِلْعُسْرَىٰ**﴾، وكما صرَّحَت به هَذِهِ الأحَاديث»، انتهىٰ(٣).

وعن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **قال:** قلتُ لِرَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يا رَسُول اللهِ، العمَل علَىٰ ما فُرغ منه، أو علَىٰ أَمْرٍ مُؤتَنف؟ قال: «**بَلْ عَلَىٰ أَمْرٍ قَدْ فُرِغَ مِنْه**»، قال: قلتُ: فَفِيمَ العمَل يا رَسُول اللهِ؟ قال: «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»، رواه الإمام أحمد،

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ١٢٩) (١٠٦٧)، والطيالسي (١/ ١٢٧) (١٤٦)، والبخاري (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧)، وأبو داود (٤٦٩٤)، والترمذي (٣٣٤٤)، وابن ماجه (٧٨) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٦/ ١٩٥).

والبزَّار، والطَّبَراني، قال الهيثمي: «وقال: عن عطاف بن خالد، حدَّثني طلحة بن عبد الله، وعطاف وثَّقَهُ ابن معين وجماعةٌ، وفيه ضَعْف، وبقِيَّة رجاله ثقات، إلَّا أنَّ في رجال أحمَد رَجُلًا مُبهَمًا لم يُسَمَّ»(١).

قلت: ومَا يأتِي مِنَ الأحَادِيث الصَّحيحة يَشْهَد له ويُقَوِّيه.

وعن ابن عُمَر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عن عُمَر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال للنَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أرَأيْتَ ما نَعْمَل فيه أقد فُرِغ منه، أو في شيء مبتدَأ، أو أمر مُبتدَع؟ قال: «**فِيمَا قَدْ فُرِغَ مِنْهُ**»، فقَالَ عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ألَّا نتَّكِل، فقال: «**اعْمَلْ يَا ابْنَ الخَطَّابِ، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَة فَيَعْمَلُ لِلسَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاءِ فَيَعْمَلُ لِلشَّقَاءِ**»، رواه الإمام أحمد، وأبو داود الطَّيالِسي، والتِّرمِذي، وأبو بكر الآجُرِّي في كتاب «الشريعة»، وقال الترمذي: هَذَا حديث حسَنٌ صَحِيح(٢).

قال: وفي البَابِ عن عليٍّ، وحُذَيفة بن أَسيد، وأنَس، وعِمْرَان بن حُصَيْنٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ».

قلت: وقد تقَدَّم ذكر أحاديثهم.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٥) (١٩)، والبزار في «مسنده» (١/ ٨٣) (٢٨)، والطبراني في «الكبير» (١/ ٦٤) (٤٧) عن أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٤) (١١٨١٥)، وله شاهد صحيح من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٩) (١٩٦)، والطيالسي (١/ ١٣) (١١)، والترمذي (٢١٣٥)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٤٤) (٣٢٦) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (١٦٣).

وفي رواية للترمذي عن ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن عُمَرَ بْنِ الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لَمَّا نزَلَتْ هَذِهِ الآية: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود:١٠٥] سألتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقُلْتُ: يا نبيَّ الله، فعلَىٰ ما نَعْمَل، علَىٰ شَيءٍ قد فُرِغَ منه، أو علَىٰ شَيءٍ لم يُفرَغ منه؟ قال: «**بَلْ عَلَىٰ شَيْءٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ، وَجَرَتْ بِهِ الْأَقْلَامُ يَا عُمَرُ، وَلَكِنْ كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»، قال الترمذي: هَذَا حديث حسن غريب(١).

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ عُمرَ بْنَ الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: يَا رَسُول اللهِ، أرأيْتَ ما نَعمَل، أشَيءٌ فُرِغَ منه، أَمْ شيءٌ يُستَأنَف؟ قال: «**بَلْ شَيْءٌ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ**»، قال: فَفِيمَ العمَل؟ قال: «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»، رواه البَزَّار، قال الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح».

وقد رواه ابن حبان في «صحيحه»، ولفظه قال: قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يا رَسُولَ اللهِ، نَعْمَل في شَيءٍ نَأْتَنِفُه(٢)، أَمْ في شيءٍ قد فُرِغ منه؟ قال: «**فِي شَيْءٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ**»، قال: ففيم العمَل؟ قال: «**يَا عُمَرُ، لا يُدْرَكَ ذَاكَ إِلَّا بِالْعَمَلِ**»، قال: إذًا نَجْتَهِد يا رَسُولَ اللهِ». ورواه أبو بكر الآجري في كتاب «الشريعة» بنحو رواية ابن حبان، وإسناده صحيح(٣).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣١١١).

(٢) نأتنفه: أي: نستأنفه استئنافًا من غير أن يكون سبق به سابقُ قضاء وتقدير، من استأنف الشيء: إذا ابتدأه. انظر: «النهاية» لابن الأثير (١/ ٧٥).

(٣) أخرجه البزار في «مسنده» (١٤/ ٢٠٤) (٧٧٦٠)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٤) (١١٨١٩)، وأخرجه ابن حبان (١/ ٣١٢) (١٠٨)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٤٣) =

وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قلتُ: يا رَسُول اللهِ، أنَعْمَل لأَمْرٍ قد فُرِغَ مِنهُ، أَمْ لأمر نأتَنِفُه؟ قال: «**بَلْ لِأَمْرٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ**» قال: فَفِيمَ العَمَلُ إذًا؟ فقَال رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كُلُّ عَامِلٍ مُيَسَّرٌ لِعَمَلِهِ**»، رواهُ ابنُ حِبَّان في «صحيحه»(١).

وعن جابر -أيضًا- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء سُرَاقةُ بن مالك بن جعشم، فقَال: يا رَسُول اللهِ، بيِّنْ لنَا دِيننا كأنَّا خُلِقْنَا الآن، فِيمَ العمَل اليوم، أفِيمَا جَفَّت بهِ الأقلَام، وجرَتْ به المَقادِير، أَمْ فِيمَا نَسْتَقبِل؟ قال: «**لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ**» قال: ففِيمَ العمَل؟ فقَال: «**اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**»، رواه الإمام أحمد، وأبو داود الطيالسي، ومسلم، وعبد الله بن الإمام أحمد في كتاب «السنة»، وابن حِبَّان في «صحيحه»، وأبو بكر الآجري في كتاب «الشريعة»، وزاد ابنُ حِبَّان: «قال سُرَاقة: فلَا أكُون أبدًا أشدَّ اجتِهَادًا في العمَل مِنِّي الآن»(٢).

وعن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنهم قالوا: يا رَسُول اللهِ، أرأَيْتَ ما نَعْمَل، أَمْرٌ قد فُرِغَ منه، أَمْ أمرٌ نَسْتأنِفُه؟ قال: «**بَلْ أَمْرٌ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ**» قالوا: فكيف بالعمل يا رَسُول اللهِ؟

=

(٣٢٥)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (١٦٥).

(١) أخرجه ابن حبان (٢/ ٤٨) (٣٣٦) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «التعليقات الحسان» (١/ ٣٦٨).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٣٠٤) (١٤٢٩٧)، والطيالسي (٣/ ٢٩٩) (١٨٤٣)، ومسلم (٢٦٤٨)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٢/ ٣٩٤) (٨٥٧)، وابن حبان (٣٣٧)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٥٥) (٣٣٥)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (١٦٧).

قال: «**كُلُّ امْرِئٍ مُهَيَّأٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»، رواه الإمام أحمد، وابنه عبد الله بسند حسن(١).

وعن ذي اللِّحية الكلابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٢) قال: قلتُ: يا رَسُول اللهِ، أَنَعْمَل في أمر مُستَأنَف، أو في أمْرٍ قد فرغ منه؟ قال: «**بَلْ فِي أَمْرٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ**»، قال: فَفِيمَ نَعْمَل إذًا؟ قال: «**اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»، رواه الإمام أحمد، والطبراني. قال الهيثمي: ورجاله ثقات(٣).

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **قال:** قال رجل: يا رَسُولَ اللهِ، أنَعْمَل فِيمَا جرَتْ به المَقَادير، وجفَّ به القلَم، أو شَيء يَأتَنِفُه؟ قال: «**بَلْ بِمَا جَرَتْ بِهِ المَقَادِيرُ وجَفَّ بِهِ القَلَمُ**» قال: ففيم العمل؟ قال: «**اعْمَلْ، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»، رواه الطبراني، والبزار بنحوه، إلَّا أنَّه قال في آخِرهِ: «فقَالَ القَوْمُ بعضهم لبعض: فالجِدُّ إذًا»، قال الهيثمي: ورجال الطبراني ثقات(٤).

وعن سُراقَة بن مَالِك بن جُعشُم المُدْلَجِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: يا رَسُول اللهِ،

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٤٤١) (٢٧٥٢٧) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٠٣٣).

(٢) ذو اللحية الكِلابي، لهُ صُحبَةٌ، قيل: اسمه شُريح بن عامر بن عوف، وقيل: شريح بن عَمْرو بن قرظ، انظر: «الإصابة» (٢/ ٣٤٧) (٢٤٧٣)، و«تهذيب الكمال» (٨/ ٥٣٠) (١٨٢١).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٦٧) (١٦٦٨١)، والطبراني في «الكبير» (٤/ ٢٣٧) (٤٢٣٥)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٤) (١١٨١٨).

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١/ ١٨) (١٠٨٩٩)، والبزار في «مسنده» (١١/ ٣٢٥) (٥١٣٧)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٥) (١١٨٢٠).

أَنَعْمَل شيئًا قد فُرِغَ منه، أَمْ نَسْتَأنِف العمَل؟ قال: «**بَلْ لِعَمَلٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ**»، فقَال: يا رَسُول اللهِ، فَفِيمَ العمَل؟ فقَال النبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لَهُ عَمَلُهُ**»، قال رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الآنَ الجِدُّ، الآنَ الجِدُّ**»، رواه الطبراني، قال الهيثمي: ورِجَاله رجال الصَّحيح، وقد رواه ابن ماجه بنحوه مختصرًا(١).

وعن أبي الأسود الدُّؤَلِي قال: قال لِي عِمْرَانُ بن الحُصَين: أَرَأَيْتَ ما يَعمَل النَّاس اليوم، ويَكْدَحُون فيه، أَشَيءٌ قضىٰ علَيْهِم ومضَىٰ عليهم مِن قدَر ما سَبَق، أو فِيمَا يَسْتَقبِلُون به مِمَّا أتَاهُم بِهِ نبِيُّهم، وثبَتَتِ الحُجَّة علَيْهِم؟ فقُلت: بَل شَيءٌ قضىٰ عليهم ومضَىٰ عليهم، قال: فقَال: أفلَا يكون ظُلمًا؟! قال: ففَزِعتُ مِن ذَلِك فزعًا شدِيدًا، وقلتُ: كُل شَيْءٍ خلقَ الله ومَلك يده، فلَا يُسئل عمَّا يَفْعل وهُم يُسأَلُون، فقَال لِي: يَرْحمُكَ الله، إنِّي لم أُرِدْ بِمَا سَألتُك، ألَا لَأحْزِر عقلَك، إنَّ رَجُلَين مِن مُزَينة أتيا رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقَالَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ ما يَعملُ النَّاسُ اليَوْم، ويَكدَحُون فيه، أَشَيءٌ قُضِي علَيْهِم ومضَىٰ فيهم مِن قدَر قد سبق، أو فيما يَسْتَقبِلُون به مِمَّا أتَاهُم به نبِيُّهم، وثبَتَت الحُجَّة علَيْهِم؟ فقَال: «**لَا، بَلْ شَيءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ، وَمَضَىٰ فِيهِمْ، وَتَصْدِيق ذَلِك فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾** [الشمس:٧-٨]»، رواه مسلم، وقد رواه الإمام أحمد، وأبو داود الطيالسي بدون قصة أبي الأسود مع عمران رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وتقدم ذكره(٢).

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ١٣٠) (٦٥٩٣)، وابن ماجه (١/ ٣٥) (٩١). وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٥) (١١٨٢٢)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (١٦٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٠)، وأحمد (٤/ ٤٣٨) (١٩٩٥٠)، والطيالسي (٢/ ١٧٩) (٨٨١).

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: «قال عِيَاض: أَوْرَدَ عِمرَان علَىٰ أَبِي الأَسْوَد شُبهةَ القدَرِيَّة مِن تحَكُّمهِم علَىٰ الله، ودخُولهم بآرَائهِم في حُكمِه، فلمَّا أجَابَهُ بما دَلَّ علَىٰ إثبَاتِه في الدِّين قُوَاه بذِكْر الآيَة، وهي حَد لأهْل السُّنةِ.

وقوله: «**كُل شَيْءٍ خَلَق اللهُ ومَلكَه**» يُشِير إلَىٰ أنَّ المَالِك الأعلَىٰ الخَالِق الآمِر لا يعترض عليه إذا تصرف في مُلكِه بمَا يشَاء، وإنَّما يعترض علَىٰ المخلوق المأمور»، انتهىٰ(١).

وعَنْ يَحْيَىٰ بْن يَعْمر، وحُمَيد بن عَبدِ الرَّحمَن الحِمْيرِي قالَا: لقِينَا عَبدَ اللهِ بنَ عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنهُمَا فذكَرْنَا القدَر، وما يقُولون فيه -فذكَر الحَدِيث عن عُمَر بن الخطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنهُ في سُؤال جِبْرِيل للنَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ عن الإسْلَام وَالإيمَان والإحسَان، وعن وَقْت السَّاعة وأشرَاطها. قال: وسَألَهُ رجُلٌ مِن جُهَينة أو مُزَينة فقال: يَا رَسُولَ اللهِ، فِيمَا نَعْمَل، أفِي شيء قد خلَا أو مضَىٰ أو في شَيء يسْتَأنف الآن؟ قال: «**فِي شَيْءٍ قَدْ خَلَا أَوْ مضَىٰ**»، فقال -أو بعض القوم-: يا رَسُولَ اللهِ، فِيما نَعْمَل؟ قال: «**أَهْلُ الجَنَّةِ يُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْل الجَنَّةِ، وَأهْلُ النَّارِ يُيَسَّرُونَ لعمَلِ أهْلِ النَّار**»، رواه الإمام أحمد، وأبو داود، وإسناد كل منهما صحيح، وقد ساق مسلم إسناده ولم يذكر لفظه(٢).

وعن عِمْرَان بن حُصَيْنٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهُمَا **قال**: قِيلَ: يَا رَسُول اللهِ، أَعُلِمَ أَهل الجَنَّةِ مِن

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٤٩٣).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٧) (١٨٤)، وأبو داود (٤٦٩٦)، ومسلم (٨) أول كتاب الإيمان.

أَهْلِ النَّار؟ قال: فقَال: «**نَعَمْ**» قال: قيل: فَفِيم يَعمَلُ العَامِلُون؟ قال: «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»، رواه الإمام أحمد، وأبو داود الطيالسي، والشَّيخان، وأبو دَاود السجستاني، وهَذَا لَفظ مُسْلِم(١).

ولفظ البُخَاري: «قال رجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أيُعرف أَهْل الجَنَّةِ مِن أهْلِ النَّار؟ قال: «**نَعَمْ**» قال: فلِمَ يَعمل العَامِلُون؟ قال: «**كُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَوْ لِمَا يُيَسَّرُ لَهُ**».

قوله: «أَعُلِم»، قال الحَافظ ابن حجَر: «بضَمِّ العَين، والمُرَاد بالسُّؤال معرفة الملَائكة، أو مَن أطْلَعه الله علَىٰ ذَلِك»، انتهىٰ(٢).

وعن عبد الله بن عَمْرو بن العَاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: خرَجَ علَيْنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفِي يَدِه كِتَابَان، فقَال: «**أَتَدْرُونَ مَا هَذَانِ الكِتَابَانِ؟**» فقلنا: لا يا رَسُول اللهِ إلا أن تُخبِرَنا، فقال للذي في يده اليُمنىٰ: «**هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ الجَنَّةِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَىٰ آخِرِهِمْ فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا**»، ثُمَّ قَالَ لِلَّذِي فِي شِمَالِهِ: «**هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ النَّارِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَىٰ آخِرِهِمْ فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا**» فقال أصحابه: ففيمَ العملُ يا رَسُول اللهِ إن كان أمرٌ قد فُرِغ منه؟ فقال: «**سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، فَإِنَّ صَاحِبَ الجَنَّةِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ، وَإِنَّ صَاحِبَ**

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٤٣١) (١٩٨٨٢)، والطيالسي (٢/ ١٦٧) (٨٦٧)، والبخاري (٦٥٩٦)، ومسلم (٢٦٤٩)، وأبو داود (٤٧٠٩) من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: «فتح الباري» (١١/ ٤٩٢).

النَّارِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ» ثم قال رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيديه فنبذهما ثم قال: «فَرَغَ رَبُّكُمْ مِنَ العِبَادِ؛ فَرِيقٌ فِي الجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ»، رواه الإمام أحمد، والترمذي، وأبو بكر الآجري في كتاب «الشريعة»، وقال الترمذي: هَذَا حديث حسن غريب صحيح قال: وفي الباب عن ابن عمر(١).

وعن هشَام بن حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا أَتَىٰ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: يَا رَسُول اللهِ، أَتَبْتَدئ الأعمَال، أَمْ قد قضي القضاء؟ فقَال رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ أَخَذَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ مِنْ ظَهْرِهِ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ أَفَاضَ بِهِمْ فِي كَفِّهِ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ لِلجَنَّةِ وَهَؤُلَاءِ لِلنَّارِ، فَأَهْلُ الجَنَّةِ مُيَسَّرُونَ لَعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَأَهْلُ النَّارِ مُيَسَّرُونَ لَعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ»، رواه البزار، وابن جرير، والطبَراني، وابن مردويه، وأبو بكر الآجري في كتاب «الشريعة»، قال الهيثمي: وإسناد الطبراني حسَن(٢).

وعن مسلم بن يَسار الجُهَني أنَّ عُمَر بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُئِل عن قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف:١٧٢]الآية، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سمِعتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْهَا فقَال: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٦٧) (٦٥٦٣)، والترمذي (٤/ ٤٤٩) (٢١٤١)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٥٢) (٣٣٣)، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٩٦).

(٢) أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (٣/ ٢٠) (٢١٤٠)، والطبري في «تفسيره» (١٠/ ٥٦٢)، وابن مردويه كما عزاه له ابن كثير في «التفسير» (٣/ ٥٠٤)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٤٨) (٣٣٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٦٨) (٤٣٤)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٨٦) (١١٧٨٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٧٠٢).

مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ» فقال رجل: يا رَسُول اللهِ، ففيم العمل؟ فقال رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا خَلَقَ العَبْدَ لِلجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّىٰ يَمُوتَ عَلَىٰ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيُدْخِلَهُ بِهِ الجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ العَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّىٰ يَمُوتَ عَلَىٰ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيُدْخِلَهُ بِهِ النَّارَ»، رواه مالك، وأحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن حِبَّان في «صحيحه»، والحاكم في «مستدركه»، وأبو بكر الآجري في كتاب «الشريعة»، وقال الترمذي: هَذَا حديث حسن. وقال الحاكم: صحيح علىٰ شرط الشَّيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في «تلخيصه»(١).

وعن عبد الرَّحمَن بن قتَادَة السُّلَمي، وكان مِن أصحاب النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: سمِعتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ ثُمَّ أَخَذَ الخَلْقَ مِنْ ظَهْرِهِ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ وَلَا أُبَالِي»، فقال قائل: يا رَسُول اللهِ، فعلىٰ ماذا نعمل؟ قال: «عَلَىٰ مَوَاقِعِ القَدَرِ»، رواه الإمام أحمَد، قال الهيثمي: ورجاله ثقات(٢).

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٨٩٨) (٢)، وأحمد (١/ ٤٤) (٣١١)، وأبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، والنسائي في «الكبرىٰ» (١١١٢٦)، وابن حبان (٦١٦٦)، والحاكم في «مستدركه» (١/ ٨٠) (٧٤)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٧٤١) (٣٢٤)، وضعفه الألباني في «ظلال الجنة» (١٩٦).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٨٦) (١٧٦٩٦)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٨٦) (١١٧٧٩)، =

ورواه ابن حبان في «صحيحه»، والحاكم في «مستدركه»، وقال فيه: «**عَلَىٰ مُوَافَقَةِ القَدَرِ**»، وقال: «صحيح، قد اتَّفقَا علَىٰ الاحتِجَاج برُواتِه عن آخِرهِم إلىٰ الصحابة»، ووافقه الذهبي في «تلخيصه»(١).

وعن أبي الدَّردَاء رَضِيَٱللَّهُعَنهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ قال: «**خَلَقَ اللهُ آدَمَ حِينَ خَلَقَهُ وَضَرَبَ كَتِفَهُ اليُمْنَىٰ فَأَخْرَجَ ذُرِّيَّةً بَيْضَاءَ كَأَنَّهُم الذَّرُّ، وَضَرَبَ كَتِفَهُ اليُسْرَىٰ فَأَخْرَجَ ذُرِّيَّةً سَوْدَاءَ كَأَنَّهُمُ الحُمَمُ، فَقَالَ لِلَّذِي فِي يَمِينِهِ: إِلَىٰ الجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، وَقَالَ لِلَّذِي فِي كَفِّهِ اليُسْرَىٰ: إِلَىٰ النَّارِ وَلَا أُبَالِي**»، رواه الإمام أحمد، وابنه عبد الله، والبزَّار، والطبراني، قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح(٢).

وعن أَبِي نَضْرَةَ(٣) أنَّ رجُلًا مِن أصحَاب النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ يُقال له: أبو عبد الله، دخَلَ علَيْهِ أصْحَابه يَعُودُونَه، وهو يَبكِي، فقَالوا: مَا يُبكِيك؟ أَلَمْ يَقُل لكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ: «**خُذْ مِنْ شَارِبِكَ، ثُمَّ أَقِرَّهُ(٤) حَتَّىٰ تَلْقَانِي**»؟! قال: بلَىٰ، ولكِنِّي

=

وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤٨).

(١) أخرجه ابن حبان (٣٣٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٨٥) (٨٤).

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٤٤١) (٢٧٥٢٨)، والبزار في «مسنده» (١٠/ ٧٨) (٤١٤٣)، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٨٥) (١١٧٧٧)، وعزاه للطبراني في «الكبير»، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (١١٩).

(٣) المنذر بن مالك بن قُطْعَة، العبدي، العَوَقي، البصري، أبو نضرة، مشهور بكنيته، ثقة، من الثالثة، مات سنة ثمان أو تسع ومائة. انظر: «التقريب» رقم (٦٨٩٠).

(٤) أي: أثبته وأَدِمْه.

سمِعتُ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ قَبَضَ بِيَمِينِهِ قَبْضَةً وَأُخْرَىٰ بِاليَدِ الأُخْرَىٰ وَقَالَ: هَذِهِ لِهَذِهِ، وَهَذِهِ لِهَذِهِ وَلَا أُبَالِي**» فلا أدري في أيِّ القَبْضَتَيْنِ أنا. روَاهُ الإِمَامُ أحمَد، وإسناده صَحِيح علَىٰ شرط مسلم(١).

وعن أَبِي سَعِيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قَال في القَبْضَتَيْن: «**هَذِهِ فِي الْجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، وَهَذِهِ فِي النَّارِ وَلَا أُبَالِي**»، رواه البزَّار، قال الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح، غير نمر بن هلال، وثَّقه أبو حاتم»(٢).

وعن ابن عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قَال في القَبْضتَيْن: «**هَؤُلَاءِ لِهَذِهِ، وَهَؤُلَاء لِهَذِهِ**» قال: فتفرَّق النَّاس وَهُم لَا يَختَلِفُون في القدَر، رواه البزَّار، والطَّبراني في «الصغير»، قال الهيثمي: ورجال البزَّار رجال «الصَّحيح»(٣).

وعن عائِشَة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالَتْ: دُعِيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَىٰ جنازَة صبِيٍّ مِنَ الأنصَار، فقُلت: يا رَسُولَ اللهِ، طُوبَىٰ لهَذَا، عُصفُور مِن عصَافِير الجنَّة لم يعمل السوء ولم يدركه قال: «**أَوَ غَيْرَ ذَلِكَ، يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللهَ خَلَقَ لِلجَنَّةِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا**

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٧٦) (١٧٦٢٩)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ١١٤) (٥٠).

(٢) أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (٣/ ٢٠) (٢١٤٢) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٨٦) (١١٧٨٢).

(٣) أخرجه البزار في «مسنده» (١٢/ ١٨٣) (٥٨٣٣)، والطبراني في «الصغير» (١/ ٢٢٥) (٣٦٢) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ١٨٦) (١١٧٨٣)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤٦).

وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ»، رواه الإمام أحمد، وأبو داود الطَّيالسي، ومسلم، وأهل السُّنن إلَّا التِّرمذي[1].

وهَذِهِ الأحاديث تُؤيِّد حديث ابن مسعود الَّذِي تقدَّم ذِكْرُه، وتدلُّ علَىٰ إثبَات القدَر السَّابق، وفي بَعْضِها أنَّ الله تعالىٰ ميَّز بين السُّعدَاء والأشقِيَاء مِن حِين خلق آدم، وهَذَا مِمَّا يجب الإيمَان به.

وكثير مِن العَصْرِيِّين يُنكرون هَذَا، ويُكذِّبون بالأحَاديث الوَارِدَة فيه، ومَا ذاك إلَّا لجَهْلِهم بالكِتَاب وَالسُّنة، وإعرَاضهم عن الأخْذِ مِنهُما، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف:١٨٦].

فإنْ قِيلَ فمَا الجَمْع بين ما تقدَّم ذكره مِن الأحاديث التي فيها النَّص علَىٰ فرَاغ الرَّب تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ مِن أمر العِبَاد، وإن كُلًّا مُيسَّر لِمَا خُلق له، وبين قول الله تعالىٰ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩].

فالجواب: أنْ يُقال: أمَّا ما جاء في الأحَادِيث التي تقدَّم ذِكرُها فهِيَ نُصوص لا تَحتَمِل التَّأويل، وليْسَ في معنَاهَا اختِلَاف بين أهْل السُّنةِ وَالجمَاعَة، وأمَّا ما جاء في الآيَةِ الكَرِيمَة، فهو مُجمَل.

وقد اختَلَفَ المفسِّرون في المُراد بالَّذِي يَمحُو، ويُثبِت علَىٰ ثمانية أقوالٍ ذكَرَها

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٤١) (٢٤١٧٨)، والطيالسي (٣/ ١٥٢) (١٦٧٩)، ومسلم (٢٦٦٢)، وأبو داود (٤٧١٣)، والنسائي (١٩٤٧)، وابن ماجه (٨٢) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ابنُ الجَوْزِي في «تفسيره»(١)، وذكَرَها غيرُه مِن المُفسِّرين:

«**أحدها**: أنه عامٌّ في الرِّزق، والأجَل، والسَّعادة، والشَّقاوة، وهَذَا مَذْهَب عُمَر وابن مَسْعُود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وأبي وائل، والضحاك، وابن جُريج.

والثَّاني: أنَّه النَّاسخ والمَنسُوخ، فيَمحُو المَنسُوخ ويثبت النَّاسِخ، روىٰ هَذَا المعنىٰ علِي بن أبي طَلْحة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وبه قال سعيد بن جُبَير، وقتادة، والقُرَظِي، وابن زيد، وقَالَ ابْنُ قُتَيبة: ﴿**يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ**﴾ أي: يَنسَخُ مِن القرآن ما يَشَاء ﴿**وَيُثْبِتُ**﴾ أي: يدَعه ثابتًا لا ينسخه، وهو المُحكم.

والثَّالث: أنه يَمحُو ما يَشاء ويُثبِت إلَّا الشَّقاوة والسَّعادة، والحياة والموت، روَاهُ سعيد بن جبير عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، ودَلِيل هَذَا القول ما رواه مسلم في «صحيحه» مِن حديث حذيفة بن أَسيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: سمعت رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقول: «**إِذَا مَضَتْ عَلَىٰ النُّطْفَةِ خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً يَقُولُ المَلَكُ المُوَكَّلُ: أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَىٰ؟ فَيَقْضِي اللهُ تَعَالَىٰ وَيَكْتُبُ المَلَكُ، فَيَقُولُ: أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَيَقْضِي اللهُ وَيَكْتُبُ المَلَكُ، فَيَقُولُ: عَمَلُهُ وَأَجَلُهُ؟ فَيَقْضِي اللهُ وَيَكْتُبُ المَلَكُ، ثُمَّ تُطْوَىٰ الصَّحِيفَةُ فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ مِنْهَا**»(٢).

والرَّابع: يَمحُو ما يَشاء ويُثبِت إلَّا الشَّقاوة والسَّعادة، لا يُغَيَّران، قاله مجاهد.

---

(١) «زاد المسير» (٢/ ٤٩٩ وما بعدها).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٤٤) بنحوه.

والخَامِس: يمحو مَن جاء أجَله، ويُثبت مَن لم يَجِئ أجَلُه، قاله الحسَن.

والسَّادس: يَمحُو مِن ذنوب عبَاده ما يَشَاء، فيَغفِرها ويُثبِت ما يَشاء فلَا يغفرها، رُوِيَ عن سَعِيد بن جُبَير.

والسَّابع: يَمحُو ما يَشَاء بالتَّوبة، ويثبت مكانها حسنات، قالَهُ عِكرمة.

والثَّامن: يَمحُو مِن دِيوَان الحفَظَة ما ليْسَ فِيه ثَواب، ولا عِقَاب، ويُثبت مَا فيه ثوَاب وعِقَاب، قاله الضَّحاك، وأبو صالح.

وقَالَ ابْنُ السَّائب: «القَول كله يكتب حتىٰ إذا كان في يوم الخَمِيس طرح منه كُل شَيْءٍ ليس فيه ثوَاب ولا عِقَاب، مِثل قولك: أكَلْت، شربت، دخلت، خرجت، ونحوه، وهُو صَادِق، ويثبت ما فيه الثَّواب والعِقَاب»، انتهىٰ كلَام ابن الجوزي(١).

وأولَىٰ هَذِهِ الأقوال بالصَّواب: مَا وافَقَ الأحَادِيث التي تقدَّم ذِكْرُها، وهو مَا روَاهُ سَعِيد بن جُبَير عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ الله تعَالَىٰ يَمحُو ما يَشاء ويُثبِت إلَّا الشَّقاوة والسَّعادة، والحيَاة والمَوت، ونصُوص النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا تُعارَض بأقوَالِ غيره مِن النَّاسِ كائنًا مَن كان؛ لأنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعلَم بكِتَاب الله تعالىٰ مِن غَيْرِه، وهو الَّذي يُبيِّن مُراد الله مِن كتابه كمَا قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤].

فلو كانَت الآية التي تقدَّم ذِكرُها تدُلُّ علَىٰ وقوع المَحْو في السَّعادة والشَّقاوة،

---

(١) انظر: «زاد المسير» (٢/ ٤٩٩).

والحياة والمَوت لبيَّن النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِك، ولم يَقل بخِلَافه، والله أعلم.

فإنْ قِيل: فقَد روَىٰ البُخاري، ومُسلم، وأبو داود عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**»(١).

وروَىٰ البُخارِيُّ -أيضًا- عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحوه(٢).

وروَىٰ الإمام أحمَد، والتِّرمذِي عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ، فَإِنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ فِي الأَهْلِ مثْرَاةٌ فِي الْمَالِ مَنْسَأَةٌ فِي الأَثَرِ**»(٣).

ورَوَىٰ الحَاكِم في «مستدركه» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَاةِ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ تَطُولَ حَيَاتُهُ، وَيُزَادَ فِي رِزْقِه فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**»، صححه الحاكم، ووافقهُ الذَّهبي علَىٰ تَصْحِيحه(٤).

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٦٧)، ومسلم (٢٥٥٧)، وأبو داود (١٦٩٣) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٨٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٣٧٤) (٨٨٥٥)، والترمذي (١٩٧٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٩٦٣).

(٤) أخرجه الحاكم في «مستدركه» (٤/ ١٧٧) (٧٢٧٩) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٤٥٢٦).

وروى الحاكِم -أيضًا- عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَمُدَّ اللهُ فِي عُمُرِهِ، وَيُوَسِّعَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيدْفع عَنْهُ مِيتَةَ السُّوءِ؛ فَلْيَتَّقِ اللهِ وَلْيَصِل رَحِمَه**»(١).

وروى الحاكم -أيضًا- عن عُقبَة بن عَامِر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَال: «**مَنْ أَرَادَ أَنْ يُمَدَّ فِي عُمُرِهِ، وَيُبْسَطَ فِي رِزْقِه؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَه**»، وروى الإمام أحمد، والنَّسائي، وابن ماجه، والحَاكِم عن ثَوْبَان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ، وَلا يَرُدُّ القَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءُ، وَلا يَزِيدُ فِي العُمُرِ إِلَّا البِرُّ**»، صححه الحاكم، ووافقه الذَّهبِي علىٰ تصحيحه(٢).

وروى البُخارِي في «الأدب المفرد» عن سهل بن مُعَاذ عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ بَرَّ وَالِدَيْهِ طُوبىٰ لَهُ، زَادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فِي عُمُرِهِ**»(٣).

وروى الإمام أحمَد عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعًا: «**صِلَةُ الرَّحِمِ، وَحُسْنُ الجِوَار، أَوْ حُسْنُ الخُلُقِ يَعْمُرَانِ الدِّيَارَ، وَيَزِيدَانِ فِي الأَعْمَارِ**».

---

(١) أخرجه الحاكم في «مستدركه» (٤/ ١٧٧) (٧٢٨٠) عن عاصم بن ضمرة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٥٣٧٢).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٢٧٧) (٢٢٤٤٠)، وابن ماجه (٤٠٢٢)، والحاكم في «مستدركه» (١/ ٦٧٠) (١٨١٤)، ولم أقف عليه عند النسائي، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (١٤٥٢).

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص٢٢) (٢٢)، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٤٥٦٧).

فالجواب أَنْ يُقال: إن ظاهر هَذِهِ الأحاديث يُوافق قوْلَ مَن قال: إنَّ المَحْو والإثبات يقَع في الرِّزق والأجَل، وهُوَ ظَاهر ما تقدَّم ذِكرُه عن مجاهد، وللعُلَمَاء في تَأوِيل هَذِهِ الأحاديث أجْوِبَة ذكرَهَا النَّووِيُّ في «شرح مسلم»، وابن حجر العسقلاني في «فتح الباري».

فأمَّا النَّوويُّ فقَال في شرح حديث أنس الَّذِي تقدَّم ذِكْره: «قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَه**»، يُنسأ: مَهمُوز، أي: يُؤَخَّر، والأثَر: الأجَل؛ لأنه تابع للحيَاة في أثرها، وبَسط الرِّزق: تَوْسِيعُه وكَثْرَته، وقيل: البَركَة فيه، وأمَّا التَّأخِير في الأجَل فَفِيه سؤال مشهور، وهو أنَّ الآجَال والأرْزَاق مُقدَّرة لا تَزِيد ولا تَنقص ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١].

وأجاب العُلَمَاء بأجوِبَة الصَّحِيح منها:

أنَّ هَذِهِ الزِّيادة بالبَركة في عُمرِه، والتَّوفِيق للطَّاعات، وعمَارَة أوْقَاته بما ينفعه في الآخِرَة، وصِيَانتها عن الضَّياع في غير ذَلِك.

والثَّاني: أنه بالنِّسبَة إلىٰ ما يظهر للملَائكة، وفي اللَّوح المَحفُوظ، ونحو ذَلِك؛ فيَظهر لَهُم في اللَّوح أنَّ عُمرَه سِتُّون سَنة إلَّا أنْ يَصِل رَحِمَه، فإنْ وصلَها زِيدٌ له أرْبعُون، وقد علِمَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما سيَقع له مِن ذَلِك، وهو من معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾.

فبِالنِّسبَة إلىٰ عِلْم الله تعالىٰ وما سبق به قدره، لا زِيَادة، بل هي مُستَحِيلة،

وبالنسبة إلىٰ ما ظهَرَ للمَخلُوقِين تتصَوَّر الزيادة، وهُوَ مُراد الحَدِيث.

والثَّالث: أنَّ المُراد بقَاء ذكره الجَمِيل بَعْدَه، فكأنَّه لم يَمُت.

حكَاهُ القاضي، وهو ضعيفٌ أو بَاطِل، والله أعلم»، انتهىٰ(١).

وأمَّا الحَافظ ابن حجَر فقَال في شرح حديث أنس، وأَبِي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «قوله: «**وَيُنْسَأ**» بضَمِّ أوله، وسُكون النون، بعدها مُهمَلة، ثُم همزة، أيْ: يُؤخَّر، قوله: «**فِي أَثَرِهِ**» أي: في أجَلِه، وسمَّىٰ الأجَل أثرًا لأنَّه يتبع العُمر.

قَالَ ابْنُ التِّين: ظاهر الحديث يعارض قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾، والجمع بينهما مِن وَجْهَين:

أحَدهما: أنَّ هَذِهِ الزِّيادة كِنَاية عن البَرَكَة في العمُر بسَبب التَّوفيق للطَّاعة، وعمَارة وَقْته بمَا يَنفَعُه في الآخِرَة، وصِيَانته عن تَضْيِيعه في غير ذَلِك، ومثل هَذَا ما جاء أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تقَاصر أعمَار أُمَّته بالنِّسبَة لأعمَار مَن مضَىٰ مِن الأُمَم فأعْطَاه الله ليْلَة القدَر.

وحاصِله: أنَّ صِلَة الرَّحِم تكون سببًا للتَّوفيق للطَّاعة والصِّيانة عن المَعصِيَة؛ فيَبْقَىٰ بعده الذكر الجميل، فكأنَّه لم يَمُت.

ومن جملة ما يحصل له من التوفيق: العِلْم الَّذِي ينتفع به مَن بَعْدَه، والصَّدَقة الجارية علَيْهِ والخَلف الصَّالح.

---

(١) انظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٦/ ١١٤).

ثانيهمَا: أنَّ الزِّيادة علَىٰ حَقِيقَتها، وذَلِك بالنِّسبة إِلَىٰ عِلم المَلَك المُوَكَّل بالعُمُر، وأمَّا الأوَّل الَّذِي دلَّت علَيْه الآية، فبِالنِّسبَة إلىٰ عِلْم الله تعالىٰ كأنْ يُقَال للمَلك مثلًا: إنَّ عُمُرَ فلَانٍ مئةٌ إنْ وصَلَ رحِمَه، وسِتُّون إنْ قطَعها، وقد سَبقَ في عِلْم الله أنَّه يَصِل أو يَقْطع، فالَّذِي في عِلْم الله لا يتقَدَّم ولا يتَأخَّر، والَّذِي في عِلْم المَلَك هو الَّذِي يمكن فيه الزِّيادة والنَّقص، وإليه الإشَارة بقوله تعالىٰ: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾، فالمَحْوُ والإثبَات بالنِّسبَة لِمَا في علم المَلَك، ويقال له القضَاء المُبْرَم، ويقال للأوَّل القضَاء المُعَلَّق.

والوجه الأوَّل ألْيَق بلَفْظ حَدِيث البَاب، فإنَّ الأثَر ما يتبع الشَّيء، فإذَا أخر حَسُن أنْ يُحْمَل علَىٰ الذِّكر الحسَن بعد فَقْد المَذكُور.

وقال الطِّيبي: الوَجْه الأوَّل أظْهَر، وإلَيْهِ يُشِير كلَام صاحب «الفائق».

قال: ويَجُوز أنْ يَكُون المَعنىٰ أنَّ اللهَ يُبقي أثَر واصِلِ الرَّحِم في الدُّنيا طَوِيلًا فلَا يَضْمَحِل سَرِيعًا كما يَضْمَحل أثَر قاطع الرَّحِم.

ولمَّا أنشَد أبو تمَّام قوله في بعض المراثي:

تُوُفِّيَـــتِ الآمَـــالُ بَعْـــدَ مُحَمَّـــدٍ ... وَأَصْبَحَ فِي شُغلٍ عَنِ السَّفَرِ السَّفَرُ

قَال لَهُ أبُو دُلَف(١): «لم يَمُت مَن قِيلَ فيه هَذَا الشِّعر».

---

(١) القاسم بن عيسىٰ بن إدريس العجلي، أبو دلف، الأمير الشاعر، صدوق، من العاشرة، مات سنة خمس وعشرين ومائتين. انظر: «السير» (١٠/ ٥٦٣)، و«التقريب» رقم (٥٤٧٤).

ومن هَذِهِ المادة قول الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْآخِرِينَ﴾ [الشعراء:٨٤].

وقد ورد في تَفْسِيره وجه ثالث: فأخْرَج الطَّبَراني في «الصَّغِير» بسَندٍ ضَعِيفٍ عن أبي الدَّرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ذُكِرَ عند رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَن وصَلَ رحِمَهُ، أُنْسِئَ له في أجَلِه؟ فقال: «إِنَّهُ لَيْسَ زِيَادَة فِي عُمُرِهِ، قال الله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ الآية، وَلَكِن الرَّجُل تَكُون لَهُ الذُّرِّيَّة الصَّالِحَة يَدْعُونَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ»(١).

ولَهُ في «الكَبير» مِن حَدِيث أبي مُشْجَعَة الجُهَني(٢) رفَعَه: «إِنَّ اللهَ لا يُؤَخِّرُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا، وَإِنَّمَا زِيَادَة العُمُرِ ذُرِّيَّةٌ صَالِحَةٌ»، الحديث(٣).

وجَزَم ابنُ فُورَك بأنَّ المُرَاد بزِيَادة العُمُر نَفْي الآفات عن صَاحِب البِر في فَهْمِهِ وعَقْلِهِ، وقال غيره في أعَمِّ مِن ذَلِك، وفي وجُودِ البَركَة في رِزْقِهِ وعِلْمِهِ ونحو ذَلِك»، انتهىٰ(٤).

---

(١) لم أقف عليه عند الطبراني في «الصغير»، وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٥٣) (١٣٤٦٨) وعزاه له، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ١٥) (٣٤) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أبو مشجعة بن رِبعي الجُهني الشامي، من كبار التابعين، روىٰ عن: سَلْمان، وعثمان، وعمر -شَهِد خطبته بالجابية-، وأبي الدرداء، وابن زِمل الجهني. روىٰ عنه: ابن أخيه مَسْلَمة بن عبد الله الجُهَنِيُّ. انظر: «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٩٤) رقم (٧٦٢٩).

(٣) لم أقف عليه عند الطبراني في «الكبير»، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» (٨/ ١٣٤)، وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٤/ ٢٨٥) (٧٥٣)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ١٣٤)، وغيرهم من حديث أبي مشجعة، عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا نحوه، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (١٦٧١).

(٤) انظر: «فتح الباري» (١٠/ ٤١٦).

وقد روىٰ ابنُ أبِي حَاتِمٍ حَدِيثَ أَبِي مَشْجَعَة ابْن رِبْعِي عن أَبِي الدَّردَاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ذَكَرْنَا عند رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَن وصَلَ رَحِمَه، أَنُسِئَ لَهُ فِي أَجَلِهِ؟ فقَال: «**إِنَّ اللهَ لَا يُؤَخِّرُ شَيْئًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهُ، وَإِنَّمَا زِيَادَةُ العُمُرِ بِالذُّرِّيَّةِ الصَّالِحَةِ يَرْزُقُهَا اللهُ العَبْدَ فَيَدْعُونَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ فَيَلْحَقُهُ دُعَاؤُهُمْ فِي قَبْرِهِ، فَذَلِكَ زِيَادَةُ العُمُرِ**»(١).

وقال الحافظ ابن حَجَر في «فتح الباري» في الكلَام علَىٰ حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: حدَّثنا رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو الصادق المصدوق قال: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِك، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِك، ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعٍ: بِرِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، فَوَاللهِ إِنَّ أَحَدَكُمْ -أَوِ الرَّجُلَ- لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ بَاعٍ -أَوْ ذِرَاعٍ- فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذِرَاعٍ أَوْ ذِرَاعَيْنِ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا**»(٢):

«فيه: أنَّ السَّعِيد قد يَشقَىٰ، وأنَّ الشَّقِيَّ قد يَسْعَد، لكن بالنِّسبَة إلَىٰ الأعمَال الظاهرة، وأمَّا مَا في عِلْمِ اللهِ تعالىٰ فلَا يتغيَّر، وفِيه أنَّ الاعتِبَار بالخَاتمة، قَالَ ابْنُ أبي جمْرَة: هَذِهِ التي قطَعَتْ أعنَاق الرِّجال مع ما هُم فيه مِن حُسْنِ الحال؛ لأنَّهم لا

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣١٧٤) (١٧٩٤٢) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٥٣٢٣): «منكر».

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٩٤) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يَدرُون بماذا يُختَم لَهُم.

وفيه أنَّ عمُومَ مثلِ قوله تعالىٰ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم﴾ [النحل:٩٧]الآيةَ - مَخصُوصٌ بِمَن مات علَىٰ ذَلِك، وأنَّ مَن عَمِلَ عمَلَ السَّعادةِ، وخَتمَ له بالشَّقاء، فَهُو في طُول عمُرهِ عند الله شَقِي وبالعكس، ومَا ورَدَ مِمَّا يُخالِفُه يَؤُول إلىٰ أنْ يَؤُول إلىٰ هَذَا، وقد اشْتُهِر الخِلَاف في ذَلِك بين الأشعَرِيَّة والحنَفِيَّة، وتمسَّك الأشَاعِرة بمثل هَذَا الحديث، وتمسَّك الحنَفِيَّة بمثل قوله تعالىٰ: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾، وأكثَر كلٌّ مِن الفَرِيقَين الاحتِجَاج لقوله.

والحق أنَّ النِّزاع لَفْظِيٌّ، وأنَّ الَّذِي سبَقَ في عِلْم الله لَا يتغيَّر ولا يتبدَّل، وأنَّ الَّذِي يَجُوز عليه التَّغيير والتَّبدِيل ما يَبدُو للنَّاس مِن عمَل العَامِل، ولا يبعد أنْ يتَعلَّق ذَلِك بما في عِلْم الحفَظة والمُوكَّلِين بالآدَمِي، فيَقَع فيه المَحْو والإثبَات، كالزِّيادة في العمُرِ والنقص، وأمَّا ما في عِلْم الله، فلَا مَحْوَ فيه ولا إثبَات والعِلْم عند الله»، انتهىٰ(١).

وقد جاء في حديث صحيح أنَّ ما سبَقَ بِهِ القَضَاء وَالقدَر مِن الرِّزق والأجَل لا يتَغيَّر ولا يَتبدَّل، فروىٰ مسلم في «صحيحه» عن المَعرُور بن سُوَيد عن عبد الله قال: قالَتْ أُمُّ حَبِيبة زَوْج النبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «اللَّهُم أمْتِعْنِي بزَوْجِي رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبأبي أبي سفيان، وبِأخِي مُعَاوية»، قال: فقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(١) انظر: «فتح الباري» (١١/ ٤٨٨).

«قَدْ سَأَلْتِ اللهَ لِآجَالٍ مَضْرُوبَةٍ وَأَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ، لَنْ يُعَجِّلَ شَيْئًا قَبْلَ حِلِّهِ أَوْ يُؤَخِّرَ شَيْئًا عَنْ حِلِّهِ، وَلَوْ كُنْتِ سَأَلْتِ اللهَ أَنْ يُعِيذَكِ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ أَوْ عَذَابٍ فِي القَبْرِ كَانَ خَيْرًا وَأَفْضَلَ»(١).

قال النَّوَوِيُّ في «شرح مسلم»: «هَذَا الحَدِيث صَرِيح في أنَّ الآجَال والأرْزَاق مُقدَّرة، لا تتغيَّر عمَّا قدَّره الله تعالىٰ وعَلِمَه في الأزَل، فيَستَحِيل زِيَادَتها ونقصها حقيقة عن ذَلِك، وأمَّا ما ورَد في حديث صِلَة الرَّحِم تَزِيد في العُمُر، ونظائره فقَد سبَق تأويلُه في باب صِلَة الأرحَام واضحًا.

قال المَازِرِي: هُنا قد تقَرَّر بالدلائل القَطْعِيَّة أنَّ اللهَ تعالىٰ أعلَمُ بالآجَالِ والأرْزَاق وغَيْرِهَا، وحقيقة العِلْم معرفة المَعلُوم علَىٰ مَا هُو علَيْه، فإذا علم الله تعالىٰ أنَّ زَيدًا يموت سَنة خمس مئة؛ استحَالَ أنْ يَمُوتَ قبْلهَا أو بعدَها لئلَّا يَنقَلِب العِلْم جهلًا، فاستَحالَ أنَّ الآجَال الَّتِي علِمَها الله تعالىٰ تَزِيد وتَنقُص؛ فيتَعيَّن تأوِيل الزِّيادة أنَّها بالنِّسبة إلىٰ ملك الموت أو غيره مِمَّن وكَّلَه الله بقَبْض الأرْوَاح، وأمره فيها بآجَال مَمْدُودة، فإنَّه بَعْد أنْ يَأمُرَه بذَلِك أو يُثبِّته في اللَّوح المَحفُوظ ينقص مِنهُ ويَزِيد علَىٰ حَسَبِ ما سَبْق به علمه في الأزل وهو معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ وعلَىٰ ما ذكَرْنَاه يُحمَل قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾ [الأنعام:٢].

واعْلَم أنَّ مَذهَب أهل الحَق أنَّ المَقتُول ماتَ بأجَلِه، وقالَت المُعتَزِلة: قُطع أجَله، فإنْ قِيلَ: مَا الحِكمَة فِي نَهْيِهَا عنِ الدُّعاء بالزِّيادة في الأجَل؛ لأنَّه مَفرُوغ منه،

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٣).

ونَدْبِها إلىٰ الدُّعاء بالاستِعَاذة مِن العذَاب مع أنَّه مَفرُوغ مِنه، -أيضًا- كالأجَل، فالجَواب: أنَّ الجَمِيع مَفرُوغ منه، لكِن الدُّعاء بالنَّجاة مِن عذَاب النَّار، ومِن عذَابِ القَبْر ونَحْوهمَا عِبادة، وقد أمر الشَّرع بالعِبَادات، فقِيلَ: ألَا نَتَّكِل علَىٰ كِتَابنَا، وما سبق لنَا مِن القدَر؟ فقَال: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**».

وأمَّا الدُّعاء بطُولِ الأجَل، فلَيْسَ عبادة، وكمَا لا يحسن تَرْك الصَّلَاة والصَّوم والذِّكر اتِّكالًا علَىٰ القدَر، فكذَا الدُّعاء بالنَّجاةِ مِنَ النَّار ونحوه، والله أعلم»، انتهىٰ(١).

وقد سُئل شَيْخ الإسْلَامِ أبو العبَّاس ابن تَيمِيَّة -رحمه الله تعالىٰ- عن الحديث الَّذِي ورد: «**إِنَّ اللهَ قَبَضَ قَبْضَتَيْنِ، فَقَالَ: هَذِهِ لِلجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي، وَهَذِهِ لِلنَّارِ وَلَا أُبَالِي**»، فهَل هَذَا الحَدِيث صَحِيح، واللهُ قبَضَها بنَفسِه أو أمَر أحدًا مِن المَلائكةِ بقَبضِها؟ والحَدِيث الآخَر في: «**أَنَّ اللهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ أَرَاهُ ذُرِّيَّتَهُ عَنِ اليَمِينِ وَالشِّمَالِ ثُمَّ قَالَ: هَؤُلَاءِ إِلَىٰ النَّارِ وَلَا أُبَالِي، وَهَؤُلَاءِ إِلَىٰ الجَنَّةِ وَلَا أُبَالِي**»، وهَذَا في «الصحيح»(٢).

فأجَابَ رحمه الله تعالىٰ: نعَم، هَذَا المَعنىٰ مَشهُورٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن وُجوهٍ مُتعَدِّدة مثل ما في «موطأ مالك»، و«سنن أبي داود»، و«النَّسائي»، وغيره عن مسلم بن يَسار، وفي لفظٍ عن نُعَيم بن ربيعة أنَّ عُمَر بن الخطَّاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سُئِل عن هَذِهِ الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف:١٧٢]، الآية - فذكَر الحَدِيث وقد تقَدَّم ذِكرُه قريبًا-.

---

(١) انظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٦/ ٢١٣).

(٢) لم أقف عليه في «الصحيح»، وإنما عند أحمد ورجاله رجال «الصحيح»، وقد سبق.

قال: وفِي حَدِيث الحَكَم بن سُفيَان عن ثابِت عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ قبَضَ قَبْضَةً، فقَالَ: إِلَىٰ الجَنَّةِ بِرَحْمَتِي، وَقَبَضَ قَبْضَةً، فقَالَ: إِلَىٰ النَّارِ وَلا أُبَالِي**».

وهَذَا الحَدِيث ونحوه فِيه فَصْلَان:

أَحَدُهُما: القدَر السَّابق، وهو أنَّ اللهَ سبحانه عَلِمَ أَهْلَ الجَنَّةِ مِنْ أهْلِ النَّار مِن قَبْل أن يَعمَلُوا الأعمَال، وهَذَا حقٌّ يَجب الإيمان به، بل قد نَصَّ الأئمَّة كمَالكٍ، والشَّافعي، وأحمَد أنَّ مَن جَحَد هَذَا؛ فقَد كفَر، بل يَجِب الإيمَانُ أنَّ اللهَ عَلِمَ ما سيَكُون كله قبْلَ أنْ يَكُون، ويَجِب الإيمَان بما أخبَر به مِن أنَّه كتَبَ ذَلِك، وأخبَر به قبل أنْ يَكُون كما في «صحيح مسلم» عن عَبدِ الله بن عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إِنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ**»(١).

وذَكَر الشَّيخ -أيضًا- حَدِيث عِمْرَان بن حُصَيْنٍ الَّذِي فيه: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ**»، وقد تقدَّم ذِكرُه.

وذَكَر -أيضًا- حديث العِربَاض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «**إِنِّي عِنْدَ اللهِ مَكْتُوبٌ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَإِنَّ آدَمَ لَمُنْجَدِلٌ فِي طِينَتِهِ**» الحديث(٢)،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٨) (١٧٢٠٣)، والطبراني (١٨/ ٢٥٣) (٦٣١)، والحاكم (٢/ ٦٥٦) (٤١٧٥)، وصححه الألباني بشواهده، انظر: «ظلال الجنة» (٤٠٩).

وذَكر -أيضًا- حَدِيث مَيْسَرة الفجر: قلت: يَا رَسُول اللهِ، متَىٰ كُتِبْتَ نبِيًّا؟ وفي لَفْظ: متىٰ كنتَ نبِيًّا؟ قال: «**وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالجَسَدِ**»(١).

وذَكَر -أيضًا- حديث ابن مَسعُود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فِيمَا يكتب للجَنِين، وهُو في بَطْن أُمِّه، وقد تقَدَّم ذِكْرُه.

وذكَر -أيضًا- حَدِيث علِي بن أَبِي طَالِب الَّذِي فِيه: «**مَا مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ**»، وقد تقدم ذكره.

وذكَر -أيضًا- الحديث الَّذِي فيه أنَّه قِيلَ: يا رَسُول اللهِ، أَعُلِمَ أَهْلُ الجَنَّةِ مِن أهْلِ النَّار؟ فقَالَ: «**نَعَمْ**»، فَقِيل له: فَفِيم العمَل؟ قال: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»(٢)، ثُم قَال: فبيَّن النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أنَّ اللهَ عَلِم أَهْل الجَنَّةِ مِن أهْلِ النَّار، وأنه كتب ذَلِك ونَهاهُم أنْ يَتَّكِلُوا علَىٰ هَذَا الكِتَاب، ويَدَعُوا العمَل كما يفعله المُلحِدُون، وقال: كلٌّ مُيسَّر لِمَا خُلِق له، وأنَّ أَهْل السَّعَادَة مُيَسَّرون لعمَل أَهْل السَّعَادَة، وأَهْل الشَّقَاوَة مُيَسَّرون لعمَل أَهْل الشَّقَاوَة، وهَذَا مِن أحسَن ما يَكُون مِن البيَان، وذَلِك أنَّ الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ يَعلَم الأمُور علَىٰ ما هي عليه، وهو قد جعل للأشيَاء أسبابًا تَكُون بها، فيَعلم أنها تكون بتِلْكَ الأسبَاب كمَا يعلم أنَّ هَذَا يُولَد له بأنْ يَطَأ امرأة فيُحْبِلَها.

فلَوْ قال هَذَا: إذا علم اللهُ أنه يُولَد لي فلَا حاجَةَ إلىٰ الوَطْء، كان أحمق؛ لأنَّ اللهَ

---

(١) أخرجه ابن سعد (٧/ ٦٠)، والطبراني (٢٠/ ٣٥٣) (٨٣٣)، والحاكم (٢/ ٦٦٥) (٤٢٠٩)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (٤١٠).

(٢) سبق.

علم أن سَيكُون بما يقدِّره مِن الوطء، وكذَلِك إذا علم أنَّ هَذَا يُنبِتُ له الزَّرع بما يسقيه مِن المَاء، ويَبْذُره من الحَبِّ.

فلو قال: إذَا علم أن سَيكُون فلَا حاجةَ إلىٰ البذر؛ كان جاهِلًا ضالًّا، لأنَّ الله علِمَ أن سيكون بذَلِك، وكذَلِك إذا علم اللهُ أنَّ هَذَا يشبَع بالأكْلِ، وهَذَا يَروىٰ بالشُّرب، وهَذَا يَمُوت بالقَتْل؛ فلابد من الأسباب التي علِمَ اللهُ أنَّ هَذِهِ الأمُور تكُون بها، وكذَلِك إذا علم أنَّ هَذَا يكون سعِيدًا في الآخِرَة، وهَذَا يكون شقِيًّا في الآخِرَة.

قلنا: ذَلِك لأنه يعمل بعمل الأشقياء، فالله عَلِمَ أنه يَشقَىٰ بهَذَا العمَل، فلَوْ قِيل: هو شَقِي، وإنْ لم يَعْمَل كان باطِلًا؛ لأنَّ اللهَ لا يُدخِل النَّارَ أحدًا إلَّا بذَنبِه، كمَا قال تعالىٰ: ﴿**لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ أَجۡمَعِينَ**﴾ [ص:٨٥]، فأقسم أنه يَملؤُها مِن إبلِيس وأتبَاعِه، ومَنِ اتَّبَع إبلِيسَ فقَدْ عصىٰ اللهَ تعالىٰ، ولا يُعاقِبُ اللهُ العَبْدَ علىٰ ما علِمَ أنه يعمله حتىٰ يَعْمَله.

ولهَذَا، لمَّا سُئل النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَن أطْفَالِ المُشرِكين، قال: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**»(١)، يَعنِي إنَّ اللهَ يَعْلَم ما يَعمَلُون لو بلَغُوا.

وقد رُوِيَ أنَّهم في القِيَامة يُبعَث إلَيْهِم رَسُول، فمَنْ أطاعَهُ دخَلَ الجنَّة، ومَن عصَاهُ دخَلَ النَّار(٢)، فيَظْهَر ما علِمَه فِيهم مِنَ الطَّاعة والمَعصِيَة.

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٤)، ومسلم (٢٦٥٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر لفظ الحديث المقصود به هنا، حيث قال: «... ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي حَدِيثٍ إِسْنَادُهُ مُقَارِبٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ =

وكذَلِك الجنَّة خلقَها اللهُ لأهْلِ الإيمان بهِ وطَاعَته، فمَن قَدَّر أنَّه يَكُون مِنهُم يسَّره للإيمَان والطَّاعة، فمَنْ قال: أنَا أدْخُل الجنَّة سَواء كنتُ مُؤمِنًا أو كافرًا إذَا عَلم أنِّي مِن أهلِهَا؛ كان مفتريًا علَىٰ الله فِي ذَلِك، فإنَّ اللهَ إنَّما علم أنَّه يَدخُلها بالإيمَان، فإذَا لم يَكُن معَهُ إيمَان لم يَكُن هَذَا هو الَّذِي علِمَ اللهُ أنَّه يَدخُل الجنَّة، بل مَن لم يَكُن

=

قَالَ: «**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ فَإِنَّ اللهَ يَمْتَحِنُهُمْ وَيَبْعَثُ إِلَيْهِمْ رَسُولًا فِي عَرْصَةِ الْقِيَامَةِ فَمَنْ أَجَابَهُ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ وَمَنْ عَصَاهُ أَدْخَلَهُ النَّارَ**»...». انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٢٤٦).

ولم أقف علىٰ هذا اللفظ، وقد ورد نحو هذا المعنىٰ عن عدد من الصحابة بألفاظ مختلفة، ذكرها الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الصحيحة» (٢٤٦٨).

منها ما رواه الطبراني (١/ ٢٨٧) (٨٤١) -واللفظ له-، وأحمد (٤/ ٢٤) (١٦٣٤٤)، وابن حبان (١٦/ ٣٥٦) (٧٣٥٧)، وغيرهم، عن الأسود بن سَريع رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا: «**أَرْبَعَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُدْلُونَ بِحُجَّةٍ: أَصَمُّ لا يَسْمَعُ، وَرَجُلٌ أَحْمَقُ، وَرَجُلٌ هَرِمٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْفَتْرَةِ، فَأَمَّا الْأَصَمُّ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، جَاءَ وَالصِّبْيَانُ يَقْذِفُونِي بِالْبَعْرِ، وَأَمَّا الْهَرَمُ فَيَقُولُ: لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَمَا أَعْقِلُ، وَأَمَّا الَّذِي مَاتَ فِي الْفَتْرَةِ فَيَقُولُ: رَبِّ مَا أَتَانِي رَسُولُكَ، فَيَأْخُذَ مَوَاثِيقَهُمْ لَيُطِيعُنَّهُ، فَيُرْسِلَ إِلَيْهِمْ رَسُولًا أَنِ ادْخُلُوا النَّارَ، قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ دَخَلُوهَا لَكَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا**»، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٤٣٤)، ولكن ليس فيه ذكر المولود، يعني من أولاد المشركين.

وقد اختلف العلماء في حكم أطفال المشركين الذين ماتوا قبل البلوغ علىٰ أقوال؛ ذكرها الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «طريق الهجرتين» (ص٣٨٧ وما بعدها)، ورجح قول من قال بأنهم يمتحنون في عرصات القيامة، وهو اختيار طائفة من أهل العلم، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٣١٢)، وانظر كذلك: «مجموع فتاوىٰ العلامة ابن باز» (٣/ ١٦٣، ١٦٤).

مؤمنًا، بل كافِرًا فإنَّ اللهَ يعلم أنَّه مِن أهل النَّار لا مِن أَهْل الجَنَّةِ.

ولهَذَا أَمَر النَّاس بالدُّعاء والاستِعَانة بالله، وغير ذَلِك مِن الأسبَاب، ومِن قال: أنَا لا أدعُو ولا أسأل اتِّكالًا علَىٰ القدَر؛ كان مخطِئًا أيضًا؛ لأنَّ الله جعَل الدُّعاء والسُّؤال مِن الأسبَاب التي ينَال بها مَغفِرَته ورَحْمَته وهُدَاه ونَصْره ورِزقَه، وإذَا قدر للعَبدِ خيرًا يَنالُه بالدُّعاء لم يَحصُل بدُونِ الدُّعاء، وما قدرَه الله وعَلِمَه مِن أحوَال العِبَاد وعواقِبهم، فإنَّما قَدَّره بأسبَابٍ يَسُوق المَقَادير إلىٰ المَواقِيت فلَيْسَ في الدُّنيا والآخِرَة شيءٌ إلَّا بسَببٍ، واللهُ خالِقُ الأسبَاب والمُسَببات.

ولهَذَا قال بعضهم: الالتِفَات إلَىٰ الأسبَاب شِركٌ في التَّوحيد، ومَحو الأسبَاب أنْ تكُون أسبابًا نقصٌ في العَقل، والإعرَاض عن الأسبَاب بالكُلِّية قَدحٌ في الشَّرع، ومُجرَّدُ الأسبَاب لا يُوجب حصولَ المُسَبَّبِ، فإنَّ المطَر إذَا نزَلَ وبُذِرَ الحَبُّ لم يَكُن ذَلِك كافِيًا فِي حصُولِ النَّبات، بل لَابُدَّ مِن ريح مُرْبِيَةٍ بإذن الله، ولابُد مِن صَرْف الآفاتِ عَنهُ، فلَابد مِن تمَام الشُّروط، وزَوال المَوانع، وكل ذَلِك بقضَاءِ الله وقدَره، وكذَلِك الولَد لَا يُوجَد بمُجرَّد إنزَال المَاء في الفَرْج، بل كم مَن أنزَل ولم يُولد له، بل لَابُد مِن أنَّ اللهَ شاء خَلْقَه، فتَحبَل المَرأةُ وتُربِّيَه في الرَّحِم وسَائر ما يتم به خَلْقه مِن الشُّروط، وزَوال المَوانع.

وكذَلِك أَمْر الآخِرَة، ليس بمُجرَّد العمَل ينَال الإنسَان السَّعادة، بل هي سبَب؛ ولهَذَا قال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّهُ لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمُ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ**»، قالوا: ولا أنت يا رَسُول

اللهِ؟ قال: «**وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ**»[١]، وقد قال: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢]، فهَذِهِ الباء باء السَّبب، أي: بسَبب أعمَالِكُم، والَّذِي نفَاهُ النَّبِيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ باء المُقابَلة، كما يُقال: (اشتَريْتُ هَذَا بهَذَا)، أي: ليْسَ العمَل عِوضًا وثَمنا كافِيًا في دُخول الجنَّة، بل لابد مِن عَفْوِ اللهِ وفَضْله ورَحْمَته، فبِعَفْوِه يَمْحُو السَّيئات، وبرَحْمَتِه يأتِي بالخَيْرات، وبفَضْلِه يُضَاعف البَركَات.

وفِي هَذَا المَوضِع ضلَّ طَائفَتان مِن النَّاس، فريق آمَنوا بالقدَر، وظنُّوا أنَّ ذَلِك كافٍ في حصُول المَقصُود، فأعرَضُوا عن الأسبَاب الشَّرعية والأعمَال الصَّالحة، وهؤلاء يؤُول بِهم الأمرُ إلَىٰ أن يَكفرُوا بكُتُب اللهِ ورُسلِه ودِينِه، وفَريقٌ أخَذُوا يَطلبُون الجَزاء مِن الله كمَا يطلبه الأجِيرُ مِنَ المُستَأجِر؛ مُتَّكلِين علَىٰ حَوْلِهم وقُوَّتِهم وعَمَلِهم، وكما يطلبه المَمَالِيك، وهَؤلَاء جُهَّال ضُلَّال، فإنَّ الله لم يأمُر العِبَاد بما أمرَهُم به حاجَةً إلَيْهِ، ولَا نَهاهُم عمَّا نَهاهُم عنه بُخلًا به، ولكن أمرَهُم بما فيه صلَاحهم، ونَهاهُم عمَّا فيه فسَادهم، وهو سُبحانه كما قال: «**يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلَغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلَغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي**»[٢]، فالمَلِك إذَا أمر مَمْلُوكِيه بأَمْرٍ أمرَهُم لحَاجتِه إلَيْهِم، وهم فعَلُوه بقُوَّتِهم التي لم يَخْلُقها لَهُم، فيُطالِبون بجَزاء ذَلِك، والله تعالىٰ غنِيٌّ عن العَالَمِين.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٦٣)، ومسلم (٢٨١٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

فإنْ أحسَنُوا؛ أحسَنُوا لأنفسهم، وإنْ أساؤوا فعلَيْهَا، لهُم ما كسَبُوا، وعلَيْهِم ما اكتسَبُوا، ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦]».

إلىٰ أن قال: «فمن أعرَضَ عن الأمرِ والنَّهي، والوَعْد والوَعِيد؛ ناظِرًا إلىٰ القدَر؛ فقَد ضَلَّ، بل المُؤمِن كمَا قال تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥]، فنَعْبده اتِّباعًا للأمر، ونَستَعِينه إيمانًا بالقدَر، فمَنْ ظَنَّ أنَّه يُطِيع اللهَ بِلَا مَعُونَته كما يزعم القدَرِيَّة والمَجُوسيَّة؛ فقَدْ جَحَد قُدرَة الله التَّامَّة، ومَشِيئَته النَّافذة، وخَلْقَه لكُلِّ شَيْءٍ.

ومَن ظَنَّ أنه إذَا أُعِينَ علَىٰ ما يُرِيد، ويُسِّر له ذَلِك؛ كان محمودًا، سَواءً وافَقَ الأمرَ الشَّرعي أو خَالفَه فقَدْ جحَدَ دِينَ الله، وكذَّب بكُتبه، ورُسلِه، ووَعْدِه ووَعِيدِه، واستحَقَّ مِن غضَبهِ وعِقَابه أعْظَم مِمَّا يَسْتَحِقه الأوَّل، فإنَّ العَبْدَ قد يُرِيد ما يَرْضَاه، ويُحِبُّه، ويَأمُر به، ويُقرِّب إليه، وقد يُرِيد ما يُبغِضُه اللهُ، ويَكْرَهُه ويُسْخِطُه، ويَنهىٰ عنه، ويعذب صَاحِبه، فكلٌّ مِن هذَيْنِ قد يُسِّر له ذَلِك كما قال النبيُّ ﷺ: «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَسَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ**»(١)، ولمَّا كان العَبْدُ مُيسَّرًا لِمَا لا يَنفَعُه، بل يضره مِن معصية الله، والبَطَر، والطُّغيَان، وقد يقصد عبادة الله، وطَاعَته، والعمَل الصَّالح، فلَا يتَأتَّىٰ له ذَلِك؛ أمرَ في كلِّ صلَاة أنْ يَقُول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

---

(١) سبق.

والعَبْدُ لَهُ فِي المَقْدُور حالَان:

حالٌ قَبْل القدَر.

وحال بَعْدَه.

فعلَيْهِ قبْلَ المقدور أنْ يَستَعِين بالله، ويتوكَّل عليه، ويَدْعُوه، فإذَا قُدِّر المَقْدُور بغَيْرِ فِعْلِه؛ فعلَيْهِ أنْ يَصْبِر عليه، أو يَرْضَىٰ به، وإنْ كانَ بفِعْلِهِ، وهو نعمة؛ حَمِدَ اللهَ عَلىٰ ذَلِك، وإن كان ذنبًا استَغْفرَ إليه من ذَلِك.

وله في المَأمُور حالَان:

حَالٌ قَبْل الفِعْل، وهو العَزْم علَىٰ الامتِثَال، والاستِعَانة بالله علىٰ ذَلِك.

وحالٌ بَعْد الفِعْل، وهو الاستِغفَارُ مِن التَّقصِير، وشُكْر الله علَىٰ ما أنْعمَ به مِنَ الخَيْرِ.

وَقالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**احْرِصْ عَلَىٰ مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجِزَنَّ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ (لَوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**»(١)، فأمرَهُ إذا أصابَتْهُ المَصَائب أنْ يَنظُر إلىٰ القدَر، ولا يتحسَّر علَىٰ المَاضِي، بل يَعْلَم أنَّ ما أصابَهُ لم يَكُن ليُخْطِئه، وأنَّ ما أخطأَهُ لم يكُن ليُصِيبَه، فالنَّظَر إلىٰ القدَر عند المصَائب والاستِغفَار عند المَعائِب، قال تعالىٰ: ﴿**مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن**

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴿٢٢﴾ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ ﴾ [الحديد:٢٢، ٢٣] ، وقال تعالىٰ: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥۚ ﴾ [التغابن:١١].

قال عَلْقَمة وغيرُه: هو الرَّجُل تُصِيبُه المُصِيبَة فيعلم أنَّها مِن عند الله فيَرْضَىٰ ويسلم»، انتهىٰ كلَامه مُلخَّصًا(١).

وقال شَيْخ الإِسْلَامِ -أيضًا- في جَوابٍ آخَر: «وأمَّا الإقرَار بتَقْدِيم عِلْم الله، وكِتَابه لأَفْعَال العِبَادِ، فهَذَا لم يُنكِرْهُ إلَّا الغُلَاة مِن القدَرِيَّة وغيرهم، وإلَّا فجُمْهُور القدَرِيَّة مِن المُعتَزِلة وغيرهم يُقِرُّونَ بأنَّ الله عَلِمَ ما العِبَاد فَاعِلُون قبْلَ أنْ يَفْعَلُوه، ويُصَدِّقون بمَا أخبر به الصَّادق المَصدُوق مِنْ أنَّ اللهَ قدَّر مقَادِير الخلَائق قبْلَ أن يخلقهم، كما ثبَتَ في «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ**»(٢).

وذكَرَ الشَّيخ -أيضًا- حديث عِمْرَان بن حُصَيْنٍ: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ**»، وحديث ابن مسعود: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ**»، وقد تقدم ذكرهما.

ثم قال: «فهَذَا يقرُّ به أكثرُ القدَرِيَّة، وإنَّما يُنكِرُه غُلَاتُهم، كالَّذِين ذكَرُوا لعَبْدِ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٦٥).

(٢) سبق تخريجه.

اللهِ بن عُمَر في الحديث الَّذِي رواه مسلم في أول «صحيحه»، بحيث قيل له: «قِبَلَنا أقوامٌ يَقرءون القرآنَ ويَتَقَفَّرُون العِلم يزعمون أنْ لا قَدَرَ وأنَّ الأمرَ أُنُفٌ، قال: فإذا لقيتَ أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم مني برءاء»(١)؛ ولهَذَا كفَّرَ الأئمَّةُ كمَالكٍ، والشَّافعِيِّ، وأحمَدَ مَنْ قال: إنَّ اللهَ لم يَعْلَمْ أَفْعَال العِبَادِ حتَّىٰ يعملوها؛ بخلاف غيرهم مِن القدَرِيَّة»، انتهىٰ من (٨/ ٤٢٩-٤٣٠) «مجموع الفتاوىٰ».

قَالَ ابْنُ القيم -رحمه الله تعالىٰ- في الباب السَّابع من كتابه «شفاء العليل»(٢):

«يَسبق إلىٰ أفهام كثير مِن النَّاس أنَّ القَضَاء وَالقدَر إذا كان قد سبق فلَا فائِدةَ في الأعمَال، وأنَّ ما قضَاهُ الرَّبُّ سبحانه وقَدَّرَهُ لَابُدَّ مِن وقوعه؛ فتوَسُّط العمَل لا فائدَةَ فيه، وقد سبَقَ إيرَاد هَذَا السُّؤال مِنَ الصَّحابة علَىٰ النبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ؛ فأجَابَهُم بِمَا فيه الشِّفَاء والهُدَىٰ».

ثُمَّ ذَكَر ابنُ القيِّم حَدِيثَ علِيِّ بْنِ أبي طالِبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ الَّذِي فيه: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**...»، وحديث جابر في سُؤال سُرَاقةَ بن مالِك بن جُعشم، وحديث عِمْرَان بن حُصَيْنٍ الَّذِي فيه: «**أَعُلِمَ أَهْلُ الجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟**»، وحَدِيثَه -أيضًا- في سؤال الجُهَني أو المُزَنِي، وحديث ابن عمران عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ قال: «يَا نبِيَّ الله، فعلَىٰ مَا نَعْمَل؟»، وقد تقَدَّم ذِكْرُ هَذِهِ الأحاديث قريبًا فلتُراجَع.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ القيِّم رحمه الله تعالىٰ: «فاتَّفقَتْ هَذِهِ الأحاديث ونظَائرُهَا علَىٰ أنَّ

(١) أخرجه مسلم (٨).

(٢) (ص٢٤ وما بعدها).

القدَر السَّابقَ لا يمنع العمَل، ولَا يُوجِب الاتِّكَال عليه، بَلْ يُوجِبُ الجِدَّ والاجتِهَاد، ولهَذَا لمَّا سمِعَ بَعْضُ الصَّحابة ذَلِك قال: مَا كُنت أشَدَّ اجتهادًا مِنِّي الآن.

وهَذَا مِمَّا يدُلُّ علَىٰ جَلالة فِقْهِ الصَّحابة، ودِقَّة أفهَامِهِم، وصِحَّة علُومِهِم، فإنَّ النبِيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أخبرَهُم بالقدَر السَّابق وجرَيَانِه علَىٰ الخَلِيقَة بالأسبَاب، فإنَّ العبد يَنال ما قُدِّر له بالسَّبب الَّذِي أُقْدِرَ علَيْه، ومُكِّنَ منه، وهُيِّئَ له، فإذَا أتَىٰ بالسَّبب أوْصلَهُ إلىٰ القدَر الَّذِي سبق له في أُمِّ الكتاب، وكُلَّما زاد اجتهادًا في تَحْصِيل السَّبب؛ كان حصُول المَقْدُور أدْنَىٰ إليه.

وهَذَا كمَا إذَا قُدِّرَ له أن يكون مِن أعْلَم أهْلِ زمَانِه، فإنَّهُ لا ينال ذَلِك إلَّا بالاجتِهَاد، والحِرْص علَىٰ التَّعلُّم وأسبَابه، وإذَا قُدِّر له أنْ يُرزَق الوَلَد لم يَنل ذَلِك إلَّا بالنِّكَاح أو التَّسَرِّي والوَطْء، وإذَا قُدِّر له أنْ يستغل مِن أرْضهِ مِنَ المغل كذا وكذا لم ينَلْه إلا بالبَذْر، وفِعْل أسباب الزَّرع، وإذا قُدِّر الشِّبع والرِّي فذَلِك موقوف علىٰ الأسباب المحصلة لذَلِك من الأكل والشُّرب، وهَذَا شأنُ أمُورِ المعَاشِ والمَعاد، فمَن عطَّل العمَل اتِّكَالًا علَىٰ القدَر السَّابق؛ فهُو بمَنْزِلَةِ مَن عَطَّل الأكل والشرب، والحرَكةَ في المَعاشِ وسَائر أسبَابِهِ؛ اتِّكالًا علَىٰ ما قُدِّرَ له.

وقد فطر الله سبحانه عبادَه علىٰ الحرص علىٰ الأسباب التي بها مرَامُ معَاشِهم ومصَالِحِهم الدُّنيوِيَّة، بل فطَر اللهُ علَىٰ ذَلِك سائِرَ الحيَوانات، فهكذا الأسباب التي بها مصَالِحهم الأُخْرَوِيَّة في مَعادهم، فإنَّهُ سبحانه ربُّ الدُّنيا والآخرة، وهو الحَكِيمُ بما نصبه مِن الأسبَابِ في المَعاشِ والمَعاد، وقد يسَّر كُلًّا مِن خَلْقه لِمَا خلَقَهُ له في الدُّنيا

والآخِرَة؛ فهُوَ مُهَيَّأٌ له، مُيَسَّرٌ له، فإذَا عَلِمَ العبد أنَّ مصالح آخرته مُرتبِطَةٌ بالأسباب المُوصلَةِ إليها؛ كان أشدَّ اجتِهادًا في فعْلِهَا مِنَ القِيَامِ بها منه في أسبَابِ مَعاشِه ومَصَالح دُنيَاه، وقد فَقِهَ هَذَا كُلَّ الفِقْهِ مَن قال: ما كنت أشد اجتهادًا مِنِّي الآن.

فإنَّ العَبْدَ إذَا عَلِم أنَّ سلوك هَذَا الطَّريق يُفْضِي به إلىٰ رِيَاض مُونِقَة[1]، وبسَاتِين معجبة، ومسَاكن طيِّبة، ولذَّة ونَعِيم لا يَشُوبه نكَد ولا تعَب؛ كانَ حِرْصُه علىٰ سُلوكها، واجتِهادُه في السَّير فيها بحَسبِ عِلْمِه بما يُفضِي إليه...».

إلىٰ أن قال: «فالقدَر السَّابق مُعِينٌ علَىٰ الأعمَال، ومَا يحث عليها ومقتضٍ لها، لا أنه مُنافٍ لها، وصَادٌّ عَنْهَا، وهَذَا مَوْضِع مَزلَّة قدَم، مَنْ ثبتَتْ قدَمُه؛ فازَ بالنَّعِيم المُقِيم، ومَن زَلَّت قدَمُه عنه هوَىٰ إلىٰ قَرارِ الجَحِيم.

فالنبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أرْشَد الأمة في القدَر إلىٰ أمرَيْنِ؛ هُمَا سَببَا السَّعادةِ:

الإيمان بالأقدار، فإنَّه نِظَامُ التَّوحيد.

والإتيَان بالأسبَابِ التي توصل إلىٰ خَيرِه، وتَحْجز عن شَرِّه.

وذَلِك نظام الشَّرع، فأرشدهم إلىٰ نظام التَّوحِيد والأمْر؛ فأبَىٰ المُنحَرِفُون إلَّا القَدْح بإنكَارِهِ في أصْلِ التَّوحِيد، أو القدح بإثبَاتِه في أصل الشَّرع، ولم تَتَّسِع عقولهم التي لم يُلْقِ اللهُ عليها مِن نُورِهِ للجَمْع بَيْنَ ما جَمعت الرُّسُل جميعُهم بينه، وهو القدَر، والشَّرع، والخَلْق، والأَمْر، وهَدَىٰ اللهُ الَّذِين آمَنُوا لِمَا اختَلفُوا فيه مِن الحق

---

(١) المونق: بمعنىٰ الحسن والمليح والنضير والبهيج. انظر: «الألفاظ المؤتلفة» (ص٢١١).

بإذنه، واللهُ يهدي مَن يَشاء إلىٰ صِراطٍ مُستَقِيم.

والنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَدِيدُ الحِرص علَىٰ جمع هذَيْنِ الأمرَيْن للأُمَّة، وقد تقَدَّم قوله: «**احْرِصْ عَلَىٰ مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجِزَنَّ**»، وإنَّ العاجِزَ مَن لم يتَّسِع للأمْرَين»، انتهىٰ(١).

وأمَّا قَوْل ابنِ مَحمُود: «والتَّحقِيق أنَّ الكتابة نوعان: كِتَابة هي عِبارة عن سَبْقِ عِلْم الله بالأشيَاءِ قَبْلَ وقُوعِهَا، وأنَّ الله يعلم أحوَال خَلْقِه، ومَا هُم عَامِلُونَ وهُم في بُطونِ أُمَّهاتِهم، فهَذِهِ لا تتبدَّل ولا تتغيَّر، وتُسَمَّىٰ كتابة الأزل».

فجَوابُه مِن وُجُوه:

أحَدهَا: أنْ يُقَال: ليْسَ ما ذكَرَهُ بتحقيق، وإنَّما هو في الحَقِيقَة تَخْلِيط وتَلْبِيس، كمَا سيأتِي بيانُه إنْ شَاءَ اللهُ تعَالىٰ.

الوجه الثَّاني: أنَّ ما ذَهَب إليه مِن تَنوِيع الكِتَابة فِيمَا يتَعلَّق بالجَنِين لا أصْلَ لَه، ولَم يَسْبِقْهُ أحَدٌ إلَىٰ هَذَا التَّنوِيع البَاطِل.

يُوَضِّح ذَلِك الوجه الثَّالث، وَهُو: أنَّ العِلْم القَائم بالذَّات لَا يُسَمَّىٰ كتَابة، وإنَّما يُسَمَّىٰ عِلمًا فقَط.

ولَا أعْلَم أحدًا سبَقَ ابْنَ مَحمُود إلَىٰ القَوْل بأنَّ العِلْم القَائم بالذَّات يُسَمَّىٰ كتَابة، ولا أظن أنَّ عاقِلًا يُوافِقُه علىٰ هَذِهِ التَّسمِيَة المُحْدَثَة.

---

(١) انظر: «شفاء العليل» (ص٢٥).

الوجه الرَّابع: أنَّ ابْنَ مَحمُود زعَمَ أنَّ الكِتَابَة نَوْعَان، ولم يَذكُر سِوَىٰ سَبْقِ عِلْمِ الله بالأشيَاء قَبْل وقُوعِهَا، وزعَم أنَّها تُسَمَّىٰ كتابة الأزَل، ولم يَذكُر النَّوع الثَّاني؛ فصَارَ أحَد نَوْعَيه باطِلًا والآخر مَعدُومًا.

الوجه الخامس: أنَّ النبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نصَّ في حَدِيثِ ابن مَسعُود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ علَىٰ أنَّ المَلَك يُرسَل إلىٰ الجَنِين إذَا تمَّ له مِئَةٌ وعِشرُونَ يومًا فينفخ فيه الرُّوح، ويُؤمَر بأرْبَع كلِمَات، يكتب رزقه، وأجَله، وعمَله، وشَقِي أو سَعِيد.

ونَصَّ -أيضًا- في حَدِيث حُذَيفة بن أَسِيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ المَلَك يَقُول: «**يَا رَبِّ، أَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَيُكْتبَانِ، فيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، أَذَكَرٌ أَوْ أُنْثَىٰ؟ فَيُكتبَانِ، وَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَأَثَرُهُ، وَأَجَلُهُ، وَرِزْقُهُ، ثُمَّ تُطْوَىٰ الصُّحُفُ فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ**»(١).

وفي رواية: «**أَنَّ المَلَكَ يَقُولُ: يَا رَبِّ، أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَىٰ؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، ويَكْتُبُ المَلَكُ، ثُم يَقُولُ: يَا رَبِّ، أَجَلُهُ؟ فَيَقُولُ رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ المَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ، رِزْقُهُ؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُبُ المَلَكُ، ثُمَّ يَخْرُجُ المَلَكُ بِالصَّحِيفَةِ فِي يَدِهِ، فَلَا يَزِيدُ عَلَىٰ مَا أُمِرَ وَلَا يَنْقُصُ**»(٢).

وفي النُّصوص علَىٰ كتابة الملَك لما يقضي اللهُ في الجَنِين، وعلَىٰ طَيِّ الصُّحُف، وخُروج الملَك بها في يَدِه، وأنَّه لا يزيد علَىٰ ما أمر به، ولا ينقص - أبْلَغ ردٍّ علَىٰ ما ابتدَعَهُ ابنُ محمود، وخالَفَ به أهْلَ السُّنةِ وَالجمَاعَة، حيْثُ زَعَم أنَّ هَذِهِ الكتابة عِبَارة

---

(١) سبق.

(٢) سبق.

عن سَبْقِ عِلْمِ اللهِ بالأشيَاء قَبْل وقُوعِهَا، وأنَّ اللهَ يَعْلَم أحوَال خلقه وما هم عاملون وهُم في بُطون أمَّهاتهم.

الوَجه السَّادس: أن يُقال: لا شَكَّ أنَّ الله تعالَىٰ عالِمٌ بالأشيَاء قَبْل وقُوعِهَا وأنَّه يعلم أحوَال خلقه وما هُم عامِلُون قبل أنْ يَخلُقَهم، وعلمه تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ بجَمِيع الأشيَاء صفة من صفاته، وأمَّا الكِتَابة فهِيَ فِعْل الملَك يكتب ما أمرَهُ الله به مِن أَمْرِ الجَنِين، ثُمَّ يطوي الصَّحِيفَة التي كتب فيها، ويخرج بها في يده فلَا يزيد علَىٰ ما أمر به ولا ينقص، وفعل الملَك مَخلُوق وصَحِيفَته مَخلُوقة، ومع ذَلِك فقَد زعَم ابن محمود أنَّ كتابة المَلَك لِمَا يتَعلَّق بالجَنِين هي عبارة عن سَبْقِ عِلْم الله بالأشيَاء قَبْل وقُوعِهَا، فجعَل المَخلُوق صفة مِن صِفَات الله، وهَذَا غاية التَّخلِيط والتَّلبِيس.

الوجه السَّابع: أنْ يُقال: إنَّ الأزَلِيَّ هو القَدِيم الَّذِي لم يزَل.

قَالَ ابْنُ مَنظُور في «لسان العرب»: «الأزَل بالتَّحريك: القِدم. قال أبو مَنصُور: ومنه قولهم: هَذَا شيءٌ أزَلِي، أي: قديم. وذكَر بَعضُ أهل العِلْم أنَّ أَصْلَ هَذِهِ الكَلِمَة قولهم للقَدِيم: لم يزَل، ثُم نسب إلَىٰ هَذَا فلم يَستَقِم إلَّا بالاختِصَار، فقالوا: يزلي، ثُم أبدلت اليَاء ألِفًا؛ لأنَّها أخف، فقالوا: أزلي»، انتهىٰ[1].

وإذَا عُلم أنَّ الأزَل هو القِدَم، وأنَّ الأزلي هُو القَدِيم الَّذِي لم يزَل، فلَا يخفىٰ ما في قول ابن محمود مِن الخطَإ والتَّخطِيط، حَيثُ زَعَم أنَّ كِتَابة المَلَك لِمَا يتعلَّق بالجَنِين، وهو في بَطن أُمِّه تسمىٰ كتابة الأزَل.

(١) انظر: «لسان العرب» (١١/ ١٤).

الوَجه الثَّامن: أنْ يُقال: إنَّ كتابة المقَادِير ليْسَت بأزَلِيَّة، وإنَّما كانَت قَبْل خَلْق السَّموات والأرْض بخَمْسِين ألف سَنة، كما ثبت ذَلِك في «صحيح مسلم» مِن حَدِيث عبد الله بن عَمْرو بن العَاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد تقدَّم ذِكْره، وهَذِهِ الكتابة هي كتابة المَقادِير في اللَّوح المَحفُوظ، وإذا كانَت الكتَابة السَّابقَة علَىٰ خلق السَّموات والأرض بخَمسِين ألف سَنة، ليْسَت أزَلِيَّة فمِن باب أوْلَىٰ نَفْي الأزَلِيَّة عن كتابة ما يتَعلَّق بالجَنِين وهو في بَطْن أُمِّه.

الوجه التَّاسع: أنَّه يلزم علَىٰ القَول بأنَّ كِتَابة المَقادِير أزلِيَّة أنْ يَكُون القلَم واللَّوح المَحفُوظ أزَلِيِّين، وأن تكون الصَّحيفة التي يكتب فيها الملَك ما يتعَلَّق بالجَنِين وهو في بَطْن أُمِّه أزليَّة، وهَذَا مُوافِق لقَول الفلَاسفة القَائِلين بقِدَم العَالَم، والقَوْل بقِدَم العالَم كُفْر بِلَا نِزَاع.

وأمَّا قول ابن محمود: «وعِلْمُه سُبحَانه لا يَتعلَّق به إجبَارهم علَىٰ فِعْل الخير أو الشَّر، بل هُم عامِلُون لأنفُسِهم مُختَارُون لأعمَالهم الصَّالحة، والسَّيئة فهِيَ كسبهم ويترتب الجَزاء علَىٰ ذَلِك».

فجَوابُه: أن يُقال: إنَّ جَمِيع ما يَفعلُه العِبَاد مِن خَيْرٍ أو شَرٍّ ومَا يَعْمَلُونه مِن أعمَال صَالِحَة أو سَيِّئة، فكلُّ ذَلِك قد سبَقَ به القَضَاءُ وَالقَدَر، وكُتب في اللَّوح المَحفُوظ، وكتبه -أيضًا- الملَك الَّذِي يُرسله الله إلىٰ الجَنِين، وهُو في بَطْنِ أُمِّه، فمَا أَصَاب الإنسانَ لم يَكُن ليُخطئه، وما أخطأه لم يَكُن ليُصِيبُه، وكلٌّ ميسَّر لِمَا خُلِق له مِن سَعادة أو شَقاوة.

ومَن زعَم أنَّ العِبَاد يَعْمَلُون علَىٰ أمر مُبتدَأ لم يَسبق به القَضَاءُ وَالقَدَر ولم يُكتَب في اللَّوح المَحفُوظ، ولم يكتبه الملَك المُوكَّل بالجَنِين - فَهُوَ مِن القدرِيَّة الَّذِين سمَّاهم النَّبِيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَجُوس هَذِهِ الأُمَّة**»[1].

وأمَّا قوله: «فمَعنىٰ سَبْقِ الكِتَاب إشارة إلَىٰ سَبْق عِلْم الله بخَاتِمَة حيَاة كُلِّ إنسَان».

فجوابه مِن وَجْهَين:

أحَدهما: أنْ يُقال: أمَّا قوله: «إن سَبْق الكِتَاب إشارةٌ إلَىٰ سَبْق عِلْم الله بخَاتِمَة حياة كل إنسَان» فهُوَ خطأٌ ظاهر؛ لِمَا يلزم عليه من إلغَاء النَّص الصَّريح في حَدِيث ابن مَسعُود رَضِيَاللَّهُعَنْهُ «أنَّ الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ يُرسِل الملَك إلَىٰ الجَنِين فينفخ فيه الرُّوح، ويُؤمَر بأربَعِ كلِمَات، بكَتْب رِزْقِهِ، وأجَلِه، وعمَلِه، وشَقِيٌّ أو سَعِيد»[2]، وإلغَاء ما جاء في حديث حذيفة بن أَسيد رَضِيَاللَّهُعَنْهُ أنَّ الملَك يقول: «يا ربِّ، أشَقِيٌّ أو سَعِيد؟ فيكتبان، فيَقُول: أي ربِّ، أذكَر أو أُنثَىٰ؟ فيكتبان، ويكتب عمله، وأثره، وأجله، ورزقه، ثُم تُطْوَىٰ الصُّحف، فلَا يُزَاد فيها ولا يُنقَص»[3].

وفي رواية: «ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده، فلا يزيد علىٰ ما أمر ولا

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩١) وغيره، من حديث ابن عمر رَضِيَاللَّهُعَنْهُمَا، وحسنه الألباني، انظر: «المشكاة» (١٠٧).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

ينقص»(١)، فَفِي هَذَا الحَدِيث الصَّحيح النَّص علَىٰ الكِتَابة، وعلَىٰ الصُّحُف التي يَكتب الملَك فِيهَا ما يقْضِي اللهُ في الجَنِين، وأنَّها تُطوَىٰ، ويخرج الملَكُ بِهَا في يَدِه.

وعلَىٰ قَوْل ابن مَحمُود تكُون كِتَابَة المَلَك، والصُّحُف التي يَكتب فِيهَا، ثُمَّ يَطويها ويَخرج بها في يَدِه اسمًا لَا مُسمَّىٰ له، ولفْظًا لا مَعْنًىٰ لَه، وأنْ تَكُون النُّصوص علَىٰ الكِتَابة والصُّحف وطَيَّها، وخُروج الملَك بِهَا في يَدِه لغوًا لا فَائِدةَ في ذِكْرِه، ومَا لَزِم علَيْه ما ذكَرْنا؛ فهُوَ قَوْل سُوء يجب اطِّراحه ورَدُّه.

الوَجْه الثَّاني: أنْ يُقَال: لَاشَكَّ أنَّ الله عالَم بخَاتمة حيَاة كُلِّ إنسَان، وعلمُه بذَلِك أزَلي لَا أوَّل لَه، وأمَّا كِتابَة الملَك لِمَا يتعلَّق بالجَنِين وهُوَ في بَطنِ أُمِّه؛ فكَانَ أوَّلها حين حملَتْ حَوَّاء بأوَّل أوْلَادها، ولا تَزال مُستَمِرَّة لكُلِّ جَنين إلَىٰ يَوْم القِيَامة، ومَن جَعل هَذِهِ الكتابة، وعِلْم الله الأزَلِي شيئًا واحِدًا فقَدْ جمَع بيْنَ ما فرَّقَ الله بيْنَهُ، وتأوَّل كلَام رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علَىٰ غَيْرِ ما يُراد بِه.

وأمَّا قَوْله عَن الَّذِي يُختَم له بسُوءِ الخَاتمة: أنَّه الرَّجُل يُولَد مُؤمِنًا بيْنَ أبوَيْنِ مُؤمِنَيْن؛ فهُوَ يؤمن بالله، ويُحافِظ علَىٰ فرَائض الله مِن صلَاته وصِيامه وسَائر واجِبَاته، ويجتنب المُحرَّمات والمُنكَرات، ويَسِير علَىٰ هَذِهِ الطَّريقة المُستَقِيمة غالب عمُرِه، ثُمَّ يطرأ عليه الإلحاد، وفسَاد الاعتِقَاد؛ فيُكَذِّب بالقرآن، ويُكذِّب بالرَّسول فيَرْتَد عن دينه فيَمُوت علَىٰ سُوء الخَاتِمَة؛ فيَدخُل النَّار بسبب كُفْرِه وإلحَادِه الَّذِي هو خاتمة حيَاته، وليْسَ سَبْق الكتاب الَّذِي هو عبارة عن سَبْقِ عِلْم الله بتَطوُّر حالَةِ هَذَا الشَّخص

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٥).

هي التي حملَتْه علَىٰ الرِّدة وعلَىٰ سُوء الخَاتِمَة، وإنَّما وقعَتْ بِفِعْله واختِيَاره لنَفْسِه.

فجَوابه أن يُقَال: ليْسَ مِن شَرْط الَّذِي يُختم له بسُوءِ الخَاتِمَة أنْ يُولَد بين أبوَيْن مُؤمِنَين كمَا قالَهُ ابن مَحمُود، بل قد يُولَد بيْنَ أبوَيْن كافِرَين، ثُم يُسْلِم، وقَد يُولَد بَيْن أبوَيْن، أحَدهُما مُسْلِم، والآخَر كافِر، ويَكُون هو مُسلِمًا، وقد يُولَد بيْنَ أبوَيْن مُسْلِمَين، وينشَأ علَىٰ الإسْلَام، ويَعْمَل بعمَلِ أَهْل الجَنَّةِ فإذَا كانَ في آخِر عمُرِه عمل بعمَلِ أهل النَّار فدَخَل النَّار، وإنَّما يسير في جَمِيع أحوَاله وأعمَالِه الصَّالحة والطَّالِحَة مُنذ نَشْأَته إلىٰ حين مَوْتِه علَىٰ وفق ما سبق به القَضَاء وَالقدَر، وكتب في اللَّوح المَحفُوظ ثُم كتبَهُ الملَك المُوَكَّل به وهو في بَطْنِ أُمِّه، فما أَصَابَهُ لم يَكُن لِيُخطِئَه، ومَا أخطَأَهُ لم يَكُن لِيُصِيبَه، وليس معنىٰ هَذَا أنه مُجبَر علَىٰ شَيء مِن أعمَالِه، وإنَّما هُوَ يعمل باختِيَارِهِ ورَغْبَته، وأعمَاله الاختيارية تؤدِّي به إلىٰ مُوافقَة القَضَاء وَالقدَر.

وقد روَىٰ البزَّار، والطَّبَراني في «الصغير»، و«الكبير» عن العُرْسِ بن عَمِيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١) قال: سمِعتُ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إِنَّ العَبْدَ لَيَعْمَلُ البُرْهَةَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ ثُمَّ تُعْرَضُ لَهُ الجَادَّةُ مِنْ جَوادِّ الجَنَّةِ فَيَعْمَلُ بِهَا حَتَّىٰ يَمُوتَ عَلَيْهَا وَذَلِكَ لِمَا كُتِبَ لَهُ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ البُرْهَةَ مِنْ دَهْرِهِ ثُمَّ تُعْرَضُ لَهُ الجَادَّةُ مِنْ جَوادِّ أَهْلِ النَّارِ فَيَعْمَلُ بِهَا حَتَّىٰ يَمُوتَ عَلَيْهَا وَذَلِكَ لِمَا كُتِبَ لَهُ**»، قال الهيثمي: رجالهم ثقات(٢).

---

(١) العُرْس بن عَميرة الكنديُّ، قال العجلي: «من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». «الثقات» (٩٤٣).

(٢) أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (٣/ ٢٧) (٢١٥٩)، والطبراني في «الصغير» (١/ ٣٠٩) =

وأمَّا قوله: «وأمَّا الَّذي يعمل بعمَل أهل النَّار فيَسْبِق علَيْه الكِتَاب، فيَعْمَل بعمَلِ أَهْل الجَنَّةِ فيَدْخُلها؛ فهُوَ رجُلٌ يُولَد كافِرًا، ويَعِيش كافِرًا حتَّىٰ إذَا كان في آخِر عمُرِهِ تاب إلىٰ ربِّه، واستَغْفَر مِن ذَنبِه، وأسْلَم فحَسُنَ إسْلَامُه؛ فصَار يُحافِظ علَىٰ واجِبَاته مِن صلَاته وصِيَامهِ وسَائِر عبَادَاتِه حتَّىٰ ماتَ علىٰ ذَلِك».

فجوَابه أن يُقال: ليْسَ مِن شَرط الَّذِي يُختَم له بحُسنِ الخاتمة أنْ يُولَد كافِرًا، ويَعِيش كافِرًا، بل قد يُولَد بيْنَ أبوَيْن مُسْلِمَين، ويَنشأ علَىٰ الإسْلَام والأعمَال الصَّالحة، ثُم يُخالِف ذَلِك إلىٰ العمَل بأعْمَال أهل النَّار فإذَا كان في آخِر عمُرِهِ عمل بأعمال أَهْل الجَنَّةِ فدخل الجَنَّة، وقد يَكُون كافِرًا في أوَّل عمُرِه ثُمَّ يُسْلِم، ثُم يَرْتَد عن الإسْلَام، أو يعمل أعمالًا تُوجب له النَّار، فإذَا كانَ في آخِر عمُره عمَل بأعمَالِ أَهْل الجَنَّةِ فدخَل الجنَّة، وإنَّما يَسِير في جَمِيع أحوَالِه وأعمَالِه علَىٰ وفق ما سَبَق به القَضَاء وَالقدَر كمَا تقَدَّم تَقْرِيرُه، فالإيمَان بالقدَر ركن مِن أرْكَانِ الإيمان، ولا يَكُون العَبْد مُؤمِنًا حتَّىٰ يُؤمِنَ بالقدَر خَيْره وشَره.

وأمَّا قوله: «وفي حَدِيث أبي سَعِيد مَرفُوعًا: «إن الرجل يولد مؤمنًا ويعيش مؤمنًا ثم يموت كافرًا، وإن الرجل يولد كافرًا ويعيش كافرًا ثم يموت مؤمنًا»، رواه الإمام أحمد».

فجَوابُه أنْ أقُول: قد تصَفَّحتُ أحَادِيثَ أبي سَعِيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «مُسند الإمَام أحمَد» فلَمْ أجِد هَذَا الحَدِيث فيه، ولَا أدْرِي مِن أين جاء به ابن مَحمُود؟!

=

(٥١٢)، وفي «الكبير» (١٧/ ١٣٧) (٣٤٠)، وانظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ٢١٢) (١١٩٢١).

وقد ذكَر الهَيثَمِي في «مجمع الزوائد» عن عبد الله بن مَسعُود رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ قال: قال رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ العَبْدَ يُولَدُ مُؤْمِنًا وَيَعِيشُ مُؤْمِنًا وَيَمُوتُ مُؤْمِنًا، وَإِنَّ العَبْدَ يُولَدُ كَافِرًا وَيَعِيشُ كَافِرًا وَيَمُوتُ كَافِرًا، وَالعَبْدُ يَعْمَلُ بُرْهَةً مِنْ دَهْرِهِ بِالسَّعَادَةِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ مَا كُتِبَ لَهُ فَيَمُوتُ كَافِرًا، وَالعَبْدُ يَعْمَلُ بُرْهَةً مِنْ دَهْرِهِ بِالشَّقَاءِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ مَا كُتِبَ لَهُ فَيَمُوتُ سَعِيدًا**»، رواه الطبراني في «الأوسط»، و«الكبير» باختصار، قال الهيثمي: وفيه عمر بن إبْرَاهِيم العبدي وقد وثقه غير واحد، وقَالَ ابْنُ عدي: حديثه عن قتادة مضطرب، قال الهيثمي: وهَذَا منها. انتهىٰ(١).

ومع مَا في هَذَا الحديث مِن الضَّعف في إسناده فَفِي بعضٍ مِنهُ نظَر، وذَلِكَ فِي قَوْلِه: «**إِنَّ العَبْدَ يُولَدُ كَافِرًا**»(٢).

ومِثْله في الحَدِيث الَّذِي ذكرَهُ ابن مَحمُود، وهَذَا مُخالِفٌ للحَدِيث الصَّحِيح عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قَال: «**مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا عَلَىٰ الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟!**» ثُمَّ يَقُولُ: ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ﴾ [الروم:٣٠]. رواه مَالِكٌ، وأحمَد، وأبُو دَاود الطيالسي، والشَّيخان،

(١) انظر: «مجمع الزوائد» (٧/ ٢١٢) (١١٩٢٢).

(٢) وردت أحاديث بهذا اللفظ، منها ما أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١١١) (٢٤٩)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٢٢٣) (١٠٥٤٢)، وفي «الأوسط» (٨/ ٢٣٥) (٨٥٠١) وغيرهما، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، وقال الألباني في «ظلال الجنة» (١/ ١١١): «إسناده ضعيف، ولكن معنىٰ الحديث صحيح له شواهد كثيرة».

وأبو داود السِّجستَاني، والتِّرمِذي، وقال: هَذَا حدِيثٌ صَحِيح(١).

وفي رِوَايةٍ لأحمَد أنَّ النبيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**لا يُولَدُ مَوْلُودٌ إلَّا عَلَىٰ هَذِهِ المِلَّةِ حَتَّىٰ يَبِينَ عَنْهُ لِسَانُهُ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُشْرِكَانِهِ**»(٢).

ورَوَىٰ الإمامُ أحمَد -أيضًا- عن الأسْوَد بن سَريع، وجابر بن عبد الله رَضِيَاللَّهُعَنْهُمَا عَنِ النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نحو ذَلِك، ورَوَىٰ ابن حِبَّان في «صحيحه» حديث الأسْوَد بن سريع رَضِيَاللَّهُعَنْهُ(٣).

وفي الفِطْرَةِ أقوَالٌ للعُلمَاء أقربُها ما وَافقَ قولَ اللهِ تعالَىٰ: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾ [الروم: ٣٠].

وقوله صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في رِوَايةِ الإمام أحمَد: «**لا يُولَدُ مَوْلُودٌ إلَّا عَلَىٰ هَذِهِ المِلَّةِ**»(٤).

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ٢٤١) (٥٢)، وأحمد (٢/ ٢٣٣) (٧١٨١)، والطيالسي (٤/ ١١٥) (٢٤٨٠)، والبخاري (١٣٥٩)، ومسلم (٢٦٥٨)، وأبو داود (٤٧١٤)، والترمذي (٢١٣٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَاللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢٥٣) (٧٤٣٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَاللَّهُعَنْهُ.

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٢٤) (١٦٣٤٦) من حديث الأسود بن سَريع رَضِيَاللَّهُعَنْهُ، وأخرجه أيضًا: (٣/ ٣٥٣) (١٤٨٤٧) من حديث جابر رَضِيَاللَّهُعَنْهُ، وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١/ ٣٤١) (١٣٢) من حديث الأسود بن سَريع رَضِيَاللَّهُعَنْهُ أيضًا.

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٢٥٣) (٧٤٣٧) من حديث أبي هريرة ضي الله عنه.

وفِي حَدِيث الأسوَد بن سَرِيع عند ابن حِبَّان: أنَّ النبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا عَلَىٰ فِطْرَةِ الإِسْلَامِ حَتَّىٰ يُعْرِبَ**»[1].

ولو صحَّ حديث ابن مسعود الَّذِي فيه: (أنَّ العَبْدَ يُولَد كافِرًا) لم يَكُن معَنًىٰ مُخالِفًا لِمَا دلَّت عليه الأحاديث الصَّحيحة مِن كَوْن المَوْلُود يُولَد علَىٰ الفِطْرَة؛ لأنَّ معنىٰ قوله: «يُولَدُ كَافِرًا» أنَّهُ قد سبَقَ في عِلْمِ الله أنه يكون كافِرًا، وأنَّ أبوَيْهِ يُهَوِّدَانِه، أو يُنَصِّرَانِه، أو يُمَجِّسَانِه.

وأما قول ابن محمود: «وهَذَا الكُفْر، وهَذَا الإيمَان إنَّما فعَلَهُ باختِيارِه ورَغْبَته».

فجوابه أنْ يُقَال: إنَّ كُلَّ ما يَفْعَله بَنُو آدمَ باختيارهم ورَغْبَتهم فقَدْ سبَقَ به القَضَاءُ وَالقدَر، وكُتب ذَلِك في اللَّوح المَحفُوظ قبْلَ خَلْق السَّموات والأرْضِ بخَمْسِينَ ألْف سَنة، وكتبَهُ الملَك المُوكَّل بالجَنِين وهُو في بطن أُمِّه، فلَا يؤمن أحدٌ إلَّا بقَضَاءٍ وقدَر، ولا يَكْفُر أحَدٌ إلَّا بقضَاء وقدَر، فجميع الأمور جارية علىٰ وَفق القَضَاء وَالقدَر، وكلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له.

أمَّا أَهْل السَّعادَة فيُيَسَّرون لعمَل أَهْل السَّعَادَة، وأمَّا أَهْل الشَّقَاوَة فيُيَسَّرون لعمَل أَهْل الشَّقَاوَة، ومَن زَعَم أنَّ أحدًا مِن بَنِي آدَم يُؤمِن أو يَكْفُر باختياره ورَغْبَته، ولم يسبق بذَلِك القَضَاء وَالقدَر، ولم يُكتَبْ في اللَّوح المَحفُوظ، ولم يَكتُبْه الملَك المُوكَّل بالجَنِين وهو في بَطْنِ أُمِّه - فهُو مِن القدَرِيَّة الَّذِين سَمَّاهُم النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) أخرجه ابن حبان (١/ ٣٤١) (١٣٢)، وصححه الألباني، انظر: «الصحيحة» (٤٠٢).

«**مَجُوسَ هَذِهِ الأُمَّةِ**»، وهُم الَّذِين يَزعُمون أنَّ الأمر أُنُف، أيْ: مُسْتَأنَف لم يَسْبِق به القَضَاءُ وَالقدَر، وقد تبرَّأ ابنُ عُمَر وغيرُه مِنَ الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ القدَريَّة، وصرَّح الشَّافعِيُّ، وأحمَدُ، وغيرُهمَا مِنَ الأئمَّة بتكفِير غُلَاتهم، وهُمُ الَّذِين يُنكِرُون العِلْمَ والكتابَ، وقد تقدَّم بيَانُ ذَلِك في عِدَّة موَاضع مِن كلَام شَيْخ الإسْلَامِ ابن تيمية - رحمه الله تعالىٰ-، ومَن سلَكَ سَبِيلَ القدَرِيَّة؛ فهُوَ مُلحَق بهم في كُلِّ مَا ذكَرْنا، فليحذر المؤمن النَّاصح لنَفْسِه مِن مُوافقَتِهم؛ لِئلَّا ينسلخَ مِن دِينه وهو لا يَشْعُر.

وقد روَىٰ التِّرمذِيُّ، وابن ماجه، والحاكم في «مستدركه» عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ**»، قال الترمذي: هَذَا حديث غريب، وصحَّحَه الحاكم، وقال الذَّهبي في «تلخيصه»: صحيح علَىٰ لِين[1].

وهَذَا آخِر ما تيَسَّر إيرَادُه في الرَّد علىٰ رِسَالة ابن مَحمُود التي سمَّاها «الإيمان بالقَضَاء وَالقدَر علىٰ طريقة أهْل السُّنةِ والأثر».

وليُعلَم أنَّ الكلَام في القدَر مَزلَّة أقدَام، ومضلَّة أفهَام لا يَسْلَم فيه إلَّا مَن تمسَّكَ بنصوص الكِتَاب وَالسُّنة، وما كان عليه أصحَاب رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتَّابعُون لَهُم بإحسَان، وأئمَّة العِلْم والهُدَىٰ مِن بَعْدِهم، ولوْلَا أنِّي أخشَىٰ أنْ يَغْتَرَّ بعضُ النَّاس

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٩٩)، وابن ماجه (٤٢٥١)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٧٢) (٧٦١٧) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحسنه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٢٣٤١).

بعنوان رسالة ابن محمود، فيظن أنَّها علىٰ طريقة أهْل السُّنةِ والأثر، مع أنَّها علىٰ طريقة غُلاة القدَريَّة الَّذِين يُنكِرُون كتَابةَ المَقادِير قبْلَ خَلْق السَّموات والأرض بخَمسِينَ ألف سَنة، وينكرون كتابة الملَك المُوَكَّل بالجَنِين لِما يقضي الله فيه مِن ذُكورة أو أنُوثة، وسعَادة أو شَقَاوَة، ورِزْق وأجَل، وأن يغترُّوا -أيضًا- بما قرَّرَهُ في رسالته مِن نَفْيِ كتابة المَقَادير وزعمه أنَّها عبارة عن العِلْم القائم بذَاتِ الله وسبق علمه بالأشياء قَبْل وقُوعِهَا، وما قرَّره -أيضًا- في مَعْنَىٰ القَضَاء وَالقدَر مِمَّا أخَذَهُ مِن كلَام عدُوِّ الله القَصِيمي في «أغْلَاله»(١) -فلَوْلَا خشية الاغتِرَار بما ذكَرْتُه مِن كلام ابن محمود؛ لَمَا كتبتُ في الرَّدِّ عليه شيئًا.

والمَقصُود مِن هَذَا الرَّد: نصِيحَة المردود عليه، ثُمَّ نصيحة غيره؛ لئلَّا يغتروا بكلامه.

واللهُ المسئول أن يُرِيَنِي وإيَّاهُ وإخوانَنا المُسلِمِينَ الحقَّ حقًّا، ويَرْزُقَنا اتِّباعَه، ويُرِيَنا الباطِلَ باطلًا ويَرزُقَنا اجتِنَابَه، ولَا يَجْعلَهُ ملتَبِسًا علينا فنَضِل.

---

(١) هو: كتاب «هذه هي الأغلال» للقصيمي، الذي شذ فيه عن الحق شذوذًا بعيدًا، وأورد فيه كثيرًا من الأباطيل، وأبان فيه عن حقيقة مراده وهدفه إلىٰ دعوىٰ الإلحاد، والبعد عن الدين، حيث نقل، واستدل بما استطاع من استدلالاته الباطلة علىٰ أن الخير والفلاح هو في ترك التدين، وأنه لما تركت الأمم الأخرىٰ التدين جانبًا، وآمنت بالطبيعة وصلت لما وصلت إليه، وأن ذلك واقع في كثير من دول الغرب.

(فصل)

وأمَّا الرِّسالة الثَّانية لابن مَحمُود وهِيَ التي سمَّاها: «إتحاف الأحفِيَاء برسالة الأنبِيَاء» فالتَّعقِيب عليها يتَلخَّص في ثلَاثة عشر شيئًا:

الأوَّل: في زَعْمهِ أنَّ كلَّ نبِيٍّ فإنَّه رَسُول، وأنَّه لا فَرْقَ بين الرَّسُول وَالنَّبي إلَّا بمُجَرَّد الإسلَام، والمُسَمَّىٰ واحِد.

والثَّاني: قوْله: إنَّ ابْنَ كَثِير هو أسْبَق مَن تكَلَّمَ بالتَّفرِيق بيْنَ الرَّسُول وَالنَّبي.

والثَّالث: قوْلِه: إنَّ شَيْخ الإسْلَامِ ابن تيمِيَّة لم يَذكُر في كتاب «النُّبُوَّات» فَرْقًا بين الأنبيَاءِ والرُّسُل.

الرَّابع: زَعْمِه أنَّ التَّفرِيق بين الرَّسُول وَالنَّبي ليْسَ مَعرُوفًا عند الصَّحابة والتَّابعِين، ولا السَّلَف السَّابقِين.

الخَامِس: قَدْحه في الصَّحابِيِّ الجَلِيل أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورَمْيه بسُوء الحِفْظ.

السَّادس: قوله: إنَّ حَصْرَ الأنبيَاء في مئة ألفٍ وأرْبعَةٍ وعِشْرِينَ ألْف مُخَالف لصريح القرآن.

السَّابع: قولِه عن الأحاديث التي ورَدَتْ في عدَدِ الأنبياء: إنَّ بَعْضهَا مِن قول كَعْبِ الأحْبَار.

الثَّامن: ما نسَبَهُ إلىٰ المُحَقِّقِين مِن السَّلَف أنَّهم قالوا: إنَّ للهِ أنبِيَاء كثِيرِينَ لا

يَعْلَم عدَدَهُم إلَّا الله، وقوله أيضًا: إنَّهم خَطَّؤوا مَن عَدَّ الأنبياء والرُّسُل.

التَّاسع: تَغْلِيطه مَنْ فرَّقَ بَيْنَ الأنبياء والرُّسل.

العَاشِر: قوله: إنَّ ابن الجوزِيَّ وغيرَهُ مِن العُلَمَاء ذكَرُوا حديث أَبِي ذَرٍّ في الموضُوعَات.

الحَادِي عَشر: نَفْيه الرِّسَالة عن آدَم.

الثَّاني عشَر: زَعْمه أنَّ مَن فرَّق بين الرَّسُول وَالنَّبِي فقَدْ فرَّق بَيْن الأنبِيَاء في الإيمَان.

الثَّالث عَشَر: زَعْمه أنَّ كُلَّ مُسلِم مؤمن، وأنَّه لا فرْقَ بين المُسلِم والمُؤمِن.

فأمَّا الأوَّل، وهو قوله في (ص٤): «إنَّ كل نبي فإنه رسول، وأنه لا فرق بين الرَّسُول وَالنَّبِيِّ إلَّا بمُجرَّد الاسْمِ، والمُسَمَّىٰ واحِد».

فجوابه مِن وَجْهَين:

أحَدهما أنْ يُقَال: قد دَلَّ القُرآنُ والسُّنة علَىٰ التَّفرِيق بيْنَ الرَّسُول وَالنَّبي، وكفىٰ بالقُرآن والسُّنة حُجَّة علَىٰ كُلِّ مُبْطِل.

فأما الدليل من القرآن:

فقد قال الله تعالىٰ في سورة «الحج»: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج:٥٢]الآية، فقَدْ فرَّقَ تبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بيْنَ الرَّسُولِ وبيْنَ النَّبِيِّ، وعطف النبِيَّ علَىٰ الرَّسُولِ، والعَطْف يقتضي المُغايَرة.

قال شَيْخ الإِسْلَامِ أبو العباس ابن تيمية -رحمه الله تعالىٰ- في كتاب «الإيمان»: «وعَطْفُ الشَّيءِ علَىٰ الشيءِ في القرآن وسائر الكلَام يَقْتَضِي مُغايَرةً بين المعطوف والمعطوف عليه، مع اشتِرَاك المَعطُوف والمَعطُوف علَيْهِ في الحُكْم الَّذِي ذكر لَهُما»، انتهىٰ(١).

وسيأتي قول الرَّازي: «إنَّ عَطْف النبيِّ علَىٰ الرَّسول يُوجِب المُغايَرة، وهُو مِن باب عَطْف العَام علَىٰ الخاص»، انتهىٰ.

وإدخَال حَرْف «لا» بين واو العَطْف والمَعطُوف صَرِيح فِي التَّفريق بيْنَ الرَّسُول وَالنَّبِي، كقوله تعالىٰ: ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة:١٢٠]، وقوله: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام:٥١]، وقوله تعالىٰ: ﴿لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ [الرعد:٣٧] وقوله تعالىٰ: ﴿فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ [الطارق:١٠] وأمثَال هَذِهِ الآيَات.

وقَد جَاء في «تنوير المقبَاس مِن تَفْسِير ابن عبَّاس»(٢) ما نصُّه: «﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ﴾ يا مُحمَّد ﴿مِن رَّسُولٍ﴾ مُرسَل ﴿وَلَا نَبِيٍّ﴾ مُحدَّث ليْسَ بمُرسَل ﴿إِلَّآ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ١٧٢).

(٢) هذا التفسير جمعه الفيروزآبادي صاحب «القاموس» من كتب التفاسير من طريق محمد بن مروان السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وقد قال سفيان الثوري: «قال لي الكلبي: كل ما حدثتك عن أبي صالح فهو كذب». قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الفوائد المجموعة» (ص٣١٦): «ومن جملة التفاسير التي لا يُوثَق بها «تفسير ابن عباس»، فإنه مروي من طريق الكذابين كالكلبي والسُّدي ومقاتل، ذكر معنىٰ ذلك السيوطي، وقد سبقه إلىٰ معناه ابن تيمية» اهـ.

﴿إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ قرأ الرَّسول، أو حدَّث النَّبي ﴿أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ في قِرَاءة الرَّسُول وحَدِيث النَّبي»، انتهىٰ(١).

وقَالَ ابْنُ جرير في تفسير هَذِهِ الآية: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج:٥٢] الآية: «فتأويل الكلام: ولَمْ يُرسَل يا محمَّد مِن قَبْلِك مِن رسُولٍ إلىٰ أُمَّة مِن الأُمَم ولا نَبِي مُحدَّث ليس بمُرسَل إلَّا إذا تمَنَّىٰ»، انتهىٰ(٢).

وقال القَاضِي عِيَاض: «المَعنىٰ: ومَا أرْسَلْنا مِن رَسُول إلَىٰ أُمَّةٍ أو نبيٍّ ولَيْسَ بمُرسَل إلىٰ أحَد»، انتهىٰ(٣).

وقَال الثَّعلبي في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ﴾ [الحج:٥٢]: «الرَّسُول الَّذِي أرْسِل إلَىٰ الخَلق بإرسَال جِبْرِيل إليه عيانًا، ومُحاوَرته إيَّاه شفَاهًا، والنَّبي الَّذِي تكون نبُوَّته إلهامًا أو منامًا، فكلُّ رسُولٍ نبي، ولَيْسَ كُل نبيٍّ رسُولًا»، انتهىٰ(٤).

وقَال الوَاحِديُّ في قَوْل الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج:٥٢]«الرَّسول الَّذِي أرسَل إلَىٰ الخلق

---

(١) انظر: «تنوير المقباس» (ص٢٨٢).
(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١٦/ ٦٠٩).
(٣) انظر: «الشفا» (١/ ١٩٢).
(٤) انظر: «تفسير الثعلبي» (٧/ ٣٠).

بإرْسَال جِبْرِيل إليه عيَانًا ومُحاورَته شفَاهًا، والنَّبي الَّذِي تَكُون نبُوَّته إلهامًا أو مَنامًا، فكلُّ رَسُولٍ نبي، وليْسَ كلُّ نبيٍّ رَسُولًا».

قال: «وهَذَا مَعْنَىٰ قوْلِ الفرَّاء: الرَّسولُ النَّبي المُرْسَل، والنبيُّ المُحدَّث الَّذِي لم يُرسَل»، انتهىٰ منقولًا مِن «تهذيب الأسماء واللغات» لأبي زكريا النووي(١).

وقال البَغوِيُّ في تفسير هَذِهِ الآية: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ﴾: «وهو الَّذِي يأتيه جِبْرِيل بالوحي عيانًا ﴿وَلَا نَبِيٍّ﴾ وهو الَّذِي تكون نبُوَّته إلهامًا أو مَنامًا، وكل رسُولٍ نبِي، وليْسَ كُل نبِيٍّ رسُولًا»، انتهىٰ(٢).

وقال الزَّمَخشرِيُّ في قوله تعالىٰ: ﴿مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ «دلِيلٌ بيِّنٌ علَىٰ تغايُر الرَّسُول وَالنَّبِي»، انتهىٰ(٣).

وقال الرَّازي في تفسير هَذِهِ الآية: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ الآية: «المَسْأَلَة الأولَىٰ: مِنَ النَّاس مَن قال: الرَّسُول هو الَّذِي حُدِّث وأُرسل، والنَّبِي هو الَّذِي لم يُرسَل، ولكِنَّه أُلْهِمَ أو رَأىٰ في النَّوم، ومِن النَّاس مَن قال: إنَّ كُلَّ رَسُولٍ نَبِي، وليْسَ كُل نبِيٍّ يَكُون رسُولًا، وهو قول الكلبي والفَرَّاء، وقالت المُعتزِلة: كلُّ رَسُول نبِي، وكُل نَبِي رسُول، ولا فَرْق بينهما»(٤).

---

(١) انظر: «التفسير البسيط» (١٥/ ٤٥١).

(٢) انظر: «تفسير البغوي» (٥/ ٣٩٣).

(٣) انظر: «تفسير الزمخشري» (٣/ ١٦٤).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٢٣/ ٢٣٦).

ثُم ذَكَر الرَّازي أنَّ هَذِهِ الآية دالَّة علَىٰ أنَّ كُلَّ رَسُول نبي، وليس كُل نبِي رسُولًا، قال: «لأنَّهُ عطَف علَىٰ الرَّسُول، وذَلِك يوجب المُغايَرة، وهو مِن بَاب عَطْف العَامِّ علَىٰ الخَاص»(١).

وقَال في مَوْضِعٍ آخَر: «﴿وَكَمۡ أَرۡسَلۡنَا مِن نَّبِيّٖ فِي ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الزخرف:٦]، وذَلِك يدلُّ علىٰ أنه كان نبِيًّا، فجعلَهُ اللهُ مُرسَلًا، وهو يدلُّ علَىٰ قولنا»، انتهىٰ(٢).

وقال القُرطُبِيُّ في «تفسيره» عند قول الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج:٥٢] الآية: «وقال الفرَّاء: الرَّسُولُ الَّذِي أُرْسِلَ إلىٰ الخَلْق بإرْسَال جِبْرِيل إليه عيانًا، والنبِي الَّذِي تكون نبُوَّته إلهامًا أو منامًا، فكُلُّ رَسُولٍ نَبي، وليْسَ كُل نبيٍّ رسُولًا، قَال المهْدَوِيُّ -وهَذَا هو الصَّحيح-: إنَّ كل رسُولٍ نبِي، وليس كل نبيٍّ رسُولًا، وكذَا ذكَرَ القَاضِي عِيَاض في كتاب «الشِّفاء».

قال: والصَّحِيح، والَّذِي علَيْه الجَمُّ الغَفِير: أنَّ كُلَّ رَسُولٍ نبي، وليس كل نبي رسولًا، واحتَجَّ بحديث أَبِي ذَرٍّ، وأنَّ الرُّسل مِن الأنبِيَاء ثلَاث مِئَة وثلَاثة عشر، أوَّلهُم آدَم، وآخِرهُم محمد صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، انتهىٰ(٣).

وقال عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسَفِي، المتوفَّىٰ سنة سبع مئة وعشر في «تفسيره»(٤) في الكلام علَىٰ قول الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢٣/ ٢٣٦).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢٣/ ٢٣٦).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (١٢/ ٨٠).

(٤) واسمه «مدارك التنزيل وحقائق التأويل»، وهو اختصار لـ«تفسير البيضاوي» و«الكشاف» =

نَبِيٍّ ﴾ [الحج:٥٢]: «هَذَا دلِيلٌ بَيِّنٌ علَىٰ ثبُوتِ التَّغايُر بين الرَّسُول وَالنَّبِي، بخِلَاف ما يَقُول البَعْض: إنَّهما واحد»، انتهىٰ(١).

وقَالَ ابْنُ جُزَي الكلبي الغِرنَاطي في «تفسيره» في الكلَام علَىٰ قول الله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ [الحج:٥٢]الآية: «النَّبِيُّ أعَمُّ مِنَ الرَّسول، فكل رسُولٍ نبِي، وليْسَ كل نبِيٍّ رَسُولًا، فقدَّمَ الرَّسُول لمُناسبته لقَوْلِهِ: ﴿أَرْسَلْنَا﴾، وأخَّر النبِيَّ لتَحْصِيل العموم؛ لأنه لو اقتَصَر علَىٰ ﴿رَّسُولٍ﴾ لم يدخل في ذَلِك مَن كان نبِيًّا غيرَ رَسُول»، انتهىٰ(٢).

وفي «تفسير مجاهد» عند قول الله تعالىٰ في سورة «مريم»: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم:٥١] قال: «النَّبِيُّ هُوَ الَّذِي يُكلَّم، ويُنزَل عليه، ولا يُرسَل، والرَّسُول هو الَّذِي يُرسَل»(٣).

وقد قال سُفيَان الثَّوري: «إذَا جاءكَ التَّفسِير عن مُجاهِد فحَسْبُك بِهِ»(٤).

=

للزمخشري، ولذا فهو مشتمل علىٰ كثير من التأويلات المخالفة لاعتقاد أهل السنة والجماعة، كتفسيره للاستواء بالاستيلاء، وهذا تأويل الأشعرية وغيرهم من المخالفين لعقيدة أهل السنة.

(١) انظر: «تفسير النسفي» (٢/ ٤٤٧).

(٢) انظر: «تفسير ابن جزي» (٢/ ٤٣).

(٣) انظر: «تفسير مجاهد» (ص٤٥٦).

(٤) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٥)، وانظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ١٠)، و«تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٥).

وروَىٰ محمَّد بن إسحَاق عن أبَان بن صَالِح[١] **عن مُجاهِد قَال:** «عرَضْتُ المُصحَف علىٰ ابن عبَّاس ثلَاث عَرضَات مِن فاتِحَته إلىٰ خاتِمَتِه أُوقِفُه عِندَ كُلِّ آيَةٍ منه وأسألُه عَنْهَا»[٢].

وروَىٰ ابن جَرِير عن ابن أبِي مُلَيْكَة[٣] **قالَ:** «رَأيْتُ مُجاهِدًا سأَلَ ابن عباس عن تَفْسِير القرآن، ومعَهُ ألْوَاحه، قال: فيَقُول له ابن عبَّاس: اكتُبْ، حَتَّىٰ سألَهُ عن التَّفسِير كله»[٤].

وعلَىٰ هَذَا، فقَوْل مُجَاهد في تَفْسِير الآية مِن سورة «مريم» يحتَمل أنَّه مِمَّا أخَذَه عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، والله أعلم.

وقال القُرْطُبي في تفسير سورة «الأعراف» عِندَ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ

---

(١) هو: أبان بن صالح بن عمير بن عبيد القرشي مولاهم، أبو بكر المدني، قال الحافظ في «التقريب»: وثقه الأئمة، ووَهِم ابن حزم فجهَّله، وابن عبد البر فضعَّفه، مات سنة بضع عشرة ومائة وهو ابن خمس وخمسين. انظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٤٥١)، «تاريخ دمشق» (٦/ ١٤١)، و«تهذيب الكمال» (٢/ ٩)، «تاريخ الإسلام» (٣/ ٢٠٧)، و«التقريب» (ص٨٧).

(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٥، ٣/ ٧٥٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٥٤) (٣٠٢٨٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٧٩)، وغيرهم من طرق عن مجاهد به.

(٣) هو: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، وثقه أبو حاتم، قال الحافظ في «التقريب»: ثقة فقيه، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة -يعني ومائة-. انظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ١٣٧)، «تهذيب الكمال» (١٥/ ٢٥٦)، «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٨٨)، «تقريب التهذيب» (ص٣١٢).

(٤) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٥)، وانظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ١٠)، و«تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٥).

ﵟٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّﵞ [الأعراف:١٥٧] **الآية، قال:** «وَالرَّسُول وَالنَّبِي اسْمَان لمَعْنيَيْن، فإِنَّ الرَّسُول أخصُّ مِنَ النَّبيِّ، وقدَّم الرسول؛ اهتمامًا لمعنىٰ الرِّسالة، وإِلَّا فمعنىٰ النبُوَّة هو المُتقَدم، ولذَلِك رد رَسُول اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علَىٰ البَرَاء حين قال: «وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْت»، فقال له: «**قُلْ: بِنَبِيِّكَ الَّذِي أرْسَلْتَ**»، خرَّجَهُ في «الصحيح»[1]، وأيضًا فإِنَّ في قوله: «وبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» تكرير الرِّسَالة وهو معنىٰ واحد؛ فيَكُون كالحَشْوِ الَّذِي لا فائدَةَ فيه، بخِلَاف «**ونبِيِّك الَّذِي أرْسَلْت**» فإنهما لا تكرار فيهما؛ وعلَىٰ هَذَا، فكلُّ رسُولٍ نبي، وليْسَ كل نبِيٍّ رسُولًا؛ لأنَّ الرَّسُول وَالنَّبِيَّ اشتَركَا في أمرٍ عام، وهو النَّبأ، وافترَقَا في أمرٍ وهي الرسالة، فإذا قلت: محمد رسول من عند الله؛ تضَمَّنَ ذَلِك أنه نبيٌّ ورَسُولٌ، وكذَلِك غيره مِنَ الأنبياء صلوات الله عليهم»، انتهىٰ[2].

وقَالَ ابْنُ كثير في تفسير سورة «الأحزاب» عند قول الله تعالىٰ: ﵟمَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَﵞ [الأحزاب:٤٠]: «فهَذِهِ الآية نصٌّ في أنَّه لا نبيَّ بعْدَه، وإذَا كان لا نبِيَّ بعْدَه؛ فلَا رسُولَ بعْدَهُ بالطَّرِيق الأَوْلَىٰ والأَحْرَىٰ؛ لأنَّ مقام الرسالة أخصُّ مِن مقام النبوة، فإنَّ كُلَّ رسُولٍ نبِي، ولَا ينْعَكِس»، انتهىٰ[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧)، ومسلم (٢٧١٠) من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (٧/ ٢٩٨).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٦/ ٤٢٨).

وقَالَ ابْنُ كثير -أيضًا- في تفسير سورة «المدثر» بَعْدمَا قرَّر أنَّ أوَّل ما نزلَ مِنَ القرآن أوَّل سورة «اقرأ» قال: «وقوله تعالىٰ: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [المدثر:٢] أي: شمِّر عن سَاق العَزْم، وأنذِر النَّاسَ، وبِهَذَا حصل الإرْسَال كمَا حصل بالأوَّل النُّبوَّة»، انتهىٰ(١).

وأمَّا الدَّليل مِنَ السُّنة، ففِي عدَّة أحَادِيث:

أحَدهَا: ما روَاهُ الإمام أحمد، والشَّيخَان، وأبو دَاوُد، والتِّرمذي عن البَراء بن عَازِب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال لي رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَىٰ شِقِّكَ الأَيْمَنِ وَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لا مَلْجَأَ وَلا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مِتَّ؛ مِتَّ عَلَىٰ الفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَقُولُ**»، فقلت: استذكرهن: وبرسولك الَّذِي أرسلت، قال: «**لا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ**»(٢).

وفِي رواية التِّرمذِي: قَال البرَاء، فقلت: وبرَسُولِك الَّذِي أرْسَلْت. قال: فطَعَنَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي، ثُمَّ قال: «**وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ**».

وهَذَا الحَدِيث صَرِيحٌ فِي التَّفريق بين الرَّسُول وَالنَّبِي، وقد استدَلَّ به غير واحدٍ مِن أكابر العُلمَاء علَىٰ التَّفريق بينَهُما، وقد تقدَّم كلَام القُرطبِيِّ في ذَلِك قريبًا.

---

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٨/ ٢٦٢).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٩٢) (١٨٦١٠)، والبخاري (٦٣١١)، ومسلم (٢٧١٠)، وأبو داود (٥٠٤٦)، والترمذي (٣٣٩٤) من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الخطَّابي[١]: «والفَرْق بين النَّبيِّ وَالرَّسُول: أنَّ الرَّسول هو المَأمُور بتَبليغ ما أُنبِئ وأُخبِرَ به، والنَّبي هو المُخبَّر، ولم يُؤمَر بالتَّبليغ، فكلُّ رسُولٍ نبِي، وليس كل نبي رسولًا».

قال: «ومعنىٰ رَدِّه علَىٰ البَراء مِن رَسُولِك إلىٰ نبيِّك: أنَّ الرَّسول مِن باب المُضَاف، فَهُو يُنبِئ عن المُرسل، والمُرسل إليه، فلو قال: «وَرَسُولِك»، ثُم قال: «الَّذِي أَرْسَلْت»؛ لصَار البيَان مُكرَّرًا مُعادًا، فقال: «**ونَبِيكَ الَّذِي أرْسَلْت**» إذْ قد كان نبِيًّا قَبْل أنْ يَكُون رَسُولًا لِيجْمع له الثَّناء بالاسْمَين معًا، ويَكُون تَعدِيدًا للنِّعمة في الحالَيْن، وتَعظِيمًا للمِنَّة علَىٰ الوَجْهَين»، انتهىٰ، وقد نقلَهُ عنه ابن الأثير في «جامع الأصول»، وأقَرَّه[٢].

وقال النووي في «شرح مسلم» في الكلَام علَىٰ قَوْل مُسْلِم في أول «صحيحه»: «وصلَّىٰ الله علَىٰ محمَّد خاتَمِ النَّبِيِّين، وعلَىٰ جميع الأنبِيَاء والمُرسَلِين»: «وقد يُنكر علَىٰ مُسلِم فِي هَذَا الكلَام قوله: «وعلَىٰ جميع الأنبِيَاء والمُرسَلِين»، فيُقَال: إذَا ذُكر الأنبِيَاء لا يَبْقَىٰ لذِكْر المُرسَلِين وجه لدُخولِهم في الأنبياء، فإنَّ الرَّسول نبيٌّ وزِيَادة، ولكن هَذَا الإنكار ضعيف، ويُجَاب عنه بجَوابَيْن:

---

(١) هو: حمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان الخطابي البستي الفقيه الأديب، مصنف كتاب «معالم السنن»، و«العزلة»، وغير ذلك؛ توفي سنة (٣٨٨). انظر: «تاريخ الإسلام» (٨/ ٦٣٢)، و«طبقات الشافعيين» (ص٣٠٧).

(٢) انظر: «جامع الأصول» (٤/ ٢٦٢).

أَحَدهُما: أنَّ هَذَا سائغ، وهُوَ أن يذكر العام ثُمَّ الخَاص؛ تَنوِيهًا بشَأنِه، وتَعظِيمًا لأَمْره، وتَفخِيمًا لِحَالِه.

والجَواب الثَّاني: أنَّ قوله: «والمُرسَلِين» أعَمُّ مِن جِهَةٍ أُخرَىٰ، وهو أنَّه يتَناوَلُ جَمِيع رُسل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مِنَ الآدَميِّين والملائكة، قال الله تعالىٰ: ﴿ **ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ** ﴾ [الحج:٧٥]، ولَا يُسَمَّىٰ المَلَكُ نبيًّا، فحصل بقَوْله: «والمُرسَلِين» فائدة لم تَكُن حاصِلَة بقَوْله: «النبيين»، والله أعلم»، انتهىٰ كلام النووي(١).

وقد أَشَارَ إليه في الكلَام علَىٰ حديث البَراء بن عَازِب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في كِتَاب «الذكر والدعاء»، فقال: «وقد قدمنا في أول شرح خطبة هَذَا الكتاب أنه لا يلزم من الرِّسالة النُّبوَّة ولا عَكْسه»، انتهىٰ(٢).

وقال الحافظ ابن حَجَر في «فتح الباري»: «قوله: «وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» قال: «**لا، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ**».

قال القُرطُبِيُّ تبعًا لغيره: هَذَا حُجةٌ لِمَن لم يجز نقل الحديث بالمَعنىٰ، وهو الصحيحُ مِنْ مَذْهَب مَالِك، فإنَّ لَفْظ النبُوَّة والرِّسالة مُختَلِفَان في أصل الوَضْع، فإنَّ النبوة مِن النَّبإِ وهو الخبَر، فالنَّبِيُّ في العُرف هو المُنبئ مِن جِهَة الله بأمر يقتضي تكلِيفًا، وإنْ أُمر بتَبْلِيغه إلىٰ غيره فهُو رَسُول، وإلَّا فهُوَ نبيٌّ غَير رَسُول، وعلَىٰ هَذَا

---

(١) انظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» (١/ ٤٤).

(٢) انظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٧/ ٣٣).

فكلُّ رسُولٍ نبيٌّ بِلَا عَكْس، فإنَّ النَّبِي وَالرَّسُول اشتَركَا في أمرٍ عامٍّ وهو النبأ، وافترقَا في الرسالة، فإذَا قلت: فُلَان رَسُول؛ تضَمَّن أنه رسول، وإذا قلت: فلان نبي لم يستلزم أنه رسول، فأراد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يجمع بينهما في اللفظ لاجتماعهما فيه حتىٰ يفهم من كل واحد منهما من حيث النطق ما وُضع له، وليخرج عما يكون شبه التكرار في اللفظ من غير فائدة»، انتهىٰ(١).

قال الحافظ: «وأمَّا الاستِدلَال به علَىٰ منع الرِّواية بالمَعنىٰ ففيه نظَر؛ لأنَّ شرط الرِّواية بالمعنىٰ أنْ يتَّفِق اللَّفظان في المعنىٰ المَذكُور، وقد تقرَّر أنَّ النَّبِيَّ وَالرَّسُول مُتغايِرَان لفظًا ومعنًىٰ، فلا يتِمُّ الاحتِجَاج بذَلِك»، انتهىٰ(٢).

وقد ذكر بعض العُلمَاء في صفة الرَّسول أن يكون له كتاب، وقال بعضهم: لا يُشتَرط ذَلِك، فكلُّ نبِيٍّ أُوحِيَ إليه بأمر يَقتَضِي تكليفًا، وأُمِرَ بتَبلِيغِه إلىٰ غيره فهو رسول ولو لم ينزل عليه كتاب، وهَذَا هو الصحيح، والله أعلم.

الحديث الثَّاني:

قَالَ ابْنُ حِبَّانَ في «صحيحه»: أخبَرنا الحسَن بن سفيان الشَّيباني، والحُسَين بن عبد الله القَطَّان بالرَّقَّة، وابن قتيبة، واللَّفظ للحَسَن، قالوا: حدَّثنا إبْرَاهِيم بن هشام بن يحيىٰ بن يحيىٰ الغسَّاني، حدَّثنا أبي عن جَدِّي عن أبي إدريس الخولَاني عن أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «دخَلتُ المسجد فإذَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جالِسٌ وَحْدَه»، فذكر

(١) انظر: «فتح الباري» (١١/ ١١٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١١/ ١١٢).

الحديث بطوله وفيه:

قلتُ: يا رَسُول اللهِ، كَم الأنبيَاء؟ قال: «مِئَةُ ألْفٍ وعِشْرُون ألفًا»، قلت: يا رَسُول اللهِ، كم الرَّسُل مِن ذَلِك؟ قال:«ثَلاثُ مِئَةٍ وَثَلاثَةَ عَشَرَ جَمًّا غَفِيرًا»، قلت: يا رَسُول اللهِ، مَنْ كان أوَّلهم؟ قال: «آدمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ»، قلت: يا رَسُول اللهِ، أنبِيٌّ مُرسَل؟ قال: «نعَمْ؛ خلَقَهُ اللهُ بِيَدِه، ونَفَخ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، وَكَلَّمَهُ قُبُلًا».

قال الهيثمي بَعْدمَا ساقَهُ في «موارد الظمآن»: «فيه إبْرَاهِيم بن هشام بن يحيىٰ الغساني، قال أبو حاتم وغيره: كذَّاب» انتهىٰ[١].

وقال الذهبي في «الميزان»[٢] في ترجمة إبْرَاهِيم بن هشام: وهو صاحب حديث أَبِي ذَرٍّ الطويل، انفرد به عن أبيه عن جَدِّه، قال الطبراني: لم يرو هَذَا عن يحيىٰ إلَّا ولده، وهُم ثِقَات، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرج حديثه في الأنواع، ثم ذكر عن أبي حاتم أنه قال: هو كذاب، وذكر ابن الجوزي أنه قال أبو زُرعة: كذَّاب.

وقد علَّقَ الحافظ ابن حَجَر علَىٰ «موارد الظمآن» فقال: «انفَردَ أبو حاتم الرَّازي بتَضْعِيف إبْرَاهِيم بن هشام، وقَوَّاه غيره، وللحديث شَواهِد، منها: ما رواه ابن جرير في أول «تاريخه» عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن عَمِّهِ عبد الله بن وهب، عن الماضي بن محمد بن أبي سليمان، عن القاسم بن محمد عن

---

(١) أخرجه ابن حبان (٢/ ٧٦) (٣٦١) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانظر: «موارد الظمآن» (ص٥٤).

(٢) (١/ ٧٢).

أبي إدريس الخولاني، قال... بطُولِه»(١).

وقال الحافظ ابن حجر -أيضًا- في تعليقه علىٰ «موارد الظمآن»: «وفي الحديث أشياء مُفَرَّقة مِن روايات مُتنَوِّعة إلَىٰ أَبِي ذَرٍّ، منها مِن طريق عبيد بن خشخاش عنه، وفِيهَا من طريق أخرىٰ قد ذكرتها في الهامش أوَّلًا»، انتهىٰ(٢).

قلت: الَّذِي ذكره في الهامش أولًا هَذَا نَصُّه: «قَالَ ابْنُ أبي عمر: حدَّثنا هشام بن سليمان، حدَّثنا أبو رافع عن يزيد بن رومان، عمَّن أخبَره، عن أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: دخلت المسجد، فإذَا أنا برَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جالسًا وَحْدَه، قلت: أنظُر إليه وهو لا يرَاني وأقول: ما خَلَا هكذا وحده إلَّا وهو علىٰ حاجة، أو علَىٰ وَحْيٍ، فجعلت أؤامِر نفسِيَ أنْ آتِيه، فأبَتْ نَفْسِي إلَّا أن آتيه، فجئتُ فسَلَّمتُ، ثُمَّ جلَسْتُ، فجلست طويلًا لا يلتفت إليَّ ولا يكلمني، قال: قلت: قد كرِهَ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُجالسَتِي، ثم التفَتَ إليَّ فقال: «**يَا أَبَا ذَرٍّ**»، فَقُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «**أَرَكَعْتَ اليَوْمَ؟**» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «**قُمْ؛ فَارْكَعْ**»، الحديث بطوله وسياق الأصل أتم»، انتهىٰ ما علَّقه الحافظ ابن حجر علىٰ «موارد الظمآن»(٣).

وحاصل ما تقدم: أن إبْرَاهِيم بن هشام قد اختُلِفَ فيه، فوثَّقه ابن حِبَّان والطبراني، وتكلَّمَ فيه أبو زرعة، وأبو حاتم الرَّازي، ولحديثه شواهد تُقَوِّيه.

---

(١) انظر: «موارد الظمآن» (ص٥٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) (ص٥٢).

منها: ما رواه أبو داود الطَّيالِسِي في «مسنده» قال: حدَّثنا المسعودي، عن أبي عمرو الشامي، عن عبيد بن الخشخاش، عن أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو في المَسْجِد، فجلَسْتُ إليه»، فذكر الحديث مختصرًا، وفيه:

«**قلت**: فأيُّ الأنبياء كانَ أوَّل يا رَسُول اللهِ؟ قال: «**آدَمُ**» قلت: أَوَنبي كان؟ قال: «**نعَمْ، نَبِيٌّ مُكَلَّمٌ**»، قلت: كم كان المرسلون يا رَسُول اللهِ؟ قال: «**ثلَاثُ مِئَةٍ وَخَمْسَ عَشْرَةَ جَمًّا غَفِيرًا**»، وقد رواه الإمام أحمد عن يزيد بن هارون عن المسعودي فذكره بمثله مختصرًا، ورواه البزار، والطبراني في «الأوسط» مختصَرًا.

قال الهيثمي: «وفيه المسعودي وهو ثقة ولكنه اختلط، وقد روىٰ النسائي في (كتاب الاستعاذة) مِن «سننه» طرفًا منه من طريق المسعودي، ورَوَىٰ الحاكم في «مستدركه» في فضل آية الكرسي طرفًا منه من طريق المسعودي، وصححه ووافقه الذهبي علىٰ تصحيحه(١).

ومِن شوَاهِدِه أيضًا: ما رواه محمد بن أبي عمر في «مسنده»، وقد تقدم ذكر إسناده في كلام الحافظ ابن حجر، وقد ذكره الحافظ -أيضًا- في «المطالب العالية» مطوَّلًا، وقال فيه: «قلت: يا رَسُول اللهِ، كم كان الأنبياء؟ قال: «**كَانُوا مِئَةَ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةَ**

---

(١) أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١/ ٣٨٤) (٤٨٠)، وأحمد (٥/ ١٧٩) (٢١٥٩٢)، والبزار في «مسنده» (٩/ ٤٢٦) (٤٠٣٤)، والطبراني في «الأوسط» (٥/ ٧٧) (٤٧٢١)، والحاكم في «مستدركه» (٢/ ٣١٠) (٣١١٥)، وانظر: «مجمع الزوائد» (١/ ١٥٩) (٧٢٦)، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٥٧٣٧).

وَعِشْرِينَ أَلْفًا» قلت: يا رَسُول اللهِ، وكلُّهم كانوا رسُلًا؟ قال: «**لَا، كَانَ الرُّسُل مِنْهُم خَمْسَةَ عَشَرَ وَثَلَاثَ مِئَةِ رَجُلٍ**» قلت: يا رَسُول اللهِ، فأيُّهم كان أوَّل؟ قال: «**كَانَ أَوَّلهُمْ آدَم**»، قلت: أَنَبِيٌّ كان آدم؟ قال: «**نعَمْ، جَبَلَ اللهُ تُرْبتَهُ، وَخَلْقَهُ بِيَدِهِ، ونَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، وَكَلَّمَهُ قُبُلًا**»(١).

ومِن شوَاهِدِه أيضًا: ما روَاهُ ابنُ جَرِير في أوَّل «تاريخه»، وقد تقدَّم ذِكْر إسنَادهِ في كلَام الحَافظِ ابن حجَر، وقال فيه:

«**قلت**: يا رَسُول اللهِ، كم الأنبياء؟ قال: «**مِئَةُ أَلْفٍ وأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا**»، قال: قلتُ: يا رَسُول اللهِ، كم المُرسَل مِن ذَلِك؟ قال: «**ثَلَاثُ مِئَةٍ وَثلَاثَةَ عَشَرَ جَمًّا غَفِيرًا**»، يَعنِي: كثيرًا طيِّبًا، قال: قلت: يا رَسُول اللهِ، مَن كانَ أوَّلهم؟ قال: «**آدَمُ**»، قال: قلت: يا رَسُول اللهِ، وآدم نبِيٌّ مُرسَل؟ قال: «**نعَمْ، خَلَقَهُ اللهُ بِيَدِه، ونَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِه، ثُمَّ سَوَّاهُ قبُلًا**»(٢).

ومِن شوَاهِدِه أيضًا: مَا روَاهُ الحسَن بن عرَفة في «مسنده»: حدَّثنِي يحيىٰ بن سَعِيد السَّعِيدي البَصْرِي، حدَّثنا عبد المَلِك بن جُرَيج عن عطَاء عن عُبَيد بن عُمَير عن أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **دخَلْتُ علَىٰ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** وهو في المَسجِد -فذكر الحديث وفيه- قال: فقلت: يا رَسُول اللهِ، كم النَّبِيُّون؟ قال: «**مِئَةُ أَلْفِ نَبِيٍّ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفَ نَبِيٍّ**» قلت: كم المرسلون منهم؟ قال: «**ثَلَاثُ مِئَة وَثَلَاثَةَ عَشَرَ**»، وقد

(١) انظر: «المطالب العالية» (١٤/ ٢٠٤).

(٢) أخرجه الطبري في «تاريخه» (١/ ١٥٠، ١٥١).

رواه الحاكم في «مستدركه»، والبيهقي في «سننه» من طريق الحسَن بن عرَفة، قال الذهبي: السَّعِيدي ليْسَ بثِقَة(١).

قلت: وهَذَا الحديث قد تعدَّدَت طرُقُه، وصحَّحَه ابن حبان، وصحح الحاكم ما رواه منه مِن طَرِيق المَسعُودِي، ووافقَهُ الذهبي علىٰ تصحيحه(٢).

وقال الشوكاني في كتابه «إرشاد الثقات»: «أخرجه ابن حبان، والبيهقي بسندَيْنِ حسنَيْن»، انتهىٰ(٣).

وقد اعتضد بما يأتي مِن حَدِيث أبي أُمَامة، وعوف بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وعلىٰ هَذَا؛ فأقل الأحوال فيه أن يكون صالِحًا للاستشهاد به، والله أعلم.

الحديث الثَّالث: عن أبي أمامة البَاهلِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: كان رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في المَسْجِد جالِسًا، وكانُوا يَظُنُّون أنَّه يَنزل علَيْهِ فأَقْصرُوا عنه حتَّىٰ جاء أبُو ذَرٍّ، فأقحم فأتىٰ فجلَس إليه فأقْبلَ عليه النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ -فذكَرَ الحَدِيث- وفِيه: أنَّ أبَا ذرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ سأل النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن أشياء كثيرة، منها قال: قلت: يا نَبِيَّ الله، فأيُّ الأنبيَاء كان أوَّل؟ قال: «**آدَمُ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ**» قال: قلت: يا نَبِيَّ الله، أوَنَبِي كان آدَم؟ قال: «**نَعَمْ، نَبِيٌّ مُكَلَّمٌ، خَلقَهُ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: يَا آدَمُ؛**

(١) أخرجه الحاكم في «مستدركه» (٢/ ٦٥٢) (٤١٦٦)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٩/ ٧) (١٧٧١١) عن الحسن بن عرفة بإسناده إلىٰ أبي ذر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) كما في «صحيح ابن حبان» (٢/ ٧٦) (٣٦١)، و«المستدرك» للحاكم (٢/ ٣١٠) (٣١١٥).

(٣) انظر: «إرشاد الثقات» (ص٥).

قُبُلًا» قال: قلت: يا نبِيَّ الله، كَمْ عدَد الأنبِيَاء؟ قال: «**مِئَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وعِشْرُونَ أَلْفًا، الرُّسُلُ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثُ مِئَةٍ وَخَمْسَةَ عَشَرَ جَمًّا غَفِيرًا**»، رواه الإمام أحمد، والطبراني في «الكبير»، قال الهيثمي: ومَدارُه علَىٰ علِيِّ بْنِ يَزِيد، وهو ضَعِيف(١).

وقد روَىٰ الطَّبَراني في «الأوسط» طرفًا منه بإسناد صحيح، ولَفْظه: أنَّ رَجُلًا قال: يا رَسُول اللهِ، أنبِيٌّ كان آدَم؟ قال: «**نَعَمْ**» قال: كَمْ بَيْنَه وبَيْن نُوح؟ قال: «**عَشْرَةُ قُرُونٍ**» قال: كم بيْنَ نُوحٍ وإبْرَاهِيم؟ قال: «**عَشْرَةُ قُرُونٍ**» قال: يا رَسُول اللهِ، كم كانت الرُّسل؟ قال: «**ثَلَاثُ مِئَةٍ وَخَمْسَةَ عَشَرَ**»، قال الهيثمي: رجاله رِجَال «الصَّحيح».

وقد روَاهُ الحَاكِم في «مستدركه»، ولَفْظه: أنَّ رَجُلًا قال: يا رَسُول اللهِ، أنبِيٌّ كان آدَم؟ قال:«**نعَمْ، مُعَلَّمٌ مُكَلَّمٌ**» قال: كم بَيْنه وبَيْن نُوحٍ؟ قال: «**عَشْرَةُ قُرُونٍ**» قالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، كم كانَتْ الرُّسل؟ قال:«**ثَلَاث مِئَة وخَمْسَ عَشرَةَ جمًّا غفِيرًا**»، قال الحاكم: صحيحٌ علَىٰ شرط مُسْلِم ولم يخرجاه، ووافقَهُ الذَّهبي في «تلخيصه».

ورواه ابن حِبَّان في «صحيحه» مختصَرًا، ولَفْظه: أنَّ رَجُلًا قال: يا رَسُول اللهِ، أنبِيًّا كانَ آدم؟ قال: «**نَعَمْ**» قال: فكَمْ كان بيْنَهُ وبَيْن نُوح؟ قال:«**عَشْرَةُ قُرُونٍ**»(٢).

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٥) (٢٢٣٤٢)، والطبراني في «الكبير» (٨/ ٢١٧) (٧٨٧١)، وانظر: «مجمع الزوائد» (١/ ١٥٩) (٧٢٥)، قال الألباني: «حسن لغيره». انظر: «السلسلة الصحيحة» (٦/ ٣٥٩) تحت حديث رقم (٢٦٦٨).

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/ ١٢٨) (٤٠٣)، والحاكم في «مستدركه» (٢/ ٢٨٨) (٣٠٣٩)، وابن حبان (١٤/ ٦٩) (٦١٩٠)، وانظر: «مجمع الزوائد» (١/ ١٩٦) (٩٥٣)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣٢٨٩).

قَالَ ابْنُ كثير في «البداية والنهاية»: «وهَذَا علَىٰ شرط مُسْلم ولم يُخَرِّجه، ورواه ابنُ جَرِير في أوَّل «تاريخه»، ولفظه: قلت: يا نَبِيَّ الله، أنبِيًّا كانَ آدَم؟ قال: «**نَعَمْ، كَانَ نَبِيًّا كَلَّمَهُ اللهُ قُبُلًا**»(١).

وفي هَذَا الحَدِيث الصَّحِيح شاهِد لِمَا تقَدَّم قَبْله مِن حديث أَبِي ذَرٍّ، وأبي أُمامة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

الحَدِيث الرَّابع: عن عَوْف بن مَالِكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّ أبَا ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ جلَس إلَىٰ رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ -فذكر الحديث وفيه- قلت: يا رَسُولَ اللهِ، فأيُّ الأنبيَاء كان أوَّل؟ فقَال: «**آدَمُ**» فقُلتُ: أو نبِيًّا كان؟ قال: «**نَعَمْ، نَبِيٌّ مُكَلَّمٌ**» قلت: يَا رَسُولَ اللهِ، وكَمْ الأنبِيَاء؟ فقال: «**مِئَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا**»، فقَالَ: كَم المُرسَلُون مِنهُم؟ قال: «**ثَلَاثُ مِئَةٍ وَخَمْسَةَ عَشَرَ جَمًّا غَفِيرًا**» ذكره الحَافِظ ابنُ حجَر في «المطلب العالية» ونسَبَهُ لإسحاق بن راهويه(٢).

وهَذَا الحَدِيث وَالحَدِيثَان قَبْلَه يشُدُّ بَعْضُها بعضًا، وتَشْهَد لهَا الرِّواية الصَّحِيحَة عن أبي أُمامَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

الحَدِيث الخَامِس: عن علِيٍّ بن أَبِي طَالِب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: كُنت معَ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إذْ طلَعَ أبُو بَكْر وعُمَر فقَال: رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ مِنَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ إِلَّا النَّبِيِّينَ وَالمُرْسَلِينَ، يَا عَلِيُّ لا تُخْبِرْهُمَا**»،

---

(١) انظر: «البداية والنهاية» (١/ ٢٣٧).

(٢) انظر: «المطالب العالية» (١٤/ ٢٢٠) (٣٤٤٢).

رواهُ التِّرمذِي، وابن ماجه، وعبد الله بن الإمَام أحمَد في «زوَائد المُسند»، وإسنَاده حسَن، وهذَا لَفْظ التِّرمذِي، ولفظ عبد الله: قال: كُنت عِندَ النَّبي ﷺ فأقبل أبُو بَكْر، وعُمَر فقَال: «**يَا عَلِيُّ، هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْل الجَنَّةِ وَشَبَابُهَا بَعْدَ النَّبِيِّينَ وَالمُرْسَلِينَ**»، قال التِّرمذي: وفي البَاب عن أنس، وابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (١).

الحَديث السَّادِس: عن أنَس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُول اللهِ ﷺ لأَبِي بَكر وعُمَر: «**هَذَان سَيِّدَا كُهُولِ أَهْل الجَنَّةِ مِنَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ إِلَّا النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ، لا تُخْبِرْهُمَا يَا عَلِيُّ**»، رواه التِّرمذي، وقال: هَذَا حديث حسن غريب(٢).

الحَديث السَّابع: عن أَبِي جُحَيْفَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قَال رَسُول اللهِ ﷺ: «**أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ إِلَّا النَّبِيِّينَ وَالمُرْسَلِينَ**»، رواه ابن ماجه بإسْنَادٍ حسَن، وابن حِبَّان في «صحيحه»(٣).

الحَدِيث الثَّامن: عن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نحوه، رواه البزَّار والطَّبَراني(٤).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٦٦٥)، وابن ماجه (٩٥)، وعبد الله بن أحمد في «زوائده على مسند أبيه» (١/ ٨٠) (٦٠٢)، وصححه الألباني، انظر: «صحيح الترمذي» (٢٨٩٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٥/ ٦١٠) (٣٦٦٤) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٧٠٠٥).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١٠٠)، وابن حبان (١٥/ ٣٣٠) (٦٩٠٤) عن أبي جحيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٥١).

(٤) أخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (٣/ ١٦٨) (٢٤٩٢)، والطبراني في «الأوسط» =

الحَدِيث التَّاسع والعَاشِر: عن ابْنِ عُمر، وجَابِر بن عَبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ نحو ذَلِك أيضًا، رواهما الطَّبَراني(١).

وهَذِهِ الأحاديث السِّتة يَشُد بَعضُها بَعضًا، وفِيهَا أَوْضَح دَلِيل علَىٰ ثُبوتِ التَّغايُر بَيْن الرَّسُول وَالنَّبِي، وفِيهَا مع ما تقَدَّم قبْلهَا مِن الأحَادِيث أبْلَغ رَدٍّ علَىٰ مَن زعَمَ أنَّه لا فَرْقَ بيْنَ الرَّسُول وَالنَّبِي إلَّا بمُجَرد الاسم، والمُسَمَّىٰ وَاحِد.

الوَجه الثَّاني: أنْ يُقال: مِمَّا يدلُّ علَىٰ الفَرْق بين الرَّسُول وَالنَّبِي، وأنَّ مُسَمَّىٰ الرَّسول ومُسمَّىٰ النَّبِي مُختلَف في المَعْنَىٰ أنَّ اسم الرَّسول يَدخُل فيه الرُّسل مِن الملائكةِ والرُّسل مِن بَنِي آدم، كما قال الله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ ﴾، والرُّسل مِنَ الملائكَةِ لا يُسَمَّون أنبِيَاء، وإنَّما يُسَمَّىٰ بذَلِك الأنبِيَاء مِن بَنِي آدَم والرُّسل مِنهُم، ولو كانَ الأمْر علَىٰ ما زعَمَهُ ابْنُ مَحمُود في قوله: إنَّه لا فرْقَ بَيْن الرَّسُولِ وَالنَّبيِّ إلَّا بمُجرَّد الاسْمِ والمُسمىٰ واحِد؛ لكان جِبْرِيل وغيره

=

(٤/ ٣٥٩) (٤٤٣١) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٨٢٤).

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨/ ٣٤٠) (٨٨٠٨) عن جابر بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٤٧١) تحت حديث رقم (٨٢٤).

وأخرجه السهمي في «تاريخه» (ص١١٦) (٩٩)، وابن بشران في «أماليه» (١/ ٤١٢) (٩٦١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/ ١٧٢) عن ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٦/ ٤٧١) (٢٦٧٧): قال أبو زرعة: «هذا حديث باطل»، يعني بهذا الإسناد؛ وامتنع أن يحدثنا به، وقال: «اضربوا عليه»، وصححه الألباني بمجموع طرقه في «الصحيحة» (٨٢٤).

مِن الملَائكة يُسمون أنبياء، وهَذَا ظَاهِر البُطلَان، وبهَذَا يَتبيَّن الفَرْق بَيْن الرَّسُول وَالنَّبِي، وقد تقَدَّم قَوْل الحافظ ابن حجَر: إنَّهما مُتغَايِرَان لفظًا ومَعْنًى.

وأمَّا الثَّاني: وهو قوله في صفحة (٣): إنَّ ابن كثير هو أسْبَق مَن تكَلَّم بالتَّفرِيق بَيْن الرَّسُول وَالنَّبِي.

فجوابه: أنْ يُقَال: إنَّ أوَّل مَن تكلَّم بالتَّفرِيق بَيْن الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ هُوَ الله تَبَارَكَوَتَعَالَى في قوله جَلَّ ذِكْره: ﴿**وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ**﴾ [الحج:٥٢] الآية.

وأوَّل مَن تكَلَّم بذَلِك مِنْ هَذِهِ الأمة رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ في الأحَادِيث التي تقدَّم ذِكرُها، ومِن أصْرَحِهَا رِوَاية مُحمَّد بن أبي عُمَر الَّتي ذكَرَها الحَافِظ ابن حَجَر في «المَطالِب العَالِيَة»، وفيها: أنَّ أبا ذَرٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ قال: قلت: يا رَسُولَ اللهِ، كم كان الأنبياء؟ قال: «**كَانُوا مِئَةَ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ أَلْفًا**» قلت: يا رَسُول اللهِ، وكلُّهم كانُوا رُسلًا؟ قال: «**لَا، كَانَ الرُّسُلُ مِنْهُمْ خَمْسَةَ عَشَرَ وَثَلَاثَ مِئَةِ رَجُلٍ**»[(١)].

وتقدَّم -أيضًا- ما ذكَرْنَا مِن تَفْسِير ابْنِ عبَّاس ومُجاهِد أنَّهما فرَّقَا بَيْن الرَّسُول وَالنَّبِي، وقَالَ ابْنُ قُتَيبَة في كتاب «المعارف»: ذكر وَهْب عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا أنَّه قَال: «**كَانَتِ الأنبِيَاءُ مِئَةَ أَلْفٍ وَأَرْبعَةً وعِشْرِين أَلْفَ نَبِيٍّ، الرُّسُل مِنْهُمْ ثَلَاثُ مِئَة نبيٍّ وخَمْسَةَ عَشَرَ نبِيًّا**»[(٢)].

---

(١) انظر: «المطالب العالية» (١٤/ ٢٠٤).

(٢) انظر: «المعارف» (١/ ٥٦).

وتقَدَّم -أيضًا- مَا ذكَرَهُ الرَّازي عن الكَلْبِي والفَرَّاء أنَّهما فرَّقا بين الرَّسُول وَالنَّبِي، وذكَرَهُ الواحِدِيُّ -أيضًا- عن الفرَّاء.

وتقدَّم -أيضًا- عن ابن جَرِير، والثَّعلبي، والوَاحِدي، والبَغوِي، والزَّمَخْشَرِي، والرَّازي، والقُرطُبي، والنَّسَفي، وابن جُزَيٍّ الكَلبي أنَّهم فرَّقُوا بين الرَّسُول وَالنَّبِي، وهؤلاء المُفسِّرون كلهم كانُوا قَبْل ابن كَثِير سِوَىٰ ابن جُزَي فقد كان معاصرًا لابن كثير، ومات قَبْله.

وتقدَّم -أيضًا- ما ذكره القرطبي عن المهدوي، والقاضي عياض أنَّهما فرَّقَا بين الرَّسُول وَالنَّبِي، وتقدَّم عن الخطَّابي، والنووي مثل ذَلِك.

ومِمَّن فرَّق بين الرَّسُول وَالنَّبِي مِن المُتقدِّمين مسلم بن الحجاج، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدَّيْنوَري(١)، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو منصور عبد القَاهر بن طاهر التَّمِيمي البَغدَادِي، وأبو مُحمَّد بن حَزْم، وأبو اليسر محمَّد بن عبد الكريم البزدوي(٢)، والقاضي عِيَاض، والخَطِيب البَغدَادِي.

---

(١) هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الدينوري، وقيل: المروزي الكاتب، صنف «غريب القرآن»، و«غريب الحديث»، وغير ذلك. قال الخطيب: كان ثقة ديِّنًا فاضلًا. مات في سنة (٢٧٦). انظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ٤١١)، و«تاريخ الإسلام» (٦/ ٥٦٥)، و«لسان الميزان» (٥/ ٨).

(٢) هو: محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي النسفي، توفي ببخارىٰ في رجب سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة. انظر: «تاج التراجم» لابن قطلوبغا (ص٢٧٥)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٧٤٦).

فأمَّا مُسلِم فقَال في مقدمة «صحيحه» ما نصُّه: «وصلَّىٰ الله علَىٰ محمَّد خَاتم النَّبيِّين، وعلَىٰ جَمِيع الأنبِيَاء والمُرسَلِين»(١).

وأمَّا عَبد الله بن مُسلِم بن قُتَيبة فقَال في كِتَاب «المَعارف» ما نصُّه: «عدَد الأنبِيَاء والرُّسل مِنهُم صلىٰ الله عليهم»، ثُمَّ ذكر ما تقدَّم قَرِيبًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ في عدَد الأنبِيَاء والرُّسل(٢).

وأمَّا الحاكم فقَال في «مستدركه» ما نَصُّه: «كِتَاب تَوَارِيخ المُتقدِّمِين مِن الأنبِيَاء وَالمُرسَلِين»(٣).

أمَّا أبو مَنصُور عَبد القَاهِر بن طَاهِر التَّمِيمي البَغْدَادِي، فقَال في كتابه «أصول الدين»: «كلُّ رَسُولٍ لله عَزَّوَجَلَّ نبِي، وليْسَ كلُّ نبِيٍّ رسُولًا له»(٤).

وأما ابن حَزْم فقال في أوَّل «المُحَلَّىٰ» ما نصُّه: «مسألة: وبعد هَذَا فإنَّ أفْضَل الإنس والجِن الرُّسل ثُمَّ الأنبِيَاء، ثُم أصحاب رَسُول اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهَذَا لَا خِلَاف فيه»(٥).

وقال أيضًا: «مسألة: والنُّبوة هي الوَحْي مِن الله تعالىٰ بأنْ يعْلَم المُوحَىٰ إلَيْهِ

---

(١) انظر: مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ٣).

(٢) انظر: «المعارف» (١/ ٥٦).

(٣) انظر: «المستدرك» للحاكم (٢/ ٥٩١).

(٤) انظر: «أصول الدين» (ص١٥٤).

(٥) انظر: «المحلىٰ» (١/ ٤٨).

بأمر ما يَعْلمه لم يَكُن يَعْلَمه قَبْل، والرِّسالة هي النُّبوة وزيادة، وهِي بَعْثَته إِلَىٰ خَلْقٍ مَا بأمْرٍ مَا، هَذَا ما لَا خِلَاف فيه»، انتهىٰ(١).

وأما أبو اليسر محمَّد بن عبد الكريم البزدوي، فقَال في كتابه «أصول الدِّين»: «الرَّسول لا يُكون إلَّا نبِيًّا، والنَّبي قد لَا يَكُون رسُولًا».

إلَىٰ أنْ قال: «ويَبْقَىٰ الرَّسول بَعد مَوْته رسُولًا، وكذَلِك النَّبِي بَعد مَوْته نبِيًّا؛ لأنَّ الرَّسُول بالرِّسَالة صارَ شَرِيفًا مُكرَّمًا عند الله تعالىٰ، وكذَا النَّبي إلَّا أنه دونه، وكذَا المُؤمن إلَّا أنه دُونهما، وذَلِك الشَّرَف يَبقَىٰ لَهُم بعد المُوت»، انتهىٰ(٢).

وأما القاضي عِيَاض فقَال في كتاب «الشفا» ما نصُّه: «والصَّحيح والَّذِي عليه الجمُّ الغَفِير أنَّ كُلَّ رَسُولٍ نبِي وليْسَ كلُّ نبِيٍّ رسُولًا»، انتهىٰ(٣).

وأمَّا الخَطِيب البَغدَادِي، فقَال في كِتَابه «الكفاية في عِلْم الرِّواية»: «وإنَّما فُضِّل المُرسَلُون مِن الأنبِيَاء؛ لأنَّهم جمَعُوا النُّبوَّة والرِّسالة معًا»، انتهىٰ(٤).

ومِمَّن فرَّق بين الرَّسُول وَالنَّبِيِّ -أيضًا- شَيْخ الإسْلَامِ أَبُو العبَّاس ابن تَيمِيَّة، والعلَّامة ابن القيِّم -رحمهما الله تعَالىٰ-.

فأمَّا شَيْخ الإسْلَامِ فقَال في كِتَاب «الإيمَان» بَعد أنْ ذكَر أنَّ الإحْسَان يَدخُل فيه

(١) انظر: «المحلىٰ» (١/ ٧١).

(٢) انظر: «أصول الدين» للبزدوي (ص٢٢٩) مسألة (٣٨).

(٣) انظر: «الشفا» (١/ ٢٥١).

(٤) انظر: «الكفاية» (ص٢٠٣).

الإيمَان، وأنَّ الإيمَان يَدخُل فيه الإسلَام، قال: «وهَذَا كمَا يُقال في الرِّسالة والنُّبوة، فالنُّبوة داخلَة في الرِّسالة، والرِّسالة أعَم مِن جِهَة نَفْسها، وأخص مِن جهة أهْلها، فكلُّ رسُولٍ نبِيٌّ، وليْسَ كل نبِيٍّ رسُولًا، فالأنبِيَاء أعَم، والنُّبوة نفسها جزء مِن الرِّسالة، فالرِّسالة تتَناوَل النُّبوة، وغيرها بخِلَاف النُّبوة فإنها لا تتناول الرِّسالة»، انتهىٰ(١).

وقال الشَّيخ -أيضًا- في جوَاب لَهُ بَعد ذِكْره عِصمَة الأنبِيَاء ما نصُّه: «وهَذِهِ العِصمَة الثَّابتة للأنبِيَاء هي التي يَحصُل بها مَقصُود النُّبوَّة والرِّسالة، فإنَّ النبِيَّ هو المُنبِئ عَنِ الله، والرَّسُول هو الَّذِي أرسَله الله تعالىٰ، وكلُّ رسُولٍ نبي، وليْسَ كلُّ نبي رسُولًا، والعِصمَة فِيمَا يُبلِّغُونَهُ عن الله ثابتة فلَا يستقر في ذَلِك خطأ باتِّفاق المُسلِمين»(٢).

وَقالَ الشَّيخ -أيضًا- في جَواب آخر مَا نصُّه: «فإنَّ الآياتِ الدَّالة علَىٰ نبُوَّة الأنبِيَاء دلَّت علَىٰ أنَّهم مَعصُومُون فِيما يُخبِرُون به عن الله عَزَّوَجَلَّ، فلَا يَكُون خبَرُهُم إلَّا حقًّا، وهَذَا مَعْنَىٰ النُّبوَّة، وهُوَ يَتَضمَّن أنَّ اللهَ يُنبئه بالغَيْب، وأنَّه يُنبئ النَّاس بالغَيْب.

والرَّسُول مأمُورٌ بدَعْوَة الخَلْق، وتَبْليغهم رِسالَات ربِّه، ولهَذَا كان كلُّ رسُولٍ نَبيًّا، وليس كل نبي رسولًا، وإنْ كان قد يُوصَف بالإرسال المُقيَّد في مثل قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج:٥٢]»(٣).

---

(١) انظر: «الإيمان» (ص١١).

(٢) انظر: «الفتاوىٰ الكبرىٰ» (٥/ ٢٥٦).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ٧).

وقال الشَّيخ أيضًا، وذكَرَ حَدِيث بَدْء الوَحْي، وفِيهِ ذكر نزُول سُورة «اقرأ» ثُمَّ قال: «وهَذِهِ السُّورة أوَّل ما أنزَل الله عليه، وبها صارَ نبيًّا، ثُم أنزَل عليه سورة «المدثر»، وبها صارَ رسُولًا لقَوْلِه: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [المدثر:٢]»(١).

وقال الشَّيخ -أيضًا- في تَفسِير سُورَة «اقرأ»: «إنَّ ما في حَدِيث عائشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الَّذِي في «الصَّحِيحَيْنِ» يُبين أنَّ أوَّل ما نزل: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق:١] نزلت عليه وهو في غار حِرَاء، وأنَّ «المدثر» نزَلَت بَعدُ، وهَذَا هو الَّذِي ينبغي، فإنَّ قوله: ﴿اقْرَأْ﴾ أمر بالقِرَاءة لا بِتَبليغ الرِّسالة، وبذَلِك صار نبيًّا، وقوله: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ أمر بالإنذَار، وبذَلِك صار رسُولًا مُنذرًا»(٢).

وقال الشَّيخ أيضًا: «فسُورَة «اقرأ» هي أوَّل مَا نزَلَ مِن القُرآن، ولهَذَا لمَّا أمَر بأنْ يقرأ أنزل عليه بعدها «المدثر» لأجْلِ التَّبليغ، فقِيلَ له: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ فبالأُولَىٰ صار نبِيًّا، وبالثَّانية صار رسولًا»، انتهىٰ(٣).

وكلَامه -رحمه الله تعالىٰ- في التَّفريق بين الرَّسُول وَالنَّبِي كثير جِدًّا، وفِيمَا ذكَرْتُه هَاهُنا كفَاية إن شاء الله تعالىٰ.

وأمَّا ابن القَيِّم -رحِمَه الله تعالىٰ- فقَال في كِتَابه «زاد المَعاد»: «وكذَلِك اختِيَاره سُبحانه الأنبِيَاءَ مِن ولَدِ آدم -علَيه وعَليْهِم الصَّلاة والسَّلَام- وهم مِئَة ألْف وأربعة

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ١٥١).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ٢٥٥).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ٤٧٧).

وعشرون ألفًا، واختياره سبحانه الرُّسل منهم، وهم ثَلَاث مِئَة وثلاثة عشر علىٰ ما في حديث أَبِي ذَرٍّ الَّذِي رواه أحمد، وابن حبان في «صحيحه»، واختِيَاره أُولِي العَزْم مِنهُم وهُم الخَمْسَة، المَذكُورُون في سُورة «الأحزاب»، و«الشورىٰ» في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب:٧]، وقال تعالىٰ: ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورىٰ:١٣] واختَار منهم الخَلِيلَيْن إبْرَاهِيم ومُحمَّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، انتهىٰ(١).

وقَالَ ابْنُ القيم -أيضًا- في كتابه «طريق الهجرتين» مَا مُلخَّصه: «مَراتِب المُكلَّفِين في الدَّار الآخِرَة، وَطبَقاتهم فيها، وهُم ثمَان عشرة مرتبة.

الطَّبقَة الأُولَىٰ: وهي العُليَا علَىٰ الإطلَاق مرتبة الرِّسَالة وأعلَاهم منزلة أُولُو العَزْم مِنهُم، وهُم المَذكُورون في قوله تعالىٰ: ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾ [الشورىٰ:١٣]، وهَؤلَاء هُم الطَّبقة العُليَا من الخلَائق.

الطَّبقة الثَّانية: مِن عَداهُم مِن الرُّسل علَىٰ مَراتِبهم مِن تَفْضِيل بَعضُهم علَىٰ بَعض.

الطَّبقة الثَّالثة: الَّذِين لم يُرسَلوا إلىٰ أُمَمِهم، وإنَّما كانَتْ لَهُم النُّبوَّة دُون الرِّسالة

---

(١) انظر: «زاد المعاد» (١/ ٤٤).

فاختصُّوا عن الأُمَّة بإيحَاء الله إلَيْهم، وإرساله ملَائكته إليهم، واختصت الرُّسل عنهم بإرسَالهِم إلَىٰ الأُمَّة يَدعُونهم إلىٰ الله بشَرِيعَته وأمره، واشتَركُوا في الوحي، ونُزول الملَائكة علَيْهِم»، انتهىٰ المَقصُود مِن كلَامه رحِمَه الله تعالىٰ(١).

ومِمَّن فرَّق بَيْن الرَّسُول وَالنَّبي مِن أهل اللُّغة ابن الأثير، وابن مَنظُور في «لسان العرب»، ومُرتَضىٰ الحُسَيني في «تاج العروس».

فأمَّا ابن الأثِير، فقَال في «النِّهايَة» مَا نَصُّه: «ومِن الأوَّل حَدِيث البَراء: «قلت: ورَسُولك الَّذِي أرْسَلت. فرَدَّ علَيَّ، وقال: «**وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ**»، إنَّما ردَّ عليه ليَخْتَلف اللَّفظَان، ويجمع له الثَّناءَيْن معنىٰ النُّبوة والرِّسالة، ويكون تَعدِيدًا للنِّعمة في الحالَيْن وتَعظِيمًا للمِنَّة علَىٰ الوَجْهَين، والرَّسُول أخَص مِن النَّبِيِّ؛ لأنَّ كلَّ رسُو لٍ نبي، ولَيْسَ كل نبِيٍّ رسُولًا»، انتهىٰ(٢).

وأمَّا ابن مَنظُور، وصاحب «تاج العروس» فذكَرَا كلَام ابن الأثير وأقرَّاه(٣).

وأمَّا قول ابن محمود في آخر (ص٤) وأول (ص٥) ما نصه: «والله يَقُول: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة:٢١٣] فوَصفَ الأنبيَاءَ بالتَّبشِير والإنذَار الَّذِي هو وَظِيفَة الرُّسل بلَا خِلَاف، كما قال تعالىٰ: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]، فوصف

---

(١) انظر: «طريق الهجرتين» (ص٣٤٩).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ٤).

(٣) انظر: «لسان العرب» (١/ ١٦٣)، و«تاج العروس» (١/ ٤٤٥).

الرسل بالتبشير والإنذار كما وصف بذَلِك الأنبياء علَىٰ حدٍّ سَواء»، اهـ.

فجوابه أن يقال: إنَّ المُراد بالأنبياء المَذكُورِين في الآية من سورة «البقرة» الرُّسل، بدليل قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٣]، والكتب إنَّما أُنزِلَت علَىٰ الرُّسل لا علىٰ عموم الأنبياء، كما قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد:٢٥]، فهَذِهِ الآية من سورة «الحديد» تُبيِّن ما أُجمِلَ في الآية من سورة «البقرة»، والله أعلم.

وأما الثَّالث: وهو قوله في (ص٥): «إنَّ شَيْخ الإسْلَامِ ابن تيمية لم يَذكُر في كتاب «النبوات» فَرْقًا بين الأنبياء والرُّسل»، اهـ.

فجوابه أن يُقال: بل قد ذكر ذَلِك في (ص١٧٢) وما بعدها من كتاب «النبوات» وهَذَا نص كلامه:

«والمقصود هنا الكلام علىٰ النبوة، فالنَّبِيُّ هو الَّذِي يُنَبِّئه الله، وهو يُنبِّئ بما أنبأ اللهُ، فإنْ أُرسِلَ مع ذَلِك إلىٰ مَن خَالَف أمْرَ الله ليبلغه رسالةً مِن الله إليه؛ فهُوَ رَسُول، وأمَّا إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله ولم يُرسَل هو إلىٰ أَحَدٍ يبلغه عن الله رسالة؛ فهو نبيٌّ وليس برسول، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج:٥٢]، وقوله: ﴿مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ ، فذكر إرسالًا يَعُم النوعين، وقد خَصَّ أحدهما بأنه رسول، فإنَّ هَذَا هو الرسول المطلق الَّذِي أمره بتبليغ رسالته إلىٰ مَن خالَفَ الله كنوح، وقد ثبت في

«الصحيح» أنَّه أوَّلُ رَسُول بُعِث إلىٰ أهل الأرض(١)، وقد كان قبْلَه أنبِيَاء كَشِيثٍ وإدْرِيسَ، وقبْلَهما آدمُ كان نبِيًّا مُكَلَّمًا.

قَالَ ابْنُ عباس: «كان بين آدمَ ونُوحٍ عَشرة قرُونٍ كُلهم علَىٰ الإسْلَام»(٢)، فأولَئِكَ الأنبِيَاء يأتيهم وَحْيٌ مِنَ الله بمَا يَفْعَلُونه، ويَأمُرون به المُؤمِنين الَّذِين عندهم؛ لِكَوْنِهم مُؤمِنِين بهم كمَا يكون أهل الشَّريعة يقبلون ما يبلغه العُلمَاء عن الرَّسُول، وكذَلِك أنبِيَاء بني إسرائيل يَأمُرون بشريعة التَّوراة، وقَدْ يُوحَىٰ إلىٰ أحَدِهِم وحي خاصٌّ في قضِيَّةٍ مُعَيَّنة، ولكن كانُوا في شرع التَّوراة كالعَالم الَّذِي يفهمه الله في قضِيَّة معنىٰ يطابق القرآن كمَا فَهَّمَ اللهُ سليمانَ حُكْم القضِيَّة التي حكَمَ فيها هو ودَاود، فالأنبِيَاء يُنبئهم الله فيُخبِرهُم بأمْرِهِ ونَهْيِه وخبَرِه، وهم يُنبؤون المؤمنين بهم ما أنبَأهُم الله به مِنَ الخبَر والأمر والنَّهي، فإن أرسلوا إلىٰ كفار يدعونهم إلىٰ توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، ولابد أن يُكذِّب الرسلَ قومٌ، قال تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾ [الذاريات:٥٢]، وقال: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَ﴾ [فصلت:٤٣]، فإنَّ الرُّسل تُرسَل إلىٰ مخالفين فيكذبهم بعضُهم.

وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿١٠٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٦).

(٢) انظر: «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (١/ ٤٢).

جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [يوسف: ١٠٩، ١١٠]، وقال: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾ [غافر:٥١]، فقوله: ﴿قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج:٥٢]دليلٌ علىٰ أنَّ النبيَّ مُرْسَلٌ، ولا يُسَمَّىٰ رسولًا عند الإطلَاق؛ لأنَّه لم يُرسل إلىٰ قوم بما لا يَعرِفُونه، بل كان يأمر المُؤمِنين بما يَعرِفُونه أنه حقٌّ كالعالم، ولهَذا قال النبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ: «**العُلَماءُ وَرَثَةُ الأَنْبِياءِ**»(١)، وليْسَ مِن شرط الرَّسُول أنْ يَأتِي بشَريعةٍ جَدِيدة، فإنَّ يوسف كان رسُولًا، وكان علَىٰ مِلَّة إبْرَاهِيم، وداود وسليمان كانَا رسُولَيْن، وكانا علىٰ شريعة التَّوراة.

قال تعالىٰ عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكُمۡ يُوسُفُ مِن قَبۡلُ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلۡتُمۡ فِي شَكّٖ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلۡتُمۡ لَن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعۡدِهِۦ رَسُولٗاۚ﴾ [غافر:٣٤]، وقال تعالىٰ: ﴿۞إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٣-١٦٤].

والإرْسَال اسم عامٌّ يَتناول إرسال الملَائكة، وإرسال الرِّياح، وإرسَال

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٩٦)، وأبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، والدارمي في «سننه» (١/ ٣٦١) (٣٥٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ٢٨٩) (٨٨)، والبيهقي في «الشعب» (١٥٧٣)، وغيرهم من حديث أبي الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنهُ. وصححه الألباني في «المشكاة» (٢٢٣).

الشَّياطِين، وإرسال النَّار، قال تعالىٰ: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ﴾ [الرحمن:٣٥]، وقال تعالىٰ: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ﴾ [فاطر:١] فهُنَا جعَل الملَائكة كُلَّهم رسلًا.

والمَلَك في اللُّغة: هو حامل الألوكة، وهي الرِّسالة».

وقد قال في موضع آخر: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج:٧٥] فهؤلاء الَّذِين يرسلهم بالوحي كما قال: ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورىٰ:٥١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف:٥٧]، وقال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم:٨٣]لكن الرَّسول المضاف إلىٰ الله إذا قيل: رَسُول اللهِ؛ فُهِمَ مَن يأتي برسالةٍ مِنَ الله مِن الملَائكة والبشَر، كما قال: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج:٧٥]، وقالت الملائكة: ﴿يَـٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ﴾ [هود:٨١].

وأمَّا عموم الملَائكة والرِّياح والجن فإنَّ إرسَالَها لتفعل فعلًا لا لتبلغ رسالة، قال تعالىٰ: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الأحزاب:٩]؛ فرسل الله الَّذِين يبلغون عن الله أمْرَهُ ونَهْيَه هي رسل الله عند الإطلاق.

وأمَّا مَن أرْسَلَهُ الله ليَفْعَل فِعلًا بمشيئته وقُدرَته؛ فهَذَا عامٌّ يتَناوَل كُلَّ الخَلْق،

كمَا أنَّهم كلهم يَفعلُون بمَشِيئَته وإِذْنِه المُتضَمِّن لمَشِيئَته، لكن أهل الإيمَان يَفعلُون بأمْرِهِ ما يُحِبُّه ويَرْضَاه، ويعبدونه وَحْدَه، ويُطِيعُون رُسله، والشَّياطين يفعلون بأهوائهم وهم عَاصُون لأمره، مُتَّبعون لِمَا يُسْخِطه، وإن كانوا يَفعَلُون بمشيئته وقدرته»، انتهىٰ المقصود من كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١).

وأمَّا الرَّابع: وهو زَعْمُه في (ص٥): أنَّ التَّفرِيق بين الرَّسُول وَالنَّبِيِّ ليس معروفًا عند الصحابة والتابعين ولا السلف السابقين.

فجوَابُه أن يُقال: قد تقدَّم ذِكْر التَّفريق بين الرَّسُول وَالنَّبي في تَفسِير ابن عبَّاس، ومُجاهد، والكَلْبِي، والفرَّاء، وابن جَرِير، وغيرهم مِن أكابر العُلمَاء المُتقَدِّمين؛ فليُراجَع ذَلِك، فَفِيه كِفَايَة في الرَّد علَىٰ ابن مَحمُود، وتقدَّم -أيضًا- قول ابن حَزْم في التَّفريق بين الرَّسُول وَالنَّبي أنه لا خِلَافَ فيه، وفي هَذَا -أيضًا- ردٌّ علَىٰ ابن محمود.

وأمَّا الخامس: وهو: قدحه في الصحابي الجليل أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ورَمْيُه بسُوءِ الحِفْظ، وذَلِك في (ص٥)، حيث قال مُشِيرًا إلىٰ حديث أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «وهو حديثٌ طَوِيلٌ جدًّا لا يتَحمَّل أبُو ذرٍّ حِفْظَه مع طُولِه».

فجَوابُه أنْ يُقال: يا لهَا مِن كلمةٍ مَا أسوَأَها وأبشَعَها!

ولا أعلم أحدًا رمَىٰ أبا ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بسوء الحِفْظ قبل ابن محمود، وقد قال النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا أظَلَّتِ الخَضْرَاءُ، وَلَا أَقَلَّتِ الْغَبْرَاءُ أَصْدَقَ مِنْ أَبِي ذَرٍّ**»، رواه

(١) انظر: «النبوات» لابن تيمية (٢/ ٧١٤).

الإمام أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم في «مستدركه» من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال الترمذي: هَذَا حديث حسن، قال: وفي الباب عن أبي الدرداء وأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا(١).

وروى التِّرمذِيُّ أيضًا، وابنُ حِبَّان في «صحيحه»، والحاكم في «مستدركه» عن أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَا أَظَلَّتِ الْخَضْرَاءُ، وَلَا أَقَلَّتِ الْغَبْرَاءُ مِنْ ذِي لَهْجَةٍ أَصْدَقَ وَلَا أَوْفَىٰ مِنْ أَبِي ذَرٍّ شَبِيهِ عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ** عَلَيْهِ السَّلَامُ»، **فقال عمر بن الخطاب**: يا رَسُول اللهِ، أفنعرف ذَلِك له؟ قال: **«نَعَمْ، فَاعْرِفُوهُ لَهُ»**، قال الترمذي: هَذَا حديث حسن غريب، وقال الحاكم: صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في «تلخيصه»(٢).

وعن أبي الدَّرْدَاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَا أَظَلَّتِ الْخَضْرَاءُ، وَلَا أَقَلَّتِ الْغَبْرَاءُ مِنْ ذِي لَهْجَةٍ أَصْدَقَ وَلَا أَوْفَىٰ مِنْ أَبِي ذَرٍّ»**، رواه الإمام أحمد، والبزار، والطبراني، والحاكم في «مستدركه»، قال الهيثمي: «وفيه علي بن زيد، وقد وُثِّق وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات»، ورواه الحاكم -أيضًا- ولم يتكلم عليه، وقال الذهبي: سنده جيد(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٧٥) (٦٦٣٠)، والترمذي (٣٨٠١)، وابن ماجه (١٥٦)، والحاكم في «مستدركه» (٣/ ٣٨٥) (٥٤٦١) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وحسنه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٦٢٣٨).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٨٠٢)، وابن حبان (١٦/ ٨٤) (٧١٣٥)، والحاكم في «مستدركه» (٣/ ٣٨٥) (٥٤٦٠)، وحسنه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٦٢٣٩).

(٣) أخرجه أحمد (٦/ ٤٤٢) (٢٧٥٣٣)، والبزار في «مسنده» (١٠/ ٦٤) (٤١٢٨)، والحاكم في =

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: «قال أبو إسحاق السبيعي، عن هانئ بن هانئ، عن علِي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه قال: «**أَبُو ذَرٍّ وِعَاءٌ مُلِئَ عِلْمًا، ثُمَّ أُوكِئَ عَلَيْهِ**»، أخرجه أبو داود بسند جيد[(١)]، قال الحافظ: وكان يوازي ابن مسعود في العلم»، انتهىٰ[(٢)].

وقد تَرْجَم له الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»، وقال: «كانَ رَأسًا في العِلْمِ وَالزُّهد والجِهَاد، وصِدْق اللَّهجة، والإخلَاص، وكان يُوازِي ابنَ مسعودٍ في العِلْم، ومَنَاقبه شَهِيرَة، منها: قولُ المُصطَفَىٰ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَا أَظَلَّتِ الخَضْرَاءُ، وَلَا أَقَلَّتِ الغَبْرَاءُ أَصْدَق لَهْجَةً مِنْ أَبِي ذَرٍّ**»، انتهىٰ[(٣)].

وقَالَ ابْن عَبْدِ البَر في «الاستيعاب»: «كانَ مِنْ أَوْعِيَة العِلْم المُبَرَّزِين في الزُّهد والورَع والقَوْل بالحَق»، انتهىٰ[(٤)].

وفِيمَا ذكَرْتُه مِن الأحاديث، وأقوال الأئمة الحُفَّاظ أبلغ ردٍّ علىٰ مَن رمىٰ أبا ذَرٍّ بسُوءِ الحِفْظ.

وقد روَىٰ الإمام أحمَد في «مسنده» نحو مِئَتيْنِ وسَبعِينَ حَدِيثًا لأَبِي ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وروَىٰ له أهل الصحاح، والسنن، والمسانيد أحاديث كثيرة مِمَّا رواه الإمام

=

«مستدركه» (٣/ ٣٨٥) (٥٤٦٢)، ولم أقف عليه عند الطبراني من حديث أبي الدرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وقد أورده الهيثمي في «المجمع» وعزاه له. انظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٣٢٩) (١٥٨١٦).

(١) لم أقف عليه في «سنن أبي داود».

(٢) انظر: «الإصابة» (٧/ ١٠٨).

(٣) انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٨).

(٤) انظر: «الاستيعاب» (١/ ٢٥٥).

أحمَد ومِمَّا لم يَرْوِه، ومَن كان يَحْفَظ هَذَا العدَد الكثير مِن الأحاديث كيف يُقال: إنه لا يَتحمَّل حِفْظ الحَدِيث الطَّويل الَّذِي فيه عدَدُ الأنبِيَاء والمُرسَلِين؛ إنَّها لجَراءَةٌ علىٰ صحابِيٍّ جَلِيلٍ قد عَدَّه أهل المعرفة بمراتب العُلمَاء في أعلىٰ طبَقَات الحُفَّاظ، وقالوا: إنه كان يُوازِي ابنَ مسعود في العِلْم.

وأما السادس، وهو قوله في (ص٦): «إنَّ حَصْر الأنبياء في مِئَةِ أَلْفٍ وأربعَةٍ وعشرين ألفًا مخالف لصَرِيح القرآن، فإنَّ الله يَقُول: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر:٧٨]».

فجوابه أنْ يُقال: ليْسَ في حَصْرِ الأنبِيَاء في مِئَة أَلْفٍ وأَرْبعَةٍ وعشرين ألفًا ما يُخالِف القُرآن بِوَجهٍ مِنَ الوُجُوه، فأمَّا قوله تعالىٰ في سورة «النساء»: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء:١٦٤]، وقوله في سورة «المؤمنين»: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ﴾ [غافر:٧٨]، فلَيْسَ المُراد بالقَصَص ذِكْر عدَدِهم كما قد توَهَّم ذَلِك ابنُ مَحمُود، وإنَّما المُراد بالقصَص ذِكْر أخبَارِهم، وما جرَىٰ لَهُم مع قَوْمِهم.

قَالَ ابْنُ كثير في تفسير سورة «المؤمنين»: «أيْ: مِنهُم مَن أوحينا إليك خبرهم وقصصهم مع قومهم، كيف كذَّبوهم، ثم كانت للرُّسل العاقبة والنصرة»، انتهىٰ[1].

والقصص: رواية الأخبار، نَصَّ علىٰ ذَلِك أهل اللغة.

---

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٧/ ١٥٨).

قال الجَوْهَرِيُّ في «الصحاح»: «القصَّة: الأمرُ والحَدِيث، وقد اقتَصَصْت الحديث -روَيْتُه علَىٰ وجهه، وقد قص عليه الخبَر قصَصًا، والاسم أيضًا: القَصص بالفتح، وُضع موضع المصدر حتىٰ صار أغلب عليه، والقِصص بكسر القاف: جمع القصة التي تُكْتَب»، انتهىٰ(١).

وقَالَ ابْنُ الأثير في «النهاية»: «القَصُّ: البيانُ، والقَصَص بالفتح: الاسمُ، وبالكَسْر: جمْع قِصَّة، والقاصُّ الَّذِي يأتي بالقِصَّة علىٰ وجْهِها، كأنه يتَتَبَّع معانيَها وألفاظَها». انتهىٰ(٢).

وقَالَ ابْنُ مَنظور في «لسَان العَرب»: «والقِصَّة: الخَبَر، وهو القَصَص، وقَصَّ عليَّ خبَرَه، يَقُصُّه قَصًّا وقصصًا: أَورَدَه، والقصصُ: الخبَر المَقصوص -بالفتح- وُضع مَوضع المَصدر حتىٰ صار أغلبَ عليه، والقِصص بكسر القاف: جَمع القِصَّة التي تُكتب، وتَقصَّص الخبَر: تتبَّعه، والقصة: الأمْر والحَديث، واقتصصتُ الحديثَ: رويتُه علىٰ وَجهه، وقصَّ عليه الخبَر قصصًا، وفي حديث الرُّؤيا: «**لا تَقُصَّهَا إِلَّا عَلَىٰ وَادٍّ**»(٣)، يقال: قَصصتُ الرُّؤيا علىٰ فُلانٍ: إذا أَخبَرته بها، أَقُصُّها قَصًّا، والقَصُّ: البَيان، والقَصَص بالفتح: الاسمُ، والقاصُّ الَّذِي يأتي بالقصَّة علىٰ وَجْهها، كأنَّه يَتتَبَّع

---

(١) انظر: «الصحاح» (٣/ ١٠٥١).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٤/ ٧٠).

(٣) أخرجه أحمد (٢٦/ ١٠٠) (١٦١٨٢)، وأبو داود (٥٠٢٠)، وابن ماجه (٣٩١٤)، وابن حبان (١٣/ ٤١٥) (٦٠٥٠)، والبيهقي في «الشعب» (٦/ ٤٢٥) (٤٤٣٤)، وغيرهم من حديث أبي رزين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مَعانيَها وألفاظَها». انتهىٰ(١).

وقال الرَّاغبُ الأصْفَهاني: «القَصَص: الأخبارُ المُتتبَّعة، قال: ﴿لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران:٦٢]، ﴿فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ﴾ [يوسف:١١١]، ﴿وَقَصَّ عَلَيْهِ ٱلْقَصَصَ﴾ [القصص:٢٥]، ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يوسف:٣]، ﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم﴾ [الأعراف:٧]، ﴿يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [النمل:٧٦]، ﴿فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ﴾ [الأعراف:١٧٦]». انتهىٰ(٢).

وقد ذكر اللهُ تعالىٰ في سُورة آل عِمران قِصَّة زكريا وقصَّة مَريم وقصَّة عيسىٰ مع قومِه، ثم قال تَعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران:٦٢]، وقال تعالىٰ في أوَّل سُورة الأعراف: ﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ﴾ [الأعراف:٧] ثم ذكَر في السورةِ قصَّةَ آدم، ثم قصَّة نوحٍ وهُودٍ وصالحٍ ولُوطٍ وشُعيبٍ مع قومِهم، وقصَّةَ مُوسىٰ مع فِرعَون، وقِصَّتَه لمَّا جاء لمِيقات ربِّه، وقصَّتَه لما اختار سبعين رجلًا لمِيقات ربِّه، وقصَّةَ أصحابِ السَّبت، وقصَّةَ الَّذِي آتاه اللهُ آياتِه فانسلَخ منها، ثم قال تعالىٰ بعد ذَلِك: ﴿فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف:١٧٦].

وقال تعالىٰ في سُورة هُود بعد ما ذَكر قصَّةَ نُوح وهودٍ وصالحٍ مع قَومهم، وقصَّة إبْرَاهِيم مع المَلائكة، وقِصَّةَ لُوط وشعيبٍ مع قَومِهما، وقصَّة موسىٰ مع فرعون، ثم قال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ﴾ [هود:١٠٠] وقال في

---

(١) انظر: «لسان العرب» (٧/ ٧٤).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للأصفهاني (ص٦٧١).

آخِر السورة: ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَۚ ﴾ [هود:١٢٠].

وقال تعالىٰ في أوَّلِ سُورة يُوسُفَ: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يوسف:٣] ثم ذكر ما جرىٰ ليُوسُف مع أبيه لمَّا قَصَّ عليه الرؤيا، وقصَّتَه مع إخوتِه في أول الأمْر، وقصتَه مع العَزيز وامرأته، وقصتَه مع الفتيَيْن، وقصتَه مع رسولِ المَلِك، وقِصَّتَه مع المَلِك، وقِصَّتَه مع إخوتِه في آخر الأمرِ، وقِصتَه حين اجتمع بأبويه وإخوتِه، ثم قال تعالىٰ بعد ذَلِك: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓۗ ﴾ الآيات إلىٰ قوله: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ ﴾ [يوسف:١٠٩-١١١] الآية.

وفي هَذِهِ الآية الكريمة أبلَغُ رَدٍّ علىٰ ابنِ مَحمود؛ لأن اللهَ تعالىٰ أخبَر أن في قَصص المُرسلين عِبرةً لأولي الألبَاب، والعِبرة لا تكون في عددِهم، وإنما تكونُ في أخبارِهم وما جرىٰ لهم مع قَومهم، ولو كان الأمرُ علىٰ ما زعمَه ابنُ مَحمود لكان مَعنىٰ الآية: إن في عدَد المُرسلين عِبْرة لأولي الألباب، وهَذَا مما يُنزَّه عنه كلامُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وقال تعالىٰ مخبِرًا عن أصحاب الكهف: ﴿ نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّۚ﴾ [الكهف:١٣]، وقال تعالىٰ في سُورة (طه) بعد ما ذكَر قصصًا كثيرة لمُوسىٰ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَآءِ مَا قَدْ سَبَقَۚ ﴾ [طه:٩٩]، وقال تعالىٰ في أول سورة القَصص: ﴿ نَتْلُواْ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [القصص:٣]، وقال تعالىٰ مُخبرًا عن موسىٰ وعن الرَّجل الصَّالح: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيْهِ ٱلْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْۖ نَجَوْتَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [القصص:٢٥].

والمقصودُ مما ذكرنا أمران:

أحدُهما: بيانُ معنىٰ القَصَص الَّذِي قال اللهُ تعالىٰ فيه: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر:٧٨]وقوله تعالىٰ: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء:١٦٤]، وأن المُراد بذَلِك ذِكر أخبارهم وما جرىٰ لهم مع قومهم.

الثاني: بيانُ غَلَط ابنِ مَحمُود فيما ذهَب إليه مِن حمْل القَصص علىٰ ذِكر عدد الأنبياء، وبيان أنه لا دليلَ علىٰ ذَلِك لا مِن القُرآن ولا مِن السُّنَّة ولا مِن لُغةِ العَرَب، وما كان هكذا فيَنبغي أن لا يُلتفت إليه.

أما السَّابع: وهو قوله في صفحه (٦): «وقد ورَدتْ عِدَّةُ أحاديثَ في عدَد الأنبياءِ يُخالِف بعضُها بعضًا، وكلُّها مِن الضِّعاف التي لا يُحتجُّ بها، وقد ساقها ابنُ كثيرٍ في «التَّفْسير» مِن آخِر سُورةِ النِّساء، وبَعضُها مِن قَولِ كَعبِ الأحْبَار».

فجوابه: أن يُقال: إن الأحاديثَ التي ذكرَها ابنُ كثير في تَفسير سورة النساء في عدد الأنبياءِ ليس فيها شيءٌ مِن قول كعبِ الأحبار، وإنما الَّذِي ذكره عن كَعب الأحبارِ هو في تَكليم الله لمُوسىٰ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فما قاله ابنُ محمُودٍ وَهمٌ وغَلَط.

وأما الثَّامنُ: وهو قولُه في صَفحة (٦): «والَّذِي عليه المُحقِّقون من السَّلفِ أن للهِ أنبياءَ كثِيرين لا يَعلم عددَهم إلا اللهُ، وقالوا: إنَّ مَن عدَّ الأنبياء فقد أخطأ وتكلَّف ما لا عِلمَ له به، ومِثلُه قَولُه في عددِ الرُّسل وأنهم ثَلَاث مِئَة وثَلاثَة عَشر».

فجوابه: مِن وُجوهٍ:

أحدُها: أن يقال: لا يَخفىٰ ما في هَذَا القول مِن المُجازفة والقَولِ علىٰ السَّلف بما لم يُنقل عن أحدٍ منهم فيما أعلم.

الوَجْه الثاني: قال أبو مَنصور عبدُ القاهر بنُ طاهرٍ التَّميميُّ البغداديُّ في كتابه «أصُول الدِّين»: «أجمَع أصحابُ التَّواريخ من المسلمين علىٰ أن عددَ الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ مِئَة أَلْف وأربَعَة وعِشْرون ألفًا، كما وردت به الأخبارُ الصَّحيحة؛ أوَّلُهم أبُونا آدمُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وآخِرُهم نبيُّنا محمَّدٌ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأجمعوا علىٰ أن الرُّسل منهم ثَلَاث مِئَة وثلاثَة عَشَر...

إلىٰ أن قال: وإذا صحَّ لنا أن الرُّسُلَ ثَلَاث مِئَة وثلاثة عشر قُلنا: إن خَمسَةً منهم مِن أُولِي العَزم المَذكورين في القُرآن، وهم: نُوحٌ، وإبْرَاهِيمُ، ومُوسىٰ، وعِيسىٰ، ومُحمَّد عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ، وخَمْسَة منهم مِن العَرَب، وهم: هُودٌ، وصَالِح، وإِسْماعِيل، وشُعَيب، ومُحمَّد عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ». انتهىٰ(١).

وفيما ذَكره مِن إجماع أصحاب التَّواريخ من المسلمين علىٰ عدَدِ الأنبياء والرسلِ أبلَغُ ردٍّ علىٰ ابنِ مَحمُود.

الوَجْه الثَّالثُ: أن يُقالَ: قد تقدَّمتِ الأحاديثُ عن أَبِي ذَرٍّ وأبي أُمامة وعَوفِ بنِ مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في عدد الأنبياءِ والمُرسلين، وأحاديثُهم يَشدُّ بعضُها بعضًا، وتَشهد لها

---

(١) انظر: «أصول الدين» (ص١٥٧).

الروايةُ الصحيحةُ في إثباتِ نُبوَّة آدمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وعَدَد الرسل، وتقدم -أيضًا- ما ذكره ابنُ قُتيبة في كتاب «المَعارِف» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في عدد الأنبياءِ والرسل، وهو موافقٌ لِما جاء في الأحاديثِ الثلاثةِ عن أَبِي ذَرٍّ وأبي أُمامَة وعوفِ بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعلىٰ هَذَا فهل يأمَنُ ابنُ مَحمود أن يكونَ قد خطَّأ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقال فيه: إنه قد تَكلَّف ما لا عِلمَ له به، وأن يَكونَ -أيضًا- قد خطَّأ حَبْرَ الأمة ابنَ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقال فيه: إنه قد تكلَّف ما لا علمَ له به؟! ولا يخفىٰ أن هَذَا المَحذور ليس ببعيدٍ مِن ابن محمُود.

فَـإنْ كُنـتَ لا تَـدري فتِلـكَ مُصـيبَةٌ ... وإن كنـتَ تَـدري فالمُصـيبةُ أَعظَـمُ

الوجه الرَّابعُ: أن يقالَ: قد تقدَّم ما رواه الطبرانِيُّ والحاكمُ بإسناد صحيحٍ عن أبي أُمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في عَدد الرسل، وأنهم كانوا ثَلاث مِئَة وخَمسَة عشرَ، قال الحاكم: «صحيحٌ علىٰ شرط مُسلم»، ووافقه الذهبي في «تلخيصه»، وقال الهيثميُّ في إسنادِ الطبراني: «رجالُه رجالُ الصَّحيح».

وهَذَا الحديث لا يردُّه إلا جاهلٌ أو مكابِرٌ، وقد قال الإمامُ أحمدُ رحمه الله تعالىٰ: «كل ما جاء عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإسنَاد جيِّد أقْرَرنا به، وإذا لم نُقِرَّ بما جاء به الرسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودَفعناه وردَدْناه رَدَدْنا علىٰ الله أمرَه قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]»(١).

(١) تقدم.

وروي القاضي أبو الحُسين في «طبقات الحنابلة» من طريق أبي بكرٍ الآدَمي المُقري، حدَّثنا الفضلُ بنُ زيادٍ القطَّانُ، قال: سمعتُ أبا عبدِ الله -يعني أحمدَ بنَ حنبل- يقولُ: «مَن رَدَّ حديثَ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو علىٰ شَفا هَلكَةٍ»(١).

وذكر القاضي أبو الحُسين -أيضًا- في ترجمة الحَسن بن علي بن خَلف أبي محمد البَرْبَهارِي -وهو مِن أعيان العُلماء في آخر القَرن الثالث وأوَّل القرن الرابع من الهِجرة- أنه قال في كتابه «شَرح السُّنَّة»: «ولَا يَخرُج أحدٌ مِن أهل القِبلة مِن الإسلام حتىٰ يرُدَّ آيةً مِن كتاب الله عَزَّوَجَلَّ أو يرُدَّ شَيئًا مِن آثار رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو يُصلِّيَ لغير اللهِ، أو يَذبحَ لغَير اللهِ، فقد وجبَ عليكَ أن تُخرِجَه من الإسلام»(٢).

وقال البَربَهارِيُّ أيضًا: «مَن ردَّ آيةً مِن كتاب الله فقد ردَّ الكتابَ كلَّه، ومَن ردَّ حديثًا عن رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقد ردَّ الأثرَ كلَّه، وهو كافرٌ بالله العظيم»(٣).

وذكر القاضي أبو الحُسين -أيضًا- في ترجمة إبْرَاهِيم بن أحمَد بن عُمر بن حمدان بن شَاقلا، أنه قال: «مَن خالَف الأخبارَ التي نقلها العَدلُ عن العَدل مَوصولةً بلا قَطعٍ في سندها ولا جَرْح في نَاقِليها، وتَجرَّأ علىٰ ردِّها فقد تهجَّم علىٰ ردِّ الإسلامِ؛ لأن الإسلامَ وأحكامَه مَنقولةٌ إلينا بمِثل ما ذَكرتُ». انتهىٰ(٤).

---

(١) انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٥).

(٢) انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٢).

(٣) انظر: «شرح السنة» للبربهاري (ص٩٧).

(٤) انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٣٥).

وإذا عُلم هَذَا ففي الحديث الَّذِي ذكَرْنا في عددِ الرُّسل أبلغُ رَدٍّ علىٰ ابنِ مَحمودٍ في تَخطئَته مَن عدَّ الرسلَ، وزَعمِه أنَّ مَن عدَّهم فقد تكلَّف ما لا عِلمَ له به، وما يَدري -هدانا الله وإياه، ووفقنا جميعًا لاتباع الحقِّ- أن كلامَه هَذَا يتناولُ النبيَّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وما أعْظمَ ذَلِك وأبْشَعَه وأَشدَّ الحُكمَ فيه! فالواجبُ عليه أن يُبادِرَ إلىٰ التَّوبةِ مِن هَذَا الزَّلَّة العظيمة.

وأما التَّاسع: وهو تَغليطُه مَن فرَّق بين الأنبياء والرُّسل، فقد صرَّح بذَلِك في آخر صَفحة (٥) وفي أثناء صفحة (٦)، وهَذَا مُلخص كلامِه:

قال: ويتَرجَّح أن هَذَا الاعتقادَ في قَولِهم: أنَّ النَّبيَّ هو مَن أُوحي إليه بشَرعٍ ولم يُؤمرْ بتَبليغِه، أنه إنما دخَل علىٰ الناسِ مِن عهدٍ قَريب، حيث إنَّه ليس معروفًا عند الصَّحابة والتَّابعين ولا السَّلف السَّابقين -إلىٰ أن قال- فهَذِهِ الغَلطَة في التَّفريق بين الرَّسُول وَالنَّبِي يَظهر أنها إنما دخلت علىٰ الناس مِن طريق حديثٍ مَوضوع رواه ابنُ مَرودیه عن أَبِي ذَرٍّ -إلىٰ أن قال- وكأن هَذَا مَنشأُ الغَلط في التفريق بين الأنبياء والرُّسل، وأن النبيَّ غيرُ الرسول، إذ النبيُّ هو مَن أُوحي إليه بشَرع ولم يُؤمر بتبليغه، فليس كلُّ نبيٍّ رسولًا بزَعْمِهم، وهَذَا التفريق لم نَجد له أصلًا قطعًا.

والجواب عن هَذَا مِن وُجوهٍ:

أحدُها: أن يُقال: قد تقدَّم الجوابُ عن قوله: إن التفريقَ بين الرَّسُول وَالنَّبِي ليس معروفًا عند الصحابة والتابعين والسَّلف السابقين؛ فليُراجَع.

الوجه الثاني: أن يقالَ: قد تقدَّم ما ذكرَه أبو منصور عبدُ القاهر بنُ طاهر البغدادي عن أصحاب التَّواريخ من المسلمين، أنهم أجمَعوا علىٰ أن عددَ الأنبياء مِئَة ألْف وأربعة وعشرون ألفًا، وأن عدد الرسلِ منهم ثَلَاث مِئَة وثلاثة عَشر، وتقدم -أيضًا- قولُ ابن حزم في التفريق بين الرَّسُول وَالنَّبي أنه لا خِلاف فيه، وهَذَا يقتضي أن التَّفريق بين الرَّسُول وَالنَّبي متَّفقٌ عليه بين أهْل السُّنةِ وَالجمَاعَة، وتقدم -أيضًا- ما ذكره الرَّازي عن المعتزلةِ أنهم قالوا: كلُّ رسولٍ نَبي وكل نبيٍّ رسول، ولا فرْق بينهما، وإذا عُلم هَذَا فنَقول: إن الغَالط في الحقيقة هو مَن خالف أهْلَ السُّنةِ وَالجمَاعَة واتَّبع أهلَ البِدعة والضلالة مِن المعتزلة ومَن قال بقولهم الباطل!

الوجه الثالث: أن يقالَ: إن الأصل في التفريقِ بين الرَّسُول وَالنَّبي هو كتابُ الله وسُنَّة رسوله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وقد تقدم ذِكرُ الأدلة منهما علىٰ ذَلِك، وإذا كان هَذَا الأصل قد خَفِي علىٰ ابن محمُود ولم يجِدْه فقد ظَهر ذَلِك لغيره من العُلماء ووجَدوه صريحًا في الكِتَاب وَالسُّنة، وقد ذكرتُ أقوالَ المفسِّرين وشرَّاح الأحاديث وغيرهم مِن أكابر الأئمة في ذَلِك؛ فليراجع.

وأما العاشر: وهو قَوله في صفحة (٦): «إن ابنَ الجوزي وكثيرًا مِن العلماء ذكروا حديثَ أَبِي ذَرٍّ في المَوضُوعَات».

فجوابه: أن يقال: قد جاء في آخر تفسير سورة النساء من «تفسير ابن كثير» بعد ذِكر رواية ابن مَردويه لحديث أَبِي ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ ما نصَّه: «وقد رَوىٰ هَذَا الحديثَ بطُوله الحافظُ أبو حاتم ابن حبَّان البُستي في كتابه «الأنْوَاع والتَّقاسيم» وقد وَسَمه

بالصِّحة، وخالفه أبو الفَرج ابن الجَوزي فذكر هَذَا الحديثَ في كتابه «المَوضُوعات» واتَّهم به إبْرَاهِيم بنَ هِشام، ولا شكَّ أنه قد تَكلَّم فيه غيرُ واحد من أئمَّة الجَرح والتعديل مِن أجل هَذَا الحديث، واللهُ أَعلَم». انتهىٰ ما جاء في «تفسير ابن كثير»(١).

والظَّاهر أن ابن محمودٍ قال ما نَسبه إلىٰ ابنِ الجوزي تقليدًا لِما جاء في «تفسير ابن كثير»، وقد تصَفَّحتُ كتابَ «الموضوعات» لابن الجَوزي مِن أوله إلىٰ آخره وتتبَّعتُه حديثًا حديثًا، فما وجدتُه ذَكر حديث أَبِي ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ولا أشار إليه، وتصفَّحتُ -أيضًا- عدَّة كُتبٍ مما صُنِّف في الموضوعات فما وجدتُهم ذكروا حديث أَبِي ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ولا أشاروا إليه، وهَذَا مما يُثير الشَّكَّ فيما جاء في «تفسير ابن كثير» فلعله مُقحَم فيه وليس من كلام ابن كثير واللهُ أعلَم.

وإذا عُلم هَذَا فحديث أَبِي ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قد رواه ابن حبَّان في «صحيحه» مُطوَّلًا، وروىٰ الحاكم في «مستدركه»(٢) طَرفًا منه في فضل آية الكرسي، وصحَّحه، ووافقه الذهبي علىٰ تَصحيحه. وقد رُوي بعضُه من حديث أبي أُمامة وعوف بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وروىٰ الطبراني والحاكمُ طرفًا من حديث أبي أُمامة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في ذِكر نُبوَّة آدم وعدَد الرُّسل(٣)، قال الهَيثمي: «ورجالُ الطَّبراني رجالُ الصَّحيح»، وقال الحاكم: «صحيحٌ علىٰ شرطِ مُسلم»، ووافقه الذهبيُّ في «تلخيصه».

---

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٢/ ٤٧٠).

(٢) سبق.

(٣) سبق.

وروىٰ ابن حبان في «صحيحه» طرَفًا منه في ذِكر نبوَّة آدم، وقال فيه ابنُ كَثير في «البداية والنهاية»(١): «وهَذَا علىٰ شَرطِ مُسلم ولم يُخرِّجْه»، وهَذَا الروايةُ الصَّحيحة تشهد لحديث أَبِي ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وتُقوِّيه.

وعلىٰ هَذَا فالحُكم عليه بالوضع فيه نظرٌ لا يَخفىٰ، وكذَلِك اتهامُ إبْرَاهِيم بن هشام به فيه نظرٌ لا يخفىٰ؛ لأن إبْرَاهِيم بنَ هشام لم يَنفرد بروايته، بل قد رُوي من طُرق متعدِّدة ليس فيها إبْرَاهِيم بن هشام، وقد تقدم ذكرُها، فلتُراجَع، ففيها دليلٌ علىٰ براءة إبْرَاهِيم بنِ هشام مما اتُّهِم به، واللهُ أعلم.

وأما الحادي عشر: وهو قولُه في آخر صفحة (٦): «ومِثلُه قَوله في آدمَ وأنه أوَّل الرُّسل، والصَّحيح أن أوَّل الرُّسل نوح».

فجوابه: أن يقال: قد تقدَّم ما رواه الطبراني في «الأوسط» بإسناد صحيحٍ عن أبي أُمامة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أن رجلًا قال: يا رَسُولَ اللهِ، أنبيٌّ كان آدَم؟ قال: «**نَعَم**» الحديثَ، قال الهيثمي: «رجاله رجال الصَّحيح»، ورواه ابنُ حبان في «صحيحه» بهَذَا اللفظ، وقال فيه ابن كثير في «البداية والنهاية»: «وهَذَا علىٰ شرط مسلمٍ ولم يُخرِّجه».

ورواه الحاكمُ في «مستدركه» ولفظه: أن رجلًا قال: يا رَسُول اللهِ، أنبيٌّ كان آدم؟ قال: «**نَعَم، مُعَلَّمٌ مُكَلَّمٌ**» الحديثَ(٢)، قال الحاكمُ: «صحيحٌ علىٰ شرط مُسلم ولم يخرِّجاه»، ووافقه الذَّهبيُّ في «تلخيصه».

(١) سبق.

(٢) سبق.

وفي هَذَا الحديث الصَّحيح أبلغُ ردٍّ علىٰ مَن نفىٰ نبوَّة آدم عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ.

وفي حديث أَبِي ذَرٍّ الطويل قلتُ: يا رَسُول اللهِ، كم الرُّسُل؟ قال: «**ثَلَاثُ مِئَة وثلاثةَ عَشرَ جَمًّا غَفيرًا**» قلتُ: يا رَسُول اللهِ، مَن كان أولهم؟ قال: «**آدَمُ عَلَيۡهِٱلسَّلَامُ**» قلت: يا رَسُولَ اللهِ، أنَبيٌّ مُرسَل؟ قال: «**نَعَم، خلَقَه اللهُ بِيَده، ونَفَخ فيه مِن رُوحِه، وكَلَّمَه قُبُلًا**» رواه ابن حبان في «صحيحه»، ورواه ابنُ جَرير في أول «تاريخه» بنحوه، وقال فيه: قلت: يا رَسُول اللهِ، وآدمُ نَبيٌّ مُرسَل؟ قال: «**نَعَم**» الحديث[1].

وفي حديث أبي أُمامة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ أن أبا ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ قال للنبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: أونَبيٌّ كان آدَم؟ قال: «**نَعَم، نَبيٌّ مُكَلَّمٌ، خَلَقَهُ اللهُ بيدِه، ونَفخَ فيه مِن رُوحِه، ثُمَّ قال لَه: يا آدمُ، قُبُلًا**» رواه الإمام أحمدُ والطبراني في «الكبير»، ورواه ابن جرير في أول «تاريخه» بنحوه[2].

وعن عَوف بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ أن أبا ذَرٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ جلَس إلىٰ رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ -فذكر الحديث فيه- قلتُ: يا رَسُول اللهِ، فأيُّ الأنبياء كان أوَّل؟ فقال: «**آدَمُ**» فقلتُ: أوَنبيًّا كان؟ قال: «**نَعَم، نَبِيٌّ مُكَلَّمٌ**» الحديث، ذكره الحافظُ ابنُ حَجر في «المطالب العالية» ونَسبه لإسحاق بن راهويه[3].

---

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢/ ٧٦) (٣٦١) من حديث أبي ذر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، والطبري في «تاريخه» (١/ ١٥١) من حديث أبي ذر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

(٢) تقدم.

(٣) سبق.

وهَذَا الحديث والحديثان قبلَه يَشدُّ بعضُهما بعضًا، وتشهد لها الروايةُ الصحيحة عن أبي أُمامة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وفيها الردُّ علىٰ مَن نفىٰ نبوَّة آدم عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ.

وقد قَالَ ابْنُ قتيبة في كتاب «المَعارِف»(١): ذكَر وهبٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: «أوَّل المُرسلين آدمُ، وآخِرُهم مُحمَّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ».

وقَالَ ابْنُ جرير في «تاريخه»: «وكان آدمُ مع ما كان اللهُ عَزَّوَجَلَّ قد أعطاه مِن مُلك الأرض والسُّلطانِ فيها قد نبَّأه اللهُ وجعله رسولًا إلىٰ وَلَده، وأنزل عليه إحدىٰ وعشرين صَحيفةً، كتَبها آدمُ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ بخَطِّه، علَّمَه إيَّاها جبرائيلُ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، وقيل: إنه كان ممَّا أَنزل الله تعالىٰ علىٰ آدمَ تَحريم المَيتة والدَّم ولَحْم الخِنزير، وحُروف المُعجم في إحدىٰ وعِشرين وَرَقَة». انتهىٰ(٢).

وقال أبو مَنصور عبد القاهر بنُ طاهر التميمي البغداديُّ في كتابه «أصُول الدِّين»: «أجمع المسلمون وأهلُ الكِتاب علىٰ أنَّ أوَّل مَن أُرسل مِن الناس آدمُ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ، وآخِرهم عند المُسلمين مُحمَّد صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ -إلىٰ أن قال- وقد كان آدمُ عَلَيْهِٱلسَّلَامُ مُرسَلًا إلىٰ جميع ولَده الَّذين أدركوه». انتهىٰ(٣).

وقال القاضي عياض في كتابه «الشِّفا»: «والصحيح والَّذي عليه الجَمُّ الغفيرُ: أن كلَّ

---

(١) انظر: «المعارف» (١/ ٥٦).

(٢) انظر: «تاريخ الطبري» (١/ ١٥٠).

(٣) انظر: «أصول الدين» (ص١٥٩).

رسولٍ نَبيٌّ، وليس كلُّ نبي رسولًا، وأوَّل الرسل آدمُ، وآخرهم مُحمَّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». انتهىٰ(١).

وفيما ذكرَه عبد القاهر بنُ طاهر من إجماع المسلمين علىٰ أن أوَّلَ الرُّسل آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أبلغُ ردٍّ علىٰ مَن نفىٰ نبوَّته.

وأما ما جاء في حديث أنسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ المُتَّفقِ علىٰ صِحَّته، في ذِكر الشفاعة، أن الناس إذا طَلَبوا من آدم الشفاعةَ يقول لهم: «**ائْتُوا نُوحًا أَوَّلَ رسُولٍ بَعثَه اللهُ إلىٰ أَهْلِ الأَرْضِ**»(٢)، وكذَلِك ما في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ المتَّفق علىٰ صِحَّته في ذِكر الشَّفاعة، أن الناس يقولون لنُوحٍ: «**يا نُوحُ، أنت أَوَّلُ الرُّسُل إلىٰ أَهْلِ الأَرْض**».

فقد أجاب عنه الحافظُ ابنُ حَجرٍ في «فتح الباري» فقال في ذِكر نُوح مِن أحاديث الأنبياء: «أما كَونُه أوَّل الرسُل فقد استشكل بأن آدمَ كان نبيًّا، وبالضرورة تَعلم أنه كان علىٰ شريعةٍ مِن العبادة، وأن أولاده أخذوا ذَلِك عنه، فعلىٰ هَذَا فهو رسولٌ إلَيهم، فيكون هو أوَّل رَسُول، فيُحتمل أن تكون الأوليَّة في قولِ أهل المَوقف لنُوح مُقيَّدة بقَولهم إلىٰ أهلِ الأرض؛ لأنه في زمَنِ آدمَ لم يكن للأرض أَهْل، أو لأن رسالةَ آدم إلىٰ بَنِيه كانت كالتَّربية للأولاد، ويُحتمل أن يكونَ المرادُ أنه رسولٌ أُرسل إلىٰ بَنيه وغيرهم من الأمم الَّذِين أُرسل إليهم، مع تفرُّقِهم في عدَّة بلاد، وآدم إنما أرسل إلىٰ

---

(١) انظر: «الشفا» (١/ ٢٥١).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٧٦)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه البخاري -أيضًا- (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

بَنيه فقط، وكانوا مُجتَمِعين في بلدة واحدة»(١).

وقال الحافظ -أيضًا- في شرح (باب صِفة الجنة والنار) من كتاب الرقاق ما مُلخَّصه: «وقد استُشكِلَتْ هَذِهِ الأوليةُ بأن آدمَ نبيٌّ مُرسَل، وكذا شِيثٌ وإدريسُ وهم قبل نُوح، ومُحصَّلُ الأجوبة عن الإشكال المذكور: أن الأوَّليَّة مُقيَّدة بقوله: (أهْل الأرض) لأن آدمَ ومَن ذُكر معه لم يُرسَلوا إلىٰ أهل الأرض، ومِن الأجوبة أنَّ رسالةَ آدم كانت إلىٰ بَنيه وهم مُوحِّدون ليُعلِّمَهم شريعتَه، ونُوح كانت رسالتُه إلىٰ قومٍ كُفَّار يَدعوهم إلىٰ التَّوحيد». انتهىٰ(٢).

ونقل النَّووي في «شرح مُسلم» عن القاضي عِياض ما مُلخَّصُه: «أن آدمَ وشِيثَ رسالتُهما إلىٰ مَن معهما، وأن آدم إنما أُرسل لبَنيه ولم يكونوا كفَّارًا، بل أمر بتعليمهم الإيمانَ وطاعة الله تعالىٰ، وكذَلِك خلَفه شِيث بعده، فهُم بخِلاف رسالة نوحٍ إلىٰ كفَّار أهل الأرض». انتهىٰ(٣).

وقد تقدَّم في كلام شَيْخ الإسْلَامِ أبي العباس ابن تيميَّة المَنقولِ مِن كتاب «النبوات» نحو ذَلِك.

وأما الثاني عشر: وهو زَعمُه أن مَن فرَّق بين الرَّسُول وَالنَّبي فقد فرَّق بين الأنبياءِ في الإيمان، قال في صفحة (٩) ما نصُّه:

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٣٧٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١١/ ٤٣٤).

(٣) انظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» (٣/ ٥٥).

«ويَجبُ تَنزيه الأنبياء عن هَذَا الاعتقادِ الَّذِي هو تفريقٌ بينهم -إلىٰ أن قال- ولا شكَّ أن وصْفَ أحدِهم بأنه نبيٌّ وليس برسولٍ لكونه أُوحي إليه بشَرعٍ ولم يُؤمَر بتبليغِه، وبَعضهم نَبي رسُول، أن هَذَا هو حقيقةُ التَّفريق بينهم؛ إذ فيه إزالةُ وصْف الرسالة التي هي أعلىٰ المَراتب عن بعضِهم؛ لأنَّه وإن فُسِّر هَذَا التَّفريق بالإيمانِ ببَعضِهم والكُفر ببَعضٍ، فإنَّ الخطابَ مُحتَمل لهَذَا وذاك، إذ كِلا الأمْرَين تَفريقٌ بينهم، والقرآنُ يُوجب علىٰ المُؤمنين أن يُؤمنوا بجَميع الأنبياء بدون تَفريق».

فجوابه: مِن وُجوه:

أحدُها: أن يقال: إن القولَ بوُجوب تنزيهِ الأنبياءِ عن التَّفريق بين الرَّسول منهم والنَّبي قولٌ أَحدَثه ابنُ مَحمود، لم يَسبِقْه إليه أحدٌ، ولا قال أحدٌ قبلَه: إنَّ التَّفريق بين الرَّسُول وَالنَّبِي مِن الإيمان ببَعض الأنبياء والكُفْر ببَعضِهم.

وقد قيل:

وكلُّ خَيرٍ في اتِّباع مَن سَلَف ... وكلُّ شَرٍّ في ابْتداع مَن خَلَف

الوجه الثاني: أن يقال: إن اللهَ تعالىٰ قد فرَّق بين الرَّسُول وَالنَّبي في كتابه، وفرَّق بينهما رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في عدَّة أحاديثَ تقدَّم ذِكرُها، وفي هَذَا أبلغُ ردٍّ علىٰ مَن زعَم أن التفريقَ بين الرَّسُول وَالنَّبِي لا يجوز، وإنه يجبُ تنزيهُ الأنبياء عنه.

الوجه الثالث: إذا عُلم أن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد فرَّق بين الرَّسُول وَالنَّبِي، فهل يقول ابنُ مَحمود: إن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد فرَّق بين الأنبياء، وأنه قال قولًا يجبُ تَنزيه الأنبياءِ عنه؟! أم ماذا يُجيبُ به عن قوله الَّذِي لم يَتثَبَّتْ فيه؟!

الوجه الرَّابع:قد ذكرتُ -فيما تقدَّم- قولَ ابن عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، ومُجاهد في التَّفريق بين الرَّسُول وَالنَّبِي، وذكرتُ -أيضًا- أقوالَ كَثير من المُفسِّرين وغيرهم مِن أكابر العُلماء في ذَلِك، وهم الَّذِين كانوا في أوَّل القَرْن الثَّامن فمَا قَبلَه، وتركتُ ما قاله كثيرٌ مِن المتأخرين في ذَلِك فلم أَذكُرْه، وهم الَّذِين كانوا في آخرِ القَرن الثامِن فما بعدَه، وكلُّ مَن ذكرتُ أقوالَهم فيما تقدم ومَن أشرتُ إليهم هاهنا ولم أذكُرْ أقوالَهم يكونون علىٰ زَعم ابنِ مَحمود قد قالوا قولًا يجب تنزيهُ الأنبياءِ عنه، وفرَّقوا بين الأنبياء، فآمنوا ببعضِهم ولم يُؤمنوا ببعضهم، ولا يخفىٰ ما في هَذَا القول المُحدَث من المُجازفة السَّيِّئة والتَّحامُل الذَّميم، ولا شكَّ أنهم هم المُصيبُون في تَفريقهم بين الرَّسُول وَالنَّبِي، وأن الخطَأ لازمٌ لمَن شذَّ عنهم وخالَف قولَهم؛ كالمُعتزلة ومن نَحا نحوَهم وقال بقَولهم الباطل في المَنع من التفريق بين الرَّسُول وَالنَّبِي.

الوجه الخامس: إنَّنا نُنزِّه ابنَ عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا ومجاهدًا وجميعَ الَّذِين صرَّحوا بالتفريق بين الرَّسُول وَالنَّبِي ممَّا زعَمه ابنُ محمود؛ مِن كَونهم فرَّقوا بين الأنبياء في الإيمان، وأنهم قالوا قولًا يجب تنزيهُ الأنبياءِ عنه.

الوجه السادس:أن يقال: ليس التفريقُ بين الرَّسُول وَالنَّبِي من التفريق الَّذِي يجب تنزيهُ الأنبياء عنه، وإنما هو من التَّفضيل الَّذِي قال الله تعالىٰ فيه: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍۢ﴾ [الإسراء:٥٥] ففضَّل بعضَ الأنبياء بالرسالة، كما فضَّل بعضَ الرسل علىٰ بعضٍ، ففضَّل أُولي العَزم علىٰ سائر الرسل، وفضَّل إبْرَاهِيم ومحمدًا صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ علىٰ الجميع بالخُلَّة، وفضَّل آدمَ بأنْ خلَقه بيديه ونفَخ فيه من رُوحه

وأَسجَد له ملائكتَه، وفضَّل موسىٰ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بالتَّكليم، وفضَّل عيسىٰ عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بأنواع من التَّفضيل، ولم يقلْ أحدٌ: إن تفضيلَ بعض الرُّسل علىٰ بعضٍ مِن التفريق بينهم، فكذَلِك يقال في تفضيل بعض الأنبياء علىٰ بعضٍ بالرسالة.

قال القاضي عياض في كتابه «الشِّفا» بعد أن ذَكر الأحاديث الواردةَ في النهي عن التَّفضيل بين الأنبياء، وذكر أقوالَ العلماء في تأويلها -إلىٰ أن قال-: «الوجه الرابعُ: مَنع التفضيلِ في حقِّ النبوة والرسالة، فإن الأنبياءَ فيها علىٰ حَدٍّ واحدٍ، إذ هي شيءٌ واحد لا يَتفاضل، وإنما التفاضلُ في زيادةِ الأحوالِ والخُصوص والكَرامات والرُّتَب والألطاف، وأما النُّبوَّة في نفسها فلا تتفاضَلُ، وإنما التفاضلُ بأمور أُخَر زائدة عليها، ولذَلِك منهم رسُلٌ، ومنهم أُولو عَزمٍ مِن الرسل، ومنهم مَن رُفع مكانًا عليًّا، ومنهم مَن أُوتي الحُكمَ صَبيًّا، وأُوتي بعضُهم الزَّبور، وبعضُهم البيِّنات، ومنهم مَن كلَّم اللهُ ورفَع بعضَهم درجاتٍ، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدۡ فَضَّلۡنَا بَعۡضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعۡضٖۖ﴾ [الإسراء:٥٥] الآية، وقال: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ﴾ [البقرة:٢٥٣]الآية، قال بعضُ أهل العِلم: والتَّفضيل المرادُ لهم هنا في الدنيا، وذَلِك بثلاثة أحوالٍ: أن تكون آيتُه ومعجزاتُه أبهَرَ وأشهرَ، أو تكونَ أمَّتُه أزكىٰ وأكثَرَ، أو يكون في ذاتِه أفضلَ وأظهر، وفضلُه في ذاته راجعٌ إلىٰ ما خصَّه اللهُ به من كرامته واختصاصه من كلامٍ أو خلَّةٍ أو رُؤيةٍ أو ما شاء اللهُ مِن ألطافه، وتُحَف ولايته واختصاصه». انتهىٰ(١).

---

(١) انظر: «الشفا» (١/ ٢٢٧).

وقَالَ ابْنُ كثير في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍۖ﴾ [الإسراء:٥٥]: «لا خِلاف أن الرسلَ أفضلُ مِن بقية الأنبياء، وأن أُولي العزْم منهم أفضلُ، وهم الخمسة المذكورون نصًّا في آيتين من القرآن في سورة الأحزاب: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَۖ﴾ [الأحزاب:٧]وفي الشورىٰ في قوله: ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِۚ﴾ [الشورىٰ:١٣]، ولا خلاف أن محمدًا صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أفضلُهم، ثم بعده إبْرَاهِيمُ، ثم موسىٰ، ثم عيسىٰ عَلَيْهِمُٱلسَّلَامُ، علىٰ المشهور». انتهىٰ(١).

وأما الثَّالث عشر: وهو قوله في صفحة (٨) ما نصه:

«**فإن قيل في قوله تعالىٰ:** ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِيٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِي ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ﴾ [الحج:٥٢] فعطَف بالنبيِّ علىٰ الرسول بالواو المُفيدة للمُغايرة، فكأن النبيَّ غيرُ الرسول، ثم أجاب بأن هَذَا يقع كثيرًا في القُرآن والسُّنَّة، يعطف بالشيء علىٰ الشيء ويُراد بالتالي نَفس الأول، كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥] فغاير بينهما بحرف العَطف، ومعلوم أن المسلمين هم المُؤمنون، والمؤمنين هم المسلمون، فلا يقال: فلان مسلمٌ وليس بمؤمن، ولا أنه مؤمن وليس بمسلم، وإنما هو تنوُّع اسم والمُسمَّىٰ واحد، نظيره قوله: ﴿مَن كَانَ

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٥/ ٨٧).

عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة:٩٨]**فعطف بجِبْرِيل وميكال علىٰ الملائكةِ وهما منهم، والنبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «فَادْعُوا بِدَعْوَىٰ اللهِ الَّذِي سمَّاكُمُ المُسلِمِين المُؤمِنِينَ عِبادَ الله»(١)، مثله قول أحدنا: «لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ» وغير ذَلِك من الألفاظ التي يُعطَف بعضُها علىٰ بعض ويراد بالتالي نفسُ الأوَّل».

فالجواب عنه من وجوه:

أحدها: أن يقال: إن كلامَ ابن مَحمُود يَنقُض بعضُه بعضًا؛ لأنه قرَّر أن الله تعالىٰ عطَف بالنبي علىٰ الرسول بالواو المُفيدة للمغايرة، وأنه تعالىٰ غايَر بين المسلمين والمؤمنين بحرف العطْف، ثم نقَض ذَلِك بقوله: إنَّه يَقع كثيرًا في القرآن والسنة يُعطَف بالشيء علىٰ الشيء ويُراد بالتالي نفسُ الأول، وبقوله أيضًا: ومعلومٌ أن المسلمين هم المؤمنون.. إلىٰ آخِر كلامه.

الوجه الثاني: أن يقال: إن وقوعَ المُغايَرة بين الشيئين لابد أن يكونَ مِن أجل فارقٍ بينهما، ومَن زعم أنه لا فرقَ بين الرَّسُول وَالنَّبي، ولا بين المُسلم والمُؤمن فقد أبطَل فائدةَ المُغايَرة.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٣٠) (١٧٢٠٩)، والترمذي (٢٨٦٣)، والنسائي (٨٨١٥)، وابن حبان (١٤/ ١٢٤) (٦٢٣٣)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (٣/ ١٤٠) (١٥٧١)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٨٩) (٣٤٣١)، وغيرهم من حديث الحارث الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٣٦٩٤).

الوجه الثالث: أن الفرْق بين الرَّسُول وَالنَّبِي ثابتٌ بالأدلة الصريحة مِنَ الكِتَاب وَالسُّنة، وقد تقدَّم بيانُ ذَلِك، وتقدَّم -أيضًا- قول ابنِ عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا ومُجاهد وغيرهما من أكابر العلماء في ذَلِك، وتقدم -أيضًا- ما ذكره أبو منصور عبدُ القاهر بنُ طاهر البغدادي عن أصحاب التواريخ من المسلمين، أنهم أجمعوا علىٰ أن عددَ الأنبياء مِئَة ألْف وأربعة وعشرون ألفًا، وأن عدد الرسل منهم ثَلَاث مِئَة وثلاثة عشر، وتقدم -أيضًا- قول ابنِ حَزم في التفريق بين الرَّسُول وَالنَّبِي، أنه لا خلاف فيه؛ فليُراجَع كل ما تقدم ذِكرُه، ففيه أبلغُ ردٍّ علىٰ مَن أبطل فائدة المُغايَرة بين الرَّسُول وَالنَّبِي.

الوجه الرابع: أن النبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فرَّق بين الإسْلَام وَالإيمَان حين سأله جِبْرِيل عنهما وصدَّقه جِبْرِيل علىٰ ذَلِك، وقد جاء ذَلِك في عدة أحاديث صَحيحة، منها حديث عمر بنِ الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: بينما نحن عند رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ذات يومٍ إذ طَلَع علينا رجلٌ شَديدُ بياضِ الثِّياب، شديدُ سَواد الشَّعرِ، لا يُرىٰ عليه أثَرُ السَّفرِ، ولا يَعرِفُه منَّا أحدٌ، حتىٰ جلسَ إلىٰ النبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فأسْندَ رُكبَتَيه إلىٰ رُكبتَيه، ووضَع كفَّيه علىٰ فَخِذَيه، وقال: يا مُحمَّدُ، أَخبِرني عن الإسلامِ، فقال رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**» قال: صدقتَ، قال: فعَجبنا له يسألُه ويُصدِّقُه، قال: فأخْبِرني عن الإيمانِ، قال: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**» قال: صَدقتَ. الحديثَ. وفي آخره: ثم قال لي: «**يَا عُمَرُ، أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟**» قلتُ: اللهُ ورسولُه

أَعلَمُ، قال: «**فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينكُمْ**»، رواه الإمام أحمدُ ومُسلمٌ وأهل السُّنن، وقال الترمذي: «هَذَا حديث حسنٌ صَحيح»(١).

وقد رواه عبدُ الله بنُ الإمام أحمَد في كتاب «السُّنَّة» ببَعض الأسانيد التي ساقها مسلمٌ في «صحيحه» ولم يَسُقْ لَفظَها، وفيه: أن جِبْرِيل قال للنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ما الإسلامُ؟ قال: «**الإِسْلَامُ أَنْ تُسْلِمَ وَجْهَكَ للهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ**» قال: فإذا فعلتُ ذَلِك فأنا مُسلمٌ؟ قال: «**نَعَم**» قال: صدقتَ، قال: فقُلنا: انظروا كيف يَسألُه وكيف يُصدِّقُه؟! قال: وقال: يا رَسُول اللهِ، ما الإحسانُ؟ قال: «**تَخْشَىٰ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، أَوْ تَعْبُدُ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**» قال: صدقتَ، قال: قُلنا: انظروا كيف يسألُه وكيف يُصدِّقُه؟! قال: فقال: يا رَسُول اللهِ، ما الإيمانُ؟ قال: «**الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرَسُولِهِ وَبِالمَوْتِ وَبِالبَعْثِ وَبِالجَنَّةِ وَبِالنَّارِ وَبِالقَدَرِ كُلِّهِ**» قال: فإذا فعلتُ ذَلِك فقد آمنتُ؟ قال: «**نَعَم**» قال: صدقتَ، قال: قُلنا: انظروا كيف يسألُه وكيف يُصدِّقُه؟!(٢).

ورواه ابن حبَّان في «صحيحه» وقال فيه: «الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَأَنْ تُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَحُجَّ وَتَعْتَمِرَ، وَتَغْتَسِلَ مِنَ الجَنَابَةِ، وَأَنْ تُتِمَّ الوُضُوءَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ» قال: فإذا فعلتُ ذَلِك فأنا مُسلمٌ؟ قال:

(١) أخرجه أحمد (١/ ٥١) (٣٦٧)، ومسلم (٨)، وأبو داود (٤٦٩٥)، والترمذي (٢٦١٠)، والنسائي (٤٩٩٠)، وابن ماجه (٦٣)، وغيرهم من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٤١٢) (٩٠١).

«**نَعَم**» قال: صدقتَ، قال: يا مُحمَّد، ما الإيمانُ؟ قال: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالمِيزَانِ، وَتُؤْمِنَ بِالبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**» قال: فإذا فعلتُ ذَلِك فأنا مؤمنٌ؟ قال: «**نَعَمْ**» قال: صدقتَ. ورواه الدَّارقطني في «سننه» بنحو روايةِ ابن حبَّان وقال: «إسنادُه ثابتٌ صَحيح، أخرجه مسلمٌ بهَذَا الإسناد»(١).

ومنها حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحو حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه البخاريُّ ومُسلمٌ وأهلُ السُّنن إلا التِّرمذيَّ(٢).

ومنها حديث أَبِي هُرَيْرَةَ وأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بنحو حديث عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: أن جِبْرِيل قال: يا مُحمَّد، أَخبِرني ما الإسلامُ؟ قال: «**الإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ**» قال: فإذا فعلتُ ذَلِك فقد أسلمْتُ؟ قال: «**نَعَمْ**» قال: صدقْتَ، قال: يا مُحمَّد، أَخْبِرني ما الإيمانُ؟ قال: «**الإِيمَانُ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَالكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ، وَتُؤْمِنُ بِالقَدَرِ**» قال: فإذا فعلتُ ذَلِك فقد آمنتُ، قال رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**نَعَمْ**» قال: صَدقتَ. رواه النَّسائي(٣).

ومنها حديثُ ابنِ عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بنَحو حديث أَبِي هُرَيْرَةَ وأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

---

(١) أخرجه ابن حبان (١/ ٣٩٧) (١٧٣)، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٣٤١) (٢٧٠٨).

(٢)أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩)، وأبو داود (٤٦٩٨)، والنسائي (٤٩٩١)، وابن ماجه (٦٤)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه النسائي (٤٩٩١) من حديث أبي هريرة، وأبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

رواه الإمام أحمدُ وأبو داودَ والآجُرِّي في كتاب «الشَّريعة»(١).

وفي هَذِهِ الأحاديث أبلغُ ردٍّ علىٰ مَن زعَم أن مُسمَّىٰ الإسْلَام وَالإيمَان واحِد، قال النووي -رحمه الله تعالىٰ- في «شرح الأربعين»(٢) له بعد أنْ ذكَر حديثَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي تقدم: «وقد غايَر اللهُ تعالىٰ بين الإيمَان وَالإسْلَام كما في الحديث، قال الله تعالىٰ: ﴿۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤]».

وقال النووي في «شرح مسلم» عن أبي عمرو بن الصَّلاح أنه قال: «إن الإيمَان وَالإسْلَام يَجتمعان ويَفترقان، وإن كلَّ مؤمنٍ مُسلم، وليس كل مُسلم مؤمنًا، قال: «وهَذَا تحقيقٌ وافِرٌ بالتَّوفيق بين متفرِّقات نصوصِ الكِتَاب وَالسُّنة الوَاردة في الإيمَان وَالإسْلَام التي طالَمَا غَلِطَ فيها الخائضون، وما حقَّقْناه مِن ذَلِك مُوافِقٌ لجَماهير العُلماء مِن أهل الحَديث وغيرهم». انتهىٰ(٣).

الوجه الخامس: أن يُقالَ: ما صرَّح به ابنُ مَحمود في الإسْلَام وَالإيمَان أنهما واحدٌ هو قولُ الخَوارج والمعتزلة ومَن تَبِعهم، وهو قولٌ مُخالف لظاهرِ القُرآن وللأحاديث الصَّحيحة، ولِما عليه جمهورُ أهْل السُّنةِ وَالجمَاعَة، كما سيأتي بيانُ ذَلِك في كلام شَيْخ الإسْلَامِ ابن تيميَّة وابنِ كثير وابنِ رَجَب، وهَذِهِ المسألة قد تكلَّم فيها

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٥١) (٣٦٧)، وأبو داود (٤٦٩٤)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٥٦٨) (٢٠٥) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: «شرح الأربعين» (ص١٦).

(٣) انظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» (١/ ١٤٨).

شَيْخ الإِسْلَامِ أبو العباس ابنُ تيميَّةَ -رحمه الله تعالىٰ- وغيره مِن أكابر العلماء بما فيه كِفايةٌ في بيانِ الحقِّ وردِّ الباطل.

قال شَيْخ الإِسْلَامِ -رحمه اللهُ تعالىٰ- في كتاب «الإيمان الكبير»: قد فرَّق النبيُّ صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في حديث جِبْرِيل عَلَيْهِالسَّلَامُ بين مُسمَّىٰ الإسلام ومسمىٰ الإيمان ومسمىٰ الإحسان، فقال: «**الإِسْلامُ أَنْ تَشهدَ أَنْ لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وتُقِيمَ الصَّلاةَ، وتُؤتِي الزكاةَ، وتَصومَ رَمضانَ، وتَحجَّ البَيتَ إن استطعتَ إلَيه سَبيلًا**»، وقال: «**الإيمَانُ أَنْ تُؤمِنَ باللهِ ومَلائِكتِه وكُتُبِه ورُسُله واليَوم الآخِر وتُؤمِن بالقَدَر خَيرِه وشَرِّه**».

والفَرق مذكورٌ في حديث عمرَ الَّذِي انفرد به مسلمٌ، وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي اتَّفق البُخاري ومسلمٌ عليه، وكلاهما فيه أن جبرائيلَ جاءه في صورةِ إنسان أعرابي فسأله، وكذَلِك فسر الإسلام في حديث ابنِ عُمر المشهور قال: «**بُنِيَ الإِسلَامُ عَلىٰ خَمسٍ: شَهادةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحمَّدًا عَبدُه ورَسُولُه، وإقامِ الصَّلاةِ، وَإيتاءِ الزَّكاةِ، وحَجِّ البَيتِ، وصَوْمِ رَمَضانَ**»(١)، وحَديث جِبرائيل يُبيِّن أن الإسلامَ المَبنيَّ علىٰ خمسٍ هو الإسلامُ نفسُه، ليس المَبني غيرَ المَبنِي عليه، بل جعل النبيُّ صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ثلاثَ درجاتٍ: أعلاها الإحسانُ، وأوسطُها الإيمانُ، ويليه الإسلامُ، فكلُّ مُحسنٍ مُؤمن، وكلُّ مُؤمن مُسلمٌ، وليس كلُّ مُؤمن محسنًا، ولا كلُّ مُسلمٍ مُؤمنًا.

إلىٰ أن قال: وفي «المسند» عن أنس عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قال: «**الإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ، وَالإِيمَانُ فِي القَلْبِ**»، وقال صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ**

(١) سبق.

صَلَحَ لَهَا سَائِرُ الجَسَدِ، وإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ لَهَا سَائِرُ الجَسَدِ، أَلَا وَهِيَ القَلْبُ»(١)، فمَن صلحَ قلبُه صلح جسدُه قطعًا بخلاف العكس، فعُلم أن القلبَ إذا صلح بالإيمانِ صَلح الجسدُ بالإسلام، وهو مِن الإيمان، يدلُّ علىٰ ذَلِك أنه قال في حديثِ جبرائيل: «**هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينكُمْ**» فجعل الدِّينَ هو الإسْلَام وَالإِيمَان والإحسانَ، فتبيَّن أن ديننا يَجمع الثلاثةَ؛ لكن هو درجاتٌ ثلاثَة: مُسلِم، ثم مُؤمِن، ثم مُحسِن.

كما قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [فاطر:٣٢]، والمُقتَصِد والسابق كلاهما يدخل الجنَّة بلا عقوبة، بخلاف الظالِم لنفسه، وهكذا مَن أتىٰ بالإسلام الظاهر مع تصديقِ القلب لكن لم يَقُمْ بما يجبُ عليه من الإيمان الباطن فإنَّه مُعرَّضٌ للوعيد، وأما الإحسانُ فهو أعمُّ مِن جهة نفسه وأخَصُّ مِن جهة أصحابه من الإيمان، والإيمانُ أعمُّ مِن جهة نفسه وأخصُّ من جهة أصحابه من الإسلام، فالإحسانُ يَدخل فيه الإيمانُ، والإيمانُ يَدخل فيه الإسلام، والمُحسنون أخص من المُؤمنين، والمُؤمنون أخصُّ من المُسلمين.

إلىٰ أن قال: فلما ذكر الإيمان مع الإسلام جعل الإسلام هو الأعمال الظاهرة؛ الشَّهادتان والصَّلاة والزكاة والصيام والحج، وجعل الإيمان ما في القَلب من الإيمان

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٩/ ٣٧٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٥٩)، وفي «الإيمان» (٦)، وعنه أبو يعلىٰ في «المسند» (٢٩٢٣)، والبزار في «كشف الأستار» (٢٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٥٠)، وغيرهم من طريق علي بن مسعدة قال: حدثنا قتادة قال: حدثنا أنس بن مالك قال:... فذكره، وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٦٩٠٦): «منكر».

بالله وملائكتِه وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهكذا في الحديث الَّذِي رواه أحمد عن أنس عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**الإسْلامُ عَلانِيَةٌ، والإيمَانُ في القَلْبِ**»(١)، وإذا ذُكر اسمُ الإيمان مجرَّدًا دخل فيه الإسلامُ والأعمالُ الصالحة.

إلىٰ أن قال في أثناء الكتاب: وقد أثبَت اللهُ في القرآنِ إسلامًا بلا إيمان في قوله: ﴿ ۞ **قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا** ﴾ [الحجرات:١٤]، وقد ثبَت في «الصَّحِيحَيْنِ» عن سعدِ بن أبي وقَّاص قال: أَعطىٰ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليه وسلم رَهطًا وتَرك فيهم مَن لم يُعطِه وهو أعجبُهم إليَّ، فقلتُ: يا رَسُول اللهِ، ما لَكَ عَن فلانٍ، فواللهِ أني لأَراه مُؤمنًا؟ فقال رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَوْ مُسْلِمًا**» أقولها ثلاثًا ويردِّدُها علي رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاثًا، ثم قال: «**إِنِّي لأُعْطِي الرَّجُلَ وَغيرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ مَخَافَةَ أَنْ يكبَّهُ اللهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ في النَّارِ**»(٢).

فهَذَا الَّذِي نَفىٰ عَن أهله دخولَ الإيمان في قلوبِهم هل هو إسلامٌ يُثابون عليه أَمْ هو مِن جِنسِ إسلام المُنافقين؟

فيه قولان مشهوران للسلف والخلف:

أحدُهما: أنه إسلامٌ يثابون عليه ويُخرِجُهم من الكفر والنفاق، وهَذَا مروي عن الحسن وابن سيرين وإبْرَاهِيم النَّخَعي وأبي جعفر الباقر، وهو قول حمَّاد بن زَيد

---

(١) سبق.

(٢) أخرجه البخاري (١٤٧٨)، ومسلم (١٥٠) من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأحمد بن حنبل وسَهل بن عبد الله التُّسْتَري وأبي طالب المكِّي وكثير من أهل الحديث والسنة والحقائق.

والقول الثاني: أن هَذَا الإسلام هو الاستسلامُ خَوفَ السَّبْي والقَتل، مِثْل إسلام المُنافقين.

قالوا: وهؤلاء كفَّار، فإن الإيمانَ لم يَدخل في قلوبهم، ومَن لم يدخل الإيمانُ في قلبه فهو كافر، وهَذَا اختيار البُخاري ومحمَّد بن نَصر المَرْوزي.

ثم ذكر الشَّيخُ عن الخَوارج والمعتزلة أنهم يُخرِجون أهلَ الكبائر مِن اسم الإيمَان وَالإسْلَام، وأن الإيمَان وَالإسْلَام عندهم واحدٌ، فإذا خرَجوا عندهم مِن الإيمان خرَجوا مِن الإسلام، ولكن الخوَارج تقول: هم كفارٌ، والمعتزلة تقول: لا مسلمون ولا كفَّار، يُنزِّلونَهم منزلةً بين المَنزِلَتَيْن.

وذكر الشَّيخُ الدليلَ علىٰ أن إسلامَ الأعرابِ إسلامٌ يُثابون عليه، وأنهم ليسوا مُنافقين، وأطال الكلامَ في تقرير ذَلِك، إلىٰ أن قال: وقد صار الناسُ في مسمَّىٰ الإسلام علىٰ ثلاثة أقوال: قيل: هو الإيمانُ، وهما اسمان لمسمىٰ واحد، وقيل: هو الكلمةُ، لكن التَّحقيق ابتداءً هو ما بيَّنه النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمَّا سُئل عن الإسْلَام وَالإيمَان، ففسَّر الإسلامَ بالأعمالِ الظاهرةِ، والإيمانَ بالإيمان بالأصولِ الخمسَة، فليس لنا إذا جَمعنا بين الإسْلَام وَالإيمَان أن نُجيبَ بغَير ما أجاب به النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وذكر الشَّيخ -أيضًا- أنه يجبُ ردُّ ما تَنازع الناسُ فيه إلىٰ الله ورسُولِه، قال: والردُّ إلىٰ الله ورسولِه في مسألة الإسْلَام وَالإيمَان يُوجِب أن كلًّا من الاسْمَين وإن

كان مسمَّاه واجبًا لا يَستحقُّ أحدٌ الجنَّةَ إلا بأن يكون مؤمنًا مُسلِمًا، فالحقُّ في ذَلِك ما بيَّنه النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث جِبْرِيل؛ فجعل الدِّين وأهلَه ثلاثَ طبقاتٍ: أوَّلُها الإسلامُ، وأوْسَطُها الإيمانُ، وأعلاها الإحسانُ، ومَن وصَل إلىٰ العُليا فقد وصَل إلىٰ التي تَليها، فالمُحسِن مُؤمن، والمُؤمن مُسلِم، وأما المُسلِم فلا يَجب أن يكونَ مُؤمنًا، وهكذا جاء القرآنُ فجعل الأمةَ علىٰ هَذِهِ الأصناف الثَّلاثة، قال تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [فاطر:٣٢] فالمُسلم الَّذِي لم يَقُمْ بواجِب الإيمانِ هو الظالِمُ لنَفسه، والمُقتَصِدُ هو المُؤمنُ المُطلَقُ الَّذِي أدَّىٰ الواجبَ وترَك المُحرَّم، والسَّابقُ بالخَيرات هو المُحسِن الَّذِي عبَد اللهَ كأنه يَراه.

وقال **أبو سُلَيمان الخطَّابي**: ما أكثَرَ ما يَغلِط الناس في هَذِهِ المَسألة، فأما الزُّهري فقال: الإسلامُ الكلِمةُ، والإيمانُ العمَل، واحتج بالآية، وذهب غيرُه إلىٰ أن الإسْلَام وَالإيمَان شيءٌ واحد، واحتجَّ بقوله: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات:٣٥-٣٦].

قال الخطَّابيُّ: والصَّحيح من ذَلِك أن يُقيَّد الكلام في هَذَا ولا يُطلَق، وذَلِك أن المُسلمَ قد يكون مؤمنًا في بعض الأحوالِ ولا يكون مؤمنًا في بعضها، والمؤمن مُسلِم في جميع الأحوال، فكلُّ مُؤمن مُسلِم، وليس كلُّ مُسلم مؤمنًا، وإذا حَملتَ الأمرَ علىٰ هَذَا استقام لك تأويلُ الآيات، واعتدل القولُ فيها ولم يَختلف شيءٌ منها(١).

(١) انظر: «معالم السنن» (٤/ ٣١٥).

قال الشَّيخُ: والَّذِي اختاره الخطَّابِيُّ هو قولُ مَن فرَّق بينهما؛ كأبي جعْفرٍ وحمَّاد بن زيدٍ وعبدِ الرحمن بنِ مَهدي، وهو قول أحمدَ بنِ حنبل وغيرِه، ولا علمتُ أحدًا مِن المتقدمين خالف هؤلاء فجعل نفسَ الإسلام نفسَ الإيمان، ولهَذَا كان عامَّة أهْل السُّنةِ علىٰ هَذَا الَّذِي قاله هؤلاء، كما ذكره الخطَّابي، وكذَلِك ذكر أبو القاسم التَّيميُّ الأصبهانِيُّ وابنُه محمَّد شارح (مُسلِم) وغيرهما أن المُختار عند أهْل السُّنةِ أنه لا يُطلَق علىٰ السارق والزاني اسمُ مؤمِن، كما دلَّ عليه النَّصُّ.

إلىٰ أن قال: قال المَيمُوني: قلتُ: يا أبا عبد الله، تُفرِّق بين الإسْلَام وَالإيمَان؟ قال: نعَم، قلتُ: بأي شيءٍ تَحتجُّ؟ قال: عامَّة الأحاديث تدلُّ علىٰ هَذَا، ثم قال: «**لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزنِي وهُو مُؤمِنٌ، ولا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(١)، وقال الله تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤]، قال: وحمَّاد بن زَيد يُفرِّق بين الإسْلَام وَالإيمَان، قال: وحدَّثنا أبو سلمَةَ الخُزاعِيُّ قال: قال مالكٌ -وذكر قولَهم وقولَ حمَّاد بن زيد- فرَّق بين الإسْلَام وَالإيمَان، قلتُ لأبي عبد الله: فتَذهب إلىٰ ظاهِر الكتاب مع السُّنن؟ قال: نعَم، قلتُ: فإذا كانت المُرجئة يقولون: إن الإسلامَ هو القولُ، قال: هم يُصيِّرون هَذَا كلَّه واحدًا، ويجعلونه مُسلِمًا ومؤمنًا شيئًا واحدًا علىٰ إيمان جِبْرِيل ومُستكمل الإيمان، قلتُ: فمِن هاهنا حُجَّتُنا عليهم؟ قال: نعم، قال الشَّيخ: فقد ذُكر عنه الفرْقُ مُطلقًا واحتجاجه بالنُّصوص.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧)، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال صالحُ بن أحمد: سئل أبي عن الإسْلَام وَالإيمَان، قال: قَالَ ابْنُ أبي ذئب: الإسلامُ القولُ، والإيمانُ العمل، قيل له: ما تقوله أنت؟ قال: الإسلامُ غيرُ الإيمان، وذَكر حديثَ سعدٍ وقولَ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال الشَّيخ: فهو في هَذَا الحديث لم يَختَر قولَ مَن قال: الإسلامُ القَول، بل أجاب بأن الإسلامَ غيرُ الإيمان، كما دل عليه الحديثُ الصَّحيحُ مع القرآنِ.

وقال أبو الحارث: سألتُ أبا عبدِ الله قلت: قولُه: «**لَا يَزنِي الزَّاني حينَ يَزني وهو مؤمنٌ، ولا يَشرَبُ الخَمرَ حين يَشرَبُها وهو مؤمنٌ**» قال: قد تأوَّلوه، فأما عطاء فقال: يَتنحىٰ عنه الإيمانُ، وقال طاوسٌ: إذا فَعل ذَلِك زال عنه الإيمانُ، ورُوي عن الحسن قال: إنْ رجع راجعَه الإيمانُ، وقد قيل: يَخرج من الإيمان إلىٰ الإسلام، ولا يَخرج من الإسلام، ورَوىٰ هَذِهِ المسألةَ صالحٌ، وسأل أباه عن هَذِهِ القصَّة فقال فيها هكذا، يروي عن أبي جعفر قال: «**لا يَزنِي الزَّاني حينَ يَزني وهو مؤمنٌ**» قال: يَخرج مِن الإيمان إلىٰ الإسلام، فالإيمانُ مَقصور في الإسلام فإذا زنىٰ خرج من الإيمان إلىٰ الإسلام، قال الزُّهري -يعني: لَمَّا رَوىٰ حديثَ سَعدٍ-: «**أَوْ مُسلِم**»: فنَرىٰ أن الإسلامَ الكلمةُ، والإيمانَ العَملُ، قال أحمدُ: وهو حديثٌ متأوَّل، واللهُ أعلم.

فقد ذكَر أقوالَ التَّابعين ولم يُرجِّح شيئًا، وذَلِك -والله أعلم- لأنَّ جميعَ ما قالوه حقٌّ، وهو يوافِقُ علىٰ ذَلِك كلِّه، كما قد ذكر في مَواضع أُخَر أنه يَخرج من الإيمان إلىٰ الإسلام، ونحو ذَلِك، وأحمدُ وأمثالُه من السَّلفِ لا يُريدون بلفظ التأويل صَرفَ اللفظ عن ظاهِره، بل التأويلُ عندهم مثلُ التفسيرِ وبيانِ ما يَؤول إليه اللفظُ؛

كقول عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنهَا: كان رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يُكثِر أن يقولَ في رُكوعه وسُجوده: «**سُبْحانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي**» يتأوَّل القرآنَ، وإلا فما ذَكره التابعون لا يُخالف ظاهرَ الحديث، بل يُوافقه، وقولُ أحمد: «يتأوَّله» أي: يُفسِّر معناه، وإن كان ذَلِك يوافِق ظاهرَه؛ لئلَّا يَظنَّ مُبتدِعٌ أن معناه أنه صار كافرًا لا إيمانَ معه بحالٍ، كما تقولُه الخوارجُ، فإن الحديثَ لا يدل علىٰ هَذَا، والَّذِي نَفىٰ عن هؤلاء الإيمانَ كان يجعلهم مُسلمين لا يجعلهم مؤمنين.

إلىٰ أن قال: والمقصودُ هنا أن هنا قَولَين مُتطرِّفَين:

قولُ مَن يقول: الإسلامُ مُجرَّد الكلِمَة، والأعمالُ الظاهرةُ ليست داخلةً في مسمىٰ الإسلام.

وقولُ مَن يقول: مُسمَّىٰ الإسْلَام وَالإيمَان واحدٌ.

وكلاهما قولٌ ضَعيف مُخالِفٌ لحَديث جِبْرِيل وسائرِ أحاديث النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ. انتهىٰ المقصودُ مِن كلامه مُلخَّصًا(١).

وقَالَ ابْنُ كثيرٍ في تفسير سورة الأحزاب: «قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ وَٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥] دليلٌ علىٰ أن الإيمانَ غيرُ الإسلام، وهو أخصُّ منه؛ لقوله تعالىٰ: ﴿۞ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات:١٤]، وفي «الصَّحِيحَيْنِ»: «**لا**

---

(١) انظر: «الإيمان» لابن تيمية (ص٧ وما بعدها).

يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وهُوَ مُؤمِنٌ» فسَلبَه الإيمانَ، ولا يَلزم من ذَلِك كُفرُه بإجماع المُسلمين، فدل علىٰ أنه أخصُّ منه»(١).

وقَالَ ابْنُ كثير -أيضًا- في تفسير سُورة الحُجُرات: يقول تعالىٰ مُنكِرًا علىٰ الأعراب الَّذِين أوَّل ما دخلوا في الإسلام ادَّعوا لأنفسهم مَقامَ الإيمان ولم يتمكَّنِ الإيمانُ في قُلوبِهم بَعدُ: ﴿ **۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ** ﴾ [الحجرات:١٤]، وقد استُفيد من هَذِهِ الآية الكريمة أن الإيمانَ أخصُّ مِن الإسلام، كما هو مذهبُ أهْل السُّنةِ وَالجمَاعَة، ويدل عليه حديثُ جِبْرِيل عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ حين سَأل عن الإسلامِ ثم عن الإيمان ثم عن الإحسان، فترقَّىٰ من الأعمِّ إلىٰ الأخص، ثم للأخص منه.

ثم ذكر ابنُ كثيرٍ ما رواه الإمامُ أحمدُ والشَّيخان عن سعدِ بن أبي وقَّاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: أَعطىٰ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجالًا ولم يُعْطِ رَجُلًا منهم شيئًا، فقال سعدٌ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: يا رَسُول اللهِ، أعطيتَ فُلانًا وفُلانًا ولم تُعطِ فلانًا شيئًا وهو مؤمنٌ، فقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَوْ مُسْلِمٌ**» حتىٰ أعادها سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ثلاثًا والنبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «**إنِّي لأُعْطِي رِجالًا وَأَدَعُ مَن هو أحَبُّ إليَّ مِنهم، فلَم أُعطِه شَيئًا مَخافةَ أنْ يكبُّوا في النَّار علىٰ وُجُوهِهم**».

قَالَ ابْنُ كثير: فقد فرَّق النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَين المُؤمن والمُسلم، فدل علىٰ أن الإيمانَ أخصُّ من الإسلام، ودل ذَلِك علىٰ أن ذاك الرجلَ كان مسلمًا ليس منافقًا؛

---

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٦/ ٤١٨).

لأنه تركه مِن العطاء، ووَكَلَه إلىٰ ما هو فيه مِن الإسلام، فدل هَذَا علىٰ أن هؤلاء الأعرابَ المَذكورين في هَذِهِ الآية ليْسُوا بمُنافقين، وإنما هم مسلمون لم يَستَحْكِمِ الإيمانُ في قلوبهم، فادَّعَوا لأنفسهم مقامًا أعلىٰ مما وصلوا إليه، فأُدِّبوا في ذَلِك، وهَذَا معنىٰ قول ابنِ عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وإبْرَاهِيم النَّخَعي وقتادة، واختاره ابن جرير، وإنما قلنا هَذَا لأنَّ البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ ذهب إلىٰ أن هؤلاء كانوا منافقين يُظهرون الإيمانَ، وليسوا كذَلِك.

وقد رُوي عن سعيد بن جُبير ومجاهد وابن زَيد أنهم قالوا في قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات:١٤]: أي: اسْتَسْلَمْنَا خوفَ القَتْل والسَّبْي، وقال قتادة: نزلَت في قومٍ امتنوا بإيمانهم علىٰ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والصَّحيح الأوَّل: أنهم قوم ادَّعَوا لأنفسهم مقامَ الإيمان ولم يَحصُل لهم بعدُ، ولو كانوا منافقين لعُنِّفوا وفُضِحوا كما ذُكر المنافقون في سورة براءة، وإنما قيل لهؤلاء تأديبًا: ﴿قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات:١٤] أي: لم تَصلوا إلىٰ حقيقةِ الإيمان بعد. انتهىٰ(١).

وذكر ابنُ رجبٍ في كتابه «جامع العُلوم والحِكَم» عن المحقِّقين مِن العلماء أنهم قالوا: «كلُّ مُؤمِن مُسلم، وليس كلُّ مُسلمٍ مُؤمنًا، فإنه قد يكون الإيمانُ ضعيفًا فلا يتحقَّق القلبُ به تحقيقًا تامًّا مع عمل جوارحه أعمالَ الإسلام، فيكون مسلمًا وليس بمؤمن الإيمان التَّام، كما قال تعالىٰ: ﴿۞ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ

---

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٧/ ٣٨٩).

﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات:١٤] الآيةَ، فلم يكونوا منافقين بالكُلِّيَّة علىٰ أصح التفسيرين، وهو قول ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا وغيره، بل كان إيمانهم ضعيفًا، ويدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [الحجرات:١٤] الآية، يعني لا يُنقصكم مِن أجورها، فدل علىٰ أن معهم من الإيمانِ ما يقبل به أعمالهم، وكذلِك قول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لسَعد بن أبي وقَّاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لما قال له: لَم تُعط فلانًا وهو مؤمن، فقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَو مُسلِم**» يشير إلىٰ أنه لم يتحقَّق مقام الإيمان، فإنما هو في مقامِ الإسلام الظاهر، ولا ريْب أنه متىٰ ضعُف الإيمانُ الباطن لَزِم منه ضعفُ أعمال الجوارح الظاهرة أيضًا، لكن اسم الإيمان يُنفىٰ عمن ترك شيئًا مِن واجباته، كما في قوله: «**لا يَزنِي الزَّاني حين يزْنِي وهو مُؤمِنٌ**».

وقد اختلف أهْل السُّنةِ: هل يُسمَّىٰ مؤمنًا ناقصَ الإيمان، أو يقالُ: ليس بمُؤمن لكنه مُسلِم؟ علىٰ قولين، وهما روايتان عن أحمد، وأما اسم الإسلامِ فلا يَنتفي بانتفاء بعض واجباته، أو انتهاكِ بعض محرَّماته، وإنما يُنفىٰ بالإتيان بما يُنافيه بالكلية. انتهىٰ المقصودُ مِن كلامه رحمه الله تعالىٰ(١).

وفيما ذكرتُه من كلام شَيْخ الإسْلَامِ ابن تيميَّة وابنِ كثير وابن رجب كفايةٌ في الردِّ علىٰ ابن محمُود في زعمه أن مُسمَّىٰ الإسْلَام وَالإيمَان واحدٌ، وأن المسلمين هم المُؤمنون، فلا يقال: فلانٌ مُسلم وليس بمؤمن.

الوجه السادس: أن يقال: في الآية التي أوردها ابنُ محمود، وهي قوله تعالىٰ في

---

(١) انظر: «جامع العلوم والحكم» (١/ ١٠٩).

سورة الأحزاب: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥] الآيَةَ، أوضحُ دليل علىٰ ردِّ قَوله أن مسمىٰ الإسْلَام وَالإيمَان واحدٌ؛ لأن اللهَ تعالىٰ وصَف المؤمنين والمؤمنات في الآية الكريمةِ بحِفظ الفُروج، كما وصفهم بذَلِك في سورة المؤمنين حيث يقول تعالىٰ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ﴾ [المؤمنون:١-٧].

وفي الحديثِ الصَّحيح عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ أن رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ قال: «**لا يَزْني الزَّاني وهو مُؤمِن**» متفق عليه، فنفىٰ الإيمانَ عن الزاني حين يزني، ولم يَنْفِ عنه الإسلامَ، فدل علىٰ أنهما مُتغايران، وقد تقدم ما ذكرَه الإمامُ أحمدُ عن عطاءٍ أنه قال: يَتَنَحَّىٰ عنه الإيمان، وعن طاوسٍ أنه قال: إذا فعَل ذَلِك زال عنه الإيمانُ، وعن الحسن أنه قال: إن رجَع راجعه الإيمانُ، وقد قيل: يَخرج من الإيمان إلىٰ الإسلام ولا يَخرج من الإسلام، وعن أبي جعفرٍ قال: يَخرج من الإيمان إلىٰ الإسلام.

وقال في رسالته التي كتبها لمُسَدد: «ويَخرج الرجلُ من الإيمان إلىٰ الإسلام ولا يُخرجه من الإسلام شيءٌ إلا الشِّرك بالله العظيم، أو يَرُد فريضةً مِن فرائض الله عَزَّوَجَلَّ جاحدًا بها»(١). انتهىٰ.

---

(١) كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٤٣).

وروىٰ عبدُ الله بنُ الإمام أحمد في كتاب «السُّنَّة» وأبو بكر الآجُرِّي في كتاب «الشريعة» عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «الإيمانُ نَزِهٌ، فمَن زَنا فارَقه الإيمانُ، فإنْ لَامَ نَفسَه وراجَع راجَعَه الإيمانُ»(١).

وروىٰ عبدُ الله -أيضًا- عن عثمانَ بن أبي صَفيَّة قال: قال عبدُ الله بنُ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِغِلْمانه يدعو غلامًا غلامًا، يقول: «ألَا أُزَوِّجُكَ! ما مِن عَبدٍ يَزْني إلا نَزَع اللهُ منه نُورَ الإيمان»(٢)، ورواه أبو بكر الآجُرِّي في كتاب «الشَّريعة» من طريقِ الأعمش عن مجاهدٍ قال: كان ابنُ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُسمِّىٰ غِلمانَه تسميةَ العَرَب ويقول: «لا تَزْنُوا، فإن الرَّجلَ إذا زنىٰ نُزِع منه نورُ الإيمان»(٣).

وروىٰ -أيضًا- عن مجاهِد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال لغِلمانه: «مَن أراد مِنكم الباءةَ زَوَّجناه، فإنه لا يَزني زانٍ إلا نَزع اللهُ منه نورَ الإيمان، فإن شاء أن يَرُدَّه ردَّه، وإن شاء أنْ يَمنَعه مَنعَه»(٤).

وروىٰ عبدُ الله بن الإمام أحمد، وأبو بكر الآجُرِّي عن الحسَن أنه قال: «يُجانِبُه الإيمانُ ما دام كذَلِك، فإنْ راجَع راجَعهُ الإيمانُ»(٥)، وروىٰ عبدُ الله -أيضًا- عن أبي

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٥١) (٧٥٣)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٥٩٦) (٢٢٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٥٢) (٧٥٥).

(٣) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٥٩٥) (٢٢٧).

(٤) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٥٩٦) (٢٢٨).

(٥) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٥٢) (٧٥٦)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٥٩٩) =

جَعفر مُحمَّد بن عليٍّ أنه قال: «هَذَا الإسلامُ -ودَوَّر دائرةً وفي وسَطِها أُخرىٰ- وهَذَا الإيمانُ، التي في وسَطِها مَقصور في الإسلام، قال: فقول رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزنِي وهُو مُؤمِنٌ، ولَا يَسرِقُ حين يَسرِقُ وهو مُؤمنٌ، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حين يَشرَبُها وهو مؤمنٌ**» يَخرج من الإيمان إلىٰ الإسلام، ولا يَخرج من الإسلام، فإذا تاب؛ تابَ اللهُ عليه، قال: رجَع إلىٰ الإيمان»(١).

ورواه أبو بكر الآجُرِّي في كتاب «الشريعة» بنحوه، وزاد في روايةٍ: «ولا يُخرجه من الإسلام إلا الشِّرك» ثم قال الآجريُّ: «ما أحسنَ ما قال محمدُ بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا! وذَلِك أن الإيمانَ يَزيد ويَنقص، يزيد بالطاعة ويَنقص بالمعصية، والإسلامُ لا يجوز أن يقال: يَزيد وينقص؛ وقد رُوي عن جماعة ممن تقدَّم -أي: مِن السَّلَف- أنهم قالوا: إذا زنَىٰ نُزع منه الإيمانُ، فإن تابَ ردَّ اللهُ تعالىٰ إليه الإيمانَ، كل ذَلِك دليلٌ علىٰ أن الإيمانَ يَزيد ويَنقص، والإسلام ليس كذَلِك، ألا تَرىٰ إلىٰ قول النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بَيْنَ العَبْدِ وَبَيْنَ الكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ، فَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ**»..». انتهىٰ(٢).

وقد عقَد ابنُ القيِّم -رحمه الله تعالىٰ- في كتابه «روضة المحبين» فصلًا ذكَر فيه أن الزِّنىٰ يَجمع خلالَ الشَّرِّ كلَّها، ثم ذكر أنواعًا مما فيه من الشَّرِّ -إلىٰ أن قال-:

=

(٢٣٢) عن الحسن قوله.

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٥٢) (٧٥٧) من حديث أبي جعفر محمد بن علي.

(٢) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٥٩٢) (٢٢٥).

«ومِنها أنه يَسلُبُه اسمَ المُؤمن، كما في «الصَّحِيحَيْنِ» عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**» فسَلبَه اسمَ الإيمان المُطلَق، وإن لم يَسلُب عنه مُطلَق الإيمان، وسئل جعفرُ بنُ محمَّد عن هَذَا الحديث فخَطَّ دائرةً في الأرض وقال: «هَذِهِ دائرةُ الإيمانِ، ثم خطَّ دائرةً أخرىٰ خارجةً عنها وقال: هَذِهِ دائرةُ الإسلام، فإذا زنىٰ العبدُ خرَج من هَذِهِ ولم يَخرُجْ من هَذِهِ»، ولا يَلزم مِن ثبوتِ جُزءٍ ما مِن الإيمان له أن يُسمَّىٰ مؤمنًا، كما أن الرجُلَ يكون معه جزءٌ مِن العلم والفِقه ولا يسمَّىٰ به عالِمًا فَقيهًا، ومعه جزءٌ من الشَّجاعة والجُود ولا يُسمَّىٰ بذَلِك شُجاعًا ولا جَوَادًا، وكذَلِك يكون معه شيءٌ من التَّقوىٰ ولا يسمىٰ مُتَّقِيًا، ونظائره، فالصوابُ إجراءُ الحديث علىٰ ظاهرِه، ولا يُتأوَّل بما يُخالِف ظاهرَه، والله أعلم». انتهىٰ(١).

ويلزمُ علىٰ قول ابنِ مَحمود أحدُ أمرَيْن:

إما إثباتُ الإيمان للزَّاني حين يزني، وهَذَا يعارض الحديثَ الصحيحَ الَّذِي تقدم ذكره، ويوافِق قولَ المُرجئة الَّذِين يعتقدون أنه لا يَضرُّ مع الإيمان معصِيَة.

وإما نَفْيُ الإيمَان وَالإسْلَام مَعًا عن الزَّاني حين يَزني، وهَذَا يوافِقُ قَولَ الخَوارج والمعتزلَة الَّذِين يُخرجون أهلَ الكبائر مِن اسم الإيمَان وَالإسْلَام، لأن الإيمَان وَالإسْلَام عندهم واحدٌ، فإذا خرجوا من الإيمان خرجوا من الإسلام.

فقول ابنِ مَحمود لا يَخلو مِن مُوافَقَة المُرجِئة أو مُوافَقة الخوارج والمعتزلة،

---

(١) انظر: «روضة المحبين» (ص٣٦٠).

فليَخْتَر ما يُناسبه مِن القولين إن كان لا يَزال مُصِرًّا علىٰ قول الباطل.

الوجه السابع: أن ابنَ مَسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عابَ علىٰ الَّذِين ادَّعَوا لأنفسهم الإيمانَ، قال عبدُ الله بن الإمام أحمد في كتاب «السُّنَّة»: حدثني أبي، حدَّثنا يحيي، حدَّثنا شعبة، حدثني مُغيرَة، عن أبي وائل قال: قال رجلٌ عند عبد الله: إنِّي مُؤمِن، قال: «قُل: إنِّي في الجنَّة!»، إسنادُه صَحيحٌ علىٰ شَرط الشَّيخين(١).

وقال عبدُ الله أيضًا: حدثني أبي، حدَّثنا يحيىٰ، حدَّثنا شُعبةُ، حدثني سَلمةُ بنُ كُهَيل، عن إبْرَاهِيم، عن عَلقمَة قال: «قال رجلٌ عند عبدِ الله: إنِّي مُؤمِنٌ، قال: قل: إنِّي في الجنَّة، ولكنَّا نُؤمن بالله وملائكتِه وكُتبه ورسُلِه»، إسناده صحيح علىٰ شرط الشَّيخين(٢).

وقال عبدُ الله -أيضًا-: حدثني أبي، حدَّثنا وكيعٌ، عن الأعمش، عن أبي وائل قال: «جاء رجلٌ إلىٰ عبد الله فقال: يا أبا عبد الرحمن، لَقيتُ رَكْبًا فقلتُ: مَن أنتم؟ فقالوا: نحن المُؤمِنُون، قال عبدُ الله: أفلا قالوا: نحن أَهْلُ الجَنَّةِ؟!»، إسنادُه صَحيحٌ علىٰ شرط الشَّيخين(٣).

وقال عبدُ الله -أيضًا-: حدَّثني يعقوبُ بن إبْرَاهِيم الدَّوْرَقِيُّ، حدَّثنا عبدُ الرحمن بنُ مَهدي، حدَّثنا سفيانُ، عن مُغيرةَ قال: قال رجلٌ لأبي وائلٍ: سمعت ابنَ

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٢٦) (٦٦٨).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٢٢) (٦٥٥).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٢٢) (٦٥٦).

مسعود يقول: «مَن شَهِد أنه مؤمنٌ فلْيَشهَدْ أنه مِن أَهْل الجَنَّةِ» قال: نَعم، إسناده صحيحٌ علىٰ شرط الشَّيخين(١).

وروىٰ أبو بكر الآجُرِّي في كتاب «الشريعة» عن الحسن قال: «قال رجلٌ عند ابن مسعود: إنِّي مُؤمنٌ، قال: فقيل له: يا أبا عبدِ الرحمن، يزعم أنه مؤمنٌ، قال: فاسْألُوه: أهو في الجنَّة أو في النَّار؟ قال: فسألوه فقال: اللهُ أَعلم، فقال: ألا وَكَلتَ الأُولىٰ كما وَكلتَ الأخرىٰ؟!»(٢).

وهَذَا القول مِن ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ظاهرٌ في التَّفريق بين مسمىٰ الإسلام ومسمىٰ الإيمان؛ لأنه عاب علىٰ الَّذِين قالوا: إنهم مُؤمنون، ولم يُنقل عنه ولا عن غيره من العلماء أنهم عابوا علىٰ مَن قال: إنه مسلمٌ، فدل علىٰ أن الإسْلَام وَالإيمَان متغايران.

وقد كان كثيرٌ من علماء السلف يَرَوْنَ الاستثناءَ في الإيمان، ويَعيبُون علىٰ من لا يَسْتَثْني، قال عبدُ الله بن الإمام أحمد في كتاب «السُّنَّة»: حدثني أبي، حدَّثنا عليُّ بن بَحْرٍ، سمعتُ جَريرَ بنَ عبد الحميد يقول: «الإيمانُ قولٌ وعَمل»، قال: وكان الأعمشُ ومنصورٌ ومغيرةُ وليثٌ وعطاءُ بن السائب وإسماعيلُ بن أبي خالد وعمارةُ بن القعقاع والعلاءُ بن المسيب وابن شُبرمَة وسفيان الثوري وأبو يحيىٰ صاحبُ الحسَن وحمزة الزيات يقولون: نحن مؤمنون إن شاء الله، ويَعيبون علىٰ من

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٣٨) (٧١١).
(٢) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٦٦٤) (٢٨٤).

لا يَستثنىٰ[١]. وقد رواه أبو بكر الآجري في كتاب «الشَّريعة» عن أبي نصر محمَّد بن كردي، عن المَرُّوذِيِّ، عن الإمام أحمد؛ فذكره بمثله[٢].

وقال عبدُ الله -أيضًا-: «قرأتُ علىٰ أبي جعفر، حدَّثنا مهدي بنُ جعفر الرملي، حدَّثنا الوليد -يعني ابنَ مُسلم- سمعت أبا عمرو -يعني الأوزاعيَّ- ومالكَ بن أنس، وسعيدَ بن عبد العزيز يُنكرون أن يقول: أنا مؤمن، ويَأذنون في الاستثناء، أنْ أقول: أنا مؤمنٌ إن شاء الله»[٣].

وروىٰ عبد الله -أيضًا- وأبو بكر الآجُرِّي عن الحسن بن عبيد الله قال: «قال لي إبْرَاهِيم: إذا قيل لك: أمؤمنٌ أنت؟ فقُل: أرجو إن شاء الله تعالىٰ»[٤].

وروىٰ عبدُ الله والآجريُّ -أيضًا- عن إبْرَاهِيم قال: «قال رجلٌ لعَلقمة: أمؤمنٌ أنتَ؟ قال: أرجو؛ إن شاء الله تعالىٰ»[٥].

وروىٰ القاضي أبو الحُسين[٦] في «طبقات الحنابلة» عن محمد بن الحَسن بن

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٣٥) (٦٩٧).

(٢) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٦٦٣) (٢٨٣).

(٣)أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٤٧) (٧٤٤).

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٢١) (٦٥٢)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٦٦٨) (٢٨٩).

(٥) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٦٦٥) (٢٨٦).

(٦) هو: القاضي محمد ابن القاضي أبي يعلىٰ محمد بن الحسين، أبو الحسين البغدادي الفقيه الحنبلي، له تصانيف عدة، منها: «المجموع في الفروع»، «رءوس المسائل»، «المفردات في =

هارون بن بدينا، قال: سألتُ أبا عبد الله -يعني أحمدَ بن حنبل- عن الاستثناء في الإيمان، فقال: نعَم، قد استثنىٰ ابنُ مسعود وغيرُه، وهو قول الثوريِّ، استثناء علىٰ غير شَكٍّ، مخافةً واحتياطًا للعمل، قال أبو عبد الله: قال الله تعالىٰ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح:٢٧]قال أبو عبد الله: قال النبيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنِّي لأَرجُو أن أكونَ أَتقَاكُم لله**»(١).

وذكر القاضي أبو الحسين -أيضًا- في ترجمة عيسىٰ بن جعفر الوَّراق: قال عيسىٰ: سألتُ أبا عبد الله عن الاستثناء في الإيمانِ فقال: أذْهبُ فيه إلىٰ قولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ﴾ [الفتح: ٢٧] فقد عَلِم أنهم داخلون واستثنىٰ، وإلىٰ قولِه عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [يوسف:٩٩] وقولِ النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**سَلامٌ عليكُم يا أهلَ الدِّيارِ مِن المُؤمِنين والمُسْلِمين؛ وإنا إنْ شاء اللهُ بِكُم لاحِقُون**»(٢) فقد عَلم النبيُّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه لاحقٌ بهم واستَثْنىٰ(٣).

وقال عبدُ الله بن الإمام أحمد في كتاب «السُّنة»: سمعتُ أبي يقول: الحُجَّة علىٰ مَن لا يَستثنِي: قولُ رَسُول اللهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأهل القُبُور: «**وإنَّا إن شاء الله بكُم** =

الفقه»، توفي سنة (٥٢٦). انظر: «تاريخ الإسلام» (١١/ ٤٥٣ - ٢٠٤)، و«البداية والنهاية» (١٢/ ٢٠٤)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٣٩١).

(١) انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٨٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤٧).

لاحِقُون»، ثم روىٰ حديثَ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في ذَلِك، وحديثَها -أيضًا- أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**أَمَّا فِتنَةُ القَبرِ فبِي تُفتنونَ، وعَنِّي تُسألُون**» فذكر الحديثَ وفيه: «**ويُقالُ: علىٰ اليَقين كنْتَ، وعليه متَّ، وعليه تُبعَثُ إن شاءَ الله**»، قَالَ أَبِي: «إِنَّمَا نُصَيِّرُ الِاسْتِثْنَاءَ علىٰ العَمَلِ؛ لأنَّ القولَ قد جِئنا به»(١).

وقال عبدُ الله -أيضًا-: حدثني أبي، سمعتُ يحيىٰ بنَ سعيد يقول: «ما أدرَكْنا من أصحابنا ولا بَلغني إلا علىٰ الاستثناء، قال يحيىٰ: وكان سفيانُ الثوريُّ يُنكر أن يقول: أنا مُؤمن». ورواه أبو بكر الآجري في كتاب «الشريعة» من طريق الإمام أحمد(٢).

وقال عبدُ الله أيضًا: حدثني أبي، سمعتُ سفيان بنَ عُيَيْنَةَ يقول: «إنْ قال: إنْ شاء الله، ليس يُكره، وليس بداخل في الشَّكِّ»، ورواه أبو بكر الآجري في كتاب «الشريعة» من طريق الإمام أحمد(٣).

وقال عبدُ الله أيضًا: حدثني أبي، حدَّثنا وكيعٌ قال: قال سفيانُ الثوري: «الناس عندنا مُؤمِنون في الأحكامِ والمَواريث، ونرجو أن نكون كذَلِك، ولا ندري ما حالُنا عند الله»، ورواه أبو بكر الآجُرِّي عن جعفر الصندلي، حدَّثنا الفضل بن زياد قال:

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٠٨) (٦٠١).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣١٠) (٦٠٥)، ومن طريقه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٦٦١).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣١٠) (٦٠٨)، ومن طريقه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٦٦١) (٢٨٠).

سمعتُ أحمد قال: حدَّثنا وكيع؛ فذكره بمثله[١].

وقال عبدُ الله أيضًا: حدثني أبي، حدَّثنا إبْرَاهِيم بن شماس، سمعتُ جَريرَ بنَ عبد الحميد يقول: «الإيمانُ قولٌ وعملٌ، يَزيدُ ويَنقُص، قيل له: كيف تقولُ أنتَ؟ قال: أقولُ: مُؤمِنٌ إن شاء الله»[٢].

وقال عبدُ الله أيضًا: حدثني أبي، قال سليمانُ بن داود: أخبرنا خالدُ بن عبد الرحمن بن بُكير السُّلَمي قال: «كنتُ عند محمَّد[٣] وعنده أيوبُ[٤] فقلت: له يا أبا بكر، الرجلُ يَقول لي: مُؤمنٌ أنتَ؟ أقول: مُؤمِن، فانتهرني أيوبُ، فقال محمَّد: وما عليكَ أن تَقولَ: آمنتُ بالله وملائكته وكُتبه ورسله»[٥].

وروىٰ عبد الله -أيضًا- وأبو بكر الآجُرِّي عن محمد بن سِيرين قال: «إذا قيل لكَ: أمؤمنٌ أنت؟ فقل: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٦]»[٦].

وروىٰ عبدُ الله وأبو بكر الآجري -أيضًا- عن إبْرَاهِيم قال: «إذا قيل لكَ: أمؤمنٌ أنت؟ فقل: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»[٧].

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣١١) (٦٠٩)، و«الشريعة» للآجري (٢/ ٦٦١).
(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣١٥) (٦٢٦).
(٣) يعني: محمد بن سيرين.
(٤) يعني: أيوب السختياني.
(٥) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٢٠) (٦٤٧).
(٦) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٢٠) (٦٤٨)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٦٦٩).
(٧) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٢١) (٦٥١)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٦٧٣).

وروىٰ عبدُ الله وأبو بكر الآجري -أيضًا- عن إبْرَاهِيم قال: سُؤال الرَّجلِ الرَّجُلَ: أَمُؤمِنٌ أنتَ؟ بِدعَةٌ»(١).

وروىٰ عبدُ الله وأبو بكر الآجري -أيضًا- عن علقمةَ قال: «تكلَّم عنده رَجلٌ من الخَوارجِ بكلامٍ كَرِهَهُ، فقال علقمةُ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب:٥٨]، فقال له الخَارجي: أوَ مِنهم أنتَ؟ قال: أرجو»(٢).

وروىٰ عبدُ الله وأبو بكر الآجريُّ -أيضًا- عن هشامٍ قال: «كان الحسنُ ومحمدٌ يقولان: مسلِمٌ، ويهابان مُؤمِن»(٣).

وروىٰ عبدُ الله -أيضًا- عن ابن طاوسٍ عن أبيه قال: «كان إذا قيل له: أمؤمنٌ أنت؟ قال: آمنتُ بالله وملائكته وكتبه ورسله، لا يزيدُ علىٰ ذَلِك»، وروىٰ أبو بكر الآجري عن إبْرَاهِيم نحوَ ذَلِك(٤).

وروىٰ عبدُ الله -أيضًا- عن الفُضَيْل بْن عِيَاضٍ أنه قال: لو قال رَجُل: مؤمِنٌ

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٢١) (٦٥٣)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٦٧٠) (٢٩١).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٢٢) (٦٥٧)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٦٧١) (٢٩٢).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٢٢) (٦٥٨)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٦٦٢) (٢٨١).

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٢٣) (٦٦٠)، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٦٦٨).

أنتَ؟ ما كلَّمتُه ما عِشتُ، وقال: إذا قلت: آمنتُ بالله فهو يُجزيك مِن أن تَقولَ: أنا مُؤمنٌ، وإذا قلتَ: أنا مؤمنٌ لا يجزيك مِن أن تقول: آمنتُ بالله، قال فُضيلٌ: سمعتُ المُغيرة الضبي يقول: مَن شكَّ في دينه فهو كافرٌ، وأنا مؤمنٌ إن شاء الله، قال فضيل: الاسْتثناءُ ليس بشَكٍّ»(١).

وقد رُوي الاستثناءُ عن عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا، رواه عبدُ الله بن الإمام أحمد في كتاب «السنة» عن عبد الرَّحمن أبي عِصْمة قال: «كنتُ عند عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا فأتاها رسولُ مُعاويةَ بهَديَّةٍ، فقال: أرْسَل بها إليكِ أميرُ المؤمنين، فقالت: أنتم المُؤمنون إن شاء الله، وهو أميرُكم، وقد قَبلتُ هَديَّتَه»(٢).

قال أبو بكر الآجري في كتاب «الشريعة»: «مِن صِفة أهل الحقِّ الاستثناءُ في الإيمان؛ لا علىٰ جهةِ الشَّكِّ، نعوذُ بالله من الشَّكِّ في الإيمان؛ ولكنْ خوفَ التَّزكية لأنفسهم مِن الاستكمال للإيمانِ، لا يَدري أهو ممن يَستحقُّ حقيقةَ الإيمان أم لا؟ وذَلِك أن أهلَ العِلم مِن أهل الحقِّ إذا سُئلوا: أمؤمنٌ أنت؟ قال آمنتُ بالله وملائكتِه وكُتبه ورسُلِه واليوم الآخر والجنة والنار، وأشباه هَذَا، والناطقُ بهَذَا والمُصدِّق به بقلبه مؤمنٌ، وإنما الاستثناءُ في الإيمان لا يَدري أهو ممن يَستوجب ما نعَت اللهُ عَزَّوَجَلَّ به المؤمنين مِن حقيقة الإيمان أم لا؟

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٧٦) (٨١٨).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١/ ٣٤٩) (٧٤٨).

هَذَا طريقُ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين لهم بإحسانٍ، عندهم أن الاستثناءَ في الأعمالِ لا يكونُ في القولِ والتصديقِ بالقلب، وإنما الاستثناءُ في الأعمال المُوجِبة لحقيقةِ الإيمان، والناسُ عندهم علىٰ الظَّاهر مؤمنون، به يَتوارَثون، وبه يَتناكحُون، وبه تَجري أحكامُ مِلَّة الإسلام، ولكن الاستثناء منهم علىٰ حسَب ما بيَّنا وبيَّنه العلماءُ مِن قَبلنا، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح:٢٧]، وقد علِم اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنهم داخلون، وقد دخل النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «**السَّلامُ عَليكُم دارَ قَومٍ مُؤمِنين، وإنَّا إنْ شاء اللهُ بِكُم لاحِقُون**»، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنِّي لأرْجُو أن أكونَ أَخشَاكُم لله**»(١).

قال محمَّد بنُ الحُسين: وهَذَا مذهبُ كثيرٍ من العلماء، وهو مذهبُ أحمدَ بنِ حَنبل؛ واحتجَّ أحمدُ بما ذكرنا، واحتج بمسألة المَلَكَين في القبر للمُؤمن ومُجاوَبَتِهما له، فيقولان له: «**علَىٰ اليَقِينِ كُنتَ، وعَليهِ متَّ، وعَليه تُبعَثُ يَومَ القيامةِ إن شاء اللهُ تعالىٰ، ويقالُ للكافر والمُنافق: علىٰ الشَّكِّ كنْتَ، وعَليه متَّ، وعَليه تُبعَث إن شاء الله**».

حدثني أبو بكر عبدُ الله بن محمد بن عبد الحَميد الواسطي قال: حدَّثنا أبو بكر الأثْرَم قال: سمعتُ أبا عبد الله أحمد بن حنبل سُئل عن الاستثناء في الإيمان: ما تقولُ فيه؟ قال: أمَّا أنا فلا أَعِيبه، قال أبو عبد الله: إذا كنتَ تقول: إن الإيمانَ قولٌ وعمل،

---

(١) أخرجه مسلم (١١١٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

واستثناء مخافةً، ليس كما يقولون: علىٰ الشَّكِّ، أفما تَستثني للعَمل؟! قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح:٢٧] فهَذَا استثناء بغير شَكٍّ، وَقالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنِّي لأَرجُو أنْ أَكونَ أخْشاكُم للهِ عَزَّوَجَلَّ**»، قال: هَذَا كلُّه تَقوِية للاستثناء في الإيمان.

وحدَّثنا جعفر الصندلي قال: حدَّثنا الفضل بن زياد قال: سمعتُ أبا عبد الله يُعجِبُه الاستثناءُ في الإيمان، فقال له رجلٌ: إنما الناسُ رجلان: مؤمنٌ وكافر، فقال أبو عبد الله: فأين قولُه تعالىٰ: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۗ﴾ [التوبة:١٠٦]؟!

قال: وسمعتُ أبا عبد الله يقول: إذا قال: أنا مؤمنٌ إن شاء الله، فليس هو بشَاكٍّ، قيل له: إن شاء الله أليس هو شَك؟! فقال: مَعاذَ الله؛ أليس قد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح:٢٧] وفي علمه أنهم يَدخلونه، وصاحبُ القبر إذا قيل له: «**وَعلَيه تُبعَث إن شاء الله**»؛ فأيُّ شكٍّ هاهنا؟! وَقالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وإنَّا إنْ شاء الله بكُم لاحِقُون**»..». انتهىٰ(١).

فإن قيل: فقد رَوىٰ ابنُ المبارك في «الزُّهْد» عن مَعمر عن صالح بن مسمار أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال للحارث بنِ مالك الأنصاري: «**يا حَارِثُ بنَ مالِكٍ، كيفَ أَصبَحتَ؟**» قال: أصبحتُ مُؤمِنًا حقًّا، قال: «**إنَّ لِكلِّ قَولٍ حَقيقَةٌ، فما حَقيقَةُ إيمَانِك؟**» قال: عزَفتْ نفسي عن الدُنيا، فأسهرْتُ لَيلي وأظمأتُ نهاري، وكأني أنظُر

---

(١) انظر: «الشريعة» للآجري (٢/ ٦٥٦).

إلىٰ عَرشِ ربِّي، وكأني أنظرُ إلىٰ أَهْل الجَنَّةِ يَتزاوَرُون فيها، وكأني أسمعُ عواءَ أهلِ النار، فقال: «**مُؤْمِنٌ نَوَّرَ اللهُ قَلْبَهُ**»[(١)].

وروىٰ أبو أحمد العسكري مِن طريق أحمد بن أبي الحواري، سمعت أبا سليمان الداراني، سمعتُ شيخًا بساحل دمشقَ يقال له: عَلقمة بن يزيد بن سويد الأزدي، حدثني أبي، عن جدي سُويد بن الحارث[(٢)] قال: وفدتُ علىٰ رَسُول اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سابِعَ سَبعة مِن قومي، فأعجبه سمْتُنا وهَدْيُنا، قال: «**مَا أَنْتُمْ؟**» قلنا: مُؤمنون، قال: «**فمَا حقيقةُ إيمانِكم؟**» قلنا: خَمسَ عَشرَةَ خَصلَةً، خَمسٌ أمَرَتْنا بها رسُلُكَ أن نُؤمِنَ بها، وخمْسٌ أمَرَتْنا أن نَعملَ بها، وخمسٌ تَخَلَّقْنا بها في الجَاهِلِيَّة، فذكر الحديثَ بطُوله[(٣)].

وقد ساقه ابنُ كثير في «البداية والنهاية» فقال: ذكَر أبو نُعَيم في كتاب «معرفة الصحابة»، والحافظُ أبو موسىٰ المَدينيُّ من حديث أحمَد بن أبي الحواري قال: سمعتُ أبا سليمان الداراني قال: حدثني علقمة بنُ يزيد بن سُويد الأزدي قال: حدثني أبي عن جدِّي سويد بن الحارث؛ فذكره[(٤)].

---

(١) انظر: «الزهد والرقائق» لابن المبارك (١/ ١٠٦) (٣١٤).

(٢) سويد بن الحارث الأزدي، صحابي، ورد ذكره في: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٣/ ١٨٦)، و«أسد الغابة» (ترجمة ٢٣٤٤)، و«تجريد أسماء الصحابة» (١/ ٢٤٩)، و«الجرح والتعديل» (٤/ ترجمة ١٠٠٤)، و«التاريخ الكبير» (٤/ ١٤٣).

(٣) انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (٣/ ١٨٦).

(٤) انظر: «البداية والنهاية» (٧/ ٣٧٠).

وقد أوردَ ابنُ مَحمود هذين الحدِيثَين في بعض رسائله واعتمَد عليهما في الجَزْم بالإيمان بدون استثناء، وقال في الكلام علىٰ حديث الحَارث بن مالك الأنصاري: «فلَم يُنكر النبيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ جزْمَه بإيمانه بدون استثناءٍ»، وقال في الكلام علىٰ حديثِ سُوَيد بن الحارث: «إن النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أقَرَّهم علىٰ الجَزمِ بالإيمان ولم يُنكِر عليهم».

والجواب: أن يقال: كلٌّ مِن الحديثين مُنكَر، لا يَصلح للاستشهاد به، فضلًا عن الاحتجاج به:

فأما حديثُ الحارث بن مالك الأنصاري فقال الحافظُ ابنُ حَجرٍ في «الإصابة»: «هو مُعْضَل»، قال: «ورواه البيهقي في «الشُّعَب» من طريق يوسف بن عطية الصَّفار وهو ضعيف جدًّا، قال البيهقي: هَذَا مُنكَر، وقَالَ ابْنُ صاعد: هَذَا الحديث لا يَثبُت مَوصولًا». انتهىٰ(١).

وقد وَهِم ابنُ مَحمود فجعل هَذَا الحديثَ عن حارثةَ بنِ النُّعمان، والصَّواب أنه الحارث بن مالك الأنصاري، كما ذكر ذَلِك الحافظ ابنُ حَجر في «الإصابة».

وأما حديثُ عَلقمة بنِ يزيد بن سُويد الأزدي فهو أضعفُ مما قبلَه، قال الحافظ الذهبيُّ في «الميزان»(٢): «علقَمةُ بنُ يَزيد بن سويد عن أبيه عن جَدِّه لا يُعرَف، وأتىٰ بخبرٍ

---

(١) انظر: «الإصابة» (١/ ٦٩٠).

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٠٨).

مُنكَر، فلا يُحتَجُّ به»، وكذا قال الحافظ ابنُ حَجر في «لسان الميزان»[(١)].

وإذا عُلم سقوطُ الحدِيثَين اللَّذَين احتجَّ بهما ابنُ محمود علىٰ الجزْم بالإيمانِ بدون استثناءٍ فليُعلَمْ -أيضًا- أن المُعتَمَد في هَذَا ما ثَبت عن ابن مَسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره مِن أكابر العلماء؛ مِن إنكارِ الجزْم بالإيمان بدُونِ استثناءٍ، وليس مع مَن خالَفَهم دليلٌ يَصلُح لمُعارَضَتِهم.

وأما الآيةُ من سورةِ البقرة، وهي قوله تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٩٨] فإنَّ العطْفَ فيها بالواوِ يُفيد المُغايَرةَ بين جَمِيع المَذكُورين في الآية الكَريمة، ومَن زعَم أن الواوَ لا تُفيد المُغايَرة وأنه يُراد بالتَّالي نفسُ الأوَّل فلَازِمُ قَولِه أن يكونَ مِيكال نفسَ جِبْرِيل، وأن تكونَ الرُّسُلُ مِن بني آدمَ نَفسَ المَلائكة، وهَذَا مِن أبْطَل الباطِل.

وإنما وقَع النَّصُّ علىٰ جِبْرِيل ومِيكالَ -مع أنهما مِن الملائكة- لشَرَفِهما علىٰ سائرِ الملائكة، وهو مِن باب عطْفِ الخاصِّ علىٰ العامِّ.

وأما قولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَادْعُوا بِدَعْوَىٰ اللهِ الَّذِي سَمَّاكُمُ المُسْلِمِينَ المُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللهِ**» فإنما هو واردٌ في التحذيرِ مِن دعوىٰ الجاهليَّة، وهو أنَّ الرجُلَ منهم إذا غلَب خَصْمه نادىٰ قومَه بأعلىٰ صوتِه: يا آل فُلان، فيَبْتَدِرون إلىٰ نُصرَتِه ظَالِمًا كان أو مَظلومًا، جَهلًا منهم وعَصبِيَّةً، فنَهىٰ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن مُشابهة أهلِ الجاهلية في

(١) انظر: «لسان الميزان» (٤/ ١٨٧).

حَمِيَّتِهم وعصَبِيَّتِهم وعاداتِهمُ السَّيِّئة، وأمَر المسلمين أن يَدعوا بالأسماءِ التي سمَّاهم الله بها في كتابه، وليس في الحديثِ ما يُعارض الأحاديثَ الصحيحةَ التي جاء فيها التَّفريقُ بين الإِسْلَام وَالإِيمَان؛ لأنها تُفسِّر ما أُجْمِل في غَيرِها، واللهُ أعلمُ.

وأما قولُ ابنِ مَحمود: مِثله قَولُ أَحَدنا: لا حَولَ ولا قُوَّةَ إلَّا بالله، وغير ذَلِك مِن الألفاظ التي يُعطَف بعضُها علىٰ بعضٍ ويُرادُ بالتالي نفْسَ الأوَّل.

فجوابُه: أن يُقالَ: إن القوَّةَ ليست نَفسَ الحَوْل، كما تَوَهَّمَ ذَلِك ابنُ مَحمود، بل بينهما فرْقٌ يَدلُّ علىٰ ما بَينهما من المُغايَرة التي مِن أَجلِها وقَع العَطْف بينهما بالواو، وقد نَقل ابنُ مَنظور في «لسان العَرَب» عن الأَزهري، قال: سمعتُ المنذري يقول: سمعتُ أبا الهيثم يقول عن تَفسيرِ (لَا حوْلَ ولا قوَّةَ إلا بالله) قال: الحَولُ الحَرَكَةُ، تَقولُ: حالَ الشَّخص؛ إذا تحرَّك، وكذَلِك كلُّ مُتحَوِّل عن حاله، فكأنَّ القائل إذا قال: لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله، يقول: لا حركةَ ولا استطاعةَ إلا بمَشيئته.

ونقل ابنُ مَنظور -أيضًا- عن الكِسائي أنه قال: يُقال: لَا حَولَ ولا قوَّةَ إلا بالله، ولا حيلَ ولا قوةَ إلا بالله، وورد ذَلِك في الحديث لا حَولَ ولا قوةَ إلا بالله، وفسر بذَلِك المَعنىٰ: لا حَركةَ ولا قُوَّةَ إلا بمَشيئةِ الله تعالىٰ. انتهىٰ[1].

وقَالَ ابْنُ الأثير في «النهاية»: «فيه: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، الحولُ هاهنا الحَركة، يقال: حال الشخصُ يحولُ؛ إذا تحرَّك، والمعنىٰ: لا حركةَ ولا قوةَ إلا

---

(١) انظر: «لسان العرب» (١١/ ١٨٩).

بمشيئة الله تعالىٰ، وقيل: الحَول الحِيلة، والأوَّل أشبَه». انتهىٰ(١).

وقال النَّوويُّ في «تهذيب الأسماء واللغات»: «قولُه: لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله؛ قال أبو الهَيثم: الحولُ الحَركة، يُقال: أحال الشخصُ؛ إذا تحرَّك، ويقال: اسْتَحِلْ هَذَا الشخص؛ أي: انْظُر هَل يتحرَّك أم لا؟ وكأن القائلَ يقول: لا حركةَ ولا استطاعةَ إلا بمشيئةِ الله عَزَّوَجَلَّ، وكذا قاله أبو عُمر في الشَّرح عن أبي العباس، قال: معناه لا حولَ في دفْعِ شَرٍّ ولا قوةَ في درَكِ خَيرٍ إلا بالله، وقيل: لا حولَ عن معصيةِ الله تعالىٰ إلا بِعصمته، ولا قوةَ علىٰ طاعةِ الله إلا بعَونِه، ويُحكىٰ هَذَا عن عبد الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ». انتهىٰ(٢).

وقال الحافظ ابنُ حَجر في «فتح الباري»: «معنىٰ (لا حَولَ): لَا تَحْويل للعبد عن مَعصيَة الله إلا بعِصمَة الله، ولا قوَّةَ له علىٰ طاعةِ اللهِ إلا بتوفيق الله، وقيل: معنىٰ (لا حولَ): لا حِيلةَ، وقال النَّوويُّ: هي كلمةُ استسلامٍ وتَفويض وأن العبدَ لا يملِكُ مِن أمره شيئًا، وليس له حيلةٌ في دفعِ شرٍّ ولا قوة في جلبِ خَير إلا بإرادةِ الله تعالىٰ». انتهىٰ(٣).

ومما ذكرتُه عن أهل اللغة وغيرهم من العلماء يتَّضِح ما بين الحَوْل والقُوَّة مِن التَّغايُر، ويتَّضِح -أيضًا- خطأُ مَن زعم أنه يُراد بالتالي نفسُ الأول، والله أعلم.

---

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٤٦٢).

(٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/ ٧٥).

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٥٠٠).

ومما ذكره الرازي في «تفسيره» عن المعتزلة أنهم قالوا: كلُّ رسُول نبي، وكلُّ نبي رسول، ولا فرق بينهما، يتبيَّن أن ابنَ محمود قد تَبِع المعتزلةَ في رسالته التي سماها «إتْحاف الأحفياء برسالة الأنبياء» وخالف أهْلَ السُّنةِ وَالجمَاعَة الَّذِين قالوا بالتَّفريق بين الرَّسُول وَالنَّبِي، كما أنه قد تَبِع الخوارجَ والمعتزلةَ في زعمه أن مسمَّىٰ الإسْلَام وَالإيمَان واحد، وكذَلِك قد تَبِع غُلاةَ القدريةِ في رسالته التي سماها «الإيمان بالقَضَاء وَالقدَر علىٰ طريقة أهْل السُّنةِ والأثر» حيث كرَّر فيها إنكارَه لكتابَة المقاديرِ، وزعم أنها عبارةٌ عن العِلْم القائم بذاتِ الله، وسَبْق عِلمِه بالأشياء قبل وقُوعها، وبئس السَّلفُ غُلاةُ القدريَّة والمُعتزلة والخَوارج.

نسأل اللهَ لنا وله الهِدايةَ والرجوعَ إلىٰ الحقِّ والصَّوابِ.

وصلىٰ اللهُ علىٰ نبينا محمَّد وعلىٰ آله وأصحابه ومَن تَبِعهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدِّين؛ وسلَّمَ تَسليمًا كثيرًا.

وقد كان الفراغُ من التعليق على رسالتي ابن محمود في ١٤/ ٧/ ١٣٩٧هـ

على يد كاتبه الفقير إلى الله تعالى

حِمُود بن عبد الله بن حمود التُّويجري

غفر اللهُ له ولوالديه

وللمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات

* * *